BIOFIN
مبادرة تمويل التنوع البيولوجي

UNDP

2024
دليل عمل التنوع البيولوجي لعام
مبادرة تمويل

التمويل من أجل الطبيعة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شكر وتقدير

يتوجه مركز الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخالص الشكر وعميق الامتنان إلى كافة شركائنا الذين ساهم دعمهم في إنجاح مسيرة مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN): ونخص بالذكر الاتحاد الأوروبي، وحكومات كل من ألمانيا، وسويسرا، والنرويج، والإقليم الفلامندي، وبلجيكا، والمملكة المتحدة، وكندا، وفرنسا. كما نتوجه بتقدير خاص إلى كل من كارلوس مانويل رودريغيز، ومارك زيمسكي، وإلى كافة الدول الأعضاء في مرفق البيئة العالمية، تقديراً لدعمهم المحوري في تنفيذ خطط تمويل التنوع البيولوجي على المستويات الوطنية.

وتضم اللجنة التوجيهية لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي عددًا من الكفاءات وهم: جوليان مولنر، وبابلو فيلانويفا هولبروك، إلكي ستينميتز، ولوكاس هاش، ورالف بيكر، وغولبهار عبد الرسولوفا، وسيسيل بورجين، ولوكريتيا لاندامان، وإيدا إليزابيث هيلمارك، وناستجا إلست، وأنيماري فان دير أفورت، وإيان ميرز، وحسام جدة، وجان بابتيست ديسيدورو، ومارك سيتر.

وقد تم إعداد [A1.1]دليل عمل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي لعام 2024 بالاستناد إلى خلاصة الخبرات والدروس المستفادة التي تبلورت خلال مراحل تصميم وتنفيذ خطط تمويل التنوع البيولوجي في 41 دولة، وهي: الأرجنتين، وبليز، والبرازيل، وبوتسوانا، وبوتان، وكمبوديا، وتشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، والإكوادور، ومصر، وفيجي، والغابون، وجورجيا، وغواتيمالا، والهند، وإندونيسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ومدغشقر، وملاوي، وماليزيا، والمكسيك، ومنغوليا، وموزمبيق، ونيبال، والنيجر، وبيرو، والفلبين، ورواندا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وسريلانكا، وتنزانيا، وتايلاند، وأوغندا، وأوزبكستان، وفيتنام، وزامبيا.

كما يعرب المؤلفون عن امتنانهم لكافة الزملاء في مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، والمستشارين المحليين والدوليين، والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحكومات الشريكة، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى المستشارين الفنيين الإقليميين لمرفق البيئة العالمية في كل إقليم.

المؤلفون الرئيسيون لهذا الدليل هم: أنابيل كروز ترينيداد، وتريسي كومينغ، وماريانا بيلوت، وهيرفي بارويس، وأندرو سيدل، وأونو فان دن هوفل، وأنا لوسيا أوروزكو، وماركو أرلود. كما أُثرِيَ هذا العمل بمساهمات كتابية قيّمة من جانب كل من: إيفا بورتولوتي، ورونجا فيشر، وغوراف غوبتا، وبيير لانفرانكو، وبرونو مويمبا، وأينور شالاخانوفا، وإنخزول دامباجانتسان، وميدوري باكستون.

ونتوجه بشكرٍ خاص إلى جاميسون إرفين، المؤلف الرئيسي لدليل عمل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي لعام 2014 والذي وضع حجر الأساس للأدلة اللاحقة، وإلى إيان ديكي، الكاتب الفني الرئيسي لدليل عام 2016. كما قاد ديفيد مايرز وماسيميليانو ريفا عملية إعداد دليل عام 2018، بينما تولت أنابيل كروز ترينيداد ريادة العمل في إصدار عام 2024. والشكر موصول كذلك إلى ستيلا بونغسيتانان ومايك تينيديرو لجهودهما في التصميم، وإلى باربرا آن هول على التحرير الفني للدليل. كما نعرب عن خالص امتناننا لإسهامات كافة الخبراء الذين شاركوا في عملية مراجعة النظراء خلال الأعوام 2014 و2016 و2018.

وقد تولى كل من ماسيميليانو ريفا، وتاتيانا فالكاو، وشون ليس، وأحمد عبد الله مراجعة فصول عدة من هذه النسخة من الدليل. فيما قدم كل من مهتاب حيدر، وميرويرت سادفاكاسوفا، وديفيوم غوتام، وسيليست غوتيريز الدعم اللازم لكامل عملية التحرير.

يُعَد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمة الأممية الرائدة التي تكرس جهودها لإنهاء المعاناة الناجمة عن الفقر وعدم المساواة وتداعيات تغير المناخ. ومن خلال شبكتنا الواسعة من الخبراء والشركاء في 170 دولة، نعمل على تمكين الأمم من صياغة حلول متكاملة ومستدامة تخدم البشرية وتحمي كوكبنا.
للمزيد من المعلومات، يُرجَى زيارة الموقع الإلكتروني undp.org أو متابعتنا عبر @UNDP.

الآراء والأفكار المطروحة في هذا الدليل تعبر عن وجهات نظر مؤلفيها، ولا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية للأمم المتحدة، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الدول الأعضاء.
حقوق الطبع والنشر © 2024. جميع الحقوق محفوظة.

الحقوق والملكية: يُسمح بإعادة إنتاج هذا الدليل للأغراض التعليمية أو التوعوية غير التجارية دون الحاجة لإذن كتابي مسبق، شريطة الالتزام بالإشارة الكاملة والواضحة للمصدر. ويُحظر تماماً إعادة إنتاج هذا الدليل لأغراض البيع أو أي غايات تجارية أخرى دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجهة المالكة للحقوق. كما أن المسميات الجغرافية وطريقة عرض البيانات في هذا الدليل لا تعبر عن أي موقف سياسي أو قانوني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو إقليم، أو ما يتصل بترسيم الحدود الدولية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ون يونايتد نيشنز بلازا
تصميم الغلاف: ستيلا بونغسيتانان
الصيغة المقترحة للاستشهاد والتوثيق: UNDP (2024). BIOFIN Workbook 2024: Finance for Nature. The Biodiversity Finance Initiative. United Nations Development Programme. New York.
www.undp.org – www.BIOFIN.org

BIOFIN

مبادرة تمويل التنوع البيولوجي دليل العمل الإرشادي

يدوي

لعام 2024

التمويل من أجل الطبيعة

المحتويات

الفصل الأول: مقدمة تعريفية حول تمويل التنوع البيولوجي

1.1 التنوع البيولوجي في منظومة الاقتصاد العالمي 2

1.2 تمويل التنوع البيولوجي في السياق العالمي 4

1.3 فجوة تمويل التنوع البيولوجي..... 5

1.4 تمويل التنوع البيولوجي ضمن إطار كونمينغ مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي 5

1.5 مبادرة تمويل التنوع البيولوجي وخطط تمويل التنوع البيولوجي الوطنية 7

1.6 كيفية الاستفادة من هذا الدليل 15

الفصل الثاني: إطلاق مبادرة تمويل التنوع البيولوجي على مستوى الدول

2.1 مقدمة 18

2.1.1 إشراك أصحاب المصلحة على المستوى الوطني 18

2.1.2 القطاع العام: تعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة في مجال الحفاظ على البيئة والجهات الفاعلة في مجال التمويل 20

2.1.3 قطاع الأعمال والمؤسسات المالية: ابتكار وبناء تحالفات استراتيجية جديدة 21

2.1.4 المجتمع المدني: الشراكة والتمكين 23

2.2 مرحلة البدء والإعداد..... 35

2.2.1 إجراء فحص سريع وتحليل لسياق السياسات القائمة..... 36

2.2.2 وضع إطار تنسيق وإدارة مبادرة تمويل التنوع البيولوجي 37

2.2.3 تشكيل فريق العمل الوطني لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي 39

2.2.4 عقد أول مشاورة وطنية حول تمويل التنوع البيولوجي 40

2.2.5 استكشاف الروابط بين النوع الاجتماعي وتمويل التنوع البيولوجي 40

2.2.6 توثيق النتائج الأساسية الأولية في تقرير البدء 43

2.3 التواصل بشأن تمويل التنوع البيولوجي 44

الفصل الثالث: مراجعة السياسات والمؤسسات المعنية بتمويل التنوع البيولوجي

3.1 الأهداف..... 48

3.2 ما المقصود بمراجعة السياسات والمؤسسات؟ 48

3.3 ملخص خطوات مراجعة السياسات والمؤسسات..... 49

3.4 الخطوات التفصيلية لمراجعة السياسات والمؤسسات 50

الفصل الرابع: مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

4.1 مفاهيم وأهداف مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي 80

4.2 ملخص للخطوات الخمس لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي 83

4.3 مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في القطاع الخاص 106

4.3.1 تحديد وتوصيف تدفقات التمويل من القطاع الخاص 107

4.3.2 جمع وتحليل تدفقات التمويل من القطاع الخاص 110

4.4 إعداد التقارير والتواصل 117

الملاحق 120

الفصل الخامس: تقييم الاحتياجات المالية للتنوع البيولوجي

5.1 الأهداف 124

5.2 عملية تقييم الاحتياجات المالية 124

5.3 الارتباطات بالفصول الاخري 126

5.4 المبادئ والمنهجيات المستخدمة في تقييم الاحتياجات المالية 126

5.4.1 المصطلحات والمبادئ الأساسية 126

5.5 نهج احتساب التكاليف 126

5.6 ملخص الخطوات الست لتقييم الاحتياجات المالية 131

5.7 الخطوات الست لتقييم الاحتياجات المالية 132

5.8 الاستنتاجات والتوصيات الختامية 144

الفصل السادس: خطة تمويل التنوع البيولوجي

6.1 الأهداف 148

6.2 الخطوات الست لإعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي 148

الفصل السابع: تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي

7.1 تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي وحلول التمويل 169

7.1.1 الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تنفيذ حلول التمويل 169

7.1.2 إدارة الحل التمويلي باعتباره مشروعاً قائماً بذاته 170

7.2 دمج مسار عمل BIOFIN ضمن هياكل الحوكمة القائمة 180

7.2.1 الإطار التنظيمي لدمج وظائف تمويل التنوع البيولوجي 186

7.2.2 مأسسة مراجعات إنفاق التنوع البيولوجي 188

7.2.3 السلوكيات والتصورات 190

7.3 تطبيق الضمانات البيئية والاجتماعية 193

7.4 أطر الرصد والتقييم لحلول التمويل الفردية ضمن برامج تمويل التنوع البيولوجي 195

7.5 مستقبل خطط تمويل التنوع البيولوجي 198

تمهيد

حقوق الصورة: مريم سليمان

في ظل الحقبة الراهنة التي نشهد فيها تسارعاً مطرداً في وتيرة فقدان التنوع البيولوجي، أضحى التعاون الدولي ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى. لقد شكّل اعتماد إطار كونمينغ مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في عام 2022، بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، لحظة تاريخية فارقة في مسار هذه الجهود الدولية، إذ يضع هذا الإطار غايات طموحة تستهدف وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030. ودعماً لهذه الغايات، يسهم كل من الصندوق العالمي للتنوع البيولوجي وصندوق كونمينغ للتنوع البيولوجي في توفير الموارد المالية الأساسية لمساعدة الدول على حماية بيئاتها الطبيعية. إن هذه المبادرات العالمية تسلط الضوء على مسؤوليتنا المشتركة لحفظ التنوع البيولوجي لكوكبنا، كما تمثل فرصة حيوية للدول للتعاون من أجل تحقيق هذه الغايات والأهداف العاجلة.

وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطوات ملموسة للمواءمة مع هذه الغايات والأهداف العالمية. ففي منطقة يمثل فيها التنوع البيولوجي ثروة وتحدياً في آن واحد، تركز الحكومات على إدماج حفظ التنوع البيولوجي ضمن استراتيجيات بيئية واقتصادية أوسع نطاقاً. كما يسهم التعاون الإقليمي في دفع تقدم مشترك في مكافحة فقدان التنوع البيولوجي، والتصدي لتغير المناخ ومواجهة التصحر مع مراعاة مواطن الضعف الفريدة للأنظمة البيئية في هذا الجزء من العالم. فعلى سبيل المثال، تتمتع مصر بموقعٍ فريد؛ إذ يحدّها البحر الأبيض المتوسط من الشمال بساحلٍ يبلغ طوله نحو ألف كم، ويحدّها البحر الأحمر من الشرق بساحلٍ يبلغ طوله نحو 1,941 كم ويشمل خليج السويس وخليج العقبة.

ويعد النظام البيئي المائي للبحر الأحمر موطناً لأكثر من 300 نوع من الشعاب المرجانية الصلبة والرخوة، و2100 نوع من الأسماك، بعضها لا يوجد في أي مكان آخر في العالم. وقد دفع هذا التميز البيئي الحكومة المصرية إلى بذل جهود حثيثة لحفظ التنوع البيولوجي في هذه البحار.

وعلى المستوى الوطني، أحرزت مصر تقدماً جوهرياً في وضع الاستدامة البيئية على رأس أولوياتها من خلال مبادرات محورية، مثل "الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي" و"الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ". وقد تجلت ريادة مصر في حفظ التنوع البيولوجي والعمل المناخي من خلال استضافتها لمؤتمرات دولية محورية، شملت الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (COP14)، والاجتماع السابع والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27). وقد حفزت هذه الفعاليات رفيعة المستوى إطلاق مبادرات تاريخية، مثل "المبادرة المصرية لنهج متكامل للتصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي" ومبادرة "تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة لتسريع التحول المناخي (ENACT)".

واستناداً إلى هذه الريادة، خطت مصر خطوات واسعة في تمويل التنوع البيولوجي، حيث حققت زيادة لافتة بنسبة 100% في إيرادات المحميات الطبيعية خلال العام المالي 2023/2022 مقارنة بالعام المالي 2018/2017. وبالتعاون بين وزارتي المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، أصدرت مصر أول سندات خضراء بقيمة 750 مليون دولار، وحشدت 834 مليون دولار لتمويل مشروعات بيئية متنوعة. وفي إطار استراتيجيتها للطاقة المتجددة، تهدف مصر إلى توليد 42% من احتياجاتها الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2035. ولمعالجة المخاوف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مثل تأثير مزارع الرياح على الطيور المهاجرة، طبقت مصر نظام الإغلاق عند الطلب المدعوم بالرادار، والذي يقوم بإيقاف توربينات الرياح مؤقتاً لحماية أسراب الطيور. ولم تقتصر هذه المبادرة على الحفاظ على الطيور فحسب، بل قدّمت أيضًا 12 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمس الماضية لدعم مشروعات التنوع البيولوجي، وأسهمت في خلق وظائف خضراء، مع تركيزٍ خاص على تمكين المرأة.

وبالإضافة إلى الطاقة المتجددة، استعانت مصر بأدوات مالية مبتكرة مثل

مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة لدعم جهود حفظ التنوع البيولوجي، إذ قام برنامج مبادلة الدين الإيطالي-المصري بتمويل مشروعات رئيسية، مثل مشروع دعم المحميات المصرية، والذي أثمر عن إنجازات متميزة كمتحف وادي الحيتان للحفريات وتغير المناخ، مما يعزز السياحة البيئية والمشاركة المجتمعية. ومؤخراً، وقعت وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العالمي للشعاب المرجانية مبادرة البحر الأحمر المصرية الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتهدف هذه الشراكة الاستراتيجية إلى حفظ وحماية الشعاب المرجانية في البحر الأحمر، والتي تعد من بين الشعاب الأكثر صموداً وتنوعاً بيولوجياً على مستوى العالم. ولا تشكل هذه الشعاب جزءاً حيوياً من النظام البيئي البحري فحسب، بل هي ركيزة أساسية للاقتصاد المصري، حيث تدعم قطاعات حيوية مثل السياحة والصيد.

وقد عززت مصر ريادتها في مجال تمويل التنوع البيولوجي بكونها أول دولة عربية تنضم إلى مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلعب مبادرة تمويل التنوع البيولوجي دوراً محورياً في مساعدة الدول على سد الفجوات التمويلية للتنوع البيولوجي عبر تطوير حلول مالية مصممة خصيصاً لتناسب الاحتياجات الوطنية. ومن خلال مشاركتها في هذه المبادرة، لا تكتفي مصر بالسعي لتعزيز جهودها في تمويل التنوع البيولوجي فحسب، بل تطمح أيضاً لمشاركة خبراتها وتجاربها الملهمة مع الدول الأخرى.

وتكتسب هذه النسخة من دليل عمل BIOFIN أهمية استثنائية؛ إذ انضمت 91 دولة إضافية إلى الدول الـ 41 المشاركة أصلاً، وبدأت هذا العام في صياغة خططها الوطنية لتمويل التنوع البيولوجي. ويعكس هذا الزخم الالتزام العالمي المتنامي بالتصدي للفجوة التمويلية في مجال التنوع البيولوجي. كما يتماشى انخراط مصر في هذا المسار مع الهدف 19 من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي الذي يدعو إلى تصميم وتنفيذ خطط وطنية لتمويل التنوع البيولوجي.

وفي ظل عملنا الجماعي لسد هذه الفجوة التمويلية، فإنني أحث الدول على تبني منهجية BIOFIN والاستفادة من هذا الدليل لتصميم حلول مالية مبتكرة تدعم حفظ التنوع البيولوجي.

ومن خلال تبني هذه الأدوات، يمكن للدول حشد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها الوطنية بما يتوافق مع الأطر الدولية وفي مقدمتها الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. معًا نحول الطموح إلى خطوات عملية ونكفل مستقبلًا مستدامًا للجميع.

ياسمين فؤاد

وزيرة البيئة بجمهورية مصر العربي

حقوق الصورة: مهتاب حيدر

ملخص تنفيذي

إن الطبيعة والحياة البشرية على كوكب الأرض يجمعهما ارتباط وثيق واعتماد تبادلي لا ينفصم. وتعد الطبيعة، في جوهرها، الركيزة الأساسية لتحقيق رفاه الإنسان وازدهاره. وكما قال أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام 2022 في إطار الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف (COP 15): «من دون الطبيعة، لا نملك شيئًا. وبدون الطبيعة، لا نساوي شيئًا». وتدرك المؤسسات العالمية الرائدة، بدءاً من الجمعية العامة للأمم المتحدة وصولاً إلى الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي وبورصة نيويورك، هذا الارتباط الوثيق والاعتماد المتبادل بين الطبيعة والبشرية.

وفي ديسمبر 2022، اعتمدت أكثر من 190 دولة إتفاقًا [A3.1]تاريخيًا بشأن التنوع البيولوجي يُعرَف باسم "إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي". يتضمن هذا الإطار أربعة أهداف طموحة و23 غاية عالمية تهدف إلى توجيه جهود الإشراف والحوكمة على مستوى الدول لحماية التنوع البيولوجي. وتدعو هذه الأهداف والغايات إلى تحول في السياسات الاقتصادية والمالية، بما يضمن وضع الطبيعة في قلب التنمية المستدامة، وتقدير قيمتها حق قدرها، وتنميتها والاستثمار فيها.

ويُقصد بتمويل التنوع البيولوجي ممارسة حشد وإدارة رؤوس الأموال واستخدام الأدوات الاقتصادية لدعم الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي. وتشير التقديرات إلى وجود فجوة تمويل عالمية تبلغ نحو 700 مليار دولار أمريكي سنوياً، وهو ما يعادل سبعة أضعاف حجم الاستثمارات الحالية. وتهدف الغاية 19 إلى حشد ما لا يقل عن 200 مليار دولار سنوياً من المصادر العامة والخاصة. ولا تقتصر التحديات على عجز التمويل فحسب، بل تمتد لتشمل الإنفاق الضخم على أنشطة تلحق الضرر بالطبيعة، إذ تتجاوز الإعانات الممنوحة لقطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات الضارة بالتنوع البيولوجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار ضعفين إلى أربعة أضعاف إجمالي المبالغ المستثمرة حالياً في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

ويتمثل الهدف في تقليص فجوة التمويل العالمية الحالية، ليس فقط عبر زيادة الاستثمارات العامة والخاصة، بل وأيضاً من خلال خفض الاحتياج للتمويل عبر معالجة الأنشطة الاقتصادية الضارة ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة. وتركز خمس غايات من أصل 23 غاية في الإطار العالمي (14، 15، 16، 18، 19) بشكل مباشر على تمويل التنوع البيولوجي، مع التأكيد على أنه لا يمكن تنفيذ أي منها دون استثمارات كافية.
ومنذ إطلاق مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN) في عام 2012، تطورت خطط تمويل التنوع البيولوجي الوطنية لتصبح أداة معترفاً بها عالمياً لحشد وإعادة توجيه التدفقات المالية لصالح الطبيعة. وبناءً على الدروس المستفادة من الدول الـ 41 الأولى التي طبقت منهجية BIOFIN، تعهد مانحو BIOFIN ومرفق البيئة العالمية بدعم تصميم وتنفيذ خطط التمويل في 133 دولة مشاركة، تماشياً مع أهداف عام 2030 الطموحة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

وحققت المجموعة الأولى من الدول المنفذة لخطط التمويل نتائج ملموسة، منها: زيادة موازنة المناطق المحمية بـ 86 مليون دولار في الفلبين و70 مليون دولار في كازاخستان، وتقديم ائتمانات خضراء بقيمة 108 ملايين دولار في الإكوادور، وتخصيص 120 مليون دولار عبر التحويلات المالية البيئية في ماليزيا، وإصدار أول سندات خضراء في زامبيا بقيمة 200 مليون دولار. كما رفعت بوتسوانا إيرادات مناطقها المحمية بمقدار 3.6 مليون دولار سنوياً، وحققت الحكومات المحلية في منغوليا زيادة في الإيرادات تجاوزت 10 ملايين دولار سنوياً، وأنشأت سيشيل أول وحدة لتمويل التنوع البيولوجي لمأسسة عمليات BIOFIN.

ويقدم دليل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي لعام 2024 إرشادات مفصلة لتصميم وتنفيذ خطط تمويل التنوع البيولوجي الوطنية. وتحدد هذه الخطط مساراً لإشراك تحالف من الأطراف المعنية لمعالجة قضايا تمويل التنوع البيولوجي على المدى الطويل. وترتكز هذه العملية في القطاع المالي الذي يشمل وزارات المالية، والبنوك المركزية، والجهات الرقابية، وبنوك التنمية. ويُعد بناء قدرات هذا التحالف في كل بلد عنصرًا محوريًا في صميم عملية BIOFIN.

تتطلب منهجية BIOFIN استكمال خمس خطوات رئيسية تهدف في نهايتها إلى زيادة وتحسين تدفقات تمويل التنوع البيولوجي بشكل جوهري خلال مرحلة التنفيذ لتعزيز الإشراف على التنوع البيولوجي وتحقيق النتائج المرجوة.

مرحلة التشخيص (من سنة إلى سنتين)

الخطوة الأولى: تحديد دوافع الفقد والتحسن[A4.1]، والجهات الفاعلة والسياسات الرئيسية، وآليات التمويل القائمة: مراجعة السياسات والمؤسسات

تمثل هذه الخطوة عملية متسلسلة تبدأ بتحديد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي أو تحسنه. ومن ثم، يتم حصر ورصد السياسات والمؤسسات المسؤولة عن معالجة هذه العوامل. ويتم إشراك هذه المؤسسات في الخطوة التالية (الخطوة الثانية). وأخيرًا يُجرَى تحليل شامل لجميع آليات التمويل المعمول بها حالياً، وإعداد حصر أولي للإعانات الضارة.

الخطوة الثانية: دراسة أوجه الإنفاق الرئيسية لتحديد الإيجابي منها تجاه الطبيعة: مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

تخضع كافة برامج الإنفاق الرئيسية التي قد تؤثر على الطبيعة لمراجعة أهدافها الرسمية، للتأكد من مدى مواءمتها مع الأهداف الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي. و تمكّن هذه المراجعة الدول، على مستوى كل برنامج، من تحديد حجم إنفاقها الفعلي لصالح الطبيعة. ويمكن الاستفادة من هذه البيانات في وسم بنود الموازنة العامة[A5.1]، كما تشكّل مؤشرات على مدى اتساق السياسات.

الخطوة الثالثة: حساب حجم التمويل المطلوب لتحقيق كافة الأهداف الوطنية للتنوع البيولوجي: تقييم الاحتياجات المالية

يتم تحليل خطة تمويل التنوع البيولوجي الوطنية والسياسات البيئية الأخرى ذات الصلة. ويجري حساب حجم التمويل المطلوب لكل هدف وطني أو برنامج عمل على حدة.

مرحلة التطوير (سنة واحدة)

الخطوة الرابعة: تصميم خطة تمويل التنوع البيولوجي متضمنة حلول التمويل ذات الأولوية

توضع رؤية وطنية لتحديد المجالات ذات الأولوية للتمويل (مثل: المناطق المحمية، والزراعة، والبيئة البحرية، ومعالجة العوامل الرئيسية للفقد). كما تتم مراجعة سجل حلول التمويل والدراسات التشخيصية (مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية) مع تنظيم مشاورات وطنية لتحديد أكثر حلول التمويل جدوى وفعالية. وتساهم هذه الحلول في توليد تمويل إضافي أو إعادة توجيه الإنفاق لتقليل آثاره السلبية أو تحسين أداء الآليات القائمة. وقد حُددت أكثر من 150 آلية تمويل عالمياً لتختار الدول من بينها، تشمل: الضرائب، والإعانات، والرسوم، والغرامات، والسندات، والتعويضات، والموازنات العامة، وأطر الإفصاح، والتصنيفات، والتكنولوجيا المالية، والمدفوعات مقابل الخدمات البيئية، والتمويل الإسلامي، واليانصيب، والائتمانات الخضراء، والتمويل الجماعي، والاستثمار المؤثر، وغيرها الكثير. وقد طرحت دول مبادرة BIOFIN أكثر من 400 حل تمويلي حتى الآن.

مرحلة التنفيذ (5-15 سنة)

الخطوة الخامسة: تنفيذ الحلول الواردة في خطة التمويل

يمكن البدء في التنفيذ خلال مرحلة التشخيص بمجرد تحديد الفرص الأولى لحلول التمويل (ما يُعرف بـ "التنفيذ المبكر"). وبمجرد اعتماد خطة تمويل التنوع البيولوجي الوطنية، يمكن البدء في التنفيذ الكامل لكافة حلول التمويل، حيث تقوم الدول إما بتصميم آليات تمويل جديدة أو العمل على تطوير وتحسين الآليات القائمة.

يقدم هذا الدليل توجيهاً شاملاً للدول عبر كافة هذه الخطوات. ويستند إلى أكثر من عشر سنوات من الخبرة المتراكمة في أكثر من 40 بلدًا، مما يجعله تجسيدًا لعملية تشاركية عالمية من الابتكار المشترك.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيرو.
تعمل بيرو على تعزيز الاستثمارات في الطبيعة من خلال آليات تمويل عامة مبتكرة. وقد ساهمت مبادرة BIOFIN والوكالة الألمانية للتعاون الدولي في دمج معايير التنوع البيولوجي ضمن هذه الآليات، مما يمهد الطريق لاستثمارات أكثر استدامة.

الاختصارات وتعريفاتها

- **ABS:** الحصول على الموارد وتقاسم المنافع
- **BER:** مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي
- **BFP:** خطة تمويل التنوع البيولوجي
- **BIOFIN:** مبادرة تمويل التنوع البيولوجي
- **BMB:** مكتب إدارة التنوع البيولوجي
- **CBD:** اتفاقية التنوع البيولوجي
- **CEA:** تصنيف الأنشطة البيئية
- **COFOG:** تصنيف وظائف الحكومة
- **COP:** مؤتمر الأطراف
- **CSR:** المسؤولية الاجتماعية للشركات
- **DENR:** إدارة/وزارة البيئة والموارد الطبيعية
- **DPSIR:** العوامل الدافعة- الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة
- **E-NIPAS:** النظام الوطني الموسَّع والمتكامل للمناطق المحمية
- **EFT:** التحويلات المالية الإيكولوجية
- **FNA:** تقييم الاحتياجات المالية
- **FUG:** مجموعات مستخدمي الغابات
- **GBF:** الإطار العالمي للتنوع البيولوجي
- **GDP:** الناتج المحلي الإجمالي
- **GIZ:** الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
- **GLOBE:** تصنيفات الإنفاق العالمي على التنوع البيولوجي
- **INEGI:** المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا
- **IMF:** صندوق النقد الدولي
- **INFF:** الإطار الوطني المتكامل للتمويل
- **IPLC:** الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية
- **IPBES:** المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
- **M&E:** الرصد والتقييم
- **MTEF:** إطار الإنفاق متوسط الأجل
- **NBS:** الحلول القائمة على الطبيعة
- **NBSAP:** استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي
- **NGO:** منظمة غير حكومية
- **ODA:** المساعدة الإنمائية الرسمية
- **OECD:** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- **PA:** منطقة محمية
- **PEA:** تحليل الاقتصاد السياسي
- **PES:** المدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية
- **PIR:** مراجعة السياسات والمؤسسات
- **RBB:** الموازنة القائمة على النتائج
- **RBC:** احتساب التكاليف على أساس النتائج
- **SEC:** هيئة الأوراق المالية والبورصات
- **SDG:** أهداف التنمية المستدامة
- **SEEA:** نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية والاقتصادية
- **SME:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- **TNC:** منظمة الحفاظ على الطبيعة

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوستاريكا.
تدعم مبادرة Raíces ومبادرة تمويل التنوع البيولوجي BIOFIN في كوستاريكا المجتمعات المحلية الأصيلة في إطلاق مشروعات ريادية للسياحة المستدامة.وحتى أغسطس 2024، تم إطلاق 28 مشروعًا ناشئًاينجاحفي هذا القطاع.

حقوق الصورة: نجوين نجوك ثين، برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي في فيتنام، تربية البط في نهر دا رانغ.

حقوق الصورة: إدارة الحياة البرية والمتنزهات الوطنية في بوتسوانا
في عام 2022، أقرت بوتسوانا رسوماً جديدة للمناطق المحمية، مما ساهم في توليد عوائد بلغت 7.8 مليون دولار بحلول عام 2024.

الفصل الأول

مقدمة في تمويل التنوع البيولوجي

1.1 التنوع البيولوجي في منظومة الاقتصاد العالم

تمثل الطبيعة شريان الحياة الذي يضمن استدامة الوجود البشري على كوكب الأرض. فهي الركيزة الجوهرية لاستقرار النظم الاقتصادية وبناء مجتمعات صحية وسليمة. وقد شهد الإدراك العالمي لأهمية التنوع البيولوجي للمجتمعات والاقتصاديات نمواً مطرداً خلال العقود القليلة الماضية. وفي عام 2015، ولأول مرة تاريخياً، أُدرِج التنوع البيولوجي رسمياً ضمن أجندة التنمية العالمية، وبرز ذلك جلياً في هدفي التنمية المستدامة: الهدف 14 "الحياة تحت الماء" والهدف 15 "الحياة في البر"، فضلاً عن إسهامه في تحقيق مجموعة واسعة من أهداف التنمية الأخرى.

إن سلامة الكوكب ضرورة حتمية لضمان ازدهار الاقتصاد. ويشكل التنوع البيولوجي حجر الزاوية للعمليات البيئية التي توفر السلع والخدمات الحيوية لمنفعة البشر في كافة النظم الإيكولوجية (الإطار 1.1). ولا يمكن للاقتصاديات العالمية أن تتحمل تبعات الانهيار البيئي، لا سيما في الدول منخفضة الدخل، حيث تزداد حدة المخاطر والهشاشة الاقتصادية بشكل ملحوظ.

لقد شهدت الطبيعة تدهوراً خلال الخمسين عاماً الماضية هو الأشد في تاريخ البشرية[1]، مدفوعاً بنمو اقتصادي غير مستدام لا يراعي التنوع البيولوجي.

لقد أدى النظر إلى الطبيعة كمورد مجاني وغير محدود إلى استنزاف رأس المال الطبيعي المشترك، فيما يتراجع التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية نظراً لقصور الأسواق والسياسات في تقدير قيمتها الحقيقية. ويؤدي هذا التغييب لقيمة الطبيعة في صناعة القرار إلى اختلالات اقتصادية، وضياع فرص النمو، وسوء تخصيص الموارد. ومن ثم يؤدي ضعف الاستثمار في الطبيعة بالتبعية إلى تآكل ثروات الأمم.

يصنف المنتدى الاقتصادي العالمي فقدان الطبيعة وتغير المناخ كأحد أخطر التهديدات التي تواجه البشرية[2]؛ كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن فقدان خدمات النظم الإيكولوجية قد يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 2.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، مع تركز الأثر الأكبر في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا[3]. ومع ذلك، لم يتم تحقيق أي من الغايات العالمية للتنوع البيولوجي الرامية إلى حماية الطبيعة خلال العقد الماضي[4]

الإطار 1.1 :قيمة الطبيعة وتكلفة فقدانها

- تعتمد حياتنا جميعاً على التنوع البيولوجي. فأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي نحو 44 تريليون دولار من القيمة الاقتصادية يعتمد بشكل متوسط أو كبير على الطبيعة.[a]
- مقابل كل دولار واحد يُنفق على استعادة الطبيعة، يُتوقَع تحقيق فوائد اقتصادية لا تقل عن 9 دولارات.[b]
- يمكن للاستثمار في الطبيعة أن يفتح آفاقاً تجارية تصل قيمتها إلى 10 تريليونات دولار بحلول عام 2030 ضمن الأنظمة الاقتصادية الأكثر تسبباً في فقدان الطبيعة (الغذاء، البنية التحتية، الطاقة، والصناعات الاستخراجية).[c]
- أكثر من نصف الأوراق المالية التي تحتفظ بها المؤسسات المالية تعتمد بشكل كبير أو فائق على الطبيعة.[d]
- إن استعادة 350 مليون هكتار من الغابات والمناظر الطبيعية سيوفر عوائد صافية تبلغ 170 مليار دولار سنوياً عبر حماية مساقط المياه، وتحسين المحاصيل، ومنتجات الغابات، كما يمكن أن يعزل نحو 1.7 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.[e]
- يعتمد نحو 350 مليون نسمة من سكان الغابات الكثيفة أو المجاورين لها على مواردها في معيشتهم حيث تستمد الأسر ما يصل إلى 22% من دخلها من مصادر غابية. وتنتج الغابات أكثر من 5,000 نوع من المنتجات الخشبية، وتولد قيمة إجمالية سنوية تتجاوز 600 مليار دولار، أي ما يعادل 1% من الناتج المحلي العالمي.[f]
- توفر غابات المانغروف حماية من الفيضانات بقيمة تتجاوز 65 مليار دولار أمريكي سنوياً. وفي حال فقدانها، سيتعرض 15 مليون شخص إضافي لمخاطر الفيضانات سنوياً حول العالم.[g]
- لا تزال الاستثمارات الضارة بالطبيعة في تزايد، حيث بلغت 500 مليار دولار سنوياً في عام 2020[h]. ويقدر صندوق النقد الدولي أن دعم الوقود الأحفوري بلغ 7 تريليونات دولار أو نسبة 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، بزيادة تريليوني دولار عن 2020 نتيجة الدعم الحكومي لمواجهة قفزات أسعار الطاقة.[i]

[1] Global Landscapes Forum. (2021, February 1). Publication: The Global assessment report on Biodiversity and Ecosystem Services www.globallandscapesforum.org/publication/the-global-assessment-report-on-biodiversity-and-ecosystem-services/

[2] World Economic Forum (2024, 10 September). Global Risks Report 2023. https://www.weforum.org/publications/global-risks-report-2023/

[3] World Bank Group. (2021, July 1). Protecting nature could avert global economic losses of US$2.7 trillion per year. World Bank. www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/07/01/protecting-nature-could-avert-global-economic-losses-of-usd2-7-trillion-per-year

[4] Convention on Biological Diversity. (2022). Recommendation adopted by the Subsidiary Body on Implementation: SBI-03-REC-05. Geneva, Switzerland: Convention on Biological Diversity. www.cbd.int/doc/recommendations/sbi-03/sbi-03-rec-05-en.pdf

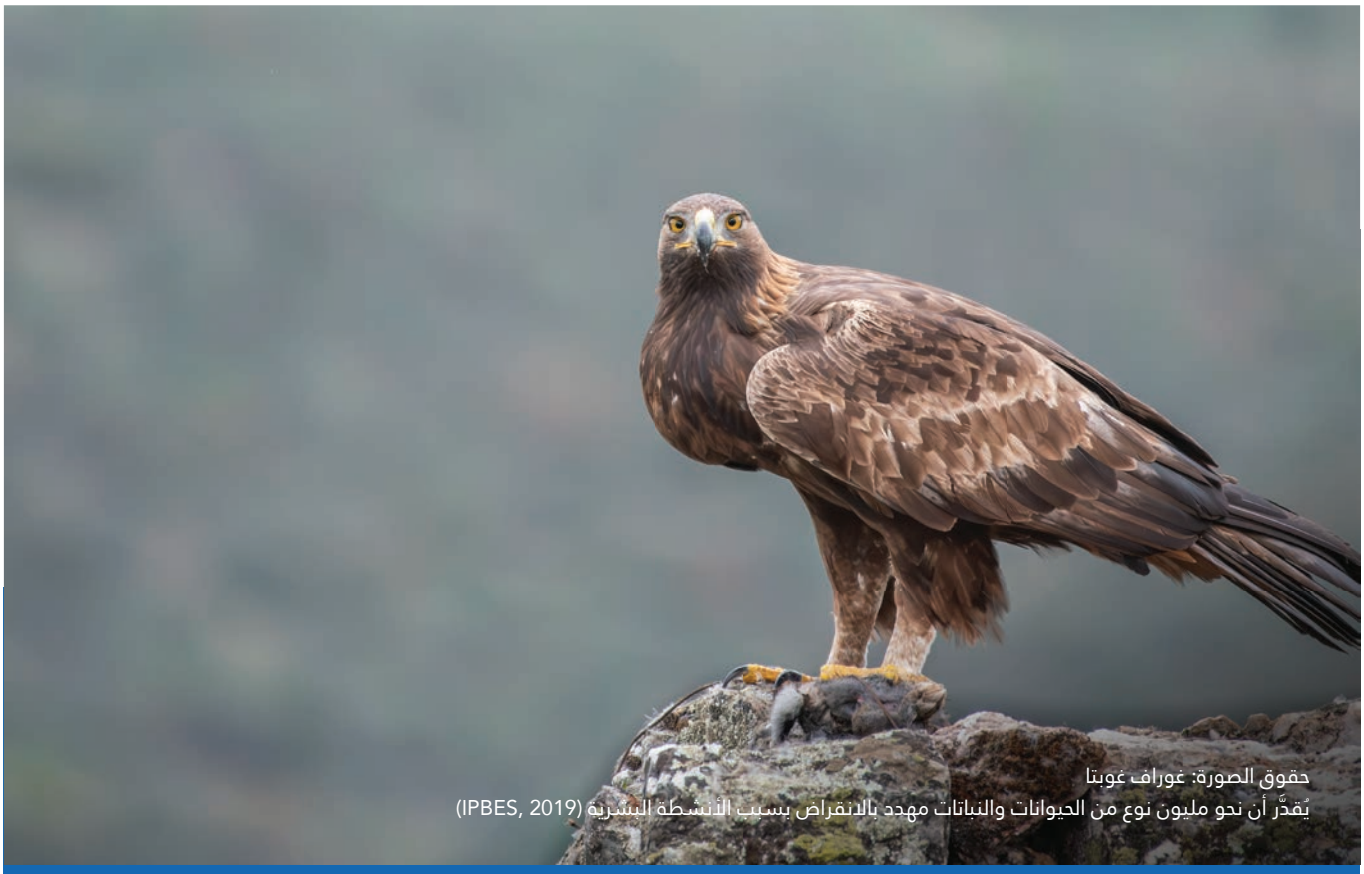

حقوق الصورة: غوراف غوبتا
يُقدَّر أن نحو مليون نوع من الحيوانات والنباتات مهدد بالانقراض بسبب الأنشطة البشرية (IPBES, 2019)

- [i]للإعانات العالمية بين 4 تريليونات دولار أمريكي و 6 تريليونات دولار أمريكي سنوياً.
- النظم البيئية الساحلية في ظهور أكثر من 400 "منطقة ميتة" بحرية، تغطي مساحة تزيد عن 245000 كيلومتر مربع، وهي مساحة إجمالية أكبر من مساحة المملكة المتحدة.[k]

لمصادر:

[a] New Nature Economy Report II: The Future of Nature and Business. (2024, September 10). World Economic Forum. https://www.weforum.org/reports/new-nature-economy-report-ii-the-future-of-nature-and-business

[b] UNEP. (2021). Becoming #GenerationRestoration: Ecosystem Restoration for People, Nature and Climate. UN Environment Programme. Obtenido de: https://www.unep.org/resources/ecosystem-restoration-people-nature-climate

[c] World Economic Forum (2024, 10 September). New Nature Economy Report II: The Future of Nature and Business. www.weforum.org/reports/new-nature-economy-report-ii-the-future-of-nature-and-business

[d] A "Silent Spring" for the Financial System? Exploring Biodiversity-Related Financial Risks in France. (2021, August 27). Banque de France. https://publications.banque-france.fr/en/silent-spring-financial-system-exploring-biodiversity-related-financial-risks-france

[e] Delgado, C. Wolosin, M. and Purvis, N. 2015. Restoring and protecting agricultural and forest landscapes and increasing agricultural productivity. Working paper for Seizing the Global Opportunity: Partnerships for Better Growth and a Better Climate. New Climate Economy, London and Washington, DC. https://newclimateeconomy.net/sites/default/files/2023-08/NCE-restoring-protecting-ag-forest-landscapes-increase-ag.pdf

[f] World Bank Group. (2024, June 20). Forests for People, the Planet and Climate. World Bank. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/03/19/forests-for-people-the-planet-and-climate#:~:text=Forests%20produce%20more%20than

[g] Menéndez, P., Losada, I. J., Torres-Ortega, S., Narayan, S., & Beck, M. W. (2020). The Global Flood Protection Benefits of Mangroves. Scientific reports, 10(1), 4404. https://doi.org/10.1038/s41598-020-61136-6

[h] Biodiversity. (n.d.). OECD. https://www.oecd.org/en/topics/biodiversity.html

[i] Fossil fuel subsidies surged to record $7 trillion. (2023, August 24). IMF. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/08/24/fossil-fuel-subsidies-surged-to-record-7-trillion

[j] Treasury, H. (2021, August 20). Final report - The Economics of Biodiversity: The Dasgupta Review. GOV.UK. https://www.gov.uk/government/publications/final-report-the-economics-of-biodiversity-the-dasgupta-review

[k] IPBES (2019): Summary for policymakers of the global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. S. Díaz, J. Settele, E. S. Brondízio, H. T. Ngo, M. Guèze, J. Agard, A. Arneth, P. Balvanera, K. A. Brauman, S. H. M. Butchart, K. M. A. Chan, L. A. Garibaldi, K. Ichii, J. Liu, S. M. Subramanian, G. F. Midgley, P. Miloslavich, Z. Molnár, D. Obura, A. Pfa., S. Polasky, A. Purvis, J. Razzaque, B. Reyers, R. Roy Chowdhury, Y. J. Shin, I. J. Visseren-Hamakers, K. J. Willis, and C. N. Zayas (eds.). IPBES secretariat, Bonn, Germany. 56 pages. https://doi.org/10.5281/zenodo.3553579

1.2 تمويل التنوع البيولوجي في السياق العالمي

ركز مجال تمويل التنوع البيولوجي، في الأعوام التي سبقت عام 2010، بشكل أساسي على رفع مستوى الوعي حول مسألة "تغييب قيمة الطبيعة" في الحسابات الحكومية والتجارية، وفي عمليات اتخاذ القرار من خلال تقدير قيمة الطبيعة. ومع حلول عام 2010، وفي الفترة التمهيدية لمؤتمر الأطراف العاشر لاتفاقية التنوع البيولوجي، بدأ هذا التركيز يتوسع ليشمل فهماً أعمق لمستويات الاستثمار واحتياجاته، وصولاً إلى صياغة حلول سياساتية تلبي هذه الاحتياجات. وبدأ يتنامى إدراك مؤسسي بأن مجرد زيادة الموارد المالية بحد ذاتها لم يكن كافياً، إذ تطور مفهوم سد فجوة التمويل "من كلا الاتجاهين"، استناداً إلى مبدأ ضرورة المواءمة بين حشد موارد جديدة وبين الحد من الأنشطة والممارسات الضارة بالطبيعة[5].

يُعرَّف تمويل التنوع البيولوجي اليوم بأنه ممارسة حشد رأس المال وإدارته، واستخدام الأدوات المالية والاقتصادية لدعم الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي.[6] ويسعى هذا النهج إلى التأثير في البيئة التمكينية بما يعود بالنفع على الطبيعة، وتحويل المسارات والاتجاهات التي تضر بها، بهدف تحسين حياة الإنسان والطبيعة، وذلك من خلال توظيف أدوات السوق والتشريعات والسياسات العامة والأنظمة المالية.

يركز تمويل التنوع البيولوجي على تطوير الاستراتيجيات والآليات والأدوات لتشكيل السلوك الإيجابي تجاه التنوع البيولوجي والحد من السلوك السلبي تجاه التنوع البيولوجي. ويتحقق ذلك من خلال:

- الأدوات القائمة على السوق، مثل أنظمة الاعتماد والتعويضات الطوعية؛
- والآليات المالية الضريبية؛ مثل الحوافز والجزاءات الضريبية؛
- وتحسين تدفق الموازنات العامة باتجاه الطبيعة، مثلًا عبر الميزنة القائمة على النتائج والتحويلات المالية الإيكولوجية؛
- واستحداث منتجات ومسارات استثمارية جاذبة للقطاع الخاص؛
- وإصلاح الحوافز الضارة، بما في ذلك الإعانات التي تضر بالطبيعة.

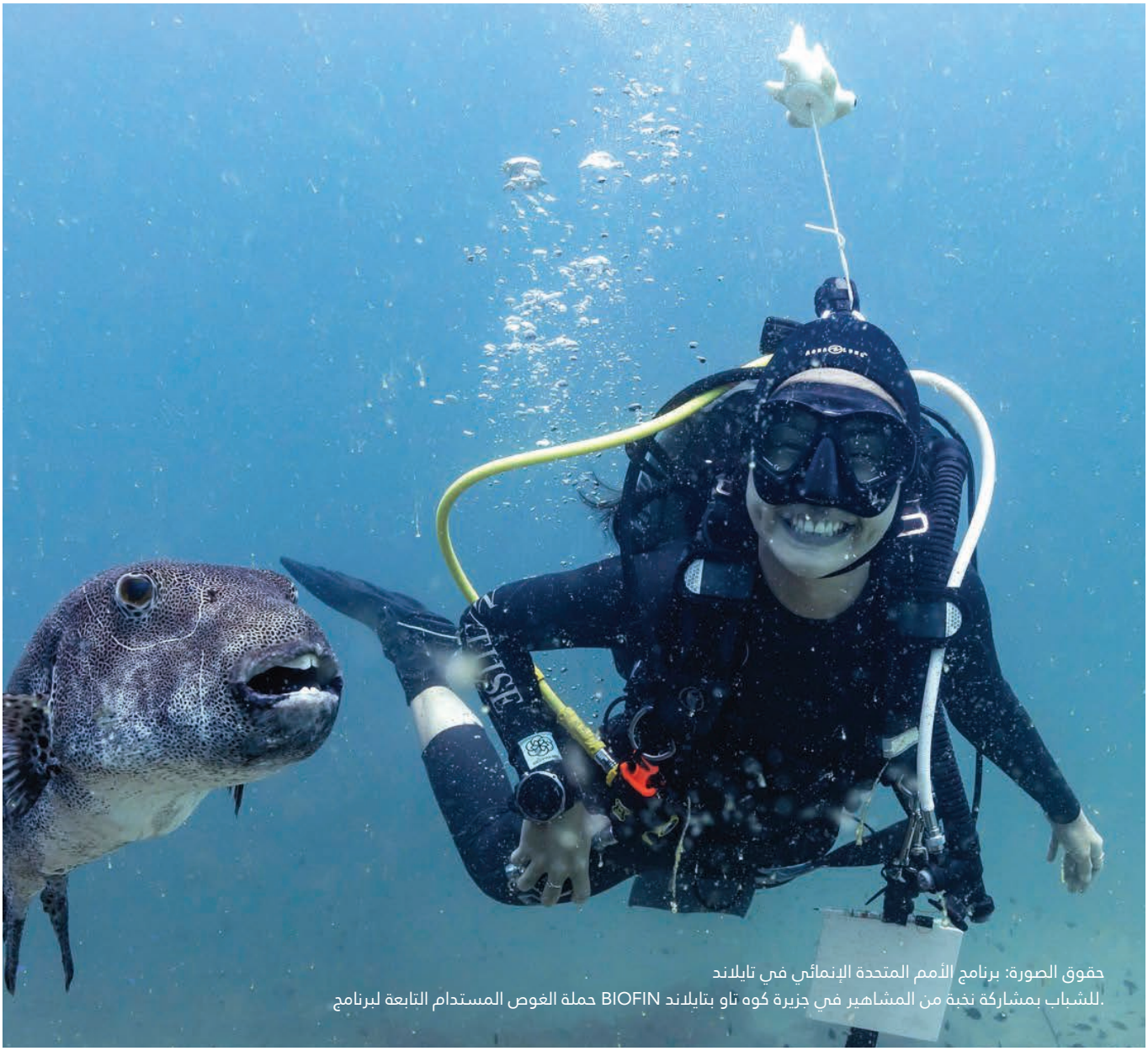

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلاند
حملة الغوص المستدام التابعة لبرنامج BIOFIN في تايلاند كوه تاو بمشاركة نخبة من المشاهير في جزيرة للشباب.

[5] Seidl, A., Cumming, T., Arlaud, M., Crosset, C. and van den Heuvel, O. 2024. Investing in the wealth of nature through biodiversity and ecosystem service finance solutions. Ecosystem Services. Vol. 66.

[6] Clark, S. (2012). A field guide to conservation finance. Island Press.

1.3 فجوة تمويل التنوع البيولوجي

يُقصد بـ"فجوة تمويل" التنوع البيولوجي ذلك الفارق بين حجم الإنفاق الفعلي الحالي على التنوع البيولوجي، وبين حجم الموارد المالية المطلوبة لتحقيق الأهداف المعتمدة. ولا يقتصر تقليص هذه الفجوة التمويلية على حشد المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة فحسب، بل يتطلب أيضاً خفض الاحتياج التمويلي من خلال الحد من الأضرار البيئية الناجمة عن بعض الأنشطة الاقتصادية، والتي تترتب عليها تكاليف باهظة (مثل تكاليف استعادة النظم الإيكولوجية)، بالإضافة إلى رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة حالياً (الشكل 1.1).

الشكل 1.1: نهج مبادرة BIOFIN

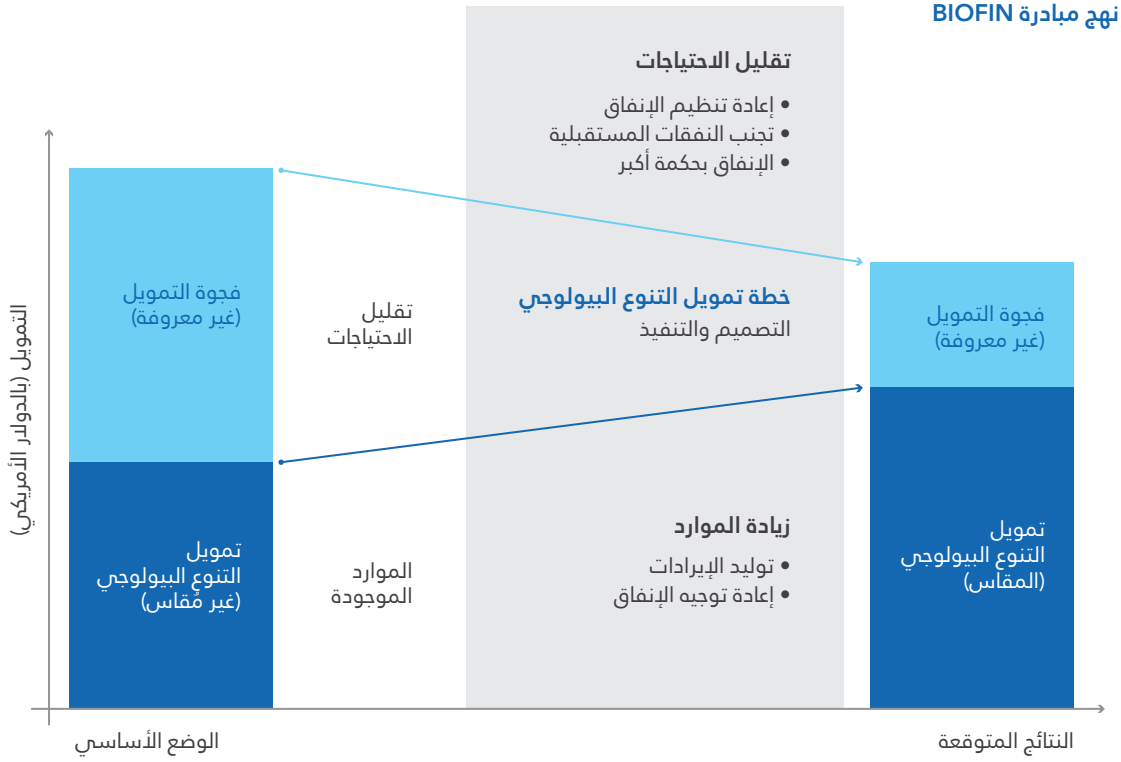

1.4 تمويل التنوع البيولوجي ضمن إطار كونمينغ مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي

يمثل وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره عالمياً مهمة معقدة تقتضي تضافر كافة الجهود الحكومية ومشاركة جميع أطياف المجتمع. وإدراكاً لذلك، اتفقت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على اعتماد إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في ديسمبر 2022 والذي يحدد أربعة أهداف و23 غاية طموحة يجب تحقيقها بحلول عام 2030[7] ويدعو إلى تغيير جذري من أجل تحقيق رؤية "العيش في وئام مع الطبيعة" بحلول عام 2050.

وتركز بعض غايات الإطار العالمي على المخرجات البيئية المباشرة مثل الحفظ الفعال لنسبة 30% من الأراضي والمياه الداخلية بحلول عام 2030 (الغاية 3). بينما تهدف غايات أخرى إلى معالجة البيئة الاجتماعية والاقتصادية الكفيلة بتهيئة الظروف لتحقيق نتائج إيجابية لصالح التنوع البيولوجي. ومن بين الغايات الـ 23 للإطار العالمي، تشير خمس غايات تحديداً إلى المساعي المتصلة بتمويل التنوع البيولوجي، وهي ملخصة أدناه[8]:

لغاية 14: إدماج التنوع البيولوجي وقيمه المتعددة في السياسات، والاستراتيجيات، واللوائح التنظيمية، وعمليات التخطيط والتنمية، والمحاسبة الوطنية، مع المواءمة التدريجية لكافة الأنشطة ذات الصلة في القطاعين العام والخاص وكذلك التدفقات المالية العامة والخاصة مع أهداف وغايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

الغاية 15: اتخاذ تدابير قانونية أو إدارية أو سياساتية لتمكين المؤسسات المالية والشركات من الحد من الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية على التنوع البيولوجي، وذلك من خلال رصد المخاطر وأوجه الاعتماد [A6.1]المتعلقة بالطبيعة والإفصاح عنها، وتوفير المعلومات للمستهلكين، وتقديم التقارير بشأن الامتثال لتدابير الحصول على الموارد وتقاسم المنافع.

[7] Secretariat of the Convention on Biological Diversity. (n.d.). Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework. https://www.cbd.int/gbf/

[8] Secretariat of the Convention on Biological Diversity. (n.d.-a). 2030 Targets (with Guidance Notes). https://www.cbd.int/gbf/targets/

الغاية 16: تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات أفضل من خلال السياسات، والتشريعات، والتعليم، وإمكانية الوصول إلى المعلومات.

الغاية 18: توسيع نطاق الحوافز الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وإزالة الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي أو التخلص منها تدريجياً أو إصلاحها، بما في ذلك الإعانات، بطريقة متناسبة وعادلة ومنصفة وفعالة، وذلك بمقدار 500 مليار دولار سنوياً على الأقل بحلول عام 2030.

الغاية 19: حشد ما لا يقل عن 200 مليار دولار سنوياً من المصادر العامة والخاصة، الدولية والمحلية، ويتضمن ذلك ما لا يقل عن 20 مليار دولار سنوياً من الموارد المالية الدولية من البلدان المتقدمة بحلول عام 2025، و30 مليار دولار بحلول عام 2030، وتعزيز العمل الجماعي (بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية)، وتحفيز البرامج الابتكارية، وتعزيز الفعالية والكفاءة والشفافية.

ويُعَد هذا الدليل الإصدار الرابع ويستعرض آخر الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من أكثر من 40 دولة حتى عام 2024.

وتعتمد منهجية مبادرة BIOFIN نهجاً مرحلياً يتكون من خمسة مكونات، أربعة منها تحليلية، وهي: مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية، وخطة تمويل التنوع البيولوجي، ويليها المكون الخامس المتمثل في تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي.

تنص الغاية 19 من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي أيضاً على ضرورة تيسير حشد الموارد من خلال خطط تمويل التنوع البيولوجي الوطنية، التي تقرها اتفاقية التنوع البيولوجي كأداة تخطيط هامة لتوجيه نهج تمويل التنوع البيولوجي دعماً لتحقيق جميع غايات وأهداف الإطار العالمي.[9]

وقد أصدرت مبادرة BIOFIN المنهجية الأولى لتطوير خطة تمويل التنوع البيولوجي منذ أكثر من عشر سنوات، وتعمل منذ ذلك الحين على دعم الدول في تنفيذها، مع استخلاص الدروس المستفادة وتطوير المنهجية باستمرار على مر السنين.

حقوق الصورة: دولابو أديجومو
BIOFIN بالشراكة مع مرفق البيئة العالمية، وسعت مبادرة
.نطاق دعمها في عام 2024، حيث ساعدت 91 دولة إضافية في إعداد خطط تمويل التنوع البيولوجي

[9] Secretariat of the Convention on Biological Diversity. (2022). Decision adopted by the Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity at its fifteenth meeting: Decision 15/7. Convention on Biological Diversity. https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-15/cop-15-dec-07-en.pdf

1.5 مبادرة BIOFIN وخطط تمويل التنوع البيولوجي

حالة خطط تمويل التنوع البيولوجي

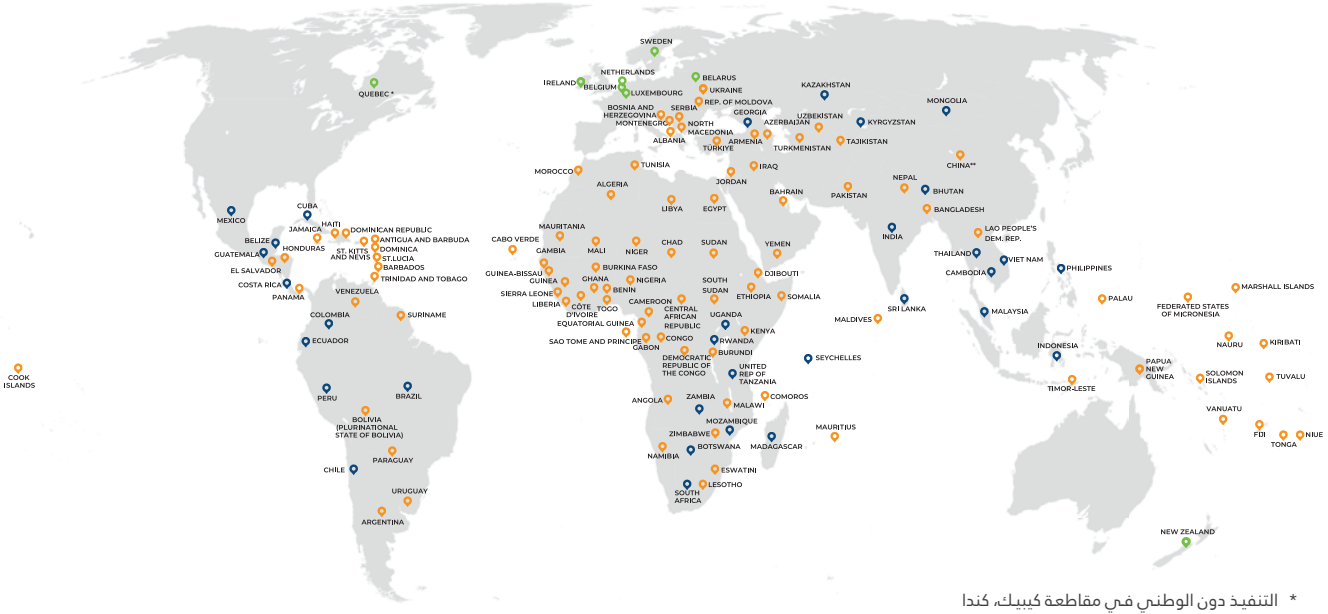

* التنفيذ دون الوطني في مقاطعة كيبيك، كندا

** التنفيذ على المستوى دون الوطني في بلدية شنغهاي ومقاطعة شاندونغ، الصين

مرحلة التصميم (أخرى) | مرحلة التصميم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) | مرحلة التنفيذ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

الخريطة رقم 4651 | أكتوبر 2022

إن الحدود والأسماء الواردة في هذه الخريطة، بالإضافة إلى التسميات المستخدمة، لا تعني أي مصادقة أو قبول رسمي من قبل الأمم المتحدة.

الشكل 1.2: حالة خطط تمويل التنوع البيولوجي

تقدم مبادرة BIOFIN التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للدول منذ عام 2012 وذلك للتصدي لتحديات فقدان التنوع البيولوجي الناجمة عن النظم المالية والاقتصادية التي لا تراعي اعتبارات الطبيعة. وتعمل أكثر من 130 دولة حاليًا على تنفيذ أو إعداد خطط تمويل التنوع البيولوجي الخاصة بها.

وفي هذا الصدد تعمل مبادرة BIOFIN مع الشركاء الوطنيين لوضع وتنفيذ خطط تمويل التنوع البيولوجي القائمة على السياق المحلي.

ترسم خطط تمويل التنوع البيولوجي هذه مساراً للدول لتطوير نهج تمويل التنوع البيولوجي الداعم للطبيعة، بما يعزز تحقيق أهداف التنوع البيولوجي الوطنية والعالمية. وتتيح هذه العملية للدول تحديد ووضع حلول تمويلية (الإطار 1.2) تؤدي إلى تغييرات إيجابية طويلة الأمد في النظم البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد على الطبيعة.

الإطار 1.2: تعريف الحل التمويلي

الحل التمويلي هو مجموعة من الأنشطة الرامية لمعالجة حاجة معينة أو تحدٍ محدد في تمويل التنوع البيولوجي بما يؤدي إلى نتائج مالية وسياساتية ومؤسسية تعالج أحد مسببات فقدان التنوع البيولوجي. ويمكن للحل التمويلي الواحد أن يدمج آليات متعددة لحل تحدٍ بعينه، كما يمكن أن تضطلع بقيادته جهاتٌ من القطاع العام أو الخاص على حد سواء.

وقد تشمل هذه الآليات ما يلي:

- الآليات التي تركز على السياسات، مثل وضع إطار لسياسة التعويضات في بلد ما؛
- الآليات القائمة على السوق، مثل إنشاء نظام لإصدار الشهادات البيئية؛
- الآليات المالية، مثل الحوافز الضريبية للمناطق المحمية المجتمعية والخاصة؛
- المنح؛
- الديون أو حقوق الملكية، مثل السندات الخضراء الإيجابية للطبيعة؛
- الآليات المرتبطة بالمخاطر، مثل إدراج حالة البنية التحتية البيئية (مثل أشجار المانغروف) في أقساط التأمين.

ويوفر كتالوج مبادرة BIOFIN لحلول التمويل معلومات شاملة حول أكثر من 140 حلاً تمويلياً.

الشكل 1.3: خطوات مبادرة BIOFIN

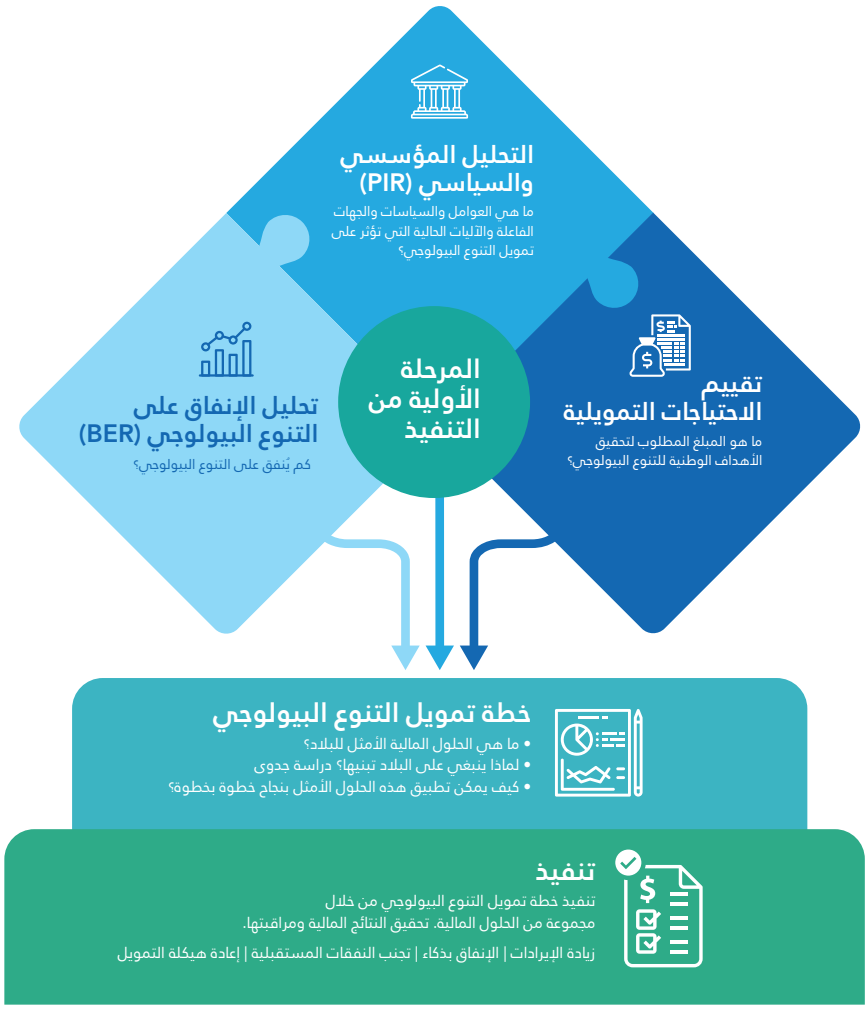

1. تهدف مراجعة السياسات والمؤسسات المعنية بتمويل التنوع البيولوجي إلى تحليل السياق السياساتي

والمؤسسي لتمويل التنوع البيولوجي في الدولة، وذلك لوضع الأساس لنهج مبادرة BIOFIN. ويتناول هذا التحليل العلاقة بين حالة الطبيعة والإطار المالي والاقتصادي والقانوني والسياساتي والمؤسسي للدولة. ويسهم ذلك في: تحديد كيفية إسهام التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية، وتحديد المحركات السياساتية والمؤسسية الرئيسية لتغيرات التنوع البيولوجي (مثل الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي)؛ وحصر آليات تمويل التنوع البيولوجي القائمة وتحديد الفرص المحتملة المنبثقة عن هذا العمل لتحسين تمويل التنوع البيولوجي

2. تستخدم مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي بيانات مفصلة عن موازنات القطاع العام والخاص

والمجتمع المدني ومخصصاتها ونفقاتها، وذلك لتعزيز تحسين السياسات والتمويل والنتائج المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويحتسب تقييم هذه المراجعة النفقات "المباشرة" التي تكون فيها اعتبارات التنوع البيولوجي هي الغاية الرئيسية، كما يبحث ويقدر قيمة النفقات "غير المباشرة" التي تكون فيها اعتبارات التنوع البيولوجي غاية ثانوية.

3. يقدم تقييم الاحتياجات المالية تقديراً شاملاً للموارد المالية اللازمة لتحقيق غايات التنوع البيولوجي

الوطنية ودون الوطنية المنصوص عليها في خطط التنوع البيولوجي الوطنية وأدوات التخطيط الوطنية الرئيسية الأخرى.

ويعمل التقييم على تحديد "الإجراءات القابلة لتقدير التكاليف" ضمن هذه الأدوات وربطها بمخرجات التنوع البيولوجي؛ كما يساهم في توليد بيانات موازنية يمكن استخدامها للدعوة إلى الاستثمار في التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، يساعد التقييم في ترتيب أولويات استراتيجيات وإجراءات التنوع البيولوجي استناداً إلى معايير التكلفة والأثر البيئي، فضلاً عن تقدير الفجوات التمويلية غير الملباة.

4. تُعدّ خطة تمويل التنوع البيولوجي الوثيقة التوجيهية لتنفيذ الحلول التمويلية ذات الأولوية لتحقيق

الغايات الوطنية للتنوع البيولوجي. وتستند الخطة إلى الأدلة التي جُمعت عبر عملية BIOFIN بأكملها لتحديد أولويات الحلول التمويلية الأكثر جدوى وتأثيراً. وتُعدّ هذه الخطة وثيقة وطنية تشمل القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما يتجاوز نطاقها حشد موارد إضافية ليشمل معالجة نتائج التمويل الأربع: تحسين الأداء، وإعادة توجيه الإنفاق، وتوليد الإيرادات، وتجنّب النفقات المستقبلية.

5. يركز التنفيذ على تفعيل الحلول التمويلية المحددة في خطة تمويل التنوع البيولوجي. ويُعامل كل حل

تمويلي بوصفه «مشروعاً» له أهداف وأنشطة ومخرجات محددة. وبخلاف المشاريع التقليدية ذات الأطر الزمنية المحددة، يتم التركيز على استدامة التنفيذ وضمان استمراريته من خلال صياغة السياسات الداعمة، وإنشاء وحدات دائمة مخصصة لتمويل التنوع البيولوجي. وقد تستغرق هذه العملية فترة طويلة (من 5 إلى 20 عاماً)، تُحدَّث خلالها خطة تمويل التنوع البيولوجي بصورة دورية.

التنفيذ المبكر: تهدف الخطوات التحليلية الأربع إلى الوصول إلى محفظة من الحلول التمويلية الأكثر ملاءمة وفعالية للدولة، ويمكن تحديد هذه الحلول طوال مراحل عملية مبادرة BIOFIN. ويُوصى بشدة بالشروع في تنفيذ حلول تمويلية مختارة، مع تقديم إرشادات توجيهية في ختام فصول مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية.

ويُفترض أن يستهدف نهج BIOFIN لمعالجة تحديات تمويل التنوع البيولوجي تحقيق نتيجة واحدة على الأقل من نتائج التمويل التالية، التي تمثل بدورها مستوى متقدماً من الوعي والقدرات والعمليات (الإجراءات التمكينية) بما يضمن أن تسهم التدفقات المالية إما في تحسين نتائج التنوع البيولوجي أو في تقليل الضغوط الواقعة عليه (الشكل 1.4):

الشكل 1.4: نتائج التمويل الأربعة

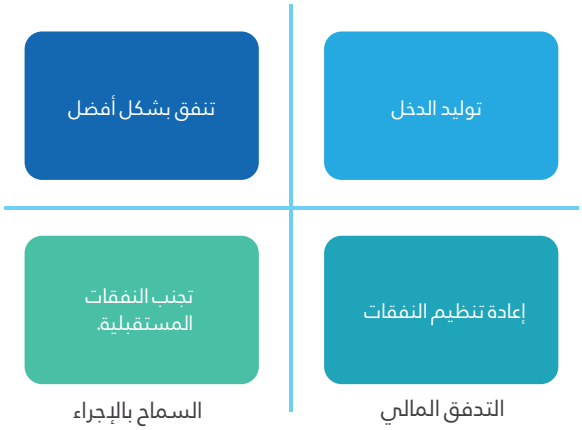

- **يقصد بتحسين** الأداء تعزيز الاستخدام الفعال والكفء للموارد المتاحة، مثل الميزنة القائمة على النتائج؛
- **وتوليد الإيرادات** لصالح التنوع البيولوجي، مثل فرض رسوم دخول المناطق المحمية، أو إصدار السندات الخضراء الإيجابية للطبيعة؛
- **وتجنب النفقات المستقبلية من خلال** الاستثمار في الإجراءات الوقائية والحد من الأنشطة الضارة، مثل تجنب إدخال الأنواع الدخيلة الغازية أو تحسين التقارير المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالطبيعة؛
- **وإعادة توجيه النفقات من** خلال دمج التنوع البيولوجي في الموازنات والخطط والسياسات، مثل تحويل الإعانات إلى ممارسات خضراء أو تنفيذ حوافز مالية إيجابية للتنوع البيولوجي.

وينبغي أن تؤدي عملية وضع خطة تمويل التنوع البيولوجي وتنفيذ الحلول التمويلية إلى إحداث تغيير تحوّلي في المجالات الثلاثة التالية: السياسات، والمؤسسات، والتمويل:

- **السياسة:** إحداث تغيير تنظيمي أو سياساتي إيجابي للطبيعة.
- **المؤسسات:** تعزيز القدرات المؤسسية لدعم السياسات والتخطيط المالي والاقتصادي، وضمان كفاءة التنفيذ والقيادة بما يخدم الطبيعة.
- **التمويل:** توجيه التمويل نحو دعم النتائج الإيجابية للطبيعة.

ويهدف هذا التغيير إلى تحقيق الرؤية الشاملة المتمثلة في اقتصاد إيجابي للتنوع البيولوجي يدعم العيش في وئام مع الطبيعة. وتتضح هذه العملية من الشكل 1.5.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - كوستاريكا
أدت حملة التمويل الجماعي في كوستاريكا إلى زراعة أكثر من 250 ألف شجرة واستعادة 800 هكتار من الغابات.

حقوق الصورة: غوراف غويتا
تلعب القارة القطبية الجنوبية دوراً حيوياً في توازن الأرض، إلا أن ذوبان الأنهار الجليدية وتقلص الرفوف الجليدية يهدد نظامها البيئي الدقيق ونظامنا أيضاً. حماية القارة القطبية الجنوبية هي حماية لمستقبلنا.

الشكل 1.5: عملية مبادرة BIOFIN

عملية مبادرة BIOFIN

رؤية
يُرسي الاقتصاد الإيجابي للتنوع البيولوجي الأساس للعيش في وئام مع الطبيعة

النتائج المالية
إعادة توجيه الإنفاق للحد من الآثار السلبية وزيادة النتائج الإيجابية

تجنب الإنفاق غير الضروري مستقبلاً من خلال استثمارات استراتيجية في التنوع البيولوجي وتغييرات في السياسات

إنفاق أكثر حكمة لتعزيز جهود الحفاظ على البيئة عبر تحسين الفعالية والكفاءة والتكامل

توليد إيرادات تركز على التنوع البيولوجي

التغيير المُحوِّل
سياسة
إصلاحات تنظيمية وسياسات عامة إيجابية للطبيعة

المؤسسات:
تعزيز المؤسسات لدعم التخطيط المالي والاقتصادي، والسياسات العامة، والتنفيذ، والقيادة المؤيدة للطبيعة.

تمويل
فهو يدعم النتائج الإيجابية للطبيعة

5 خطوات
التحليل المؤسسي والسياسي

تحليل الإنفاق على التنوع البيولوجي

تقييم الاحتياجات التمويلية

خطة تمويل التنوع البيولوجي

المشكلة
فجوة التمويل المخصصة للتنوع البيولوجي ناجمة عن أنظمة التمويل والأنظمة الاقتصادية التي لا تراعي الطبيعة

تطبيق

تحقيق فوائد متعددة فيما يتعلق بتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والشباب، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمجتمعات الضعيفة، وما إلى ذلك.

حقوق الصورة: ماركو أرلود

تركيز مبادرة BIOFIN

عرض بعض حلول تمويل التنوع البيولوجي

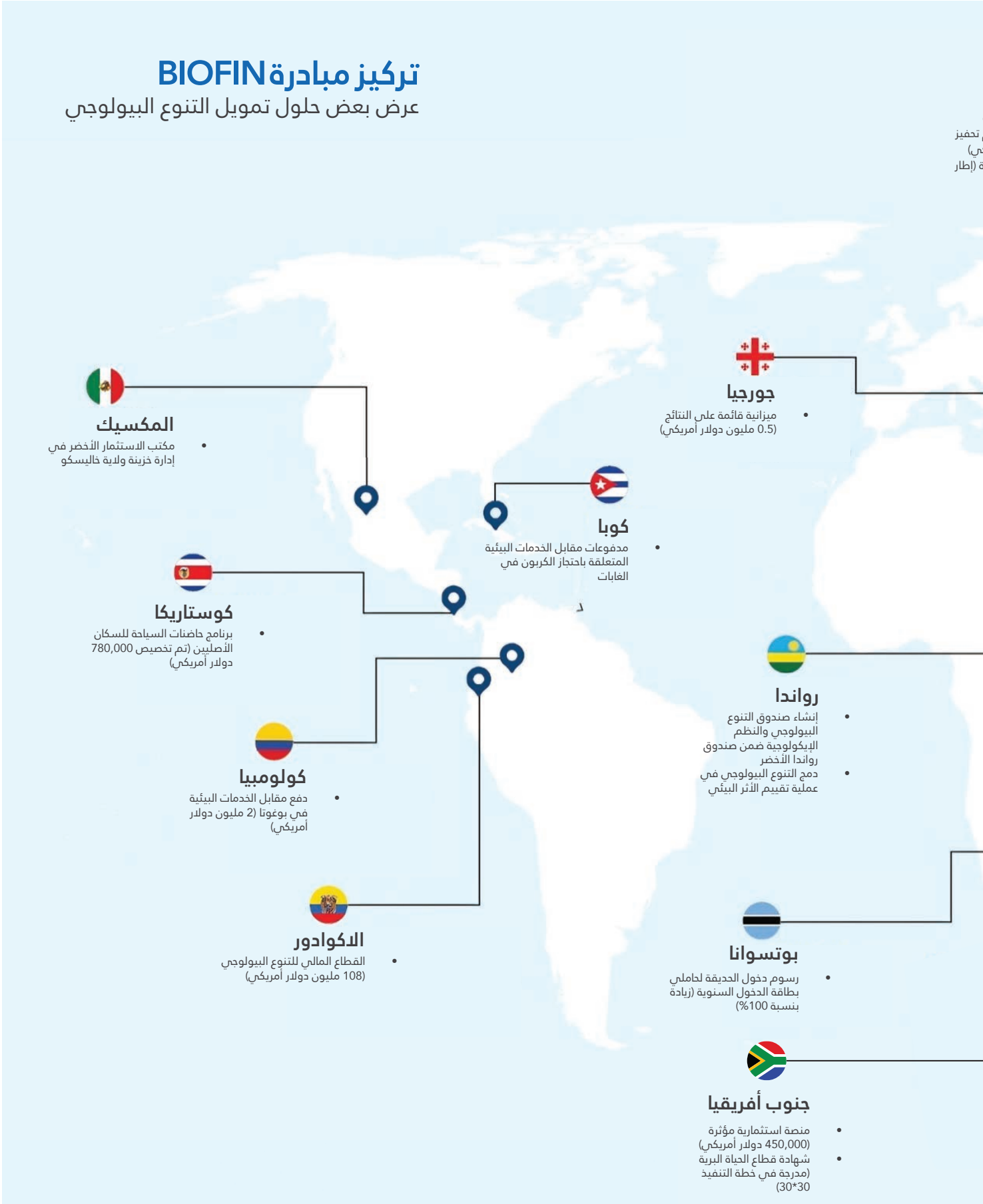

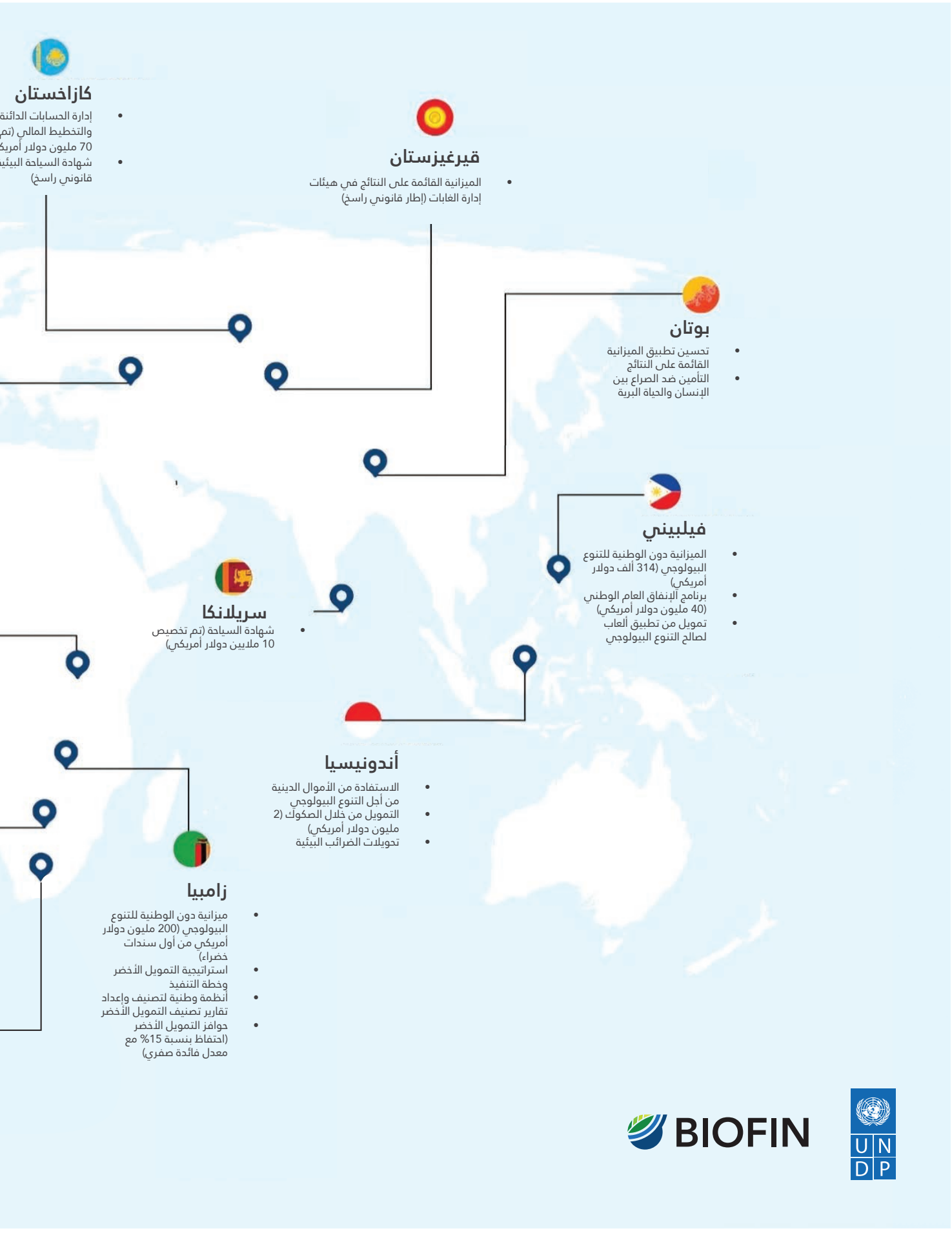
كازاخستان
إدارة الحسابات الدائنة والتخطيط المالي (تم
70 مليون دولار أمريك
شهادة السياحة البيئي
قانوني راسخ)
قيرغيزستان
الميزانية القائمة على النتائج في هيئات
إدارة الغابات (إطار قانوني راسخ)
بوتان
تحسين تطبيق الميزانية
القائمة على النتائج
التأمين ضد الصراع بين
الإنسان والحياة البرية
فيلبيني
الميزانية دون الوطنية للتنوع
البيولوجي (314 ألف دولار
أمريكي)
برنامج الإنفاق العام الوطني
(40 مليون دولار أمريكي)
تمويل من تطبيق ألعاب
لصالح التنوع البيولوجي
سريلانكا
شهادة السياحة (تم تخصيص
10 ملايين دولار أمريكي)
أندونيسيا
الاستفادة من الأموال الدينية
من أجل التنوع البيولوجي
التمويل من خلال الصكوك (2
مليون دولار أمريكي)
تحويلات الضرائب البيئية
زامبيا
ميزانية دون الوطنية للتنوع
البيولوجي (200 مليون دولار
أمريكي من أول سندات
خضراء)
استراتيجية التمويل الأخضر
وخطة التنفيذ
أنظمة وطنية لتصنيف وإعداد
تقارير تصنيف التمويل الأخضر
حوافز التمويل الأخضر
(احتفاظ بنسبة 15% مع
معدل فائدة صفري)
BIOFIN
UNDP

الإطار 1.3: تطور منهجية مبادرة BIOFIN

منذ أكثر من عشر سنوات، شرعت مبادرة BIOFIN التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اختبار منهجية تجريبية لوضع وتنفيذ خطط تمويل التنوع البيولوجي في عدد محدود من الدول. واليوم تحول هذا الجهد إلى برنامج عالمي تشارك فيه أكثر من 40 دولة أتمت أو تعكف حالياً على وضع خطط تمويل التنوع البيولوجي الخاصة بها. وقد خضعت منهجية خطة تمويل التنوع البيولوجي الخاصة بمبادرة BIOFIN، بمكوناتها الأربعة الأساسية، لعمليات اختبار وتنقيح وتطوير مستفيضة طوال هذه الفترة. ويعد هذا الدليل هو الإصدار الرابع لمنهجية مبادرة BIOFIN، وقد صِيغَ استناداً إلى الخبرات المتراكمة والمكتسبة من مختلف مجتمعات المبادرة.

2024

تواصل مبادرة BIOFIN تنفيذ برامجها في 41 دولة، بالتزامن مع انطلاق مرحلة توسع جديدة، حيث يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، 91 دولة إضافية في وضع خططها الوطنية لتمويل التنوع البيولوجي. كما تلقت المبادرة دعماً إضافياً من كندا والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا ومرفق البيئة العالمية.

In partnership with Canada

Department for Environment Food & Rural Affairs

MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Belgium partner in development

gef global environment facility INVESTING IN OUR PLANET

2018

يمثل نهاية المرحلة الأولى وبداية المرحلة الثانية لمبادرة BIOFIN، وانتقال التركيز من تطوير المنهجية إلى تنفيذ خطط تمويل التنوع البيولوجي الوطنية وحلول التمويل الفردية، مع إتاحة الفرصة لدول إضافية لمباشرة العملية من مراحلها الأولى.

Phase 2

المرحلة الثانية
إطلاق دليل مبادرة BIOFIN لعام 2018

2016

بناءً على الدروس المستفادة من التنفيذ، أطلقت مبادرة BIOFIN الدليل الإرشادي لعام 2016 في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف (المكسيك). وقد أرسى هذا الدليل، وللمرة الأولى، الإطار النظري للمنهجية، حيث حدد أربعة أنواع لنتائج التمويل، وقدّم نهجاً مبتكراً لتحديد حلول التمويل وترتيب أولوياتها ضمن خطة تمويل التنوع البيولوجي. كما شهد هذا العام إطلاق منصة العُقَد الإقليمية لمبادرة BIOFIN التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي.

2014

أصدرت المبادرة النسخة الأولى المتكاملة من دليلها الإرشادي بالتزامن مع بدء التنفيذ في 12 دولة. ثم شهدت توسعاً ملحوظاً ليصل نطاق عملها إلى 30 دولة في عام 2015، و35 دولة في عام 2018.

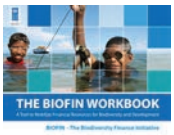

2012

أُطلقت مبادرة BIOFIN (المرحلة الأولى) في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في الهند كنهج تصاعدي. وقد بدأت المبادرة بمنحة أولية من الاتحاد الأوروبي، وتلقت منذ ذلك الحين دعماً مالياً إضافياً من ألمانيا والسويد والنرويج وسويسرا وإقليم فلاندرز.

his project is co-funded by the European Union

Federal Ministry for the Environment, Nature Conservation and Nuclear Safety

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Swiss Confederation
Federal Office for the Environment FOEN

Flanders State of the Art

2010

أُطلقت مبادرة BIOFIN استجابةً لمخرجات الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والذي أكد بدوره الحاجة الملحّة لتوفير بيانات أدق حول النفقات السابقة والاحتياجات التمويلية المستقبلية، وتطوير منهجية شاملة لصياغة استراتيجيات تمويل رصينة تكفل الحد من الفجوات المالية المستقبليّة بشكل ملموس.

BIOFIN

تتوفر موارد مبادرة BIOFIN على الموقع الإلكتروني للمبادرة: www.BIOFIN.org

1.6. كيفية الاستفادة من هذا الدليل

يقدم دليل مبادرة BIOFIN توجيهات فنية تصف جميع خطوات عملية المبادرة في أي دولة. ومع أن هذا الدليل صُمم في الأصل لدعم الدول التي باشرت التنفيذ الكامل لمنهجية مبادرة BIOFIN بتمويل خارجي ودعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه يظل متاحاً لأي دولة ترغب في تطبيق خطواته المقترحة، سواء بشكل جزئي أو كلي. كما يمكن تطبيق المنهجية وتكرارها بكفاءة على المستوى دون الوطني، وهو ما أثبتته التجارب العملية بنجاح.

يستعرض الفصل الثاني السبل المثلى لإطلاق برنامج مبادرة BIOFIN على المستوى الوطني، بينما يتناول الفصل الثالث خطوات إعداد مراجعة السياسات والمؤسسات. ويستعرض الفصل الرابع منهجية إعداد مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، في حين يركز الفصل الخامس على تقييم الاحتياجات المالية. كما يوضح الفصل السادس آليات وضع خطة تمويل التنوع البيولوجي، ويختتم الدليل بالفصل السابع الذي يحدد مساراً تنفيذياً إرشادياً لهذه الخطة.

وينقل هذا الفصل الأخير التركيز إلى تنفيذ الحلول التمويلية الفردية بما يسهم في تعزيز مأسسة وظائف تمويل التنوع البيولوجي على المستوى الوطني، وضمان وجود ضمانات كافية وأطر سليمة للرصد والتقييم.

وقد شرعت الدول المشاركة في مبادرة BIOFIN في تنفيذ طيف واسع من حلول التمويل، تتنوع ما بين الإصلاحات التشريعية وتقنيات التكنولوجيا المالية والتمويل الجماعي؛ وقد أثمرت هذه التجارب عن استخلاص جملة من الدروس المستفادة. ويستعرض هذا الدليل تلك الدروس والمعارف المستفادة، مدعومةً بنماذج من تجارب الدول وإنجازاتها، عبر مختلف فصول هذا الدليل.

الشكل 1.6: رحلة مبادرة BIOFIN: كوستاريكا

برنامج التمويل الحيوي الثاني (2018-2023):
رؤية برنامج التمويل الحيوي: تعزيز وتطوير آليات التمويل لمواجهة الفجوة المتزايدة في تمويل التنوع البيولوجي.

الفصل الثاني

إطلاق مبادرة BIOFIN على المستوى الوطني

2.1. مقدمة

حقوق الصورة: غوراف غوبتا
منذ عام 2012، ساعدت مبادرة BIOFIN نحو 41 دولة في الحصول على تمويل بقيمة مليار دولار من القطاعين العام والخاص لصالح حفظ الطبيعة والتنوع البيولوجي.

وفي هذا الصدد تقدم المبادرة منهجية شاملة ومرحلية لتصميم وتنفيذ خطط تمويل التنوع البيولوجي الطموحة التي تراعي السياقات الوطنية والاحتياجات المحلية. وقد اختبرت هذه المنهجية في أكثر من 40 دولة حتى عام 2024، وشهدت تحسينات منتظمة منذ عام 2014. وتُنفذ مبادرة BIOFIN عادةً على المستوى الوطني كبرنامج وطني رغم أن بعض الدول وضعت خططاً لتمويل التنوع البيولوجي على المستوى دون الوطني.

يركز هذا الفصل على تطبيق نهج مبادرة BIOFIN في السياق الوطني، والتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة، وتشكيل الفريق الوطني للمبادرة، ووضع إطار التنسيق والإدارة الخاص بها، وبدء المرحلة التمهيدية للبرنامج، وتحديد مجالات إدماج النوع الاجتماعي وتمويل التنوع البيولوجي.

2.1.1 الأهداف

يهدف هذا الفصل إلى:

3. تقديم التوجيه بشأن إشراك أصحاب المصلحة وحشد التأييد
2. وصف كيفية إرسائها في الدول.
1. شرح مسار عمل مبادرة BIOFIN.

تتطلب رحلة مبادرة BIOFIN تهيئة بيئة تمكينية مواتية على المستوى الوطني:

الإرادة السياسية
دعم مؤكد من أعلى المستويات الحكومية.

التعاون
دليل على الرغبة بين الوكالات والوزارات والقطاعات في بدء رحلة من التعاون والتكامل.

الاستعداد لتبني نهج المبادرة
الاستعداد للنظر في التغييرات المتعلقة بالموازنة والإدارة، وإتاحة البيانات المالية خلال مسار عمل مبادرة BIOFIN، على أن يراعي هذا المسار بدوره الجوانب الحساسة ذات الصلة.

بناء القدرات
توافر القدرات الأساسية اللازمة للقيام بالعمل الفني.

وفيما يلي مبادئ إضافية مستمدة من الدروس المستفادة من تطبيق عملية مبادرة BIOFIN وتنفيذ الحلول التمويلية:

- المرونة: صُممت منهجية مبادرة BIOFIN ونواتجها لتتسم بالمرونة الكافية التي تتيح لها تلبية احتياجات وأهداف أصحاب المصلحة الوطنيين، ومواءمة السياقات الخاصة لكل دولة
- الاستناد إلى الأدلة: يرتكز اختيار حلول التمويل وتصميمها وتنفيذها على أدلة تحليلية راسخة.
- الشمولية: تستند عملية تحديد الأولويات واتخاذ القرار إلى مشاورات معمقة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وتيسرها من خلال التركيز القوي على بناء القدرات.
- عدم إقصاء أي فئة: تؤخذ احتياجات الفئات الأشد فقرًا وضعفاً في المجتمع بعين الاعتبار، من خلال توفير حلول تساعد في تخفيف حدة الفقر، وتوفير فرص متعلقة بالتنوع البيولوجي للمجتمعات المحلية العامة.
- مراعاة النوع الاجتماعي: ينبغي تعزيز العمليات والآثار الإيجابية للنوع الاجتماعي، والنظر في الآثار المحتملة من منظور النوع الاجتماعي وتخفيفها.
- الانفتاح وشفافية البيانات: يؤدي الإفصاح عن بيانات الإنفاق والاستثمار إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة والفعالية، ويمكن أن يعزز مشاركة المواطنين. وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة BIOFIN وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحترمان تماماً حقوق الخصوصية، وبنود السرية وسيادة البيانات العامة.

الشكل 2.1: الركائز الثماني لمسار عمل مبادرة BIOFIN التحولية

2.1.2 إشراك أصحاب المصلحة على المستوى الوطني

يرتبط تمويل التنوع البيولوجي بمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بدءاً من بنوك ومنظمات التنمية الدولية، وصولاً إلى الحكومات الوطنية ودون الوطنية، وكذلك البنوك المركزية والمؤسسات الوطنية الأخرى، فضلاً عن المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والنساء والشباب في المناطق ذات الأهمية الحيوية للتنوع البيولوجي.

ويساعد إشراك هؤلاء الفاعلين على:

- بناء فهم ورؤية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛
- فهم فجوات القدرات والاستجابة لها وفقاً لذلك؛
- تنسيق جميع المبادرات ذات الصلة وقيادة المناقشات الفنية.

تعتمد البرامج الوطنية لمبادرة BIOFIN على أربعة محاور أساسية للمشاركة (الشكل 2.2). يربط المحور الأول بين وزارات البيئة والمالية والكيانات العامة الأخرى ذات الصلة بهدف الارتقاء بمستوى التعاون المؤسسي.

ينما يستهدف المحور الثاني إشراك القطاع الخاص لتحديد واستكشاف فرص الاستثمار التي تحقق عوائد إيجابية لصون الطبيعة والحد من الممارسات الضارة؛ في حين يركز المحور الثالث على دور المجتمع المحلي، حيث يساهم المجتمع المدني بتقديم الرؤى الميدانية وضمان إدماج وجهات النظر المجتمعية في عمليات تمويل التنوع البيولوجي، لما لها من أدوار حيوية في هذا السياق. أما المحور الرابع، فيشمل المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المعنية بصون الطبيعة، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الخيرية.
ويستعرض القسم التالي آليات إشراك أصحاب المصلحة في هذه العملية؛ كما يوفر الفصل الثالث المتعلق بمراجعة السياسات والمؤسسات إرشادات تفصيلية بشأن تحليل المشهد المؤسسي للتنوع البيولوجي على المستوى الوطني.

الشكل 2.2 استراتيجية شراكات مبادرة BIOFIN على المستوى الوطني

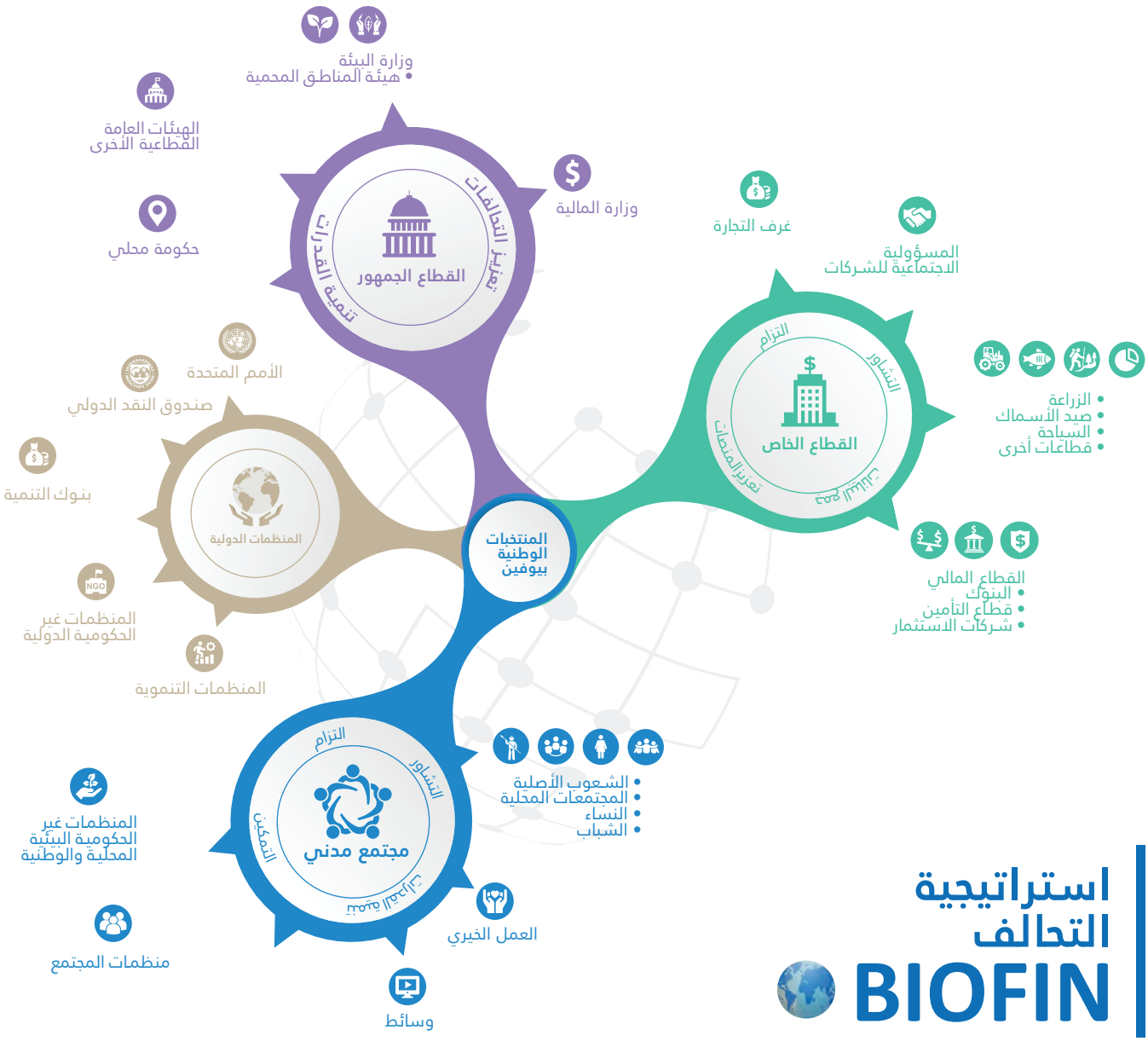

الإطار 2.1: فهم مشهد الاقتصاد السياسي وإدارته

يجب أن تكون فرق مبادرة BIOFIN على دراية تامة بالقضايا المتعلقة بالاقتصاد السياسي لكل حل تمويلي، لا سيما فيما يتعلق بالمجالات المتصلة بالمصالح المكتسبة، مثل إصلاح الإعانات الضارة أو فرض ضرائب جديدة. ويسلط تحليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الضوء على أهمية استغلال الفرص المتاحة والمقيدة بإطار زمني، مثل فترات الأزمات الوطنية، أو التحولات في الرأي العام، أو عند تسلم حكومات جديدة لمهامها. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى للتعامل مع الاقتصاد السياسي للدولة ما يلي:

- إجراء تحليل أولي للآثار المترتبة على أي تغييرات مقترحة؛
- عقد اجتماعات تصديق واعتماد مع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان التوافق؛
- تقييم الفرص السياسية المتاحة لاتخاذ الإجراءات؛
- تصميم برامج لدعم الفئات الضعيفة خلال الفترة الانتقالية؛
- بناء تحالفات بين البرلمانات وأعضاء الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجموعات المعنية بالتنوع البيولوجي لتشكيل ائتلاف واسع؛
- وضع استراتيجية للمناصرة والتواصل، وتأسيس الحملات على بيانات وحقائق راسخة؛
- وضع استراتيجية لمعالجة المصالح المكتسبة؛
- بناء دعم واسع النطاق ومستدام.

المصدر: الاقتصاد السياسي لإصلاح سياسات التنوع البيولوجي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017) وطبيعة الإعانات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التمويل الحيوي، 2024).

2.1.3 القطاع العام: تعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة في مجالي حفظ الطبيعة والتمويل

تضطلع العديد من الوزارات والوكالات الحكومية بأدوار تؤثر سلباً أو إيجاباً في التنوع البيولوجي؛ ومع ذلك، غالباً ما يُنظر إلى مسألة الحفظ بوصفها قضية قطاعية تقع ضمن نطاق مسؤولية وزارة البيئة وحدها. ويجب التغلب على هذا الوضع من خلال فهم أفضل لدور التنوع البيولوجي عبر كافة القطاعات الحكومية وتحديد خيارات للتعاون الوثيق، لذا يُعَد الإشراك المباشر لوزارة المالية المعنية أمراً حاسماً لتحقيق ذلك. ويمكن اتخاذ الإجراءات المقترحة التالية:

- تأسيس قيادة مشتركة لمبادرة BIOFIN بين وزارتي المالية والبيئة؛
- تعزيز قدرات وزارتي المالية والبيئة في المسائل المتعلقة بأدوات التمويل والتنوع البيولوجي كل في مجاله؛
- تحسين أطر التنسيق من خلال توسيع نطاق الصلاحيات للعمل على تمويل التنوع البيولوجي.

وقد أثبتت تجارب الدول نجاح وكالات حكومية متعددة في قيادة مبادرة BIOFIN بفعالية، كما هو الحال مع وزارة المالية في إندونيسيا، ولجنة السعادة الوطنية الإجمالية في بوتان، ووزارة التنمية المستدامة وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في بليز، ووحدة التخطيط الاقتصادي في ماليزيا.

حقوق الصورة: غورلف غوبتا
يتعرض وحيد القرن للصيد غير المشروع طمعاً في قرونه التي تُستخدم في أغراض الطب التقليدي. تشمل جهود حفظه دعم حراس الحياة البرية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لمكافحة الصيد غير المشروع، وإعادة توطين وحيد القرن في موائله السابقة.

رواد التغيير

يمكن لأفراد بعينهم الاضطلاع بدور محفز في عمليات رسم السياسات والعمل كعناصر فاعلة حقيقية لإحداث التغيير. وغالباً ما يكون هؤلاء من كبار المسؤولين الحكوميين أو رواد الأعمال أصحاب الرؤى، بيد أنهم قد يشملون أيضاً شخصيات إعلامية مؤثرة أو قادةً في المجتمع المدني أو علماء. وينبغي إشراك صناع القرار، بصفتهم رواد التغيير، في عملية مبادرة BIOFIN منذ مرحلة مبكرة. فوحدهم صناع القرار يمكنهم الدفع باتجاه الموافقة على مشاريع القوانين، أو تقديم مقترحات الموازنة إلى وزارة المالية، أو اتخاذ قرارات استثمارية داخل الشركات. كما يتيح إشراك صناع القرار مواءمة الأفكار بشكل أفضل مع الأولويات الراهنة وبناء الدعم السياسي والمجتمعي اللازم للإصلاحات والابتكارات.

فقد يسرت عضوة الكونغرس جوزيفين راميريز ساتو الموافقة على قانون نظام المناطق المحمية الوطنية الموسع في الفلبين، مما رفع عدد المناطق المحمية بموجب التشريع من 13 إلى 107 مناطق. ونتيجة لذلك، ستصبح المناطق المحمية الجديدة مؤهلة للحصول على تمويل عام بمبالغ تُقدر ما بين مليون و10 ملايين دولار سنوياً. وبصفتها من رواد مبادرة BIOFIN، تواصل عضوة الكونغرس ساتو دعم حفظ حيوان "التاماراو" في المحافل البرلمانية، بالإضافة إلى العمل الميداني في مقاطعة أكسيدنتال ميندورو من خلال حملة التمويل الجماعي "معاً من أجل التاماراو".

أما دوريس ريوس ريوس، فهي نائبة رئيس المجلس الوطني للسكان الأصليين في كوستاريكا، وقائدة مجتمعية من شعب "كابيكار" في إقليم "تشينا كيتشا" للسكان الأصليين، وقد حازت في عام 2023 على الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة الممنوحة من وزارة الخارجية الأمريكية.

وقد كانت السيدة ريوس والمجلس الوطني للسكان الأصليين شريكين استراتيجيين محوريين في المبادرات التي تدعمها مبادرة BIOFIN في كوستاريكا والتي تهدف إلى ترسيخ السياحة المستدامة ذات الهوية الخاصة بالسكان الأصليين. كما أسهمت مشاركة المجلس في إنشاء وتجريب برنامج "RAICES" في تيسير تطويع الأدوات المبتكرة وتطوير نماذج أعمال تتماشى مع رؤية السكان الأصليين ومبادئ الرفاه المجتمعي لكل من الإنسان والأرض الأم على حدٍ سواء.

وقد برز سيرجيو غراف مونتيرو، وزير البيئة السابق في ولاية خاليسكو بالمكسيك، كرائد ذي رؤية من خلال العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطبيق منهجية مبادرة BIOFIN على المستوى دون الوطني. وخلال فترة ولايته، أشرف على التصميم الدقيق لخطة تمويل التنوع البيولوجي في ولاية خاليسكو وأنشأ أول مكتب من نوعه للاستثمار الأخضر داخل وزارة المالية، كما قاد صياغة استراتيجيات الدمج التي أدمجت التنوع البيولوجي بسلاسة في قطاعي السياحة والزراعة بالولاية، بما في ذلك استراتيجية "صفر إزالة غابات" لتربية الماشية في مناطق الحفظ ذات الأولوية. كما أدى السيد غراف مونتيرو دوراً محورياً في إنشاء المجالس المشتركة بين البلديات، وهي آلية حوكمة تحولية تعمل على تنشيط التخطيط الإقليمي البيئي في خاليسكو. ومن خلال جهود دؤوبة، يسر دمج الأدوات السياساتية والمالية على مستوى الحكومة المحلية، مما مهد الطريق لمستقبل أكثر استدامة.

ومن جانبها تُعَد موتومبوي موندیا شخصية محورية في مشهد تمويل التنوع البيولوجي وتطوير سوق رأس المال في زامبيا. وقد شغلت منصب مدير الرقابة والتطوير في هيئة الأوراق المالية والبورصات حيث قادت مبادرات تحولية لتعزيز أسواق رأس المال في زامبيا.

وقد اضطلعت السيدة موتومبوي بدورٍ محوري في استكمال صياغة المبادئ التوجيهية للسندات الخضراء في زامبيا وإصدارها بدعم من مبادرة BIOFIN في غضون عام واحد فقط، وهو إطار زمني قياسي. كما نجحت في حشد الدعم اللازم لإقرار حوافز السندات الخضراء، وتواصل حاليًا القيام بدورها كحليف وقائدة رئيسية لفريق عمل دمج التمويل الأخضر. وهذه المساهمات تجعل منها رائدة حقيقية للتغيير في مجال تمويل التنوع البيولوجي وأسواق رأس المال في زامبيا، بما يتماشى مع تطلعات البلاد الموضحة في خطة التنمية الوطنية الثامنة.

2.1.4 الشركات والمؤسسات المالية: الابتكار وبناء تحالفات جديدة

ثمة إدراك متزايد بأن اقتصاداتنا ونظمنا المالية تعتمد اعتماداً جوهرياً على الطبيعة، إذ يُقدّر المنتدى الاقتصادي العالمي أن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل 44 تريليون دولار من القيمة الاقتصادية المتولدة، يعتمد بشكل متوسط أو كبير على الطبيعة.[1]

وبات من الواضح أن الاستثمار في الطبيعة يمكن أن يفتح آفاقاً لفرص اقتصادية تصل قيمتها إلى 10 تريليونات دولار من قيمة الأعمال بحلول عام 2030 ضمن النظم الاقتصادية الأكثر تسبباً في فقدان الطبيعة وحده (الغذاء، والبنية التحتية، والطاقة، والصناعات الاستخراجية).[2] وثمة زخم متزايد في أوساط الشركات والمؤسسات المالية التي بدأت تدرك مدى ارتهان أنشطتها واستثماراتها بالطبيعة.

وقد أظهر تقرير صادر عن شركة ديلويت استناداً إلى استطلاع رأي ومقابلات مختارة مع 20 مؤسسة وخدمة عالمية وجود توافق حول الدور المحوري لقطاعهم في الحد من فقدان التنوع البيولوجي وإنشاء أسواق لرأس المال الطبيعي.[3] كما نمت مشاركة الشركات والمؤسسات المالية في المفاوضات الدولية بشأن التنوع البيولوجي إذ حضرت أكثر من 330 شركة ومستثمر بفاعلية في مفاوضات مؤتمر الأطراف الخامس عشر في ديسمبر 2022.

ويُعَد إشراك الشركات والمؤسسات المالية في مسار عمل مبادرة BIOFIN أمر بالغ الأهمية للنظر بشكل كامل في المخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة للقطاع الخاص، فضلاً عن العوائق المؤسسية التي يجب معالجتها لفتح آفاق تمويل القطاع الخاص للتنوع البيولوجي.

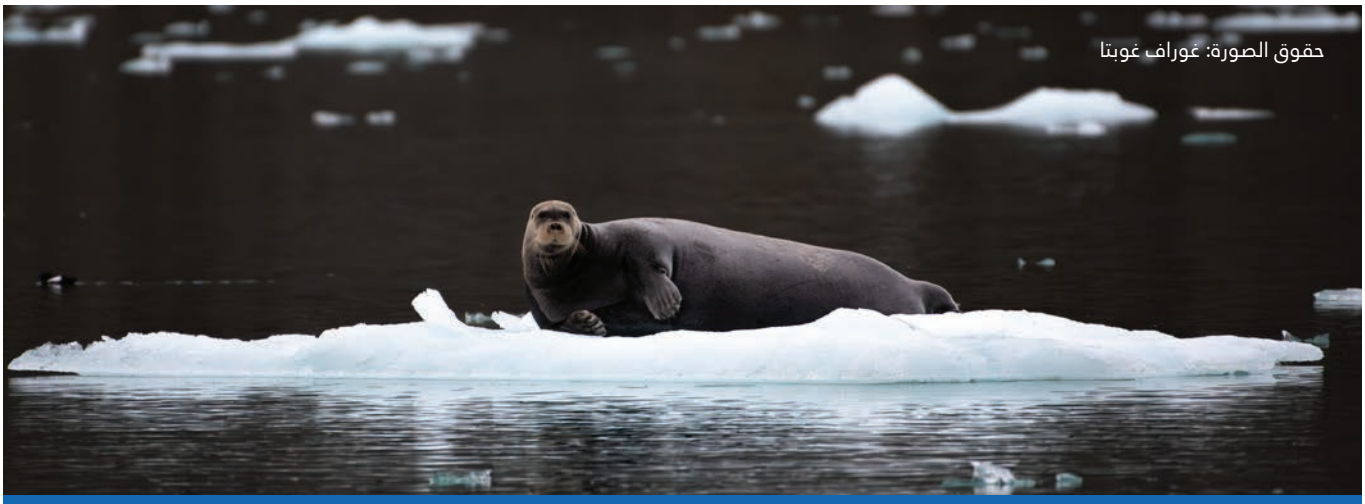

حقوق الصورة: غوراف غوبتا

الإطار 2.2: ما المقصود بالشركات والمؤسسات المالية؟

يستخدم هذا الدليل مصطلح "الشركات والمؤسسات المالية" للإشارة إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والداعمة للسوق، سواء في القطاع العام أو الخاص، على النحو التالي:

- الشركات وتشمل الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية الكبيرة التي تؤثر على التنوع البيولوجي في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة والحراجة، وغيرها؛
- المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمزارعون أو مجموعات المزارعين في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة والحراجة، وغيرها؛
- المؤسسات المالية الخاصة التي تقدم القروض والاستثمارات ومنتجات التأمين، وتشمل كلاً من مالكي الأصول (البنوك، وصناديق الاستثمار، وصناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين، والمؤسسات، والأوقاف، والمكاتب العائلية، والمستثمرين الأفراد) ومديري الأصول (مديرو صناديق الاستثمار المشتركة، ومستشارو الاستثمار، ومديرو الاستثمار البديل، ومديرو الثروات المالية، ووسطاء البورصة)a؛
- المؤسسات المالية الدولية، وتشمل بنوك التنمية متعددة الأطراف، وبنوك التنمية الإقليمية، وبنوك التنمية الثنائية؛
- الجهات التنظيمية والرقابية المالية، بما في ذلك البنوك المركزية، وهيئات الأوراق المالية والبورصات، وسلطات الرقابة المالية، وغيرها من الكيانات المنوط بها الإشراف على الأسواق المالية والشركات ضمن نطاق اختصاصها القضائي؛
- تحالفات الأعمال وغيرها من المنظمات التي تمثل قطاع الأعمال مثل غرف التجارة والصناعة، وفرق العمل التابعة لها، ورابطات الأعمال، وما إلى ذلك؛
- مقدمو خدمات السوق، مثل الشركات الاستشارية ومزودي البيانات؛
- المؤسسات المملوكة للدولة، وهي الشركات الخاضعة لملكية الحكومة كلياً أو جزئياً وتزاول أنشطة تجارية ضمن منظومة السوق المفتوحة
- ملاك الأراضي من القطاع الخاص الذين يمتلكون مناطق حفظ أو غيرها من المناطق ذات الصلة.

[a] NEP FI & UNDP BIOFIN (2023). Engaging private finance in the NBSAP review and implementation: Sign-posts for Policymakers https://www.biofin.org/sites/default/files/content/publications/Engaging-private-finance-in-the-NBSAP-review-1.pdf

[1] World Economic Forum. (2020). New Nature Economy Report 2020. https://www3.weforum.org/docs/WEF_New_Nature_Economy_Report_2020.pdf

[2] World Economic Forum. (2020). New Nature Economy Report II: The Future of Nature And Business. https://www3.weforum.org/docs/WEF_The_Future_Of_Nature_And_Business_2020.pdf

[3] Deloitte. (2022). Banking on Natural Capital: Unlock the true value of nature www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/nz/Documents/about-deloitte/deloitte-nz-about-banking-natural-capital-report.pdf.

يتضمن إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الآن، وبشكل صريح، تدابير تركز على مؤسسات الأعمال والمؤسسات المالية، إذ تدعو الغاية 15 على وجه الخصوص إلى:

"اتخاذ تدابير قانونية أو إدارية أو سياساتية لتمكين الشركات والمؤسسات المالية مما يلي: (أ) الرصد والتقييم الدوري للمخاطر وأوجه الاعتماد والآثار المترتبة على التنوع البيولوجي، والإفصاح عنها بشفافية؛ (ب) توفير المعلومات اللازمة للمستهلكين لتعزيز أنماط الاستهلاك المستدامة؛ (ج) تقديم تقارير عن الامتثال للوائح وتدابير الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، حسب الاقتضاء؛ وذلك بهدف الحد تدريجياً من الآثار السلبية على التنوع البيولوجي، وتعزيز الآثار الإيجابية، والحد من المخاطر المتصلة بالتنوع البيولوجي التي تواجهها الشركات والمؤسسات المالية، وتعزيز إجراءات كفالة أنماط الإنتاج المستدامة".[4]

وعلاوة على ذلك، تدعو الغاية 19 أيضاً إلى زيادة مستوى الموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك من خلال "تحفيز التمويل الخاص، وتعزيز التمويل المختلط، وتنفيذ استراتيجيات لحشد موارد جديدة وإضافية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال صناديق التأثير والأدوات الأخرى".

الإفصاح عن المخاطر والآثار المرتبطة بالتنوع البيولوجي

أدى ازدياد الوعي لدى الشركات والمؤسسات المالية إلى تطوير أطر عمل وأدوات بيانات جديدة لتقييم مخاطر وآثار التنوع البيولوجي. وفي عام 2023، أصدر فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة إطار عملها النهائي الذي يهدف إلى مساعدة الشركات والمؤسسات المالية على تحديد المخاطر والآثار وأوجه الاعتماد والفرص المرتبطة بالطبيعة، وتقييمها، والاستجابة لها، والإفصاح عنها. وتَمثَّل الهدف من ذلك في دعم تحويل مسار التدفقات المالية العالمية بعيداً عن الأنشطة ذات الآثار السلبية على الطبيعة وتوجيهها نحو تحقيق نتائج إيجابية لصالحها.[3] وخلال مرحلة إعداده، خضع هذا الإطار للاختبار من قِبل العديد من المؤسسات المالية، وهو ما أثبت إمكانية البدء في اتخاذ خطوات ملموسة بشأن الإفصاحات المتعلقة بالطبيعة متى توفرت التوجيهات المحددة والقدرات اللازمة.[5]

ولا يزال يتوالى ظهور معايير وأطر وتقييمات أخرى ذات صلة بالطبيعة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر: إرشادات شبكة الأهداف القائمة على العلم (SBTN)، وشراكة المحاسبة المالية للتنوع البيولوجي (PBAF)، ومعايير الإفصاح عن الاستدامة (IFRS S1 وIFRS S2) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وإطار عمل فريق العمل المعني بفقدان التنوع البيولوجي والمخاطر المرتبطة بالطبيعة التابعة لشبكة اخضرار النظام المالي (NGFS)، فضلاً عن بروتوكول تحالف رأس المال الطبيعي.

وقد شرعت بعض الدول المشاركة في مبادرة BIOFIN بالفعل بدراسة القدرات الحالية والعمليات المؤسسية المتعلقة بالإفصاح المالي عن الطبيعة على المستوى الوطني.[6] وسلطت النتائج الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية للمؤسسات المالية والجهات الرقابية لتكون قادرة على تحديد المخاطر في السياق الوطني؛ ووضع بروتوكولات مؤسسية لجمع البيانات وتجميعها؛ ودمج التنوع البيولوجي في أطر الإفصاح المناخي القائمة. وفي بعض البلدان، تضطلع البنوك المركزية بدور ريادي في قيادة عملية التغيير عبر الشروع في إعداد تقييمات لمدى اعتماد أصولها على الطبيعة، وذلك على غرار الدراسة الرائدة التي أجراها بنك فرنسا، وبصورة مماثلة لما قامت به البنوك المركزية في هولندا وماليزيا والمكسيك والبرازيل وجنوب أفريقيا والفلبين. وعلى الصعيد التنظيمي، يجري العمل على وضع لوائح وأدوات على المستوى الأوروبي لإعداد التقارير المتعلقة بالإنفاق على التنوع البيولوجي، والمواءمة والمعايير، وتعزيز توافر البيانات (بما في ذلك نظام التصنيف الأوروبي، وتوجيهات إعداد التقارير غير المالية، ولائحة الإفصاح عن التمويل المستدام)؛ وهي أدوات يمكن الاسترشاد بها كنماذج لتوسيع نطاق العمل في مناطق جغرافية

حقوق الصورة: غوراف غوبتا
انخفضت أعداد الأحياء البرية بنسبة 73% بين عامي 1970
و2020 وذلك وفقاً لتقرير كوكب الأرض الحي الصادر عن الصندوق العالمي للطبيعة.

[4] Secretariat of the Convention on Biological Diversity. (n.d.-b). 2030 Targets (with Guidance Notes). www.cbd.int/gbf/targets

[5] Taskforce on Nature-related Financial Disclosures. (2023). Recommendations of the Taskforce on Nature-related Financial Disclosures. https://tnfd.global/publication/recommendations-of-the-taskforce-on-nature-related-financial-disclosures

[6] Goedicke, R. et al. (2023). Unboxing Nature-related Risks Insights from the UNEP FI-led TNFD Piloting Programme. UNEP FI. www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2023/04/Unboxing-Nature-related-Risks.pdf

الإطار 2.3: تقييم الجاهزية المؤسسية والسياساتية والسوقية والتنظيمية للإفصاح عن التمويل والمخاطر المرتبطة بالطبيعة:

دراسة حالة أعدتها الفلبين

كانت الفلبين من بين الدول التي أتمت تقييماً للجاهزية المؤسسية والسياساتية والسوقية والتنظيمية للإفصاح عن التمويل والمخاطر المرتبطة بالطبيعة.a وتظهر الدراسة أن النظام المالي الفلبيني يمتلك أصولاً ضخمة تعادل 125% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تسيطر البنوك على جزء كبير منها (94%). وتُقرض البنوك الأكبر حجماً القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية، في حين تُقرض البنوك الأصغر حجماً القطاع الزراعي ومستهلكي التجزئة، ومعظمهم من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبغض النظر عن حجم البنك، فإن المحافظ المصرفية معرضة لمخاطر المناخ والطبيعة. ويظهر تقييم الأهمية النسبية للقروض الممنوحة للقطاعات ذات الصلة بالبنوك أن 47% من القروض القائمة تعتمد على الطبيعة ومعرضة للمخاطر المرتبطة بها. وتتركز هذه القروض في قطاعات الزراعة، والعقارات، والتشييد والبنية التحتية، والمياه والطاقة (انظر الجدول أدناه).

وتندرج الإفصاحات التنظيمية المتعلقة بتقارير الاستدامة ونُظم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن إصدارات هيئة الأوراق المالية والبورصات الخاصة بالشركات المساهمة العامة المدرجة (بموجب المذكرة المعممة للهيئة SEC MC 2016-19)، وإصدارات البنك المركزي الفلبيني الخاصة بالبنوك (بموجب المذكرات المعممة للبنك BSP MC 1085, 1128, 1149).

وقد صَدَرَت المذكرة المعممة لهيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC 2019-4) في عام 2019، وتُشير صراحةً إلى معايير وأطر الإفصاح القائمة، مثل مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. ويعد إعداد تقارير الاستدامة مدفوعاً باللوائح التنظيمية، وهو ما يتجلى من معدل الامتثال العالي الذي يتراوح بين 90-95% بعد عام واحد من وضع المبادئ التوجيهية لتقارير هيئة الأوراق المالية والبورصات. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من الشركات يقدم تقارير عن المخاطر المادية والانتقالية الناجمة عن الطبيعة وتغير المناخ. ويشير هذا إلى الحاجة إلى سياسة تُلزِم بالإبلاغ عن المؤشرات الجوهرية، وإلا فمن المرجح أن تميل الشركات المدرجة للاختيار الانتقائي لما تُفصح عنه. وتشمل بعض المداخل والآليات المحددة استخدام المعلومات الرقمية لتتبع مخاطر الطبيعة والتوسع في سياسات البنك المركزي القائمة من خلال إلزام البنوك بمراجعة تقارير تقييم الأثر البيئي المقدمة من المقترضين وذلك لتقييم الآثار الواقعة على الطبيعة وأوجه الاعتماد عليها. إن ضمان تبني السوق للإفصاحات المالية المرتبطة بالطبيعة سيستلزم بناء قدرات الشركات والمؤسسات المالية والجهات الرقابية المالية على تقييم المخاطر وأوجه الاعتماد والآثار والفرص المرتبطة بالطبيعة. وسيكون من الضروري رفع الوعي وإجراء تدريبات بين أعضاء اتحادات الأعمال فيما يتعلق بالتقارير المالية وغير المالية حول مواضيع المناخ والتنوع البيولوجي. ومن المرجح أن يبنى الترتيب المؤسسي للإفصاح المرتبط بالطبيعة على المنظومة الحالية لتقارير الاستدامة، مع توفير تعاميم هيئة الأوراق المالية والبورصات وبنك الفلبين المركزي إطاراً تمكينياً لبدء العملية.

الجدول 2.1: آثار القطاعات ذات الصلة بعمل البنوك في الفلبين على الطبيعة وأوجه اعتمادها عليها

فكرة: مواد حديثة | مادة عالية المتانة

التأثيرات المباشرة

الأنواع الغازية / أخرى	تلوث	تغير المناخ	استغلال الموارد	تغيير في استخدام الأراضي/المحيطات	٪فعل	إجمالي القروض القائمة حسب القطاع، أغسطس 2022
					19.7%	الأنشطة العقارية
					11.3%	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات
					10.6%	تصنيع
					9.9%	والبخار وتكييف الهواء
					3.9%	بناء
					2.2%	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
					1.2%	مياه الشرب؛ المياه الرمادية؛ إدارة النفايات والتجديد
					0.4%	التعدين والمحاجر

التبعيات المباشرة

الحماية من التلف بين وحدات التخزين	التأثير المباشر المخفف	إنتاج	المدخلات المادية	٪فعل	إجمالي القروض القائمة حسب القطاع، أغسطس 2022
				19.7%	الأنشطة العقارية
				11.3%	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح السيارات
				10.6%	تصنيع
				9.9%	موردو الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
				3.9%	بناء
				2.2%	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
				1.2%	مياه الشرب؛ المياه الرمادية؛ إدارة النفايات والتجديد
				0.4%	التعدين والمحاجر

59% إجمالي الحصة إجمالي القروض القائمة = 11.8 تريليون بيزو فلبيني حتى أغسطس 022

[a] BIOFIN. (2024). Informe técnico: 2024. Obtenido de https://www.biofin.org/sites/default/files/content/knowledge_products/Technical-Brief-2024.pdf

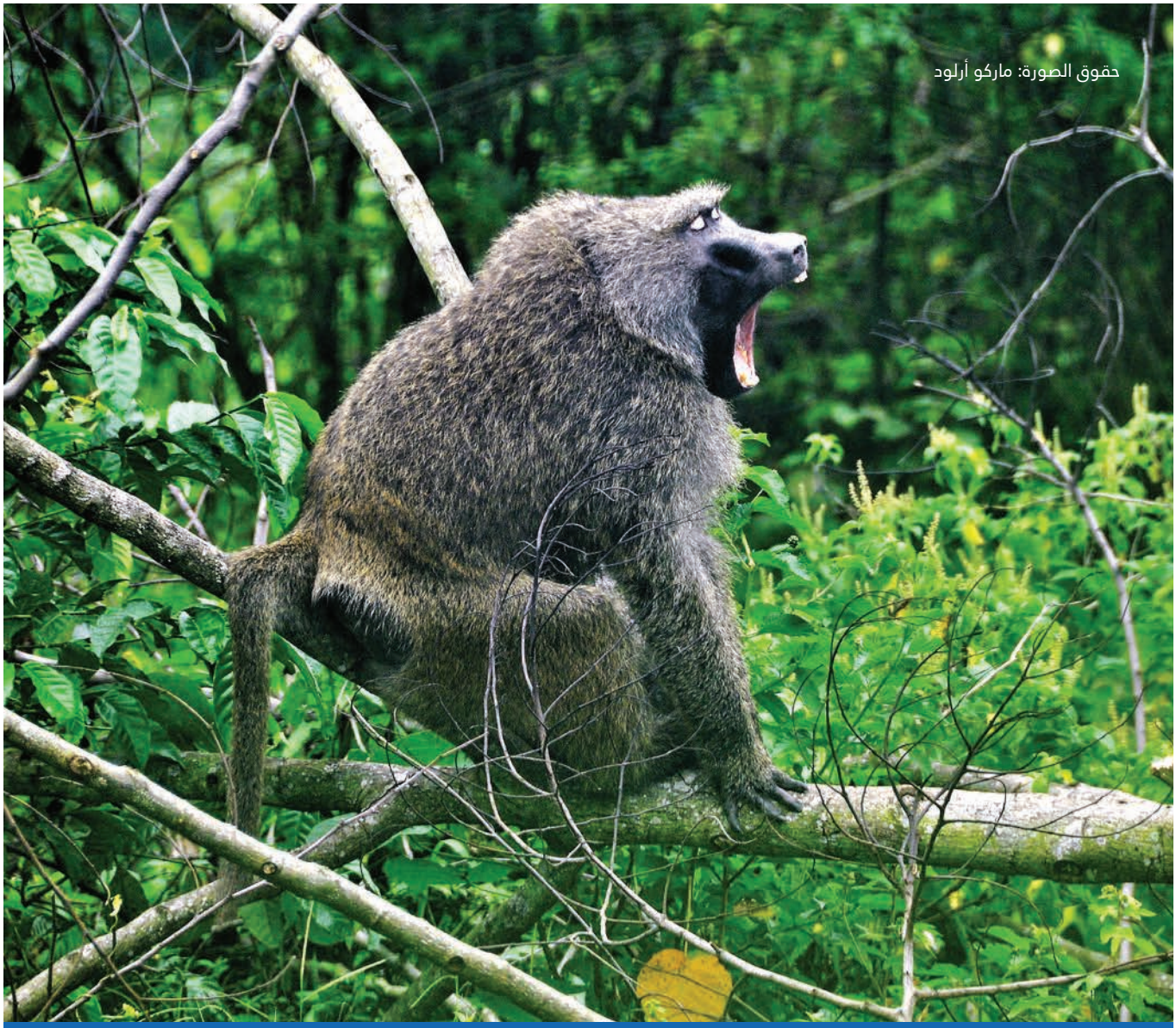

حقوق الصورة: ماركو أرلود

الإطار 2.4: تقييم المخاطر والفرص المالية المرتبطة بالطبيعة في المكسيك

بدأ البنك المركزي المكسيكي (BANXICO)، وهو البنك الوطني لإحدى أكثر دول العالم تنوعاً بيولوجياً، في تحليل أوجه الاعتماد والآثار الخاصة بالقطاع المصرفي المكسيكي على خدمات النظم الإيكولوجية. وبناءً على ذلك، استطلع البنك أولاً العلاقة بين رأس المال الطبيعي والنظام المالي، ثم انتقل إلى تقييم حجم التعرض الفعلي والمخاطر الاقتصادية المحتملة الناجمة عن فقدان التنوع البيولوجي.

ويستعرض الشكل 2.3 جانباً من نتائج الدراسة الأولى؛ حيث يبين الجزء الأيسر من الرسم البياني توزيع أوجه تعرض حيازات السندات والقروض لمختلف القطاعات الاقتصادية (المدرجة في المنتصف)، في حين يوضح الجزء الأيمن خدمات النظم الإيكولوجية المختلفة. وتمثل الروابط بين القطاعات وخدمات النظم الإيكولوجية مدى اعتماد القطاع الاقتصادي على تلك الخدمات، مما يدل على أن حصة مهمة من المحفظة الائتمانية للبنوك المكسيكية تعتمد بدرجة عالية أو عالية جداً على الطبيعة ونظمها الإيكولوجية، ولا سيما على توفير المياه الجوفية والسطحية.[a]

وفي الوقت الحالي، يعمل البنك المركزي المكسيكي، بدعم من الفريق الوطني لمبادرة BIOFIN والبنك الدولي، على توسيع نطاق أبحاثه لبناء نماذج اقتصادية جديدة تدمج أوجه الاعتماد والآثار غير المباشرة المحتملة للنظام المالي على سيناريوهات فقدان الطبيعة (أو مكاسب الطبيعة).

بالإضافة إلى ذلك، نشرت مبادرة BIOFIN في المكسيك تقريراً حول الإفصاح المتعلق بالطبيعة والفرص المتاحة في هذا الصدد في المكسيك. ويتعمق التقرير في عملية تطوير معايير الإفصاح، ويربطها بهيكلية القطاع المالي المكسيكي والظروف التمكينية المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز موقفه في سياق تدهور التنوع البيولوجي وتغير المناخ.[b]

[a] Banco de México. (2023). Sistema financiero: Informe anual. Obtenido de www.banxico.org.mx/sistema-financiero/d/%7BC0066818-3826-DF36-5673-E8009795ACD4%7D.pdf

[b] https://www.biofin.org/es/knowledge-product/la-divulgacion-de-la-informacion-relacionada-con-la-naturaleza-y-sus

الشكل 2.4: أوجه التعرض والاعتماد على النظم الإيكولوجية للقطاع المصرفي المكسيكي

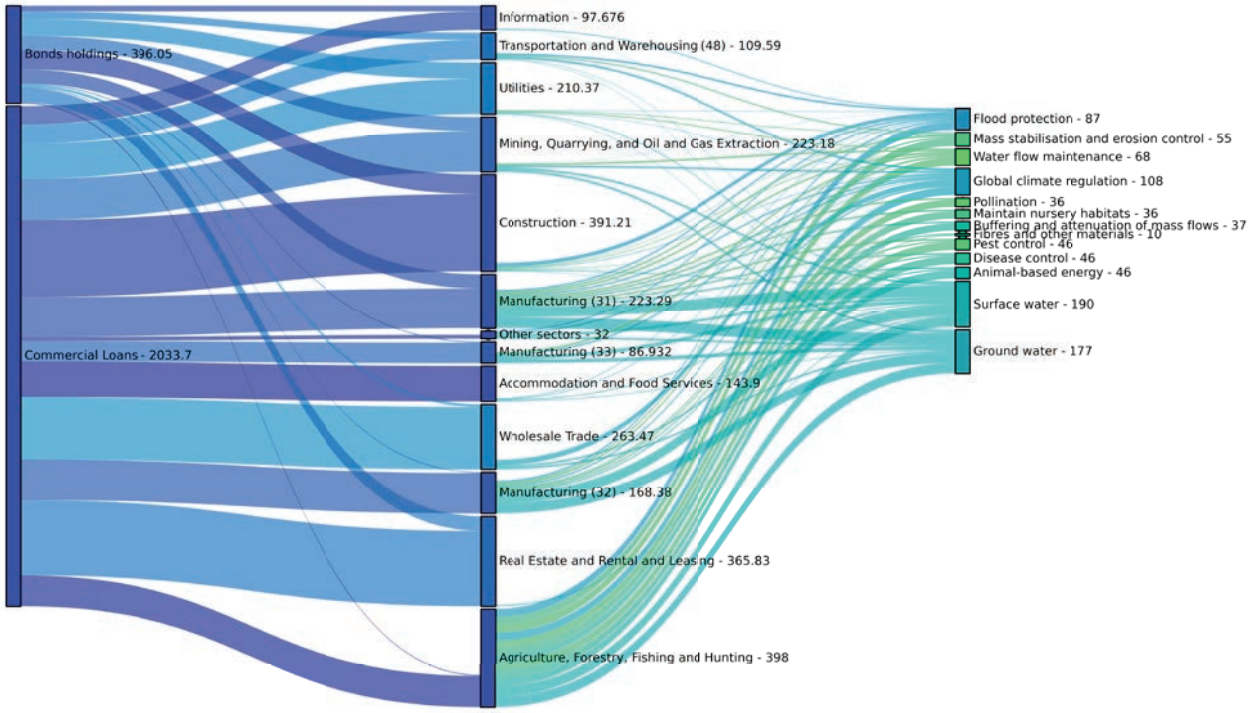

حشد الاستثمارات الخاصة في التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

ما المقصود بالاستثمار الخاص في التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؟

وفقاً لمبادرة BIOFIN[7] يُعرّف الاستثمار الخاص في التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية بأنه: "الاستثمارات الهادفة للربح والتي تسعى (تعتزم) إلى إحداث أثر إيجابي قابل للقياس على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية". ويجب أن يتحقق أثر الحفظ في وقت إجراء الاستثمار، إلى جانب الالتزام بقياس هذا الإنجاز وأي نتائج أخرى تم تحقيقها. ويتسق هذا التعريف مع التعاريف المماثلة التي وضعتها 'الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (GIIN) بشأن الاستثمار ذي الأثر، ومؤسسة 'فورست ترينديس' (Forest Trends) فيما يتعلق بالاستثمارات في مجال الحفظ.

ووفقاً لمبادرة BIOFIN، تساهم الفئات الاستثمارية التالية في حشد رؤوس الأموال الخاصة وتوجيهها خصيصاً لصالح التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وهي: المستثمرون المؤسسيون، والبنوك، والشركات متعددة الجنسيات، والشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناديق الوقفيّة الضخمة، والمؤسسات الدينية (انظر أيضاً الفصل الرابع). ومع تزايد الضغوط السوقية والتنظيمية لاتخاذ إجراءات إيجابية لصالح التنوع

البيولوجي، سيزداد كذلك الطلب على استثمارات القطاع الخاص في الطبيعة. وتتراوح أحدث التقديرات للتدفقات المالية الخاصة والهجينة الموجهة نحو حفظ التنوع البيولوجي بين 18.1 مليار دولار و28.6 مليار دولار،[8] وهو مبلغ محدود مقارنة بالاحتياجات الحالية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي. ويُسلط ذلك الضوء على حاجة مبادرة BIOFIN إلى تقديم دعم متزايد للبلدان عبر مختلف المناطق لهيكلة حلول تمويل مبتكرة تُشرك القطاع الخاص في الاستثمارات الإيجابية للطبيعة. وقد غاب التنوع البيولوجي تاريخياً عن أولويات العديد من أدوات التمويل هذه، حيث ركزت بشكل حصري على الجوانب المتعلقة بالمناخ. ومع ذلك، ستبرز فرص متنامية لإدماج التنوع البيولوجي في أدوات الدين، كالسندات الخضراء، اتساقاً مع التوجيهات الصادرة عن البنك الدولي.[9] كما تقتضي الضرورة توسيع نطاق أدوات "التمويل المختلط" لتخفيف حدة مخاطر الاستثمارات وتلبية الاحتياجات التمويلية للتنوع البيولوجي، على غرار النموذج الذي يعكف على تطويره "الصندوق العالمي للشعاب المرجانية".[10] وفي الوقت نفسه، تحظى الأدوات المبتكرة الرامية إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص باهتمام متزايد، ومنها أرصدة التنوع البيولوجي الطوعية[12] التي يمكن أن تسهم في تمكين مؤسسات الأعمال من المساهمة في بناء اقتصاد إيجابي للطبيعة.[12] وينبغي كذلك إيلاء اهتمام أكبر بتسخير الرقمنة لتوسيع نطاق أثر الاستثمارات وتطوير منتجات جديدة قائمة على الابتكار الرقمي، مثل تطبيقات التكنولوجيا المالية الداعمة لاستعادة الغابات،[13] وتطبيق الألعاب التفاعلي "أنيمل تاون" (Animal Town) الذي طوّرته مبادرة BIOFIN في الفلبين.[14]

[7] www.biofin.org/knowledge-product/moving-mountains-unlocking-private-capital-biodiversity-and-ecosystems

[8] Morgera, E., & Razzaque, J. (2022). Biodiversity finance and transformative governance: The limitations of innovative financial instruments. In R. D. Kelemen, K. Backstrand, & E. Morgera (Eds.), Transforming biodiversity governance (pp. 255-278). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781108856348

[9] International Finance Corporation. (2023). Biodiversity Finance Reference Guide: Building On The Green Bond Principles And Green Loan Principles. https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/mgrt/biodiversity-finance-reference-guide.pdf

[10] Global Fund for Coral Reefs. (n.d.). Global Fund for Coral Reefs. https://globalfundcoralreefs.org

[11] Ducros, A., & Steele, P. (2022). Biocredits to finance nature and people: Emerging lessons. International Institute for Environment and Development. https://iied.org/sites/default/files/pdfs/2022-11/21216IIED.pdf

[12] En este contexto, PNUD ha estado apoyando a Biodiversity Credit Alliance en la elaboración de guías para establecer un mercado confiable y escalable.

[13] Tang, M. C. (2020, December 3). Reforesting the Earth, one transaction at a time: Digital technologies catalyze conservation in the Philippines. ThinkLandscape. Global Landscapes Forum. https://news.globallandscapesforum.org/48645/reforesting-the-earth-one-digital-transaction-at-a-time/

[14] BIOFIN. (2024, March 11). PNUD-BIOFIN lanzó el juego interactivo "Animal Town" en apoyo a la conservación de la biodiversidad. The Biodiversity Finance Initiative. www.biofin.org/news-and-media/undp-biofin-launched-gaming-app-animal-town-support-biodiversity-conservation

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا
أفضى تعزيز آليات إنفاذ التشريعات المتعلقة برسوم استخدام الموارد الطبيعية في منغوليا إلى تضاعف الموازنة البيئية الوطنية ثلاثة أضعاف.
وقد ساهمت مبادرة BIOFIN في تحقيق هذه الزيادة من خلال إرساء دعائم الشفافية في الموازنة، وبناء القدرات المحلية في مجال الإدارة البيئية

الجدول 2.2: آليات إشراك الشركات والمؤسسات المالية

مراجعة السياسات والمؤسسات	إجراء دراسة جاهزية الإفصاح المالي المتعلق بالطبيعة، ويشمل ذلك تقييم الجاهزية المؤسسية والسياساتية والتنظيمية للإفصاح عن المخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة، فضلاً عن تقييم القدرات الحالية للاتحادات الوطنية للفاعلين الاقتصاديين، وكبرى مؤسسات الأعمال الوطنية، والمؤسسات المالية. تحديد القطاعات الرئيسية التي تؤثر على التنوع البيولوجي وأصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة بهذه القطاعات (المؤسسات المالية، والشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما إلى ذلك). تحديد حلول التمويل القائمة التي تركز على قطاع الأعمال والقطاع المالي.
مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي	جَمْع البيانات حول حجم استثمارات مؤسسات الأعمال الكبرى والمؤسسات المالية في الأنشطة الإيجابية للتنوع البيولوجي أو إنفاقها على المسؤولية الاجتماعية للشركات (انظر أيضاً الفصل الرابع)
تقييم الاحتياجات المالية	تحديد الإجراءات الواردة ضمن الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي يمكن تهيئتها لتصبح فرصاً قابلة للاستثمار من جانب القطاع الخاص.
خطة تمويل التنوع البيولوجي	إقامة شراكات مع جهات فاعلة محددة للمشاركة في تصميم حلول التمويل والمصادقة على خطة تمويل التنوع البيولوجي.
تنفيذ حلول التمويل	انتقاء شركاء لتنفيذ حلول تمويلية محددة، على غرار الاستثمار ذي الأثر وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

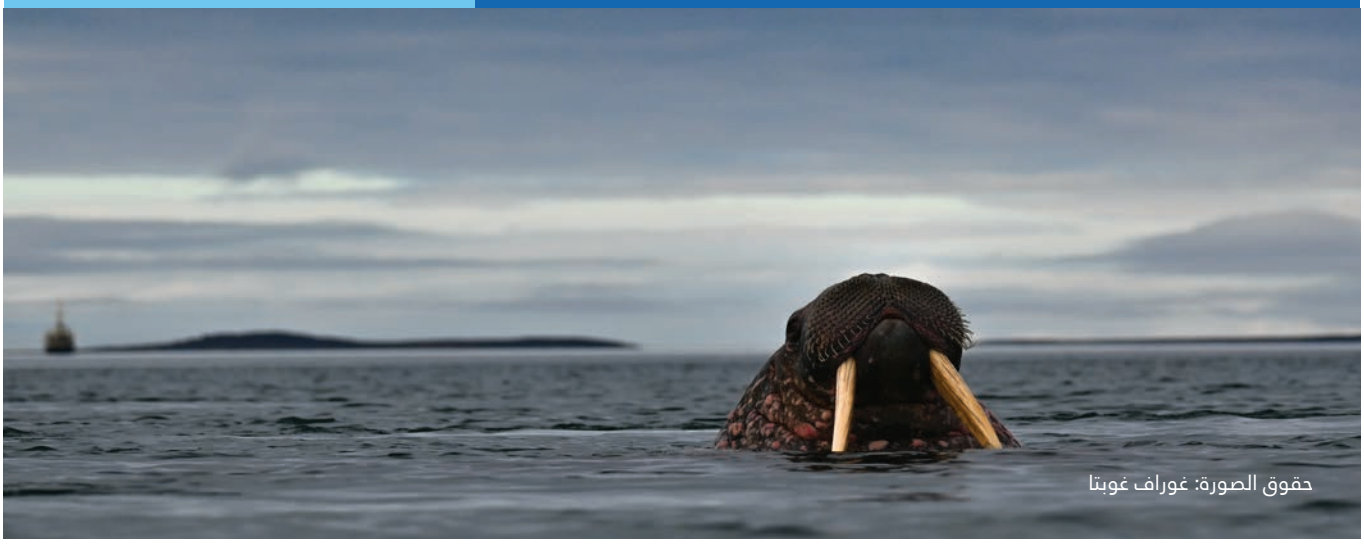

حقوق الصورة: غورافغوبتا

مسارات التأثير لتحفيز التحول في ممارسات عمل القطاع الخاص لصالح التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

تتعدد النُهُج الرامية إلى إحداث أثر إيجابي في ممارسات القطاع الخاص لصالح التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. فقد تُصمَّم حلول التمويل على مستوى "البيئة التمكينية"، بهدف رئيسي يتمثل في تطوير السياسات العامة والتشريعات لتحفيز القطاع الخاص على التحول أو إلزامه به؛ مثل تطبيق الإفصاح الإلزامي عن الآثار المترتبة على الطبيعة، أو إصلاح الإعانات الضارة. كما يمكن تصميم هذه الحلول لبناء الأسواق أو تنميتها بشكل مباشر، كإرساء نظم الاعتماد الطوعي، أو تدشين منصات استثمارية لعرض المشروعات ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة، أو تأسيس آليات لاحتضان الأعمال. وأخيراً، يمكن تصميم صفقات أو آليات فردية تنفذ "لمرة واحدة" مثل مبادلات الديون بالطبيعة، أو إصدار السندات الخضراء الداعمة للطبيعة، أو إبرام اتفاقيات امتياز لإدارة المناطق المحمية العامة. وقد تستفيد هذه الآليات الفردية من التحولات الطارئة على البيئة التمكينية، بل قد تقتضي حدوثها كشرط مسبق. فعلى سبيل المثال، من شأن وضع نظام تصنيف للتنوع البيولوجي ضمن السندات الخضراء أن يُمكّن كافة الإصدارات المستقبلية من تحديد المبادرات التي تركز على التنوع البيولوجي ودعمها على نحو أمثل. وبالمثل، قد ينطوي النهج الأكثر شمولاً على تهيئة الظروف التمكينية، ودعم السوق، وإطلاق مشروعات تجريبية تشمل صفقة أو صفقتين من الصفقات المباشرة.
وبوجه عام يمكن اتباع ثلاثة نُهج رئيسية لحشد وإتاحة سبل التمويل من القطاع الخاص:

أولاً: التشريعات التي تُلزم القطاع الخاص بالامتثال للحد الأدنى من الشروط: وقد تشمل هذه التشريعات، على سبيل المثال، عدم السماح مطلقاً بتحويل المناطق ذات القيمة العالية من حيث الحفظ، وفرض الإفصاح الإلزامي عن الآثار وأوجه الاعتماد المرتبطة بالطبيعة، وفرض غرامات على القطاع الخاص (مع إمكانية توجيه حصيلتها إلى صناديق استئمانية للحفظ)، إلى جانب متطلبات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإصلاح الإعانات الضارة.

ثانيًا: التشريعات والسياسات التي تتيح حوافز سوقية أو طوعية لصالح التنوع البيولوجي: وترسي هذه التشريعات حوافز أو غرامات مالية لدفع القطاع الخاص إلى حفظ واستعادة التنوع البيولوجي. ومن أمثلتها: الضمانات أو إعانات تسديد الفوائد (عبر بنوك التنمية الوطنية مثلاً) لمؤسسات الأعمال الممتثلة للمعايير الإيجابية للطبيعة، و الضرائب المرتبطة بأوجه الاعتماد والآثار الواقعة على الطبيعة، ومنصات التوفيق الاستثماري بين المستثمرين ومؤسسات الأعمال المحلية الإيجابية للطبيعة، فضلاً عن أرصدة الطبيعة.

ثالثًا: آليات تمويل أخرى: هناك ثلاث آليات تمويل أخرى يَصعُب تصنيفها ضمن أي من الفئتين المذكورتين أعلاه وهي: مبادلات الديون بالطبيعة، والسندات المواضيعية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإدارة المناطق المحمية. وغالباً ما يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور المُحفز في هذا السياق، كالمساهمة في تطوير الأطر التنظيمية للسندات المواضيعية. ورغم أن هذا العمل يتطلب جهوداً تأسيسية مكثفة، إلا أن ثماره تُجنى على المدى الطويل في صورة موارد مخصصة لحفظ التنوع البيولوجي. وكما أُسلف الذكر، فإن تطوير نظام تصنيف للتنوع البيولوجي خاص بالسندات الخضراء يُمكّن كافة الإصدارات المستقبلية للسندات من تحديد المبادرات المعنية بالتنوع البيولوجي ودعمها بكفاءة أعلى.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوستاريكا.
يدعم برنامج Raíces ومبادرة BIOFIN في كوستاريكا مجتمعات الشعوب الأصلية في إطلاق مشروعات سياحية مستدامة. وقد ساعدت الشركة الناشئة المنبثقة عن هذه الجهود في إدارة 800 هكتار من مساحات الغابات

2.1.5 المجتمع المدني: الشراكة والتمكين

تتقاطع العديد من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في العالم مع أراضي الأجداد الخاصة بالشعوب الأصلية، في حين تتولى المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية إدارة عدد كبير من المناطق المحمية. وفي هذا السياق، اضطلعت المنظمات غير الحكومية بدور مُيسِّر في معظم عمليات مبادلة الديون بالطبيعة.

ومع ذلك، غالباً ما يُغفَل دور المجتمع المدني باعتباره فاعلاً رئيسياً في تمويل التنوع البيولوجي. ويُعزى نقص المشاركة في بعض الأحيان إلى الافتقار للقدرة على التفاعل أو لفرص المشاركة. وينبغي لمبادرة BIOFIN أن تعمل على سد هذه الفجوات، حيثما أمكن.

لجدول 2.3: آليات إشراك المجتمع المدني

تحديد المنظمات الرئيسية الفاعلة على المستوى الوطني.	مراجعة السياسات والمؤسسات
مطالبة المنظمات غير الحكومية المعنية بالحفظ بتقديم بيانات النفقات. وتتبع التدفقات الاستثمارية مع توخي الحذر لتجنب الحساب المزدوج بين مصادر التمويل والوكالات المنفذة.	مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي
تبادل المعلومات حول الموازنات المخطط لها، مع إشراك المنظمات غير الحكومية/المنظمات المجتمعية في جهود تنمية القدرات. إشراك منظمات المجتمع المدني في تقدير تكاليف الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP).	تقييم الاحتياجات المالية
التشاور مع منظمات المجتمع المدني الرئيسية في وضع خطة تمويل التنوع البيولوجي وحلول التمويل المختارة.	خطة تمويل التنوع البيولوجي
تحليل اهتمامات ووجهات نظر المجتمعات المحلية، ومجموعات الشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بعناية في المجالات التي تُنفذ فيها حلول التمويل ذات الأولوية. وتمكين المنظمات المحلية وتطبيق الضمانات. ويمكن للبلدان دراسة إمكانية اعتبار تنمية قدرات المنظمات المجتمعية وغير الحكومية في المجال التمويلي كأحد الحلول التمويلية بحد ذاته.	تنفيذ حلول التمويل

2.1.6 شركاء التنمية: إيجاد أوجه التآزر

قد يحظى بلد ما بمجموعة متنوعة من البرامج النشطة الممولة من قِبل شركاء التنمية، والتي تتراوح بين محاسبة رأس المال الطبيعي وتنفيذ حلول تمويلية على غرار الدفع مقابل الخدمات البيئية. ومن بين البرامج والأنشطة ذات الصلة التي ينبغي استكشافها بوجه خاص تلك المتعلقة بتخطيط التنمية الوطنية، وإصلاح المالية العامة بما في ذلك تمويل أهداف التنمية المستدامة، والمنظمات الدولية المعنية بالحفظ، وتمويل المناخ، والتقييم الاقتصادي ومحاسبة رأس المال الطبيعي، فضلاً عن المنظمات التي تجمع وتحتفظ بقواعد بيانات ضخمة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.[15]

ويتعين على فريق مبادرة BIOFIN خلق أوجه تآزر وصياغة إجراءات مشتركة، أو حتى تأسيس هياكل للبرمجة والتنفيذ المشتركين. ففي قيرغيزستان، على سبيل المثال، تعاونت المبادرة مع مبادرة الفقر والبيئة التابعة للأمم المتحدة لمواءمة تحليل مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي مع النفقات البيئية الأوسع.

وفي ناميبيا، نُفذت مبادرة BIOFIN مباشرة من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).[16] ويُعد شركاء التنمية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالحفظ، من بين الجهات الفاعلة الأكثر تأثيراً في مجال الحفظ، إذ يمكنهم توفير تمويل كبير للتنوع البيولوجي في البلدان النامية.

وعلاوة على ذلك، يُتوقع من مبادرة BIOFIN أن تؤدي دوراً تنسيقياً وفنياً رائداً في تمويل التنوع البيولوجي على مستوى كل بلد. وعقب الانتهاء من حصر المبادرات القائمة، قد تبرز الضرورة لتنظيم اجتماعات تنسيقية دورية (أو إرساء أية آلية تنسيقية أخرى) لضمان إشراك كافة شركاء التنمية المعنيين في صياغة خطة التمويل وتنفيذها.

[15] www.oecd.org; https://unstats.un.org/home

[16] Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ). (n.d.). Homepage. GIZ. www.giz.de/en/html/index.html

الجدول 2.4: آليات إشراك شركاء التنمية

جمع البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للتنوع البيولوجي والمشاريع الأخرى الفاعلة في تمويل التنوع البيولوجي.	مراجعة السياسات والمؤسسات
استيفاء البيانات المتعلقة بالنفقات أو الاستثمارات المخصصة للتنوع البيولوجي.	مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي
طلب خطط البرامج أو الاستثمارات المستقبلية.	تقييم الاحتياجات المالية
إشراك المستثمرين الأساسيين عن كثب في تصميم خطة تمويل التنوع البيولوجي؛ وهو ما قد يُفضي إلى توفير التمويل لحلول محددة متى كان ذلك ملائماً.	خطة تمويل التنوع البيولوجي
تشجيع شركاء التنمية للاضطلاع بدور ريادي في قيادة وتنفيذ حل تمويلي واحد أو أكثر.	تنفيذ حلول التمويل

أسئلة توجيهية رئيسية لفرز المبادرات ذات الصلة

1. ما هو الدور الذي لعبه شركاء التنمية في عملية صياغة الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؟
2. ما هي الأنشطة التي نُفذت، أو يجري تنفيذها، أو المزمع تنفيذها بشأن تمويل التنوع البيولوجي والحلول التمويلية؟
3. ما هي التقارير الصادرة التي قد تنطوي على معلومات قَيِّمة تفيد دراسات مبادرة BIOFIN؟
4. من هي الجهات التي ينبغي دعوتها للمشاركة في ورشة العمل التأسيسية وغيرها من ورش العمل الفنية؟
5. ما هي المنظمات التي تمثل شركاءً استراتيجيين ملائمين لدعم العمل السياساتي وجهود المناصرة ؟

الإطار 2.5: حل تمويل التنوع البيولوجي: العمل الخيري

كلمة العمل الخيري (Philanthropy) مشتقة من اليونانية وتعني "حب الإنسانية"، غير أنها تُشير في هذا السياق التنموي إلى التبرعات التي يقدمها الأفراد والجهات الخاصة لأغراض إنمائية محددة، وغالباً ما تُدار هذه التبرعات عبر مؤسسات تعمل كصناديق وقفيّة (والتي تستفيد بدورها من حشد أموال إضافية). ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شملت أكثر من 200 منظمة، قُدر حجم العمل الخيري الخاص من أجل التنمية بنحو 42.5 مليار دولار خلال الفترة 2016-2019، خُصص 4 في المائة منها للبيئة.[a] وستكون المساهمات الخيرية الفعلية أعلى من ذلك بكثير. في منصة الموارد المالية التابعة لمبادرة BIOFIN،[b] وهي بمثابة محطة واحدة تضم أنواعاً مختلفة من فرص تمويل التنوع البيولوجي، تُمثل المِنح المقدمة من المؤسسات 71 في المائة من فرص التمويل. وتضم هذه المؤسسات جهات فاعلة دولية، على غرار "مؤسسة أوك" (Oak Foundation)، و"جائزة غولدمان البيئية" (Goldman Environmental Prize)، و"مؤسسة ماك آرثر" (MacArthur Foundation)، فضلاً عن مؤسسات تُركز على نطاقات جغرافية أو قضايا مواضيعية محددة، مثل "مؤسسة ليفينتيس في نيجيريا" (Leventis Foundation for Nigeria)، و"مؤسسة صون التنوع البيولوجي في الكاربات" (Carpathians Biodiversity Conservation Foundation)، و"المؤسسة الدولية للأشجار" (International Tree Foundation).

ويتجلى جوهر العمل الخيري بوضوح في حملات التمويل الجماعي التي أطلقتها مبادرة BIOFIN في الفترة 2020-2021 للتخفيف من آثار القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 على الأنشطة السياحية، وبالتالي على سبل عيش المجتمعات المحلية في الفلبين، وتايلاند، والإكوادور، وكوستاريكا، إذ اعتُبر فقدان سبل العيش بمثابة تهديد جسيم للتنوع البيولوجي داخل المناطق المحمية، نظراً لما يترتب عليه من تفاقم ممارسات الصيد الجائر والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

[a] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). Private philanthropy for development: Data for action dashboard. OECD Publishing. https://oecd-main.shinyapps.io/philanthropy4development

[b] BIOFIN. (n.d.). Finance Resources for Bodiversity (FIRE). https://fire.biofin.org

ويُعد "التمويل الجماعي" شكلاً من أشكال العمل الخيري الذي يعتمد على الأفراد كمانحين رئيسيين، ويرتكز بالأساس على المنصات الرقمية. وتتأثر فرص نجاح هذه الحملات بجملة من العوامل، أبرزها: إدراك مدى إلحاح الاحتياج، وفعالية نداءات المناشدة، وتقييم التكاليف والفوائد، وروح الإيثار، وبناء السمعة، فضلاً عن الدوافع النفسية والقِيَمية.

وخلال حملة التمويل الجماعي في تايلاند، سُجلت طفرة ملحوظة في حجم التبرعات تزامنت مع "أيام كسب الثواب" وفقاً للتقاليد البوذية المحلية. ويُقدم الفصل السابع من هذا الدليل، وكذلك دراسة (Seidl et al., 2023)، توصيفاً تحليلياً أكثر تفصيلاً لهذه الحملات.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلاند
تستقطب جزيرة "كوه تاو" (Koh Tao) في تايلاند التي تشتهر بشعابها المرجانية الخلابة وتنوعها البيولوجي الثري، ما يربو على نصف مليون سائح سنوياً.

2.2. مرحلة التأسيس

عقب الانتهاء من حصر مشهد تمويل التنوع البيولوجي وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية فيه، يتعين على مبادرة BIOFIN الشروع فوراً في تمكين وإشراك أصحاب المصلحة الوطنيين؛ بوصفها الخطوة التأسيسية لإرساء تحالف وطني يُعنَى بتمويل التنوع البيولوجي، ومن شأن ذلك أن يُفضي إلى تأسيس هياكل تنسيقية وإدارية شاملة، وبلورة رؤية مشتركة ومُقنعة حول سبل التصدي لتحديات التمويل، مع كفالة ترسيخ هذه العملية بالكامل في صُلب السياسات ودورات التخطيط والترتيبات المؤسسية القائمة.

وبمجرد اتخاذ القرار بالمضي قُدماً في رحلة مبادرة BIOFIN، ينبغي للجهات الداعمة دراسة معالم مشهد تمويل التنوع البيولوجي بدقة. وينبغي أن تتولى وزارتا المالية والبيئة قيادة هذه العملية بصورة مشتركة، مما يمهد الطريق للإجابة عن التساؤلات المحورية التالية:

- ما هي القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها مبادرة BIOFIN للبلد؟
- ما أهم المداخل لبناء مبررات قوية ومقنعة للاستثمار في مجال حفظ التنوع البيولوجي ؟
- كيف يمكن تطويع منهجية المبادرة لتتواءم مع السياق الوطني؟
- مَنْ أبرز أصحاب المصلحة الوطنيين الذين تقتضي الضرورة إشراكهم عن كثب؟
- ما هي الهياكل التنسيقية والإدارية المُثلى التي يتعين إرساؤها؟

يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة الأولية من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- إجراء تحليل سريع للسياسات والوثائق الاستراتيجية الوطنية.
- إعداد مقترحات بشأن الهياكل التنسيقية والإدارية وتشكيل فريق عمل المبادرة.
- عقد أول مشاورة وطنية بشأن تمويل التنوع البيولوجي.
- استكمال مرحلة التأسيس بمجرد إعداد التقرير التأسيسي واعتماده من قِبل كافة الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين بالمبادرة.

الإطار 2.6: النهج المتكامل الذي تتبعه بوتان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

على الرغم من أن مبادرة BIOFIN قد صُممت بالأساس لخدمة أغراض حفظ التنوع البيولوجي، فإنه يمكن انتهاج نهج مماثل لتحقيق المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة. وتُبرز التحليلات وأفضل الممارسات المتمخضة عن المبادرة أهمية التقاطع بين المجالات المواضيعية المترابطة كالتغير المناخي، والحد من الفقر، والنوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، يمكن إدماج أو تنسيق العمليات المماثلة لمبادرة BIOFIN والتي تهدف إلى جمع بيانات النفقات والاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة بُغية تيسير آلية جمع البيانات والحد من التكاليف الإدارية.

ويبرز المثال الأكثر جلاءً على ذلك في التنفيذ المتزامن لكل من مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي واستعراض الإنفاق العام والإطار المؤسسي المتعلقين بالمناخ، وهي ممارسة تحققت بالفعل في العديد من البلدان المشاركة في مبادرة BIOFIN. ويمكن كذلك مواءمة أنشطة المتابعة اللاحقة، لا سيما فيما يتعلق بوسم الموازنة لكل من التنوع البيولوجي والمناخ. وتُقدَّم أداة تحديث صناديق المناخ لمحة شاملة عن التمويل المناخي الموجه للبلدان النامية، مع التركيز على التدفقات المالية العامة الدولية والمُيسرة التي تُمرر عبر الصناديق المناخية متعددة الأطراف.[a]

وقد أعطت حكومة بوتان الملكية الأولوية لثلاثة من أهداف التنمية المستدامة: الهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي). ويسمح ذلك بإلقاء نظرة فاحصة على كيفية توسيع نطاق عمل مبادرة BIOFIN للاستجابة للأولويات الحكومية ومراعاة الهدفين الأول والثالث عشر على سبيل المثال. وقد قررت الحكومة تنسيق التقييمات الخاصة بالهدف الخامس عشر (مبادرة BIOFIN) والهدف الثالث عشر (واستعراض الإنفاق العام والإطار المؤسسي المتعلقين بالمناخ) مع تعميم اعتبارات الحد من الفقر في كليهما. وتتولى تنفيذ المبادرة في بوتان لجنة إجمالي السعادة الوطنية (المعنية بالتخطيط)، بالتعاون مع وزارة الزراعة والغابات، واللجنة الوطنية للبيئة، ووزارة المالية، وشركاء آخرين في مجال الحفظ. وقد ترأس فريق التقييم التأسيسي السيد لام دورجي، السكرتير السابق لوزارة المالية.

[a] Climate Funds Update. (n.d.). Climate Funds Update. https://climatefundsupdate.org

2.2.1. إجراء فحص سريع وتحليل لسياق السياسات القائمة

تُعد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP) الخاصة بالبلد أهم وثيقة يجب مراجعتها. ففي العديد من البلدان، تُمثل هذه الوثيقة إطار التخطيط الوطني الوحيد المعمول به لحفظ التنوع البيولوجي باستثناء التشريعات النافذة؛ في حين قد تمتلك بلدان أخرى استراتيجيات وخططاً وطنية إضافية يجب أخذها في الاعتبار. وتُشكل وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الركيزة الأساسية لتحديد الاحتياجات التمويلية للتنوع البيولوجي، وصياغة الاستجابة الملائمة ضمن خطة تمويل التنوع البيولوجي.

ويجب أن تهدف المراجعة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو الوضع الرسمي للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، مثلاً هل هي سياسة رسمية أم ورقة استراتيجية؟
- على أي مستوى حكومي تمت المصادقة على الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؟
- مَن هم أصحاب المصلحة الذين قادوا هذه العملية أو شاركوا فيها؟
- هل تتضمن الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي خطة عمل واضحة مشفوعة بغايات ومؤشرات وإجراءات ومصادر للتمويل؟
- هل تتسم الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بالشمولية في معالجة تحديات التنوع البيولوجي وتأطير الاستجابة لها؟

الإطار 2.7: عملية BIOFIN ومراجعة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

في بعض الحالات، قد تتزامن عملية استعراض وتحديث وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مع مرحلة تنفيذ المكون التحليلي لمبادرة BIOFIN. وفي مثل هذه السياقات، يُشجَّع فريق عمل المبادرة على التواصل الوثيق مع الفريق المعني بتنقيح الوثيقة. وثمة مسارات عدة يمكن أن تعود بالنفع المتبادل على كلتا العمليتين ومخرجاتهما النهائية:

- تهدف وثائق الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إلى تبني نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. وقد تسهم مراجعة السياسات والمؤسسات في تحديد بعض الجهات الفاعلة الأقل "تقليدية" لإدماجها ضمن هذا النهج، مثل المؤسسات المالية العامة والخاصة، والجهات التنظيمية الرقابية، والقطاعات الاقتصادية المُحركة للتغيرات في التنوع البيولوجي.
- يمكن لتحليل الأسباب الجذرية، وهو جزء من مراجعة السياسات والمؤسسات (انظر الفصل 3)، تحديد الإجراءات والغايات التي ينبغي إدراجها في وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وكذلك توجيه عملية خطة تمويل التنوع البيولوجي. وبدورها، يمكن لوثائق الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي توسيع نطاق تحليل دوافع التغيير ليشمل السياسات التي تسرع من فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك تلك التي تؤثر على الاستثمارات أو الإعانات.
- قد ترصد مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي تدفقات تمويلية موجهة نحو التنوع البيولوجي في قطاعات لم تكن وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لتتطرق إليها خلافاً لذلك. ومن شأن ذلك أن يُفضي إلى صياغة وثيقة استراتيجية وخطة عمل ذات تركيز أشمل وأكثر تكاملاً ويُثمر عن تخطيط وبرامج مشتركة بين مختلف الوزارات والوظائف الحكومية.
- تُعنى مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي بالنظر في كل من الموازنات المُخصصة وتلك المنفقة فعليًا. وقد تُشير الحالات التي تشهد تفاوتاً كبيراً بين الجانبين إلى وجود تحديات هيكلية يمكن معالجتها على النحو الأمثل ضمن وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، مثل إدراج برامج لتعزيز القدرات التنفيذية.
- قد تكشف مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي عن مخاوف تتعلق بالتخصيص النسبي للأموال عبر مختلف المستويات الحكومية (الوطنية والإقليمية والمحلية)، مما يوجه الإجراءات المُطوَّرة ضمن وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لمعالجة قضايا التزامن والتنسيق.
- يستهدف تقييم الاحتياجات التمويلية حساب التكلفة الفعلية لتنفيذ وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ولا يتأتى ذلك إلا إذا صِيغت الوثيقة بمستوى من التفصيل يجعلها قابلة لحساب التكلفة (انظر الفصل 5). إن إشراك أصحاب المصلحة المعنيين بالوثيقة إبان مرحلة تطويرها، وتحفيز مستوى من النقاش والتخطيط يضمن تضمين هذه التفاصيل الدقيقة، لن يُسفر فحسب عن تقييم رصين للاحتياجات التمويلية، بل سيجعل من الوثيقة أداة عملية وفاعلة.

كما أن وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي تحدد مدى توافر الموارد للأنشطة والغايات المصنفة وَرَصدت لها موازنات فعلية، ستُسهم في الارتقاء بمنهجية تقدير الفجوة التمويلية.

- يمكن أن يؤدي الجمع بين مجموعتي أصحاب المصلحة في كلتا العمليتين عند الاقتضاء أن يُعزز الفهم المشترك عبر مجالات الخبرة المختلفة ويحشد الدعم والتأييد على نطاق أوسع من أصحاب المصلحة.
- من الناحية المُثلى، ينبغي أن تتكامل كافة الخطط الوطنية عبر مختلف القطاعات، وينطبق هذا المبدأ تماماً على العلاقة بين وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة تمويل التنوع البيولوجي. إذ يتعين أن تستهدف الحلول التمويلية تمكين بلوغ الأهداف والغايات المنصوص عليها في وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وفي المقابل، قد تتضمن الوثيقة تدابير لتهيئة بيئة تمويلية أفضل للتنوع البيولوجي، كتحسين التشريعات المنظمة للمناطق المحمية بما يكفل تفعيل آليات الحوافز المالية للمناطق المحمية المجتمعية والخاصة، أو الارتقاء بآليات التخطيط المكاني التي يمكن البناء عليها لتطوير آليات الدفع مقابل الخدمات البيئية.

ومن الناحية المُثلى، ينبغي لوثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أن تُغطي كافة غايات وأهداف إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ في حين تتولى خطة تمويل التنوع البيولوجي تحديد إجراءات تفصيلية دقيقة لتحقيق خمس من الغايات الثلاث والعشرين (انظر الفصل 1.4). ويجب أن يتسم التقريران بالتعاضد والتكامل، سواء على مستوى مسار الإعداد أو المخرجات النهائية.
ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إعداد وثائق الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط تمويل التنوع البيولوجي هما عمليتان متمايزتان، تتطلب كل منهما خبرات فنية محددة لقيادة وتوجيه مسارها.

خطط تمويل التنوع البيولوجي والخطط الوطنية

تُعد خطة تمويل التنوع البيولوجي الوطنية حلقة ضمن سلسلة واسعة من الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى توجيه مسارات التنمية الوطنية. وبناءً عليه، لا ينبغي لها أن تكتفي بالإحاطة بمشهد السياسات الأوسع فحسب، بل يتعين عليها أن تسعى حثيثاً لاستكماله والتأثير فيه. وتشمل هذه السياسات والأطر أطر التمويل الوطنية المتكاملة المصممة لتلبية الاحتياجات التمويلية لكافة أهداف التنمية المستدامة؛ وخطط العمل الوطنية؛ والمساهمات المحددة وطنياً المعنية بتغير المناخ؛ واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر، فضلاً عن الخطط القطاعية.

حقوق الصورة: بورت سانت جونز، جنوب أفريقيا

ويكتسي إدراج استراتيجيات التنوع البيولوجي الأخرى الأهمية ذاتها (مثل استراتيجيات توسيع المناطق المحمية أو استراتيجيات اقتصاد التنوع البيولوجي). ويستوجب الأمر استعراض أية خطط تنموية وطنية، والسياسات المحورية الأخرى (مثل استراتيجية النمو الأخضر)، والتشريعات والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة الوثيقة (مثل قطاعي الغابات والزراعة)؛ وذلك للتحقق من أية أهداف إضافية للتنوع البيولوجي تجب مراعاتها، وللوقوف على الآليات الحالية لتعميم اعتبارات التنوع البيولوجي. كما ينبغي الالتفات إلى الخطط والأهداف المُعلنة إزاء تغير المناخ، كالمساهمات المحددة وطنيًا مثلاً، ورصد أية تداخلات، أو فرص محتملة، أو حتى مقايضات محتملة. ولا تكمن الغاية في هذه المرحلة في المراجعة والتقييم النقدي لهذه الوثائق، بل في تكوين فهم استيعابي واسع للسياق العام. وستوفر مراجعة السياسات والمؤسسات (الفصل 3) المساحة المناسبة لإجراء فحص تحليلي دقيق لهذه الوثائق وغيرها من الوثائق ذات الصلة.

2.2.2. إنشاء إطار التنسيق والإدارة لمبادرة BIOFIN

تُعد اللجنة التوجيهية الوطنية هيئة الحوكمة الوطنية الأساسية والعليا لمبادرة BIOFIN وتُعد منصة صنع القرار الرسمية المعنية بتوجيه الاستراتيجيات والإجراءات على المستوى الوطني. ويتعين أن تضم هذه اللجنة في عضويتها، كحد أدنى، ممثلين عن وزارة المالية، ووزارة البيئة، ومبادرة BIOFIN التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووفقاً لاحتياجات كل بلد، يمكن توسيع نطاق عضوية اللجنة لتشمل أصحاب مصلحة آخرين، كممثلي الوزارات ذات الصلة (مثل الزراعة)، والخبراء الماليين، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلاً عن الخبراء المتخصصين. ويُشترط أن يترأس اللجنة مسؤول حكومي رفيع المستوى، لا تقل درجته عن وزير أو نائب وزير.

وترتبط فاعلية اللجنة التوجيهية ارتباطاً وثيقاً بمستوى مشاركتها في تنفيذ مبادرة BIOFIN. ففي كوبا، على سبيل المثال، تطورت اللجنة التوجيهية لتصبح منصة مؤسسية راسخة تجمع بين الوكالات الرئيسية في قطاعات الاقتصاد والمالية والإحصاء والمصارف، جنباً إلى جنب مع السلطة التنظيمية والرقابية البيئية. ويرأس اللجنة التوجيهية الوطنية في كوبا النائب الأول لوزير العلوم والتكنولوجيا والبيئة، الذي يشغل أيضاً منصب ممثل السلطة الوطنية المعينة لدى صندوق المناخ الأخضر. كما تضم اللجنة في عضويتها: النائب الأول لوزير الاقتصاد والتخطيط، ونائب رئيس المكتب الوطني للإحصاء والمعلومات، ونائب وزير المالية والأسعار، ومستشار رئيس البنك المركزي الكوبي، ومدير إدارة المنظمات الاقتصادية الدولية بوزارة التجارة الخارجية والاستثمار. أما في سريلانكا، فيرأس سكرتير الدولة للشؤون المالية اللجنة، مع مشاركة وثيقة وفعالة من قِبل البنك المركزي. وفي مصر، ساهمت المشاركة المبكرة لصناع القرار الرئيسيين من وزارات البيئة والتخطيط والمالية في إثراء المناقشات حول سياسات تمويل التنوع البيولوجي وجعلها أكثر حيوية وموضوعية. وقد خلص قرار حديث للجنة التوجيهية إلى إدراج مبادرة BIOFIN ضمن لجنة الاستثمار، وهي الجهة المكلفة بتقييم مقترحات الأنشطة الاقتصادية داخل المناطق المحمية (الصورة 1.2).

الصورة 2.1 اجتماع اللجنة التوجيهية الوطنية في مصر بمحمية الغابة المتحجرة، بمشاركة جهاز شؤون البيئة المصري، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، ومبادرة BIOFIN التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الشكل 2.5: مخطط للجنة التوجيهية

ينبغي للجنة التوجيهية الوطنية أن تخطط للاجتماع مرتين على الأقل سنوياً، ويُفضل مرة كل ثلاثة أشهر، ولا سيما خلال الخطوات الأولى لعملية BIOFIN. وتحتاج البلدان التي تدخل مرحلة تنفيذ خطة التمويل إلى إعادة النظر في تشكيل اللجنة لضمان تمثيل المؤسسات والجهات الفاعلة ذات الدور الريادي في تحقيق حلول التمويل المخطط لها.

نطاق الاختصاص: تتولى اللجنة التوجيهية الوطنية تقديم التوجيه الاستراتيجي لمسار عمل مبادرة BIOFIN، بما يُيسر مواءمتها مع العمليات السياساتية الوطنية ويُسهم في إثرائها. وتضطلع اللجنة بالمصادقة الرسمية على خطط العمل، واعتماد التقارير الصادرة عن الفرق الوطنية، فضلاً عن مناقشة الأهداف والغايات الوطنية المُبتغى تحقيقها عبر المبادرة. ولضمان فاعلية اللجنة، يجب أن تتمتع بولاية واضحة واختصاصات محددة يُفضل توثيقها عبر مذكرة تفاهم رسمية أو قرار وزاري. ونظراً لأن مبادرة BIOFIN تقتضي مراجعة دقيقة لأولويات الإنفاق وجمع مجموعة ضخمة من البيانات التي قد يخضع بعضها لحقوق الملكية، يمكن للجنة التوجيهية تسهيل الوصول إلى المعلومات وتقديم توجيهات لاحقة بشأن استخدامها (سواء للبيانات المُستحدثة أو معلومات المصدر الأصلية).

الفريق العامل الفني: استكمالاً لدور اللجنة التوجيهية، قد تختار البلدان تشكيل فريق أو فرق عمل فنية تتألف من خبراء فنيين ومتخصصين آخرين في هذا المجال، وذلك للمساعدة في توجيه مخرجات مبادرة BIOFIN ومراجعتها. وينبغي لهذا الفريق أيضاً اعتماد اختصاصات محددة تحدد تشكيله ومهامه ووتيرة اجتماعاته. ويمكن الاستعانة بفرق العمل القائمة بالفعل والمعنية بمواضيع ذات صلة وتوسيع نطاق عملها لتجنب إنشاء هياكل جديدة، كما يمكن إشراكها بفعالية في عمليات التخطيط الأكثر تفصيلاً خلال مرحلة التنفيذ.

وتُشرك البلدان طيفاً واسعاً من الخبراء في فرق العمل هذه حسب مقتضيات الحاجة. فعلى سبيل المثال، ضمت بوتسوانا في فريقها كلاً من وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، ومبادرة وايفز (WAVES) التابعة للبنك الدولي، وجمعية كلاهاري للحفظ (وهي منظمة غير حكومية)، وإدارة المياه، بالإضافة إلى منظمة إحصاءات بوتسوانا الحكومية. أما زامبيا، فقد حشدت لعضوية الفريق كلاً من جمعية المصرفيين في زامبيا، والاتحاد الوطني للمزارعين في زامبيا، والصندوق العالمي للطبيعة، وجامعة زامبيا. وفي جنوب أفريقيا، تم تشكيل عدد من فرق العمل، يختص كل منها بحل تمويلي معين من الحلول الجاري تنفيذها. بينما شملت اللجنة التوجيهية الوطنية في الأرجنتين ممثلين عن المقاطعتين اللتين يتركز فيهما العمل الميداني. وفي الوقت نفسه، تتألف فرق العمل في بعض البلدان، مثل سريلانكا والفلبين، من منظمات أعمال تابعة للقطاع الخاص وصناديق معنية بحفظ التنوع البيولوجي.

الشكل 2.6: الهيكل التنظيمي المُوصى به للفريق الوطني لمبادرة BIOFIN

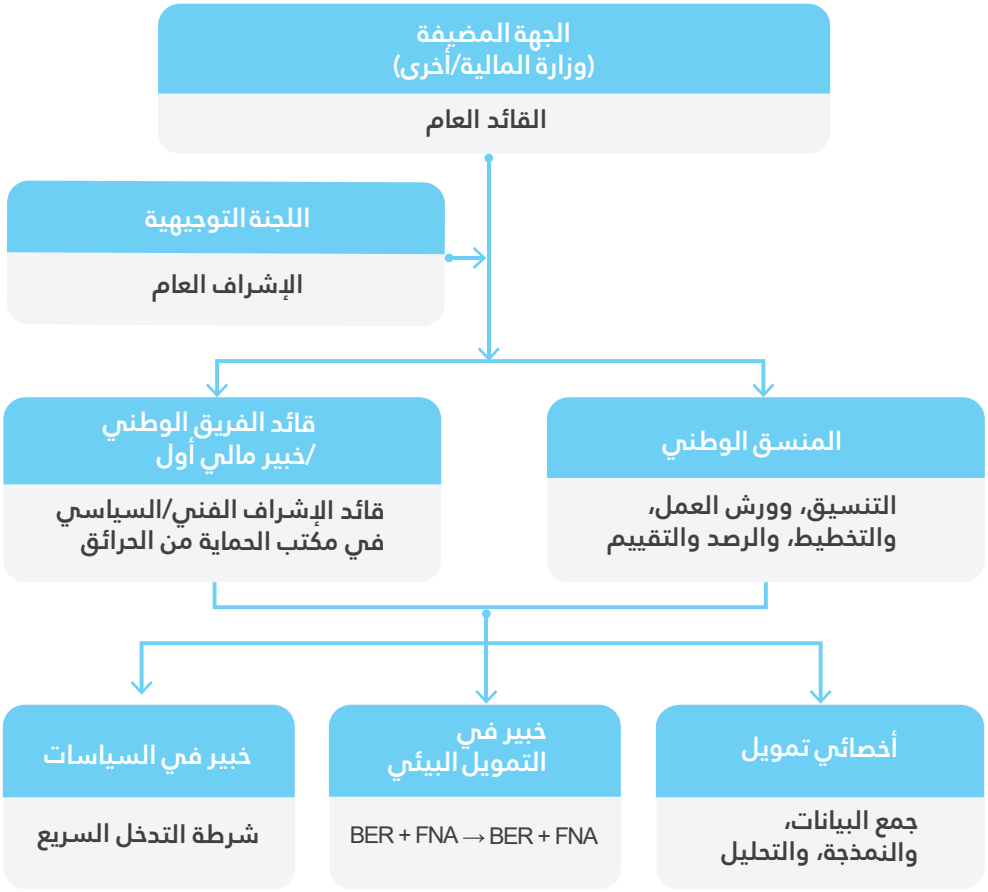

ملاحظة: BER = تحليل الإنفاق على التنوع البيولوجي؛ M&E = الرصد والتقييم؛ PIR = تحليل السياسات والمؤسسات؛ FNA = تقييم احتياجات التمويل.

2.2.3. تشكيل فريق وطني لمبادرة BIOFIN

يمكن أن تتخذ فرق مبادرة BIOFIN من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقراً لها، بُغية تيسير إرساء حوار مؤسسي متين بين الوزارات يضم كافة أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما وزارتي المالية والبيئة. وفي بعض البلدان، تحظى فرق مبادرة BIOFIN باستضافة وزارة المالية أو وزارة البيئة، وأحياناً وزارة التخطيط، وذلك بهدف تحقيق إدماج أمثل لاعتبارات تمويل التنوع البيولوجي في صُلب عمليات التخطيط الوطنية.

ويستعرض الشكل 2.6 التشكيل الأمثل للفريق، مع الإشارة إلى أن التشكيل الفعلي وآلية التوظيف يخضعان لمقتضيات السياق الوطني واحتياجات بناء القدرات. ويُوصى بأن يشغل الخبراء المتفرغون بدوام كامل الوظائف الأساسية، مع إمكانية الاستعانة بخبراء غير متفرغين بدوام جزئي عند الاقتضاء. ويُفصل الإطار 2.8 الأدوار الرئيسية المنوطة بأعضاء الفريق.

الإطار 2.8: التشكيل الوظيفي المُوصى به للفريق الوطني لمبادرة BIOFIN

قائد الفريق (خبير مالي أول): خبير مالي أول رفيع المستوى يحظى بتقدير واسع في القطاع العام أو الخاص. يضطلع بمسؤولية التواصل مع صُنّاع القرار، وقيادة جهود المناصرة ، والمراجعة الدقيقة للمخرجات الفنية، فضلاً عن قيادة مسار إعداد خطة التمويل. وقد عمدت عدة بلدان إلى الاستعانة بكبار المسؤولين الحكوميين السابقين لتولي هذا المنصب (مثل وزير المالية السابق في كوستاريكا، وأمين المالية السابق في بوتان).

منسق المشروع: مدير يُناط به تسيير الأنشطة اليومية لمبادرة BIOFIN، والتخطيط وإعداد التقارير، والرصد والتقييم، والموارد البشرية، وما إلى ذلك.

خبير السياسات: خبير متخصص في التنوع البيولوجي يتمتع بفهم سليم لعمليات السياسة العامة وإدارة المالية العامة. ويتولى مسؤولية إنجاز "مراجعة السياسات والمؤسسات".

خبير التمويل البيئي: خبير رئيسي يتمتع بخلفية قوية في المالية العامة و/أو المحاسبة. ويتولى مسؤولية إنجاز مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي وتقييم الاحتياجات المالية.

أخصائي (أخصائيو) التمويل – خبراء مساعدون تتركز مساهماتهم في عمليات جمع البيانات وتحليلها.

بالإضافة إلى هذه المناصب، يجوز لفريق BIOFIN أيضاً إشراك مساعد مشروع ومساعد اتصالات بدوام كامل. ومع ظهور فرص تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي، يمكن الاستعانة بخبراء من تخصصات مختلفة لتكملة فريق BIOFIN والتركيز على حلول تمويل محددة (انظر أيضاً الفصل السابع للاطلاع على مناقشة مفصلة حول تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي).

2.2.4. تنظيم أول مشاورة وطنية حول تمويل التنوع البيولوجي

قبل البدء في التقييمات الخاصة بمبادرة BIOFIN، ينبغي تنظيم مشاورة وطنية (يُشار إليها أيضاً بورشة العمل التأسيسية) من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- التوعية بنهج مبادرة BIOFIN والمفاهيم المرتبطة بها؛
- إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في العملية؛
- استطلاع وجهات نظر الجهات الفاعلة الرئيسية حول تحديات وإمكانات تمويل التنوع البيولوجي.

ويمكن للأسئلة التوجيهية التالية أن تُشكل إطاراً عاماً لجدول أعمال المشاورات:

- ما أهم المداخل الرئيسية لتعزيز تمويل التنوع البيولوجي في البلد؟
- ما هي التحديات المتوقعة لتنفيذ مبادرة BIOFIN؟
- ما هي السياسات المحورية المخطط لها للسنوات القادمة، وكيف ينبغي لنا المواءمة معها؟
- ما أهم المنظمات الاستراتيجية التي ينبغي التعاون معها وما المبادرات التي ينبغي تنفيذها؟
- ما مصادر البيانات المتعلقة بتمويل التنوع البيولوجي المتاحة، وتحت أي شروط يمكن الوصول إليها؟
- ما النطاق العام والسمات الأساسية لأدوات التمويل القائمة حالياً؟

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوستاريكا.
يدعم برنامج Raíces ومبادرة BIOFIN في كوستاريكا مجتمعات الشعوب الأصلية في إطلاق مؤسسات أعمال سياحية مستدامة، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة.

2.2.5. استكشاف الروابط بين النوع الاجتماعي وتمويل التنوع البيولوجي

عد إدماج منظور النوع الاجتماعي أولوية راسخة ضمن مجالات حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة ووضع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي. وفي هذا الإطار، تدعو الغاية 23 من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي إلى كفالة المساواة بين الجنسين في تنفيذ الإطار عبر انتهاج نهج مستجيب للنوع الاجتماعي. ويتعين أن يرمي مسار عمل مبادرة BIOFIN إلى تحقيق نتائج إيجابية تراعي الفوارق بين الجنسين والحد من أوجه اللامساواة بالتوازي مع تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وشمولها المالي. وفي هذا الصدد، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025"[17] لمؤازرة البلدان في معالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين وتطبيق مقاربات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

وينطوي مراعاة قضايا النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي على تحديد أدوار الجنسين وعلاقاتهما المتعلقة باستخدام التنوع البيولوجي وإدارته وحفظه. وتشمل أدوار النساء والرجال وفقاً للنوع الاجتماعي اختلافاً في مسؤوليات العمل، والأولويات، وسلطة اتخاذ القرار، والمعرفة.

وتبرز هنا دعوة ملحّة لتعزيز الفهم وتسليط الضوء على الممارسات المتمايزة بين الجنسين إزاء التنوع البيولوجي، واكتساب المعارف وتوظيفها على أساس النوع الاجتماعي، فضلاً عن معالجة عدم المساواة في إحكام السيطرة على الموارد.[18] وتأسيساً على ذلك، تلتزم مبادرة BIOFIN باستكشاف الروابط الوثيقة بين النوع الاجتماعي وتمويل التنوع البيولوجي؛ وقد بادرت بالفعل بتطوير ممارسات فضلى بشأن كيفية الربط المتكامل بين الفجوات التمويلية الخاصة بالتنوع البيولوجي، والنوع الاجتماعي، والمناخ (انظر الإطار 2.9). بيد أن هناك نقصاً ملموساً في الأدلة الموثوقة حول الأثر الجنساني لحلول تمويل التنوع البيولوجي، فضلاً عن شح المراجع الأدبية والممارسات الفضلى ذات الصلة بهذا الشأن.

[17] Gender Equality Strategy 2022-2025. UNDP. https://genderequalitystrategy.undp.org/

[18] Secretariat of the Convention on Biological Diversity. (n.d.). Gender and biodiversity. Convention on Biological Diversity. www.cbd.int/gender/biodiversity/default.shtml

الإطار 2.9: برنامج ائتمان نساء الطبيعة "Mujeres Natura" (مزيد من النساء مزيد من الطبيعة) في كوستاريكا: معالجة فجوات تمويل التنوع البيولوجي والمناخ والنوع الاجتماعي بطريقة متكاملة

بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مبادرة BIOFIN، تُبذل جهود لتحديد الفجوات المالية للتنوع البيولوجي، ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، والمساهمة في الصكوك الأخرى ذات الصلة مثل استراتيجية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+)، والسياسة الوطنية لكوستاريكا من أجل المساواة الفعلية بين المرأة والرجل. وضمن هذا العمل، تم تطوير آليات مالية للإدماج الجنساني وتمكين المرأة.

ويُعد برنامج مزيد من النساء مزيد من الطبيعة برنامجًا غير مسبوق في كوستاريكا وفريداً من نوعه على المستويين الإقليمي والعالمي كاستجابة تنموية اقتصادية متعددة الأبعاد والقطاعات. وهو برنامج مظلي يعالج الفجوات المؤسسية بين الجنسين ويعزز وصول المرأة إلى الأدوات التمويلية في المجالات المتعلقة بالغابات والزراعة والسياحة والطبيعة. ويشمل الآليات المالية الثلاث التالية التي تقدر قيمتها بنحو 30 مليون دولار سنوياً:

1 ائتمان نساء الطبيعة (Women Natura Credit):

أداة رأس مال خاص، طورتها وتديرها مؤسسة "Fundecooperación para el Desarrollo"، تُقدم ائتمانات مالية تتراوح بين 800 و16,000 دولار أمريكي للنساء، بمعدل فائدة يتراوح بين 8% و15% سنوياً، ولفترة سداد تصل إلى خمس سنوات. ويستهدف هذا الائتمان قطاعات الزراعة، والسياحة، والمجالات المتصلة بالطبيعة (كتربية النحل والمنتجات الحرجية غير الخشبية). كما يشتمل البرنامج على آلية تمويل مختلط تتمثل في صندوق ضمان مُموَّل من المعهد الوطني للمساعدة الاجتماعية (IMAS)، والذي يُسهم في خفض معدل الفائدة (بنحو 6 إلى 8 نقاط مئوية) للنساء اللواتي يواجهن ظروفاً هشة.

2 الصندوق الوطني لتمويل الغابات (FONAFIFO):

أداة ائتمان عامة تُوفر رأس المال العامل والبنية التحتية للمرأة الريفية لتمويل مشروعات مبتكرة تُعنى بحفظ الغابات و/أو الاستخدام المستدام لها. وتُقدم بأسعار فائدة تتراوح بين 4% و7% سنوياً، مع تيسيرات في الضمانات (عقارية، استئمانية، وتنظيمية)، ولفترة سداد تصل إلى عشر سنوات.

3 برنامج "PSA Mujeres" التابع لصندوق (FONAFIFO):

تهدف هذه التدابير إلى زيادة مشاركة المرأة في برنامج المدفوعات مقابل الخدمات البيئية في كوستاريكا، حيث تُمنح الطلبات المقدمة من مالكات الأراضي نقاطاً إضافية ضمن نظام التقييم الخاص بالبرنامج. وتعزز هذه الجهود فرص حصول المرأة على الحوافز من خلال برنامج المدفوعات مقابل الخدمات البيئية الذي تبلغ ميزانيته السنوية حوالي 26 مليون دولار.

وعلاوة على ذلك، وكجزء من برنامج مزيد من النساء مزيد من الطبيعة يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً ختم المساواة بين الجنسين التابع للمعهد الوطني للمرأة، والذي يهدف إلى الحد من الفجوات بين الجنسين وضمان تخطيط وميزنة أفضل من منظور جنساني، مما يؤدي إلى زيادة الخدمات والمزايا المؤسسية المقدمة للمرأة في القطاع البيئي. وفي إطار هذا العمل، تُبذل الجهود للاعتراف بالوحدات الإنتاجية المحلية التي تعزز المساواة للمرأة واستقلالها الاقتصادي وجهودها في حفظ الطبيعة ومكافأة هذه الوحدات.

المصدر: Eggerts, E., Quesada-Aguilar, A., Orozco Rubio, A. L., Sánchez Mora, R., Jover, N., & Sermonti, L. (2023). Towards resilient and equitable development in Costa Rica with women and nature at the forefront. United Nations Development Programme. https://www.undp.org/dfs-publications/towards-resilient-and-equitable-development-costa-rica-women-and-nature-forefront

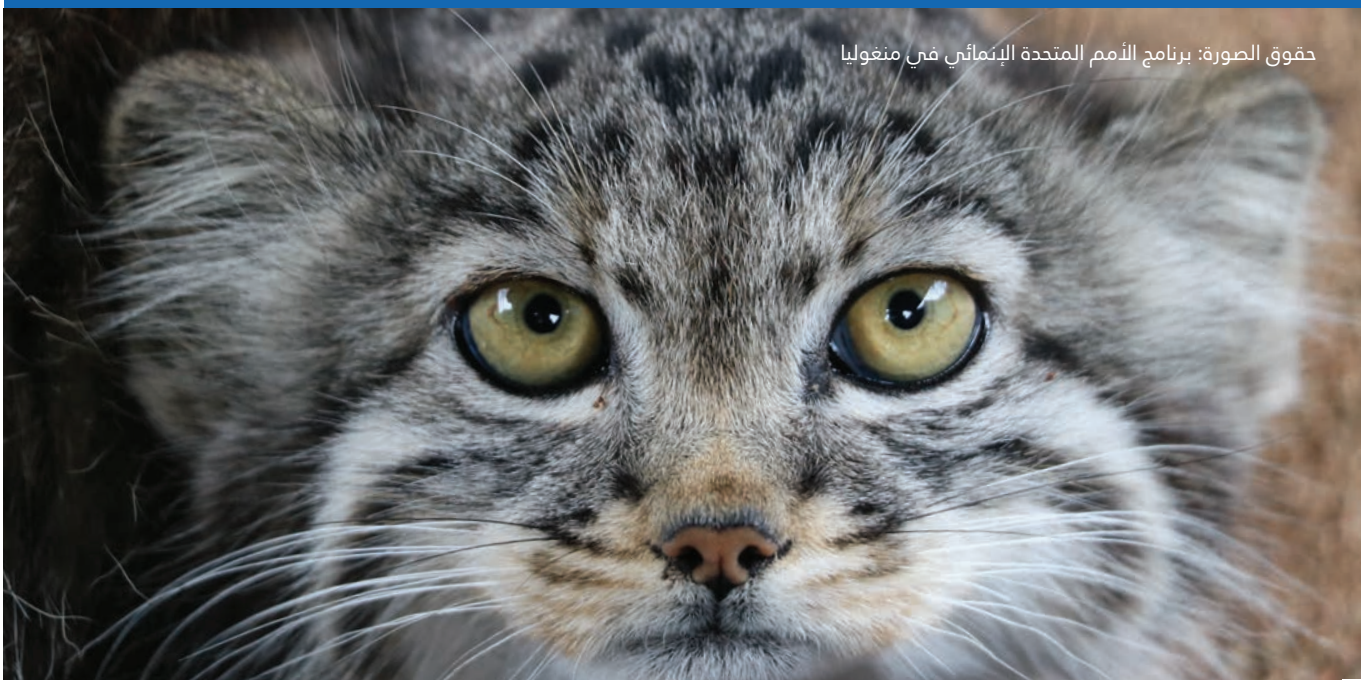

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا

توصي مبادرة BIOFIN بجمع المعرفة وتطبيق منظور النوع الاجتماعي طوال عمل المبادرة، وتحديداً فيما يتعلق بالتقييمات ووثائق التخطيط التي تصدرها. واستناداً إلى الدروس المبكرة المُستقاة من تنفيذ المبادرة، تُطرح التوصيات الإجرائية التالية:

أولاً: على مستوى عملية BIOFIN الشاملة:

- صياغة وإدراج مؤشرات مستجيبة للمنظور الجنساني؛ مثل عدد النساء المشاركات بفعالية في وضع خطة التمويل، وعدد المستفيدات من فرص العمل الناشئة عن زيادة الاستثمارات في السياحة البيئية.
- ضمان مشاركة المرأة في جميع المشاورات وهيئات وفرق عمل BIOFIN، كما هو الحال في اللجان التوجيهية وجلسات المؤتمرات.
- تهيئة بيئة مواتية لمشاركة المرأة في كافة أنشطة BIOFIN، بما في ذلك التحديد السريع للحلول الكفيلة بالتعامل بحساسية مع العوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تحول دون مشاركتها المثمرة.
- الحرص على اعتماد لغة مستجيبة للمنظور الجنساني في جميع الوثائق، بما في ذلك تقارير BIOFIN والوصف الوظيفي، وغيرها.
- إشراك خبراء في قضايا النوع الاجتماعي للحصول على مشورة مهنية بشأن النقاط المذكورة أعلاه.
- تعزيز الشراكات مع المنظمات المتخصصة التي تدعم اعتبارات المنظور الجنساني، مثل جهات الاتصال الحكومية المعنية بالنوع الاجتماعي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتحالفات والمنظمات النسائية الوطنية.

ثانيًا: في مراجعة السياسات والمؤسسات المعنية بتمويل التنوع البيولوجي

- استخدام منظور النوع الاجتماعي عند مراجعة وتحليل السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والمؤسسات، على سبيل المثال، من خلال تحديد فرص تمكين المرأة أو الآثار السلبية المحتملة عليها، أو التفكير في سبل سد الفجوات بين الجنسين. (أفادت أوزبكستان، مثلاً، بأن النساء يشغلن ما بين 17% إلى 34% فقط من الأدوار الإدارية في قطاع حماية الطبيعة، مع تسليط الضوء في الوقت ذاته على إنجازاتهن الهامة في هذا القطاع).
- دراسة مدى إدماج جوانب النوع الاجتماعي في الخطة الوطنية للتنوع البيولوجي.
- مراجعة التقارير والأدبيات التي تتناول المساواة بين الجنسين والتمكين؛ حيث رصدت مراجعة السياسات في أوغندا، على سبيل المثال، أن تكلفة الفجوة بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية تبلغ 67 مليون دولار سنوياً[19].

ثالثًا: في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

- تطبيق وسم للنوع الاجتماعي على نفقات التنوع البيولوجي التي تساهم بشكل مباشر في المساواة بين الجنسين والتمكين.

رابعًا: في تقييم الاحتياجات المالية

- ضمان إعطاء وزن كافٍ للإجراءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي خلال عملية تحديد الأولويات.

خامسًا: في خطة تمويل التنوع البيولوجي

- ضمان تقييم الآثار المترتبة على النوع الاجتماعي بشكل مناسب أثناء دراسة حلول التمويل وتحديد أولوياتها.
- اختيار حل واحد على الأقل من حلول تمويل التنوع البيولوجي يسهم بشكل ملموس في تحقيق نتائج إيجابية للنوع الاجتماعي والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين مع تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وشمولها المالي.

سادسًا: في تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي

- يُتيح مسار تصميم حلول التمويل وتنفيذها ورصدها فرصة نموذجية لإبراز التركيز على النوع الاجتماعي. ويتجلى ذلك بوضوح في الآثار المجتمعية الإيجابية على النساء؛ كتحسين سبل العيش والمشاركة المجتمعية في الهند عبر حلول الحصول على الموارد وتقاسم المنافع؛ وفي إندونيسيا عبر توظيف برنامج الزكاة للتخفيف من حدة الفقر؛ وفي كوستاريكا وبيرو بدعم النساء ضمن برامج سبل العيش البديلة. علاوة على ذلك، يبرز الدور القيادي للمرأة في الحوكمة وإدارة الأعمال عبر الحلول التمويلية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وأطر الإفصاح المالي في الهند وسريلانكا على التوالي. وللمزيد من النماذج التطبيقية حول النوع الاجتماعي، يُرجى الرجوع إلى الفصل السابع (التنفيذ).

حقوق الصورة: مهتاب حيدر

[19] UN Women (2015). The Cost of the Gender Gap in Agricultural Productivity in Malawi, Tanzania, and Uganda. https://documents1.worldbank.org/curated/en/847131467987832287/pdf/100234-WP-PUBLIC-Box393225B-The-Cost-of-the-Gender-Gap-in-Agricultural-Productivity-in-Malawi-Tanzania-and-Uganda.pdf

2.2.6. توثيق النتائج الأولية في التقرير التأسيسي

ينبغي توثيق جميع النتائج والقرارات والتوصيات ذات الصلة من مرحلة التأسيس في التقرير التأسيسي. ويجب أن يُضفي التقرير الطابع الرسمي على جميع القرارات الرئيسية، بما في ذلك نطاق العمل، واللجنة التوجيهية، وتشكيل الفريق.

ويجب المصادقة على التقرير وضمان أن أصحاب المصلحة سيتشاركون بوضوح فهماً مشتركاً لأهداف مبادرة BIOFIN والأنشطة المخطط لها.

وينبغي أن يتضمن التقرير التأسيسي المواضيع التالية:

- **السياق الوطني لتمويل التنوع البيولوجي وارتباطه بالسياق العالمي:**
  هل أتم البلد تحديث الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الخاصة به؟
- **التنوع البيولوجي في سياق السياسة الوطنية:**
  يصف هذا القسم نطاق الخطة الوطنية للتنوع البيولوجي، وكيفية ارتباط السياسات الرئيسية الأخرى بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الخاصة بالبلد. كما يقترح مداخل لمناقشة المزيد من الاستثمارات في التنوع البيولوجي.
- **سياق تمويل التنوع البيولوجي الحالي:**
  يصف هذا القسم حلول تمويل التنوع البيولوجي المعروفة والمخطط لها.
- **نطاق منهجية BIOFIN:**
  وضح هذا القسم أي القطاعات التي يجب إدراجها في التحليل، وما هي السنوات المثلى لاستخدامها في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي أو تقييم الاحتياجات المالية، فضلاً عن إرساء تعريف يمكن الاتفاق عليه للإنفاق على التنوع البيولوجي. كما يُسلط الضوء على الفرص المتاحة لإحداث آثار إيجابية متقاطعة على صعيدي النوع الاجتماعي والمناخ.
- **الشراكة:**
  يسلط هذا القسم الضوء على أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الواجب إشراكهم، ويقترح المبادرات الأكثر استراتيجية للشراكة معها.
- **خطة عمل BIOFIN:**
  يُحدد هذا القسم التشكيل المُقترح للجنة التوجيهية الوطنية وفريق العمل الفني، ويطرح تصورات حول هيكلة الفريق الوطني للمبادرة. كما يستعرض المخرجات الرئيسية المُتوقعة من مسار العمل، متضمنة الغايات، والمؤشرات، والجداول الزمنية، والموارد اللازمة.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلاند
في عام 2022، أقرت جزيرة كوه تاو التايلاندية رسوماً سياحية بقيمة 20 باهت على كل زائر. وتُوجه حصيلة هذه الرسوم التي تُدر قرابة 300 ألف دولار أمريكي سنوياً لدعم جهود استعادة الشعاب المرجانية، وإدارة النفايات، وحماية الحياة البرية البحرية.

2.3. التواصل بشأن تمويل التنوع البيولوجي

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – كوستاريكا
أفضت حملة التمويل الجماعي في كوستاريكا إلى زراعة أكثر من 250 ألف شجرة واستعادة 800 هكتار من الغابات

يُمثل التواصل عنصراً بالغ الأهمية عبر كافة مراحل مبادرة BIOFIN، ولا سيما في مرحلة تنفيذ خطة التمويل وقيادة جهود المناصرة لتفعيل الحلول التمويلية. ومن شأن إطلاق البرنامج بخطة تواصل مُحكمة أن يُسهم في بناء مجتمع ممارسة متماسك، ويُعظم فرص حشد التأييد والدعم اللازمين للتنفيذ. وقد لا يمتلك العديد من أصحاب المصلحة الخبرة أو الدراية الكافية بتمويل التنوع البيولوجي؛ لذا فإن عملية المواءمة بين لغة وتوقعات مجتمعَي الحفظ والتمويل تمثل تحدياً تواصلياً في حد ذاتها. ومع استكمال كل بلد للتقييمات، يمكن بلورة الرسائل الرئيسية، وتحديد الجمهور المستهدف والوصول إليه، ووضع خطة مناسبة للمناصرة والتواصل (الشكل 2.7).

وينبغي صياغة القصص والرسائل بأسلوب يُلائم طبيعة الجمهور المستهدف، ويعكس بحكمة الغاية الاستراتيجية من التواصل. فإذا كان الهدف هو التحفيز على اتخاذ إجراءات فورية، فيجب إحداث توازن دقيق بين الرسائل التحذيرية التي تُنذر بالتداعيات الكارثية لفقدان التنوع البيولوجي، وبين القصص المُلهمة لرواد حفظ الطبيعة التي تُبرز القيمة الجوهرية للتنوع البيولوجي في دعم رفاه الإنسان وازدهار المجتمعات ونمو الاقتصادات.

ولا ينبغي إرجاء صياغة الرسائل الرئيسية حتى اكتمال المسار التحليلي لمبادرة BIOFIN؛ فمراجعة السياسات والمؤسسات قادرة، منذ مراحلها الأولى، على الكشف عن قضايا مفصلية، أو سياسات حرجة، أو فرص واعدة. وبالمثل، فقد تُسلط مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي الضوء على أوجه القصور الهيكلي في الإنفاق الوطني؛ في حين يمكن لتقييم الاحتياجات المالية أن يُقدم رقماً إجمالياً مُبسطاً يصلح لإحاطة وزير المالية بحجم الاحتياجات المطلوبة.

ويقتضي جهود المناصرة المعنية بتمويل التنوع البيولوجي إيصال رسائل معقدة إلى جماهير متعددة. ولكل جمهور دور مختلف واهتمام مختلف، ويستلزم نهجًا مختلفًا. وينبغي الاضطلاع بتحديد الجماهير المستهدفة للتواصل والمناصرة بصورة منهجية، إذ يشكل ذلك ركيزة لأي خطة للمناصرة والتواصل. كما ينبغي اختيار قنوات التواصل الأنسب لإيصال الرسائل الرئيسية إلى الجماهير المستهدفة، بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية، والفعاليات، والمنصات الرقمية.

الشكل 2.7: المناصرة والتواصل

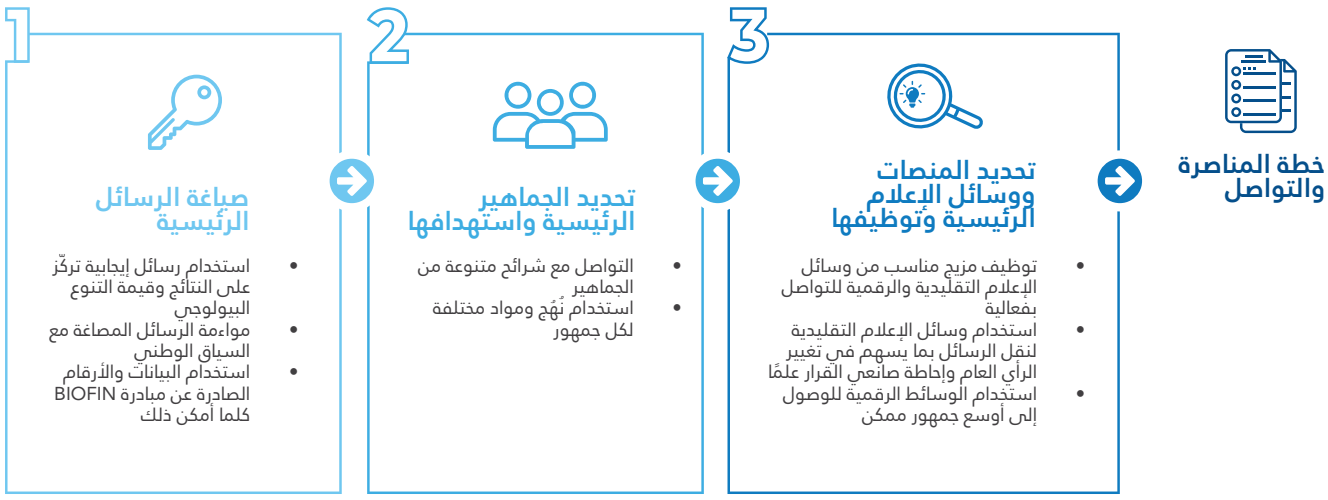

يوم مبادرة BIOFIN - تايلاند

في تايلاند، حظي يوم مبادرة BIOFIN لعام 2017 بدعم إحدى الشخصيات المؤثرة الرئيسية، صاحبة السمو الملكي الأميرة مها تشاكري سيريندهورن، التي أعلنت أن تمويل الحفاظ على الطبيعة ليس مسؤولية القطاع العام وحده؛ فالمنتجون والمستهلكون والقطاع الخاص جميعهم يستفيدون من التنوع البيولوجي، ومن ثم ينبغي لهم النظر في الاستثمار في حماية موارد التنوع البيولوجي واستعادتها. وكانت استجابة القطاع الخاص والتزامه لافتين، إذ تعهدت عدة شركات بارزة بدعم البرنامج وجهود الحفظ على نطاق أوسع. وامتدت الفعاليات على مدى ثلاثة أيام، وشارك فيها أكثر من 2,000 مشارك، وشملت مجموعة من الأنشطة مثل فعاليات التوعية العامة بمشاركة كل من الحكومة والقطاع الخاص، والانخراط الإعلامي المقرون بجهود المناصرة موجّهة نحو القطاع الخاص. وعند تحليل أثر حملة يوم BIOFIN، قدّر فريق BIOFIN تايلاند أن قيمة جمع التبرعات وأنشطة العلاقات العامة من القطاعين العام والخاص بلغت 281,021 دولارًا أمريكيًا.

BIOFIN
يوم مبادرة

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تايلاند
سياح يدفعون رسم استخدام بقيمة 0.60 دولار أمريكي لزيارة جزيرة كوه تاو.
وتُستخدم هذه الأموال في استعادة الشعاب المرجانية وإدارة النفايات.

حقوق الصورة: ماركو أرلو

الفصل الثالث

مراجعة سياسات ومؤسسات تمويل التنوع البيولوجي

مقدمة

يصف الفصل الثالث مراجعة سياسات ومؤسسات تمويل التنوع البيولوجي[1]. وتحلل مراجعة السياسات والمؤسسات السياق السياساتي والمؤسسي لتمويل التنوع البيولوجي في بلد معين. ومن خلاله، تُجمع طائفة واسعة من المعلومات الأساسية التي تُرسي مرجعية للمراحل اللاحقة من مسار عمل مبادرة BIOFIN، كما يُسفر عن تحديد قائمة أولية لأدوات التمويل المُقترحة للتنفيذ المبكر. ويُفصل القسم التمهيدي 3.1 المسوغات والأهداف الاستراتيجية لهذه المراجعة، في حين يستعرض القسم 3.2 خطواته الإجرائية بالتفصيل.

3.1 الأهداف

تضطلع مراجعة السياسات والمؤسسات بتحليل طبيعة العلاقة القائمة بين حالة الطبيعة من جهة، والإطار المالي العام والاقتصادي، والقانوني، والسياساتي، والمؤسسي في البلد من جهة أخرى. ويستهدف هذا التحليل تحقيق الغايات التالية:

1. تعميق الفهم لكيفية إسهام الإدارة الرشيدة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في دعم الرؤى والأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.
2. استيعاب المحركات الأساسية السياساتية والمؤسسية لإحداث تغيير في التنوع البيولوجي.
3. إعداد حصر تأسيسي لآليات تمويل التنوع البيولوجي القائمة، متضمنةً الحوافز، والإعانات، والأدوات المالية الأخرى، إلى جانب تحديد مصادر الإيرادات المتصلة بالتنوع البيولوجي.
4. اختيار أولي للحلول التمويلية المُرشحة للتنفيذ المبكر.

3.2 ما المقصود بمراجعة السياسات والمؤسسات؟

تُعَد مراجعة السياسات والمؤسسات منهجية راسخة واسعة الاستخدام لتقييم مواطن القوة والضعف الكامنة في السياسات والمؤسسات داخل قطاع مُحدد. ويتركز جل اهتمامها على تقييم مدى كفاية السياسات القائمة، ورصد الفجوات التنظيمية، وترجمة السياسات إلى ممارسات ميدانية، فضلاً عن فحص مدى فاعلية الأطر المؤسسية المعمول بها. كما تُقدم توصيفاً دقيقاً للسياق المؤسسي والقانوني الذي يتعين أن تتبلور ضمنه أية تدخلات سياساتية مُستقبلية. وفي جوهرها، تُمثل هذه المراجعات شكلاً من أشكال التحليل النُظمي الذي طُبق بنجاح عبر قطاعات شتى. وتقتضي منهجية مبادرة BIOFIN إجراء هذه المراجعة بُغية تكوين فهم أعمق للتشابكات المُعقدة لدوافع فقدان التنوع البيولوجي وارتباطها بالتدفقات التمويلية. ونظراً للتقاطع الوثيق بين الطبيعة وطيف واسع من القطاعات الاقتصادية، يتعين على مبادرة BIOFIN تحليل مجموعة متنوعة من الدوافع والمحركات لفهم مسار التنمية الحالي والتأثير فيه بما يحسن مخرجاته لصالح التنوع البيولوجي.

حقوق الصورة: كوستاريكا
قد تؤدي الإعانات المصممة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية في بعض الأحيان إلى الإضرار بالطبيعة دون قصد. وقد أعدّت BIOFIN دليلًا تدريجيًا للمساعدة على إعادة توجيه هذه الإعانات بما يخدم الاستدامة.

[1] تجدر الإشارة إلى أن التركيز ينصب على تمويل التنوع البيولوجي وليس على التنوع البيولوجي بحد ذاته.

3.3 ملخص خطوات مراجعة السياسات والمؤسسات

خطوة 1

الإعداد

خطوة 2

مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي، واستراتيجيات التنمية المستدامة، والروابط بينها

- 2a مراجعة الخطط الوطنية للتنوع البيولوجي وغيرها من وثائق السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي
- 2b مراجعة دور التنوع البيولوجي ضمن تخطيط التنمية المستدامة
- 2c جمع الأدلة القائمة بشأن القيمة الاقتصادية للطبيعة وإسهامها في التنمية المستدامة

خطوة 3

تحديد الاتجاهات والدوافع المهمة للتغير في التنوع البيولوجي

- 3a تحديد الاتجاهات الرئيسية الإيجابية والسلبية في التنوع البيولوجي
- 3b تحديد الدوافع الأساسية والرافعات المحركة للتغيير

خطوة 4

مراجعة الوضع الراهن لتمويل التنوع البيولوجي

- 4a حصر أدوات التمويل القائمة والتشريعات ذات الصلة
- 4b مراجعة عملية إعداد الموازنة الوطنية
- 4c حصر الإيرادات المرتبطة بالتنوع البيولوجي وتحليلها
- 4d حصر الحوافز الإيجابية أو الضارة القائمة

خطوة 5

تحليل المؤسسات الرئيسية

- 4a تحديد المؤسسات والمنظمات الرئيسية
- 4b تحليل كل مؤسسة رئيسية لتحديد درجة اهتمامها ونفوذها وفق مقياس الاهتمام والتأثير
- 4c مراجعة المؤسسات ذات الأولوية ووضع خطة إشراك أصحاب المصلحة

خطوة 6

إجراء اختيار أولي لحلول التمويل الجديدة والقائمة من أجل التنفيذ المبكر

خطوة 7

إعداد ملخص وبلورة التوصيات

3.4 خطوات مراجعة السياسات والمؤسسات بالتفصيل

الخطوة 1: الإعداد

تشمل إجراءات الإعداد ما يلي:

- تحديد مصادر المعلومات والجهات المالكة للوثائق.
- تحديد نطاق التحليل؛
- إعداد خطة للتشاور مع أصحاب المصلحة؛
- تشكيل الفريق المنوط به إجراء مراجعة السياسات والمؤسسات؛

وتتضاعف فاعلية مراجعة السياسات والمؤسسات متى ما تمتع الفريق بتوليفة متكاملة من المهارات السياساتية والمالية؛ ويُفضل أن يضم خبراء متخصصين في التنوع البيولوجي جنباً إلى جنب مع خبراء في التمويل العام أو الخاص أو كلاهما. وتُمثل عملية تحديد أو تأسيس مجموعة إشرافية خطوة أولية بالغة الأهمية. ويُفترض أن تكون البلدان قد بادرت بالفعل بتشكيل لجان توجيهية و/أو فرق عمل فنية (انظر الفصل 2) للاضطلاع بهذا الدور. وتتمثل الخطوة التالية في تحديد الجهة المالكة لمراجعة السياسات والمؤسسات؛ وهي الكيان أو المجموعة الأكثر اهتماماً بمخرجات المراجعة والأقدر على توظيفها. وقد تضطلع اللجنة التوجيهية بهذا الدور، وينبغي للتقرير أن يُقيّم احتياجات هذه الجهة ويُلبيها بدقة.

وتُسهم المراجعة في بلورة خطة مبادرة BIOFIN لإشراك أصحاب المصلحة (انظر الفصل 2). كما يقتضي تفعيل مسار تشاوري مُثمر مع طيف واسع من أصحاب المصلحة. ويتعين تحديد نطاق التحليل في مرحلة مبكرة، مع ضمان قدر من المرونة يسمح بتنقيحه كلما تكشفت بيانات جديدة. فوضوح النطاق يُعزز من تركيز الجهود نحو تحقيق النتائج المرجوة. وعلى الرغم من أن المراجعة تستهدف تقديم تقييم وطني شامل، فإنه يسع البلدان توجيه تركيزها نحو:

- **المؤسسات ذات الصلة الوثيقة، بوصفها جهات فاعلة مالياً حالية أو محتملة وصانعة للقرار.**
- **القطاعات الاقتصادية التي تضطلع بالدور الأكبر في دفع فقدان التنوع البيولوجي.**
- **قضايا واتجاهات محددة تتصل بالتنوع البيولوجي.**

وخلال مرحلة الإعداد، ينبغي لفريق BIOFIN أن يبدأ في تجميع الوثائق الأساسية، مثل:

- الوثائق الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP)، والتقارير الوطنية المقدمة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، واستراتيجيات النمو الأخضر، والمناخ، والفقر، وغيرها؛
- خطط التنمية الوطنية والقطاعية، وخطط التنمية الاقتصادية، والخطط المالية طويلة ومتوسطة الأجل؛
- التقارير الإحصائية المتعلقة بالغابات، والمياه، ومصايد الأسماك، والسياحة، والاقتصاد البيئي؛
- التقارير الصادرة عن القطاع الخاص بشأن الشركات التي تعتمد على الطبيعة أو تؤثر فيها تأثيرًا كبيرًا. وقد تشمل هذه التقارير ما يصدر عن غرف التجارة، وروابط المنتجين، وتقارير الشركات الخاصة، وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وغيرها؛
- التقارير الفنية المتعلقة بتمويل التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية، وغيرها؛
- الدراسات والمنشورات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (وتمويله)؛
- الموازنات الوطنية وتقارير تنفيذ الموازنة.

الخطوة 2: مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي، واستراتيجيات التنمية المستدامة، والروابط فيما بينها.

الخطوة 2-أ: مراجعة الخطط الوطنية للتنوع البيولوجي وغيرها من وثائق السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي

تتوفر لدى معظم البلدان استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs)، منذ أن التزمت الحكومات بإعدادها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. ويُجرى أول تقييم لهذه الخطط خلال مرحلة تحديد النطاق (انظر الفصل 2) لتحديد وضعها ومدى شمولها، وما إذا كانت كافية باعتبارها الوثيقة التخطيطية المركزية لعملية BIOFIN. وخلال مراجعة السياسات والمؤسسات، سيُقيَّم مدى اتساق الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي مع إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وتُعد خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي الأساسَ لاحتساب التكاليف في تقييم الاحتياجات المالية (الفصل 5)، كما تُستخدم في صياغة حلول التمويل في خطة تمويل التنوع البيولوجي (الفصل 6).

وينبغي تلخيص الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في مراجعة السياسات والمؤسسات، مع وصف وضعهما القانوني والترتيبات المؤسسية الخاصة بهما. وفي بعض البلدان، تتمتع الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بوضع قانوني رسمي، بينما تكون في بلدان أخرى وثيقة أو خطة طموحة تحدد الأولويات لحشد مزيد من التمويل.

وقد تتطلب البلدان التي لديها سياسة رسمية للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي قدرًا أقل من جهود كسب الدعم لتحفيز الاستثمار في الإجراءات الواردة فيها. أما في البلدان التي لا تتمتع فيها هذه الاستراتيجية والخطة بوضع قانوني، فيمكن لعملية BIOFIN أن تشجع على إدماجهما ضمن عمليات التخطيط التنموي الوطني وإعداد الموازنات. كما ينبغي بحث ووصف الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ وتمويل الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وغيرها من الوثائق الاستراتيجية الرئيسية. وقد تتمثل هذه الترتيبات في تحديد أدوار الجهات المختلفة المسؤولة عن تنفيذ كل مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات.

وينبغي إعداد قائمة بالمنظمات المعنية بالتخطيط، وإعداد الموازنات، وتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وغيرها من استراتيجيات التنوع البيولوجي، لضمان إدراجها في التحليل المؤسسي (الموضح أدناه) وفي مراجعة إنفاق التنوع البيولوجي (الفصل 4).

وإذا اعتُبرت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي غير كافيتين لتلبية احتياجات البلد في إدارة التنوع البيولوجي، فينبغي أخذ النتائج والأهداف الواردة في المصادر التكميلية في الاعتبار. وعندما لا تتضمن هذه الاستراتيجية إشارات مرجعية متبادلة لاستراتيجيات هامة ذات صلة بالتنوع البيولوجي وتؤثر فيه بشكل ملموس، فإننا نوصي بتوسيع نطاق عمل BIOFIN ليشمل تلك الاستراتيجيات ويأخذها بعين الاعتبار. وتكتسب هذه الخطوة أهمية جوهرية نظراً لأن الاستراتيجيات الوطنية الأخرى قد تحظى بتأييد أقوى، وقد تخلف آثاراً أكبر على التنوع البيولوجي، كما يمكنها تيسير ربط السياسات القطاعية الهامة بالتنوع البيولوجي؛ وهو ما يعزز في نهاية المطاف من فرص تأمين التمويل الكافي.

ومن وثائق السياسات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي التي ينبغي تحديد نطاقها:

- الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة (الاقتصاد الأخضر، وأهداف التنمية المستدامة، وغيرها)؛
- التقارير المقدمة في إطار اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض[2]، واتفاقية رامسار،[3] وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع،[4] والتقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية،[5] واتفاقية الأنواع المهاجرة،[6] والتقارير المقدمة في إطار المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛[7]
- استراتيجيات التوسع في المناطق المحمية، وإدارة المناطق البحرية والساحلية، وخطط السلامة الأحيائية (الأنواع الغريبة الغازية) أو خطط مكافحة التصحر[8] وإدارة تدهور الأراضي؛
- الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة، مثل الغابات، ومصايد الأسماك، والزراعة، وخطط وسياسات التكيف مع تغير المناخ[9] والتخفيف من آثاره

الخطوة 2-ب: مراجعة دور التنوع البيولوجي ضمن تخطيط التنمية المستدامة

في هذه الخطوة، تراجع البلدان الوثائق الرئيسية للسياسات والاستراتيجيات الوطنية لتحديد مدى فهمها للتنوع البيولوجي بوصفه جزءًا أساسيًا من التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل هذه المراجعة وثائق التخطيط الوطني متعددة القطاعات، فضلًا عن الخطط القطاعية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية.

كما ينبغي أن تبرز مراجعة هذه الوثائق كيفية إدماج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التخطيط الوطني للتنمية،[10] واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر، والإطار الوطني المتكامل للتمويل (انظر الفصل 2 - الإطار 2.7 والفصل 6 - الإطار 6.1)، والخطط القطاعية مثل السياحة، والمياه والصرف الصحي، والغابات، ومصايد الأسماك.

الإطار 3.1 نظرة متعمقة: فحص الاستراتيجيات القطاعية بمزيد من التفصيل لتحديد أوجه الاعتماد على الطبيعة

تعتمد جميع القطاعات الاقتصادية بدرجات متفاوتة على الخدمات التي يوفرها التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ويمكن استكشاف أوجه الاعتماد القطاعية على التنوع البيولوجي بمزيد من التفصيل في إطار مراجعة السياسات والمؤسسات، من خلال تحليل اعتماد القطاعات على الطبيعة. وقد تشمل الأدلة على أهمية قطاع يعتمد على التنوع البيولوجي إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، أو في خلق فرص العمل، أو في الإيرادات من النقد الأجنبي. وفيما يلي بعض المعايير النموذجية لالتقاط النتائج الرئيسية لتحليل اعتماد القطاعات.

معايير نموذجية لتحليل اعتماد القطاعات

المعيار	الوصف
القطاع	سم القطاع
الناتج المحلي الإجمالي	إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلد
الوظائف	عدد العاملين في القطاع والإمكانات المقدّرة لخلق فرص العمل
الإيرادات من النقد الأجنبي	الإيرادات من النقد الأجنبي التي يجذبها القطاع في البلد
أوجه الاعتماد	اعتماد القطاع على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية
الآثار	أثر القطاع على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية و/أو على رفاه الناس وصحتهم أو على فئة معينة منهم

[2] Convention on International Trade in Endangered Species of Wild fauna and flora (CiTES) (2013). National laws for implementing the Convention. https://cites.org/eng/legislation

[3] http://www.ramsar.org/about/the-wise-use-of-wetlands

[4] Secretariat of the Convention on Biological Diversity. (n.d.). Nagoya Protocol on Access and Benefit-sharing. Convention on Biological Diversity. www.cbd.int/abs/infokit/revised/web/factsheet-nagoya-en.pdf

[5] https://www.cbd.int/reports/biosafety

[6] Convention on the Conservation of Migratory Species of Wild Animals. https://www.cms.int/

[7] Food and Agriculture Organization of the United Nations. (n.d.). International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture. www.fao.org/plant-treaty/en

[8] UNCCD, Zero Net Land Degradation (ZNLD) (2012). United Nations Convention to Combat Desertification. www.unccd.int/convention/about-convention

[9] United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCC) (2014). National Adaptation Programmes of Action (NAPAs).] https://unfccc.int/topics/resilience/workstreams/national-adaptation-programmes-of-action/introduction

[10] www.gov.za/issues/national-development-plan-2030

نظمت مبادرة BIOFIN في الفلبين مزاداً فنياً يعرض صوراً فوتوغرافية للأعماق التقطها نويل جيفارا، مصور صون الحياة البرية الشهير والمستكشف لدى ناشيونال جيوغرافيك. وستخصص جميع العائدات لدعم جهود حماية الشعاب المرجانية في محمية "توباتاها" الطبيعية للشعاب المرجانية.

الإطار 3.2: نهج بروتوكول رأس المال الطبيعي وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المرتبطة بالطبيعة لتحديد آثار رأس المال الطبيعي وأوجه الاعتماد عليه

يمكن أن تتبع عملية قياس وتقييم أوجه الاعتماد والآثار الخاصة بالأعمال أو بالقطاعات عمليةً موحدة مثل بروتوكول رأس المال الطبيعي الذي يتسق مع نهج فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المرتبطة بالطبيعة لتقييم المخاطر والفرص، والقائم على: التحديد، والتقييم، والتحليل، والإعداد (المعروف اختصارًا بـLEAP). ويُعد هذا إطارًا موحدًا للأعمال أو للمؤسسات المالية لتحديد وقياس وتقييم آثارها المباشرة وغير المباشرة على رأس المال الطبيعي وأوجه اعتمادها عليه. ويُعرَّف رأس المال الطبيعي بأنه مخزون الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (مثل النباتات، والحيوانات، والهواء، والمياه، والتربة، والمعادن) التي تتكامل لتوليد تدفق من المنافع للإنسان. ويتضح ذلك في الشكل أدناه الذي يقر صراحةً بأن التنوع البيولوجي يمثل جزءًا أساسيًا من رأس المال الطبيعي.

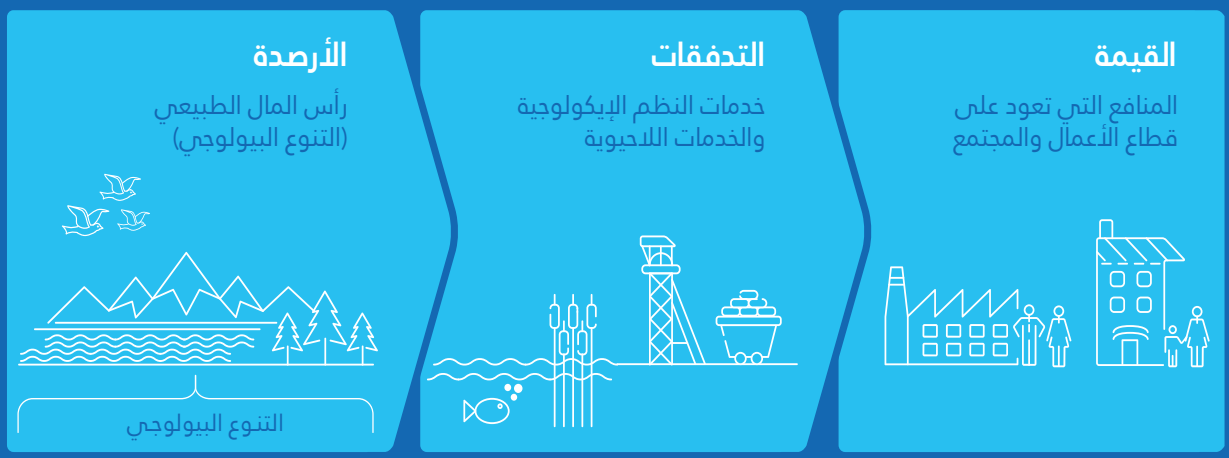

ولا تقتصر هذه النُهُج على النظر في الآثار الإيجابية والسلبية على التنوع البيولوجي فحسب، بل تشمل أيضًا أوجه الاعتماد، مثل الحصول على المواد الخام، واستخدام المياه في الإنتاج، وغيرها من خدمات النظم الإيكولوجية التي كثيرًا ما يُغفل عنها (مثل التلقيح، والتخفيف من أخطار الفيضانات).

ويُبرز الشكل أدناه اتساق هذه النُهُج لقياس هذه الآثار وأوجه الاعتماد. وقد جرى تطوير فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المرتبطة بالطبيعة بما يتسق مع الأطر القائمة مثل البروتوكول، حيث يتطابق المكونان E3 (تحليل أوجه الاعتماد) وE4 (تحليل الآثار) ضمن منهجية التحديد والتقييم والتحليل والإعداد التابعة لفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المرتبطة بالطبيعة، مع الخطوتين الخامسة والسادسة من مرحلة القياس والتقييم في بروتوكول رأس المال الطبيعي.

ويُقدم البروتوكول دليلاً إرشادياً لعملية قياس وتقييم الآثار وأوجه الاعتماد المتصلة برأس المال الطبيعي. ويُعرَّف التقييم هنا بأنه تقدير للأهمية النسبية أو القيمة أو المنفعة التي يُضفيها رأس المال الطبيعي على البشر والأعمال ضمن سياق محدد، وقد يتخذ هذا التقييم طابعاً نوعياً أو كمياً أو نقدياً. ورغم أن البروتوكول قد صُمم لتوجيه التحليل من منظور مؤسسي (للقطاع الخاص أو غيره)، فإنه يمتلك قابلية التطبيق على قطاع اقتصادي بأسره وطنياً أو إقليمياً.

وكما سلف البيان في الفصل الثاني، صدرت إرشادات مُحدثة بشأن فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المرتبطة بالطبيعة في عام 2023. ويمكن الاستعانة بإرشادات فنية إضافية لتقييم حجم ونطاق أوجه الاعتماد والآثار استناداً إلى مبادرة الأهداف المستندة إلى العلم من أجل الطبيعة" والإرشادات التطبيقية للإفصاحات المتصلة بالتنوع البيولوجي الصادرة عن مجلس معايير الإفصاح المناخي فضلاً عن أداة "ENCORE".

فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المرتبطة بالطبيعة (TNFD)	بروتوكول رأس المال الطبيعي		
مكون مراحل التحديد، والتقييم، والتحليل، والإعداد (LEAP)	**الخطوة في بروتوكول رأس المال الطبيعي**	**الأسئلة التي ستجيب عنها كل خطوة**	**الإجراءات**
المكوّنان E3 (تحليل أوجه الاعتماد) وE4 (تحليل الآثار)	قياس مُسببات الأثر و/أو أوجه الاعتماد	كيف يمكن قياس مُسببات الأثر و/أو أوجه الاعتماد الخاصة بكم؟	1 مواءمة أنشطتكم مع مُسببات الأثر و/أو أوجه الاعتماد 5.2.2 تحديد مُسببات الأثر و/أو أوجه الاعتماد التي ستقومون بقياسها 5.2.3 تحديد كيفية قياس مُسببات الأثر و/أو أوجه الاعتماد 5.2.4 جمع البيانات
لمكوّنان E3 (تحليل أوجه الاعتماد) وE4 (تحليل الآثار)	قياس التغيرات في حالة رأس المال الطبيعي	ما التغيرات في حالة رأس المال الطبيعي واتجاهاته المرتبطة بآثار أعمالكم و/أو أوجه اعتمادها؟	6.2.1 تحديد التغيرات في رأس المال الطبيعي المرتبطة بأنشطة أعمالكم ومُسببات الأثر 6.2.2 تحديد التغيرات في رأس المال الطبيعي المرتبطة بالعوامل الخارجية 6.2.3 تقييم الاتجاهات التي تؤثر في حالة رأس المال الطبيعي 6.2.4 اختيار منهجيات قياس التغيرات 6.2.5 تنفيذ القياس أو التكليف به

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – كوستاريكا
في كوستاريكا، قدم برنامج حاضنة السياحة للسكان الأصليين "Raíces" الدعم لـ 28 مشروعاً، مما عاد بالنفع على 68 شخصاً بمن فيهم النساء وساهم في تعزيز الإدارة المستدامة لـ 1,891 هكتاراً من الغابات.

الخطوة 2-ج: جمع الأدلة القائمة بشأن القيمة الاقتصادية للطبيعة وإسهامها في التنمية المستدامة

تقتضي الضرورة الملحّة إيضاحاً جلياً لصُناع القرار الرئيسيين بأن الاستثمار في التنوع البيولوجي يُمثل ركيزة حيوية لتحقيق تنمية مستدامة تُفضي بدورها إلى نمو اقتصادي مستدام. ويُعد قياس القيمة الاقتصادية للطبيعة نهجًا استراتيجيًا من شأنه إثراء هذا الحوار وتعزيز مخرجاته. وكما أُسلف البيان في الفصل الأول، فإن منافع المتولدة عن تنوع الطبيعة ووظائفها الحيوية تتجلى في صورة خدمات النظم الإيكولوجية. ونظراً لكون هذه الخدمات غير مُسعرة في أغلب الأحيان ضمن آليات اقتصاد السوق، فإنها غالباً ما تفتقر إلى الإدارة الرشيدة ومقومات الحفظ الكافية. وفي هذا الصدد، بادرت بلدان عدة بإجراء حزمة من التحليلات الاقتصادية الرامية إلى تقدير القيمة الاقتصادية للطبيعة. وعليه، يتعين على مراجعة السياسات والمؤسسات أن تحصر دراسات التقييم الاقتصادي المُنجزة، وعرض نتائجها بوضوح (الإطار 3.3). كما يمكن للتقييم الاقتصادي[11] أن يؤدي دوراً فاعلاً في تقييم المقايضات بين المسارات الاستثمارية التي تُعد ذات مردود إيجابي على الصعيدين الاجتماعي أو البيئي.

وتمتد الفائدة لتشمل الدراسات التي تُبرز منافع التنوع البيولوجي متجاوزةً حدود التقييم النقدي المُجرد؛ إذ قد تتخذ هذه المنافع طابعا اجتماعياً واقتصادياً، كتوليد فرص العمل، والارتقاء بالصحة العامة ومعدلات الأعمار، وتعزيز المساواة بين الجنسين (الإطار 3.4). وستُشكل قاعدة الأدلة هذه ركيزة معرفية لا غنى عنها طوال مسار عمل مبادرة BIOFIN، ولا سيما إبان مرحلة صياغة خطة تمويل التنوع البيولوجي. وتجدر الإشارة إلى أننا لا نُوصي، في هذه المرحلة، بالشروع في إجراء بحوث أولية جديدة أو دراسات تقييم مستحدثة. وتتوفر قواعد بيانات قيمة تُعنى بالتقييم الاقتصادي، مثل قاعدة بيانات تقييم خدمات النظم الإيكولوجية (ESVD) [12]. وفي حال افتقار بلد ما إلى أدلة وطنية قاطعة في سياق الاقتصاد البيئي، يمكن الاستعاضة عن ذلك بتوظيف دراسات حالة إقليمية أو دولية لتدعيم المبررات الاقتصادية.

الإطار 3.3: حصر الأدلة البيئية والاقتصادية وتلخيصها

تُوفر هذه المعلومات الأساسية الخلفية المعرفية اللازمة للشروع في بناء المبررات الاقتصادية والمالية الدافعة للاستثمار، فضلاً عن تحديد الحلول التمويلية القائمة والقابلة للتطبيق، أو استكشاف حلول مستحدثة محتملة كما سيفصل في الفصل 6:

- معلومات التقرير - العنوان، وأسماء المؤلفين، وتواريخ الإصدار، وما إلى ذلك.
- ما القطاع، والآثار و/أو أوجه الاعتماد، والتنوع البيولوجي أو خدمات النظم الإيكولوجية التي شملتها الدراسة؟
- ما الحالة الأولية للبيئة، وما اتجاه التغير ونطاقه؟
- ما منهجية التقييم أو النهج المستخدم؟
- قيم مَن تم قياسها وأين وخلال أي فترة زمنية؟
- ما النتائج الرئيسية؟ هل استُخدمت نتائج الدراسة لتعزيز إصلاح السياسات وهل نجح إصلاح السياسات؟
- هل تشير النتائج إلى فرص لتحسين حلول تمويل التنوع البيولوجي؟

ويُرجَى ملاحظة التطور السريع في البحوث والأدلة المتعلقة بالروابط بين التنوع البيولوجي، والقطاعات الاقتصادية، والقيم الاجتماعية، والحوكمة. فعلى سبيل المثال، يوفر الإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إرشادات بشأن العناصر التي تشكل النظم الاجتماعية والإيكولوجية على مختلف المستويات.

[a] Plataforma Intergubernamental Científico-Normativa sobre Diversidad Biológica y Servicios de los Ecosistemas (IPBES). (2013). Decision IPBES-2/4: Conceptual framework for the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services. IPBES. https://www.ipbes.net/decision-ipbes-24

حقوق الصورة: دولابو أديجومو

[11] Ozdemiroglu, E., & Hails, R. (2016). Demystifying Economic Valuation. https://valuing-nature.net/sites/default/files/images/VNN-Demystifying%20Economic%20Valuation-Paper.pdf

[12] www.esvd.net

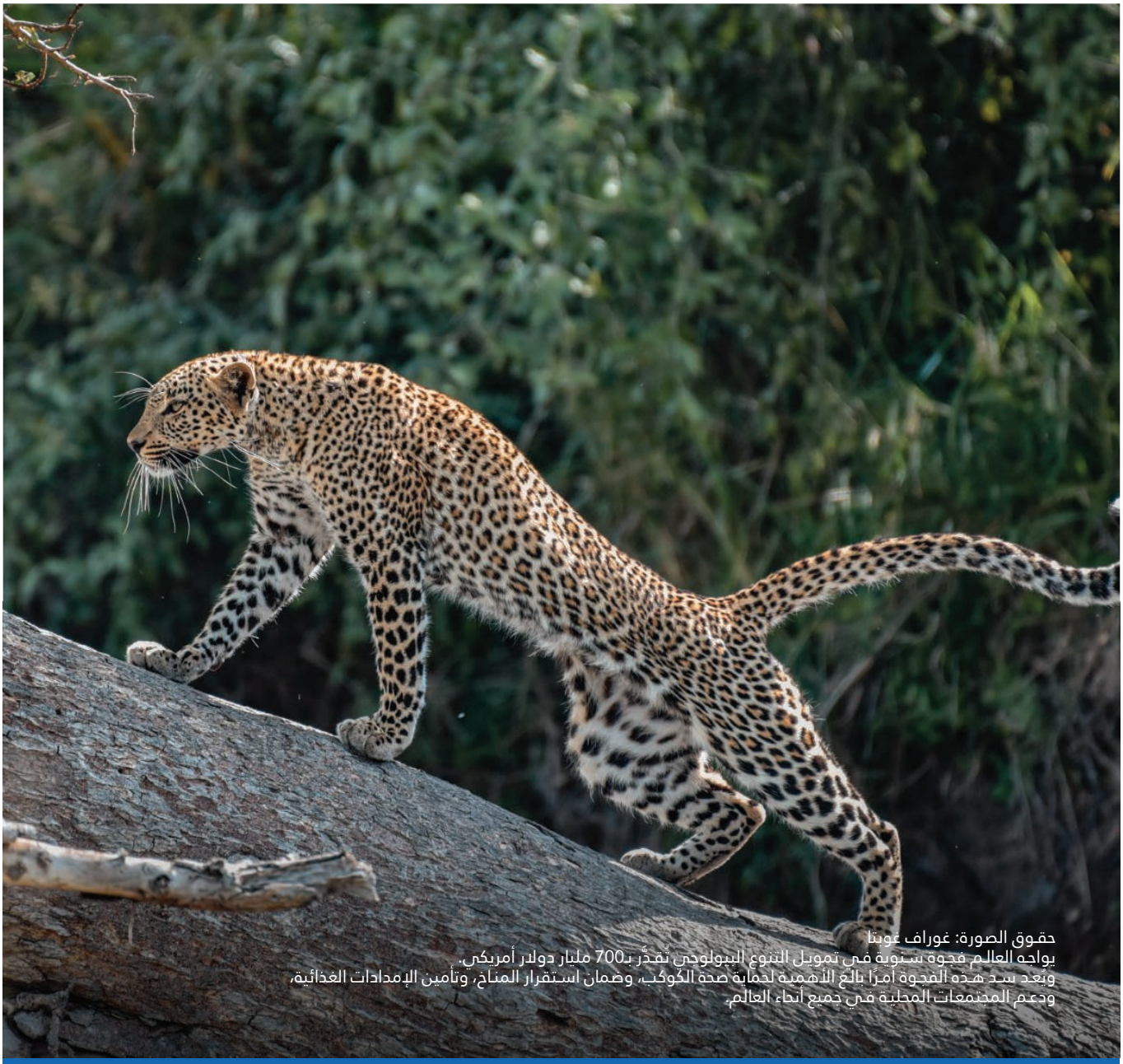

حقوق الصورة: غورافْ غوبتا
يواجه العالم فجوة سنوية في تمويل التنوع البيولوجي تُقدَّر بـ700 مليار دولار أمريكي.
ويُعد سد هذه الفجوة أمرًا بالغ الأهمية لحماية صحة الكوكب، وضمان استقرار المناخ، وتأمين الإمدادات الغذائية،
ودعم المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

الإطار 3.4: كيف طورت جنوب أفريقيا نموذجًا جديدًا يربط الاستثمار في الطبيعة بالتنمية المستدامة – مفهوم البنية التحتية الإيكولوجية

في جنوب أفريقيا، يشير مصطلح «البنية التحتية الإيكولوجية» إلى النظم الإيكولوجية التي تقدم خدمات للمجتمع، بحيث تعمل بوصفها معادلًا قائمًا على الطبيعة للبنية التحتية المشيدة أو مكملًا لها. وتُبيّن إحدى النشرات الحديثة [a] كيف أن الاستثمار في البنية التحتية الإيكولوجية يدعم تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية في جنوب أفريقيا وأهداف التنمية المستدامة. واستنادًا إلى أمثلة تطبيقية ملموسة، أوضحت هذه النشرة إسهامًا واضحًا في التخفيف من حدة الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، والأمن الغذائي (الهدف 2)، والصحة والرفاه (الهدف 3)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة البيئية الصريحة (13 و14 و15). فعلى سبيل المثال، فإن استعادة المراعي السليمة والمحافظة عليها من أجل الرعي المستدام تدعم الأمن الغذائي، وتسهم في التخفيف من حدة الفقر على المستوى المحلي، وتحسن جودة المياه من خلال توفير خدمة الترشيح، كما تحسن حالة التنوع البيولوجي في هذه النظم الإيكولوجية. وتتجاوز قيمة المراعي الطبيعية في القطاع الزراعي التجاري 77,300 دولار أمريكي للهكتار الواحد سنويًا. [b]

[a] Cumming, T. L., Shackleton, R. T., Förster, J., Dini, J., Khan, A., Gumula, M., & Kubiszewski, I. (2017). Achieving the national development agenda and the Sustainable Development Goals (SDGs) through investment in ecological infrastructure: A case study of South Africa. Ecosystem Services, 27, 253-260. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2212041617303303

[b] Blignaut, J.N., Marais, M., Rouget, M., Mander, M., Turpie, J., Klassen, T., & Preston, G., 2008. Making markets work for people and the environment: Combating poverty and environmental degradation on a single budget while delivering real services to real people. The Second Economy Strategy Project, an initiative of the Presidency, Trade & Industrial Policy Strategies (TIPS) Pretoria.

الخطوة 3: تحديد الاتجاهات والدوافع المهمة للتغير في التنوع البيولوجي

يحدد فريق مراجعة السياسات والمؤسسات الاتجاهات الرئيسية الإيجابية والسلبية في التنوع البيولوجي في البلد ويرتبها حسب الأولوية، كما يعمل على فهم دوافعها الكامنة، أو ما يُعرف بمحركات التغيير. وقد لا يتطلب ذلك إجراء دراسات إضافية. فمن المفترض أن تكون وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو غيرها من الوثائق والدراسات الاستراتيجية قد حددت بالفعل دوافع التغيير الرئيسية في البلد.

وإذا كان الأمر كذلك، فيمكن لمراجعة السياسات والمؤسسات أن تركز على الدوافع الأكثر ارتباطًا بالقضايا التمويلية والاقتصادية والسياساتية، بدلًا من الشواغل الفيزيائية الحيوية. غير أنه إذا لم توفر الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو غيرها من الوثائق تحليلًا مفصلًا جدًا للأسباب الجذرية أو ما شابه ذلك، فيتعين تنفيذ هذه الخطوة بالتفصيل.

الخطوة 3-أ: تحديد الاتجاهات الرئيسية الإيجابية والسلبية في التنوع البيولوجي

في السيناريو الأمثل، يُفترض أن يكون البلد قد حدد اتجاهاته الرئيسية إزاء التنوع البيولوجي عبر تقاريره الوطنية المرفوعة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، ووثيقة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والتقارير الوطنية المعنية بحالة البيئة. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من هذه التقارير تُركز بشكل مكثف وربما حصري على رصد الاتجاهات السلبية. ورغم أن هذا التوجه قد يعكس الأولويات الوطنية بدقة، فإن مسار عمل مبادرة BIOFIN يسعى حثيثاً لرصد الاتجاهات الإيجابية أيضاً، نظراً لما تتيحه غالباً من فرص واعدة لبلورة حلول تمويلية فاعلة.

وينبغي لفريق مراجعة السياسات والمؤسسات أن يجمع الوثائق المرجعية التي تصف الاتجاهات في الطبيعة، مع إعداد قائمة مرجعية أساسية تتضمن توصيفات دقيقة وإحالات إلى الوثائق المصدرية. وفي حال توافر بيانات التحليل المكاني، فإنها تُشكل قاعدة متينة للمراحل اللاحقة من الاستعراض. ويتعين على الفريق فحص قائمة الاتجاهات الموصوفة وتقييمها وفق المعايير التالية:

1. هل القائمة شاملة؟ هل تغطي التغيرات في الأنواع والموائل، وخدمات النظم الإيكولوجية، والأنواع المهددة والمعرضة للخطر، ومعلومات حالة الموائل، والنظم الإيكولوجية ذات الأهمية للتنوع البيولوجي، والأنظمة البرية والمائية والبحرية والساحلية (عند الاقتضاء)، والزراعة، والمياه، ومصايد الأسماك، والغابات، والمناطق المحمية، والاتجار بالأحياء البرية، والتفاعلات المناخية، وغير ذلك؟
2. ل أوصاف الاتجاهات محددة وواضحة؟ تحدث إزالة الغابات في كثير من البلدان، وهذا اتجاه غير محدد ويصعب جدًا تقييمه. وقد يكون الوصف الأكثر تفصيلًا مثلًا: «تزايد معدل إزالة الغابات (1.5 في المائة سنويًا) في مناطق الغابات الاستوائية الواقعة خارج المناطق المحمية».
3. هل تستند الاتجاهات إلى مصادر موثقة جيدًا؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فهل هناك مبررات أخرى لها، مثل آراء الخبراء؟
4. هل جرى ترتيب الاتجاهات حسب الأهمية وفقًا لأي معايير؟ وما هذه المعايير؟

كما ينبغي بذل الجهود لتحسين وصف كل اتجاه بحيث يمكن ربطه بالدوافع الكامنة الموصوفة في الخطوة 3-ب.

الخطوة 3ب: تحديد الدوافع الكامنة ومحركات التغيير

نادراً ما تتكشف الطبيعة الحقيقية للمشكلات من الوهلة الأولى. وقُبيل توجيه الموارد الشحيحة بطبيعتها لمعالجة الأعراض الظاهرة، يُمثل استيعاب المُسببات الكامنة خطوة جوهرية لتوجيه الاستجابة نحو مسارات أكثر فاعلية؛ وهو ما يتأتى غالباً عبر إجراء تحليل الأسباب الجذرية.[13]

ورغم أن تحليل الأسباب الجذرية يُوظف تقليدياً في فحص الاتجاهات السلبية، أي المشكلات، فإن منهجية مبادرة BIOFIN تقتضي انسحاب هذا التحليل ليشمل الاتجاهات الإيجابية في التنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، يُعد التوسع في إنشاء المناطق المحمية المجتمعية والخاصة في جنوب أفريقيا اتجاهًا إيجابيًا لتعظيم رقعة المساحات الخاضعة للحفظ، بيد أن استدامة الإدارة الطويلة الأجل لهذه المناطق ما كانت لتتحقق لولا تنامي حجم الدعم الحكومي المُخصص لها.

وتتعدد المنهجيات المُتبعة لإجراء تحليل الأسباب الجذرية؛ وتُعد منهجية "تساؤلات لماذا الخمس" من أيسرها تطبيقاً. ويرتكز منطق هذه المنهجية على التكرار المتسلسل لسؤال لماذا؟ وصولاً إلى كشف السبب الجذري أو الأسباب الجذرية. ولا يُشكل الرقم "خمسة" سوى مؤشر تقريبي لعدد مرات التكرار. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا أفضت إحدى الإجابات إلى إلقاء اللوم أو إسناد المسؤولية الجنائية/الإدارية فقط، فهذا يُعد مؤشراً على عدم بلوغ نهاية المطاف التحليلي؛ فقد ينطوي الاتجاه الواحد في التنوع البيولوجي على أسباب جذرية متعددة ومُركبة.

حقوق الصورة: رونجا فيشر

اتجاه في التنوع البيولوجي:

زيادة تدمير النظم الإيكولوجية المهددة.

لماذا؟
لتفشي الحرث غير القانوني داخل هذه النظم الإيكولوجية المهددة.

لماذا؟
لا تُفرَض عقوبات على المزارعين بسبب الحرث غير القانوني.

لماذا؟
السلطات المعنية بالإدارة البيئية لا ترصد الحرث غير القانوني، وهذه إجابة لإسناد المسؤولية.

لماذا؟
لا توجد أموال كافية لتغطية انتقال السلطات البيئية إلى المناطق الزراعية – وهذه نقطة مناسبة للتوقف عن طرح سؤال «لماذا»، لأنها تمثل مشكلة ملموسة يمكن معالجتها عمليًا.

[13] Wood, A., Stedman-Edwards, P., & Mang, J. (2013). The root causes of biodiversity loss. Routledge.

وفي المثال أعلاه، قد تكون الإجابة عن سؤال لماذا لا يُعاقَب المزارعون على الحرث غير القانوني أن سلطات الإدارة البيئية لا ترصد الحرث غير القانوني، فضلاً عن اتسام التشريعات المُعرفة للحرث غير القانوني بالغموض، مما يُضعف من حُجيتها أمام السلطة القضائية.

وعند تحديد السبب الجذري لاتجاه إيجابي، فإن نقطة التوقف المناسبة عن طرح سؤال «لماذا» تكون عندما تساعد الإجابة على تحديد ما يلزم لدعم اتجاه التنوع البيولوجي. ويتجلى ذلك بوضوح في المثال أدناه، والذي يتمحور حول تمويل المناطق المحمية المجتمعية.

اتجاه في التنوع البيولوجي:

زيادة المناطق المحمية

لماذا؟

يتم إنشاء عدة مناطق محمية مجتمعية جديدة.

لماذا؟

يوجد برنامج جديد يجمع بين سلطات الحفظ والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية لإنشاء مناطق محمية على أراضٍ مجتمعية ذات قيمة عالية للتنوع البيولوجي.

لماذا؟

خصصت الحكومة والجهات المانحة أموالًا لتطوير هذا البرنامج.

وقد يكون السبب الجذري دافعًا اقتصاديًا و/أو ماليًا. فعلى سبيل المثال، في الفلبين، يمكن تتبع سبب شيوع استخدام المتفجرات في مصايد الأسماك إلى تدني قيمة الغرامات المفروضة؛ حيث يُبادر الصيادون بسدادها طواعية، نظراً لأن العوائد المالية المتحققة من حجم المصيد تفوق قيمة العقوبة بأضعاف. وفي سياقات أخرى، قد يخلص التحليل إلى أن الدافع الكامن ليس ذا طبيعة مالية بحتة، ومع ذلك تظل معالجته مُمكنة عبر ابتكار حل تمويلي فاعل. ويصف الإطار 3.5 منهجيةً لتحديد الأسباب الجذرية: القوة المحركة - الضغط - الحالة- التأثير- الاستجابة.

حقوق الصورة: غورلف غوبتا

الإطار 3.5: القوة المحركة - الضغط - الحالة- التأثير- الاستجابة (DPSIR)

استُخدم إطار القوة المحركة - الضغط - الحالة- التأثير- الاستجابة (DPSIR) في قضايا الإدارة البيئية منذ عدة عقود. ويمكن أن يساعد بفعالية في تحديد المؤشرات وتتبعها، كما يشتمل على عدة أنواع من حلقات التغذية الراجعة. وتتيح مواقع إلكترونية مختلفة مزيدًا من المعلومات حول إطار القوة المحركة - الضغط - الحالة- التأثير- الاستجابة [a].

وقد استُخدمت نُهُج متعددة لتطوير المؤشرات وهيكلتها. ويُعد إطار DPSIR إطارًا سببيًا شائعًا لوصف التفاعلات بين المجتمع والبيئة. وهو يستند إلى نموذج إطار الضغط-الحالة-الاستجابة (PSR) الذي اقترحته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1993. ويمكن تعريف فئات مؤشرات DPSIR على النحو التالي: [b]

القوى المحركة: وتشير إلى التطورات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية في المجتمعات، فضلًا عن التغيرات المقابلة في أنماط الحياة، والمستويات العامة للاستهلاك، وأنماط الإنتاج. وتتمثل القوى المحركة الأولية في النمو السكاني، والتنمية، والأنشطة الفردية. وتؤدي هذه القوى المحركة الأولية إلى إحداث تغييرات في المستويات العامة للإنتاج والاستهلاك.

لضغوط: وتشمل إطلاق المواد (الانبعاثات)، والعوامل الفيزيائية والبيولوجية، واستخدام الموارد، واستخدام الأراضي. وتُنقل الضغوط التي يمارسها المجتمع وتتحول إلى مجموعة متنوعة من العمليات الطبيعية التي تتجلى في صورة تغيرات في الظروف البيئية.

الحالة: وتشير إلى الحالة اللاحيوية للتربة والهواء والمياه، فضلًا عن الحالة الحيوية (التنوع البيولوجي) على مستوى النظام الإيكولوجي والموئل، والأنواع والمجتمعات، والمستوى الجيني.

التأثير: يتمثل في التداعيات الناجمة عن تدهور الظروف البيئية، والتي تنعكس سلباً على صحة الإنسان، وسلامة النظم الإيكولوجية، ومدى توافر الموارد، والتنوع البيولوجي.

الاستجابة: فهي التدابير المتخذة لمعالجة القوى المحركة، أو الضغوط، أو الحالة أو التأثير. وتشمل هذه التدابير إجراءات حماية التنوع البيولوجي وحفظه (داخل الموقع الطبيعي وخارجه)، وتشمل على سبيل المثال التدابير الرامية إلى تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع النقدية أو غير النقدية الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. كما تشمل الاستجابات أيضًا خطوات فهم السلسلة السببية وتطوير البيانات، والمعارف، والتقنيات، والنماذج، والرصد، والموارد البشرية، والمؤسسات، والتشريعات، والموازنات اللازمة لتحقيق الهدف.

وتتضمن ورقة المواصفات الخاصة بكل مؤشر تصنيفًا لهذا المؤشر ضمن إحدى فئات إطار " القوة المحركة - الضغط - الحالة- التأثير- الاستجابة". [c]

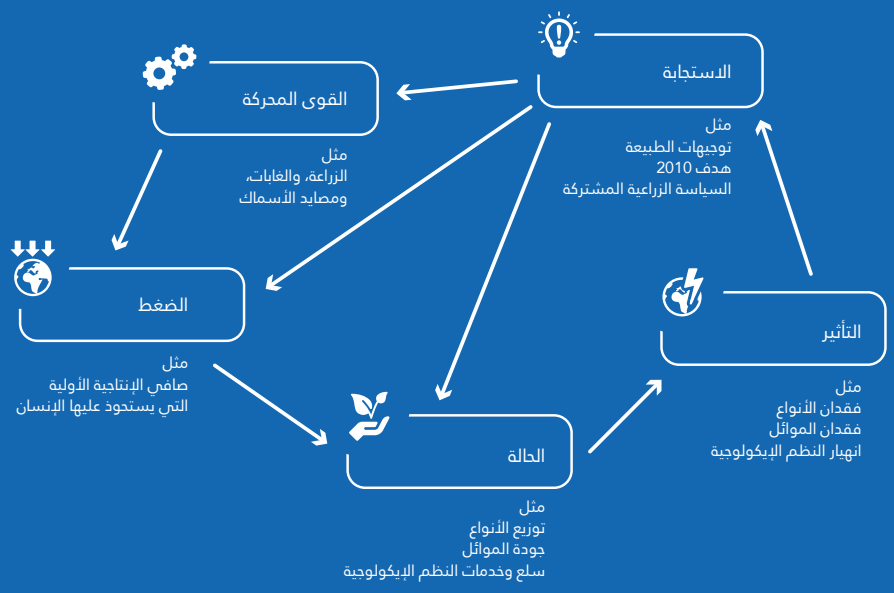

[a] Maxim, L., Spangenberg, J., & O'Connor, M. (2009). The DPSIR framework for Biodiversity Assessment. Ecological Economics, 69(1), 12-23. https://www.researchgate.net/publication/222918383_An_analysis_of_risks_for_biodiversity_under_the_DPSIR_framework

[b] EEA (1999). Environmental indicators: Typology and overview. Technical Report No 25. Luxembourg, Office for Official Publications of the European Communities.

[c] European Environment Agency (EEA) (2007). Halting the loss of biodiversity by 2010: proposal for a first set of indicators to monitor progress in Europe, EEA Technical Report no. 11/2007, European Environment Agency, Copenhagen.

الخطوة 4: مراجعة الوضع الراهن لتمويل التنوع البيولوجي

تهدف هذه الخطوة إلى تهيئة سياق أساسي شامل لمشهد تمويل التنوع البيولوجي، من خلال تحديد العديد مَن حلول تمويل التنوع البيولوجي القائمة في البلد ووصفها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص أثناء هذه المراجعة لما يلي:

- عمليات إعداد الموازنة الوطنية؛
- الإيرادات المرتبطة بالتنوع البيولوجي؛
- الحوافز الإيجابية والإعانات الضارة.

الخطوة 4-أ: حصر أدوات التمويل القائمة والتشريعات ذات الصلة

تُوظَّف "أدوات التمويل" لتعبئة الموارد المالية، وجمعها، وإدارتها، وصرفها؛ ويمكن تهيئتها لتشكل مكونات أساسية ضمن حل تمويلي. وقد تتخذ هذه الأدوات طابعاً مالياً بحتاً، كالسندات أو حقوق الملكية، أو تُصمم كأدوات مالية وتنظيمية عامة تستهدف إحداث تحولات في منظومة الحوافز والأسعار والدوافع. ويُستخدم مصطلح "أداة التمويل" في هذا الدليل بمرونة، ليتقاطع ويتبادل الدلالة مع مصطلحات أخرى كالآليات، والحوافز الاقتصادية، والأدوات المالية العامة، وما إلى ذلك. ومن أبرز خصائص أدوات التمويل ما يلي:

- وحدات منفصلة يمكن تسميتها ووصفها بوضوح.
- تُنشأ من خلال السياسات، والقوانين، والممارسات.
- يمكن تعديلها، أو توسيع نطاقها، أو إلغاؤها، أو التعامل معها بطرق أخرى.
- تستند إلى الحوافز النقدية أو المالية العامة أو الاقتصادية، أو تُعد ناتجًا عنها.

ويتعين إعداد قائمة بالآليات والأدوات القائمة بأقصى قدر ممكن من الشمولية، بحيث تُغطي كافة أنواع الأدوات، كالأدوات التنظيمية، والمُستندة إلى آليات السوق، والمالية العامة، والمنح، وأدوات الدَّين/حقوق الملكية، فضلاً عن الأدوات المتصلة بالمخاطر. ويمكن الاستناد في إعداد هذه القائمة إلى طائفة متنوعة من التقارير الوطنية، بالإضافة إلى المخرجات المستقاة من التفاعل المباشر في ورش العمل، وعبر مقابلات الخبراء.

ويجب أن يتضمن الحصر توصيفاً لجميع الأدوات المالية الحالية، متضمناً حجمها، وفاعليتها، وإطارها القانوني المُنظم، والفرص الكامنة لتحسينها. كما يشترط تسميتها وتوصيفها بمستوى كافٍ من التفصيل؛ فلا يُكتفى على سبيل المثال بإدراج الأداة تحت المُسمى العام المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية [14]، بل ينبغي الإفصاح عن النمط النوعي المُنفذ (كنظام الدفع مقابل خدمات المياه)، وموقع تنفيذه الجغرافي، وإطاره الزمني. وفي حال اقتصر الأمر على وجود نص تشريعي يُنظم آلية المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية دون أن يرافقه تنفيذ فعلي، أو إذا لم يُنفذ سوى مشروع تجريبي واحد، فيجب الإفصاح عن ذلك بوضوح. انظر الإطار 3.6 للاطلاع على مثال لحل تمويلي قائم يُعنى بالتعويض عن التنوع البيولوجي.

ويُعد **كتالوج BIOFIN لحلول التمويل**[15] مرجعًا جيدًا لاستلهام أفكار حول أنواع الأدوات والآليات. كما يمكن الوصول إلى معلومات إضافية بشأن حلول التمويل عبر المنصة الإلكترونية حلول التمويل من أجل التنمية المستدامة[16]. ويمكن استخدام منصات المعرفة هذه أيضًا في التوعية والمناصرة، إلا أنه لا يمكن استخدام المعلومات الواردة فيها مباشرةً ضمن الحصر الفعلي للأدوات القائمة في بلد ما، لأن هذا الحصر يجب أن يكون وصفًا للآلية الخاصة بذلك البلد تحديدًا. ويُوصى بعدم الاكتفاء بهذا الإجراء كتمرين يُنفذ لمرة واحدة، بل بتأسيس قاعدة بيانات وطنية لحلول التمويل. وعند الشروع في تطوير هذه القاعدة محلياً، يُرجى الاسترشاد بالأعمدة الواردة في الجدول 3.1.

حقوق الصورة: إيان هربرت

[14] بالتعقيد؛ نظراً لأن التعريف القياسي الموسع للنظام بوصفه آلية لتقديم الخدمات (PES) "تسم طبيعة الإيرادات المُتأتية من نظام "المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية البيئية عبر مدفوعات مشروطة لمُقدمي خدمات طوعيين يستوعب حزمة متنوعة من التدفقات التمويلية. ومن هذا المنظور، تُمثل آلية المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية تكلفة على المشتري، ومصدراً إيرادياً للبائع. وبما أن الحكومات، والهيئات العامة، وأصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والثالث يمكن أن يضطلعوا بدور المشترين والبائعين في آن واحد، فإن الإيرادات قد تتدفق باتجاه أي منهم، وتُدرج تالياً ضمن قوائم الإيرادات الخاصة بكل جهة.

[15] https://www.biofin.org/finance-solutions

[16] https://sdgintegration.undp.org/financing-solutions-sustainable-development-toolkit

الجدول 3.1: نموذج لوصف أدوات التمويل القائمة

العنوان	الوصف
الاسم	بيان الاسم الفعلي للأداة ووصف موجز لها. مثال: اليانصيب الوطني
النتيجة	اختر من بين: توليد الإيرادات، إعادة مواءمة الإنفاق، تجنب النفقات المستقبلية، تحقيق نتائج أفضل.
فئة مصدر التمويل	اختر من بين: الحكومة (المستوى)، شركة خاصة، مطور مشروع، منظمة غير حكومية وطنية/محلية/دولية، مؤسسة مالية وطنية/دولية، مستثمر مؤسسي، مؤسسة خاصة، جهة مانحة ثنائية، جهة مانحة متعددة الأطراف أو جهات مانحة أخرى، أسرة معيشية. ويُضاف تصنيف آخر عند الضرورة.
هدف/أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي	وصف الهدف/الأهداف التي ترتبط بها الآلية.
الجهة/الفئة المستفيدة المستهدفة	المنظمة/المنظمات، أو المجموعة/المجموعات، أو الشركة/الشركات المستفيدة من أداة التمويل.
القطاع	اختيار القطاع/القطاعات الصناعية أو الاقتصادية، ورموز الأنشطة الحكومية.
السياسة/السياسات ذات الصلة	وصف كيفية إدماج آلية التمويل ضمن الإطار القانوني.
المبلغ المحشود أو المعاد توجيهه أو التكلفة التي تم تجنبها	يُذكر هنا ناتج التمويل المرتبط بآلية التمويل (بالدولار الأمريكي).
المناخ	وصف الآثار على المناخ.
النوع الاجتماعي	وصف الآثار على النوع الاجتماعي.
التحديات التي تواجه التشغيل أو التنفيذ	يُذكر هنا أي تحديات جرى الوقوف عليها أو تحديدها وتمنع التنفيذ الأمثل للآلية
الإمكانات/فرص التحسين	تحديد إمكانات التحسين والإجراءات التي جرى تحديدها للتغلب على التحديات.
ملاحظات	تقديم المراجع والمعلومات التي لم ترد في موضع آخر.

الإطار 3.6: مثال على حل تمويلي قائم مع فرص للتحسين: تهيئة الظروف لتعويضات التنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا

في مراجعة السياسات والمؤسسات التي أعدتها مبادرة BIOFIN في جنوب أفريقيا (2016)، تم تحديد الإطار الحالي لتعويضات التنوع البيولوجي كحل تمويلي يتوفر فيه مجال للتحسين. وفيما يلي مقتطفات من خطة تمويل التنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا:

تعد تعويضات التنوع البيولوجي الخيار الأخير في هرم تسلسل التخفيف الذي يستند إليه تقييم الأثر البيئي في جنوب أفريقيا. ورغم ذلك، فهي واحدة من أقل خيارات التخفيف استخداماً لأسباب متنوعة، ليس أقلها حالة عدم اليقين بشأن السياسة الوطنية. ونتيجة لذلك، نُفذت تعويضات التنوع البيولوجي بطريقة غير منظمة إلى حد ما، وظهرت دعوات لوضع توجيهات وطنية وضمان الاتساق بشأن هذه التعويضات. كما برزت الحاجة إلى بيئة تمكينية فعالة لتنفيذ تعويضات التنوع البيولوجي في جميع أنحاء البلاد لزيادة فعاليتها في حشد التمويل اللازم لتدخلات إضافية لحفظ التنوع البيولوجي وإدارته. ويبدو جلياً وجود إمكانات لنجاح الصياغة النهائية للسياسة الوطنية وتنفيذها لاحقاً لدعم حماية التنوع البيولوجي، بما في ذلك التوسع في المناطق المحمية. وفي هذا السياق، يمكن تصميم حل تمويلي يستهدف توفير الدعم اللازم لوضع اللمسات الأخيرة على السياسة الوطنية للتعويضات والمبادئ التوجيهية المُلحقة بها، فضلاً عن دعم تصميم آليات تنفيذية ناجعة لتعويضات التنوع البيولوجي على مستوى البلاد

الخطوة 4-ب: مراجعة عملية إعداد الموازنة الوطنية

في الوقت الحاضر، تأتي معظم التمويلات المخصصة للتنوع البيولوجي من القطاع العام عبر الوزارات، والوكالات العامة وشبه الحكومية، والحكومات المحلية. ومن ثم، تُعد عملية إعداد الموازنة على المستويين الوطني والمحلي مجالاً رئيسياً للمسح والفهم؛ وهذا يمثل أيضاً أحد أهداف مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي وتقييم الاحتياجات المالية.

وتتيح الدراية بعملية الموازنة تكوين رؤى حول المؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين المسؤولين عن التخطيط والموازنة، كما توفر فهماً لكيفية إدخال تغييرات على البرمجة. فعلى سبيل المثال، يمكن تقييم ظاهرة نقص التمويل المزمن للتنوع البيولوجي وفهمها بشكل أفضل من خلال تحليل خطوات عملية الموازنة.

وتشمل التحديات الأخرى لتحسين إدماج التنوع البيولوجي في عملية الموازنة عدم القدرة على صياغة أهداف التنوع البيولوجي أو ربطها بالخطط متوسطة المدى والأهداف الوطنية الأخرى، وكذا صعوبة تخصيص أو صرف الأموال من اعتمادات الموازنة السابقة، مما يهدد طلبات الحصول على موازنات إضافية. ويتمثل التحدي الجوهري لمعظم البلدان في "تخصيص" إيرادات التنوع البيولوجي ضمن إطار الموازنة، كما هو موضح في القسم التالي.

تختلف عملية الموازنة من بلد لآخر، فهي عملية تكرارية، أي أنها تُنفذ باستمرار وتتطلب تعديلات دائمة، وهي دورية تتبع روتيناً ثابتاً يشمل: (1) إعداد الموازنة، (2) الاعتماد، (3) التنفيذ، (4) التدقيق. ويقدم الشكل 3.1 والشكل 3.2 والإطار 3.7 مثالاً لعملية الموازنة في أوغندا.

بعض الأسئلة التي يمكن لهذه المراجعة الإجابة عليها:

- ما هو إطار صياغة الموازنة والجدول الزمني لها على المستوى الوطني؟
- ما هو دور المستويات المختلفة للحكومة في عملية الموازنة؟
- متى تُتخذ قرارات الموازنة ومن هي الجهة المسؤولة عن ذلك؟
- متى وكيف يتم برمجة وإقرار التغييرات في الموازنة؟
- من هم أصحاب المصلحة وصناع القرار المسؤولون عن إعداد الموازنة وتشريعها وتنفيذها وتدقيقها؟
- هل تُعد الموازنة على المستويين الوطني والمحلي؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي أوجه التشابه والاختلاف والعلاقات بينهما؟
- كيف تُعد الموازنات على مستوى الوزارات والوكالات؟ وما هو نهج الموازنة المستخدم (مثل الموازنة القائمة على النتائج)؟
- هل الموازنات المتعلقة بالتنوع البيولوجي متوافقة مع السياسات البيئية الوطنية؟

الشكل 3.1: إطار ربط السياسات والاستراتيجيات بالموازنة في أوغندا

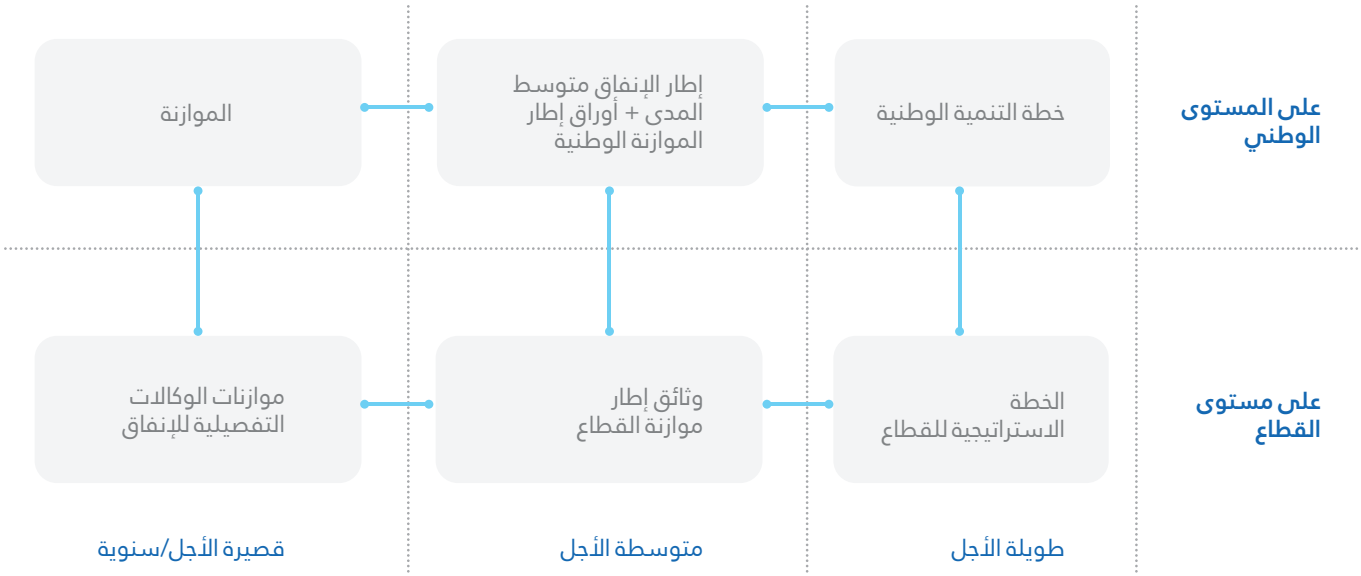

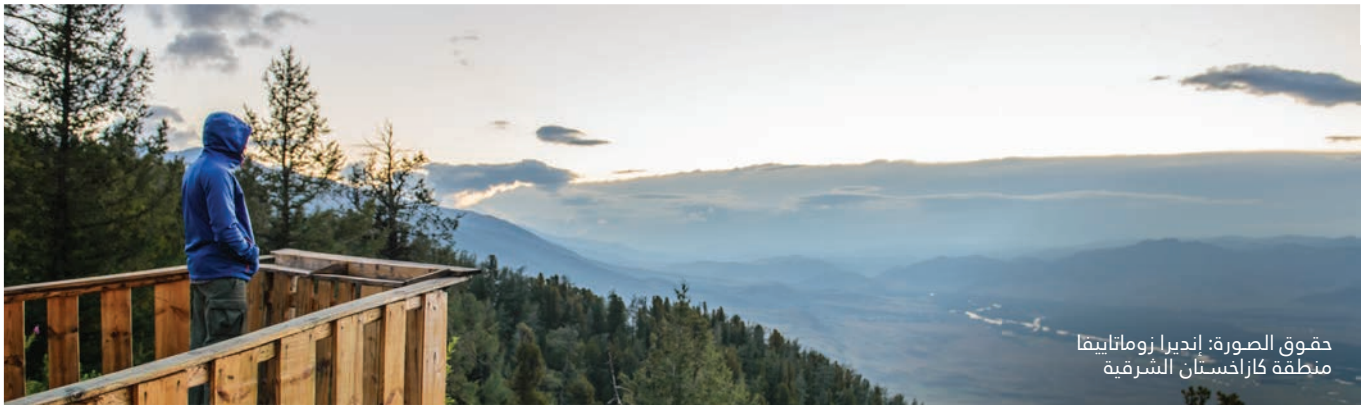

حقوق الصورة: إنديرا زوماتايفا
منطقة كازاخستان الشرقية

إطار 3.7: عمليات الموازنة في أوغندا

في أوغندا، يتم توضيح التمويل الحكومي لحفظ التنوع البيولوجي ضمن عملية الموازنة الوطنية، التي تستند إلى خطة التنمية الوطنية، والخطط الاستراتيجية أو الاستثمارية للقطاعات، وأوراق إطار موازنة البرامج، والموازنات السنوية. وتوضح دورة الموازنة السنوية في الشكل 3.2 أن إعداد الموازنة يتم داخل الوزارات والوكالات الأخرى كمرحلة لجمع المعلومات قبل تجميعها على مستوى القطاع. وتتم عملية الإشراف على القطاع ضمن فريق عمل البرنامج، حيث تستند مناقشات الفريق إلى أولويات القطاع، ومراجعة وتوزيع أسقف الموازنة الحكومية. وتشير أسقف الموازنة إلى توزيع الحكومة للموارد عبر القطاعات المختلفة بناءً على الأولويات الواردة في خطة التنمية الوطنية واستراتيجية الموازنة السنوية[a,b]

[a] Forbes, A., Iyer, D., & Steele, P. (2015). Mainstreaming Environment and Climate for Poverty Reduction and Sustainable Development: A Handbook to Strengthen Planning and Budgeting Processes. UNDP-UNEP Poverty-Environment Initiative. https://www.undp.org/publications/mainstreaming-environment-and-climate-poverty-reduction-and-sustainable-development

[b] IMF (n.d.) Budget Preparation. www.imf.org/external/pubs/ft/expend/guide3.htm

الشكل 3.2: مثال لدورة الموازنة في أوغندا

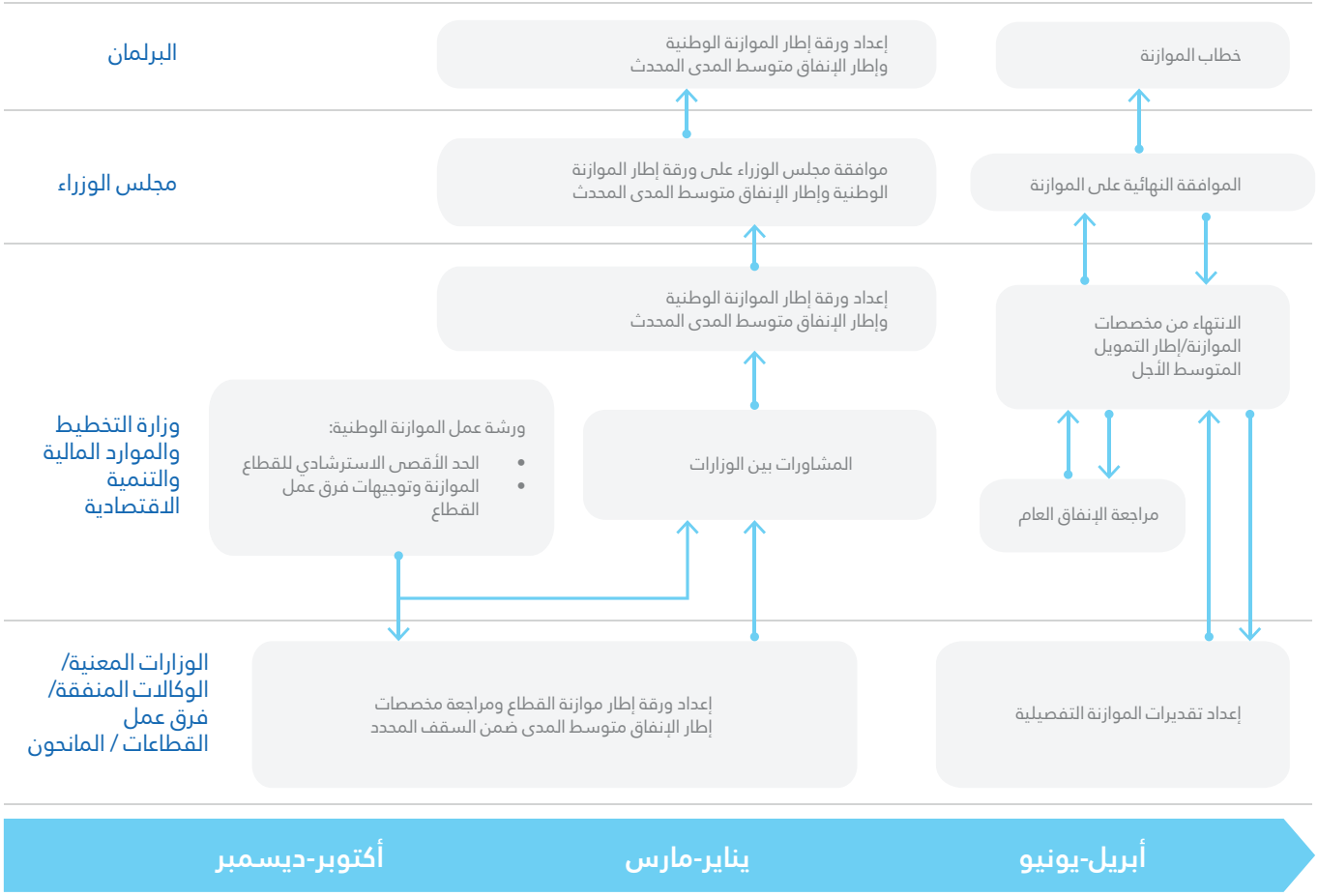

Note: MFPED = Ministry of Finance, Planning and Economic Development; BFP = Budget Framework Papers; MTEF = Medium-term Expenditure Framework; SWG= Sector Working Group.

ملاحظة: MFPED = وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛ BFP = أوراق إطار الموازنة؛ MTEF = إطار الإنفاق متوسط المدى؛ SWG = فريق عمل القطاع.

أكدت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2016[17] حول تمويل المناطق المحمية في أمريكا اللاتينية على الحاجة إلى تحسين تخطيط وإعداد الموازنة، وخلصت إلى النتائج التالية:

يمكن تصميم موازنات المناطق المحمية بشكل أفضل لإقناع صناع القرار في وزارتي البيئة والمالية بزيادة مخصصات الموازنة.

يمكن تعزيز جودة إعداد الموازنات من خلال الاستناد إلى بيانات تشمل نتائج جهود الحفظ، والتكاليف التاريخية المفصلة ومقارنتها، وتحديد الاحتياجات المالية بشكل واضح، إضافةً إلى مؤشرات الأثر الاقتصادي والمؤشرات القائمة على النتائج.

ينبغي إشراك مديري المواقع بشكل أكبر في العملية.
من الضروري الانتباه للمواعيد النهائية لصياغة الموازنة الوطنية لتجنب مجرد تكرار موازنة العام السابق.

[17] Flores, M., and Bovarnick, A. (2016). Guide to improving the budget and funding of national protected areas systems. Lessons from Chile, Guatemala and Peru. United Nations Development Programme, New York. https://www.cbd.int/financial/guides/undp-rblc-pabg.pdf

الخطوة 4-ج: حصر الإيرادات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتحليلها

إلى جانب المنافع الاقتصادية المباشرة، يولد التنوع البيولوجي إيرادات مالية للدول من خلال الرسوم والامتيازات والتراخيص والضرائب. وتحدد مراجعة السياسات والمؤسسات مصادر وأنواع الإيرادات المتولدة من استخدام أصول وموارد الطبيعة المرتبطة بصون التنوع البيولوجي والنظم البيئية. وينبغي أن تغطي المراجعة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية على حد سواء. ويوضح الإطار 3.8 بعض الإيرادات العامة الأكثر شيوعاً التي يمكن تحصيلها من صون الأصول الطبيعية وحفظها. ويُعد استبقاء الرسوم في المناطق المحمية مثالاً على استخدام إيرادات التنوع البيولوجي مباشرة لأغراض الحفظ والأغراض الأخرى المتوافقة مع خطة الإدارة، مع ضرورة أن تحدد القوانين سياسات الاستبقاء هذه. وفي هذا الصدد، يُعرَّف "تخصيص الضرائب" بأنه "أخذ كل أو جزء من إجمالي الإيرادات من ضريبة معينة أو مجموعة ضرائب وجعلها جانباً أو حمايتها لغرض إنفاق محدد".[18] ويشير هذا أيضاً إلى تخصيص الضرائب البيئية المحصلة، أو أي ضريبة محصلة لإنشاء إنفاق بيئي مخصص. ومن الأمثلة على التخصيص لأغراض الحفظ الضرائب المفروضة على البنزين أو ضرائب السياحة. ويمكن أن تكون إيرادات التنوع البيولوجي كبيرة جداً وتتجاوز النفقات؛ فعلى سبيل المثال، وجد فريق مبادرة BIOFIN في دولة بليز أن التنوع البيولوجي ولد إيرادات بقيمة 25 مليون دولار بليزي (12.5 مليون دولار أمريكي كما في ديسمبر 2024) في عام 2016، بينما تم استثمار 1.5 مليون دولار بليزي فقط (750,000 دولار أمريكي كما في ديسمبر 2024) في نظام المناطق المحمية بالبلاد.

ويتمثل الغرض من تحديد إيرادات التنوع البيولوجي في مراجعة السياسات والمؤسسات في تحديد المؤسسات والسياسات الهامة المرتبطة بها وتقدير حجم الإيرادات المتولدة حسب النوع والمصدر، مما يساعد أيضاً في تحديد حلول التمويل المحتملة المتعلقة بتوليد الإيرادات.

ويمكن استيفاء الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من استخدام الموارد الطبيعية بصورة تدعم حفظ التنوع البيولوجي أو صونه، بما في ذلك عبر تقديم خدمات مرتبطة بالتنوع البيولوجي أو بالنظم الإيكولوجية. ويمكن تصنيف خدمات النظم البيئية إلى خدمات إمداد، وخدمات تنظيم، وخدمات ثقافية، وخدمات دعم. وعادة ما تولد خدمات الإمداد جزءاً كبيراً من إيرادات التنوع البيولوجي بسبب استخدامها المباشر – سواء كان استهلاكياً مثل الغذاء والماء والأدوية والموارد الجينية، أو غير استهلاكي مثل الخدمات السياحية. وقد تشمل بعض الرسوم المحددة رسوم دخول المناطق المحمية، ورسوم السياحة، وتعريفات المياه، والغرامات والجزاءات، وأنظمة المدفوعات مقابل الخدمات البيئية، وإيرادات الغابات والمصايد. ومن النادر تصنيف الإيرادات المعتمدة على التنوع البيولوجي والنظم البيئية بهذا الوصف في الوثائق العامة، مما يتطلب مراجعة الضرائب الخضراء في البلاد والإيرادات التي تبلغ عنها الوكالات المعنية. علاوة على ذلك، من المهم مراعاة أن الإيرادات التي يتم تحصيلها على مستوى الموقع قد يتم استبقاؤها هناك ولا تُسجل في الحسابات المركزية. وتدرج الإيرادات المتأتية من التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية في الإطار 3.8.

حقوق الصورة: ماركو أرلود
لقد انخفض متوسط أعداد الأحياء البرية بنسبة هائلة بلغت 73% منذ عام 1970.
المصدر: مؤشر الكوكب الحي الصادر عن الصندوق العالمي للطبيعة.

[18] World Bank. (2020). Health earmarks and health taxes: What do we know? World Bank Group. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34947/Health-Earmarks-and-Health-Taxes-What-Do-We-Know.pdf?sequence=1

إطار 3.8: أنواع الإيرادات العامة المتأتية من التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية

تشمل الإيرادات الضريبية المتأتية من التنوع البيولوجي كلاً من الضرائب الخاصة بالتنوع البيولوجي المفروضة على استخدام الموارد الطبيعية أو على الأنشطة ذات التأثير المباشر على التنوع البيولوجي، والضرائب البيئية العامة التي تستهدف التأثيرات البيئية الأوسع نطاقاً مثل التلوث.

ومن الأمثلة على الضرائب الخاصة بالتنوع البيولوجي ما يلي:

- ضرائب تغيير استخدام الأراضي: و تُفرض على تحويل الموائل الطبيعية (مثل الأراضي الرطبة أو الغابات أو الأراضي العشبية) إلى أراضٍ زراعية أو حضرية، حيث تُوجه الإيرادات نحو استعادة أو حماية موائل طبيعية أخرى.
- ضريبة حفظ الغابات: مثل الضريبة المفروضة على قطع الأشجار في المناطق الحساسة بيئياً أو الغنية بالتنوع البيولوجي.
- ضرائب الأنواع الغازية: مثل، ضريبة بيئية خاصة بالموانئ مقترنة بنظام استثناء لتشجيع تنظيف السفن بغية الحد من فرص دخول الأنواع الغازية.
- ضرائب الدخل: التي تدفعها الشركات المتعاملة في سلع وخدمات التنوع البيولوجي.
- ضرائب الاستيراد/التصدير: التي تدفعها الشركات المتعاملة في سلع وخدمات التنوع البيولوجي.
- ضرائب الدخل: التي يدفعها الموظفون العاملون في قطاع ذي صلة بالتنوع البيولوجي.
- الضرائب الانتقائية: المفروضة على وعاء ضريبي ذي صلة بحفظ التنوع البيولوجي أو صونه، مثل ضريبة الكربون، وضريبة الماشية (والتي قد ترتبط أو لا ترتبط بالقدرة المحتملة للأبقار على إنتاج الميثان)، وضريبة الأسماك.
- ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الخدمات العامة: المحصلة على سلع وخدمات التنوع البيولوجي.
- ضريبة المبيعات: المحصلة على سلع وخدمات التنوع البيولوجي.
- ضرائب الاستيراد/التصدير: على السلع والخدمات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.
- ضرائب تعديل حدود الكربون: عندما تكون متناسبة مع إدارة ضريبة الكربون.
- ضرائب المعاملات: المتعلقة بتداول أصل طبيعي ذي صلة بصون التنوع البيولوجي.
- رسوم الدمغة: المتعلقة بتداول أصل طبيعي ذي صلة بصون التنوع البيولوجي.
- رسوم التسجيل: المتعلقة بأصل طبيعي ذي صلة بصون التنوع البيولوجي.

ومن الأمثلة على الضرائب البيئية العامة المرتبطة بالتنوع البيولوجي:

- ضرائب التلوث.
- ضرائب الكربون.
- ضرائب المبيت في الفنادق والمنشآت السياحية.
- ضرائب المطارات.
- ضرائب المناطق الترفيهية.
- التعريفات الجمركية على الواردات والصادرات للسلع أو الخدمات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.
- تدابير تعديل حدود الكربون المتناسبة مع إدارة سوق منظمة.
- أنظمة الرسوم والحوافز المستخدمة للتحكم في الأصول الطبيعية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي أو صونه.

وتشمل الإيرادات غير الضريبية الرسوم والتكاليف (مثل رسوم المستخدمين، ورسوم التصاريح، ورسوم السياحة البيئية)، والإيرادات المتأتية من الصناديق البيئية، والغرامات والجزاءات المفروضة على المخالفات البيئية، والإيرادات من البرامج التي تديرها الحكومة، والمساعدات والمنح الدولية.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الإيرادات غير الضريبية المتأتية من التنوع البيولوجي:

- مدفوعات الوصول إلى موارد ومناطق التنوع البيولوجي (الاستخدامات الاستخراجية): وتشمل الرسوم أو التراخيص أو التصاريح للوصول إلى الموارد الطبيعية؛ على سبيل المثال، تصاريح الصيد، وتراخيص صيد الأسماك، وتصاريح جمع النباتات الطبية.
- مدفوعات الوصول إلى مناطق التنوع البيولوجي (الاستخدامات غير الاستخراجية): تُحصل رسوم المستخدمين للوصول إلى المتنزهات والمناطق المحمية، ولممارسة الأنشطة الترفيهية. وتُعد هذه الرسوم مثالاً تطبيقياً لمبدأ "المستخدم يدفع"؛ حيث تؤثر فقط على الأفراد أو المجموعات المستفيدة مباشرة من التنوع البيولوجي. وتعني الاستخدامات غير الاستخراجية عدم استنزاف موارد التنوع البيولوجي أو بيعها في هذه العملية. ومن الأمثلة على ذلك رسوم الدخول إلى المناطق المحمية، ورسوم خدمات الأمن البيولوجي، ورسوم التخييم، ورسوم الغوص، ورسوم التأثير البيئي على الجزر.
- رسوم استخدام الموارد القائمة على الحجم أو النطاق (المياه، الأخشاب): تشمل الرسوم القائمة على الحجم أو النطاق الإيجارات والامتيازات والأرباح الموزعة وحقوق الامتياز المحصلة مقابل الحق في استخراج الموارد الطبيعية المتجددة. ومن الأمثلة على ذلك حقوق الامتياز لاستخراج الأخشاب، وتعريفات المياه أو رسوم استخراج المياه، وحقوق الامتياز من عقود التنقيب البيولوجي وتراخيص النقل، وتصاريح التصدير، والرسوم والتكاليف الأخرى لنقل منتجات التنوع البيولوجي.
- الرسوم القائمة على الأراضي أو البنية التحتية (الامتيازات السياحية): هي مدفوعات تُقدم مقابل وصول الشركات إلى الأراضي الطبيعية، وإنشاء بنية تحتية عليها، وخلق خدمات قابلة للتسويق على الأراضي العامة. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقيات الامتياز، والمدفوعات المقدمة للحكومة مقابل التعاقد الخارجي المباشر لإدارة المناطق المحمية، وحقوق المرور أو الاستخدام للبنية التحتية للهاتف أو الكهرباء أو المياه.
- الإيرادات من الصناديق والوقفيات البيئية: صندوق وقف التنوع البيولوجي هو صندوق يُستثمر رأس ماله بصفة دائمة، بحيث لا يُستخدم سوى العائد الاستثماري الناتج عنه لتمويل المِنح والأنشطة. ويُمثل هذا الصندوق أداة شائعة لحشد الموارد من الجهات المانحة، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص، فضلاً عن الأفراد.
- الغرامات والجزاءات البيئية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: تُحصَّل هذه الغرامات والجزاءات البيئية إثر ارتكاب ممارسات غير قانونية؛ كقطع الأشجار غير القانوني، والصيد غير المشروع، وإلقاء النفايات بصورة مخالفة للقانون، والتلوث العشوائي الذي يُلحق ضرراً مباشراً بالبيئة. وقد تُفرض كنسبة ثابتة إزاء مخالفات محددة، أو كمبالغ مقطوعة. ويُمكن توريد الغرامات إما إلى الخزانة العامة، أو للحكومة المحلية، أو إيداعها في حسابات مخصصة لتغطية تكاليف المعالجة البيئية وتعويض الأفراد والمجتمعات المتضررة. أولاً، يمكن إقرار الغرامات البيئية بغية ردع السلوكيات غير القانونية. ثانياً، يمكن توظيف الإيرادات المُحصَّلة لاسترداد التكاليف المرتبطة بالتعويض عن الأثر البيئي. ومع ذلك، لا ينبغي التعاطي مع الغرامات بوصفها مصدراً لتوليد الإيرادات، إذ قد يُفضي ذلك إلى أثر عكسي يتجلى في السماح بوقوع الانتهاكات لمجرد تحصيل الغرامة.
- الإيرادات من البرامج التي تديرها الحكومة: تتألف من أدوات قائمة على السوق تديرها وكالات عامة، على سبيل المثال، برامج مثل تعويضات التنوع البيولوجي، أو المزادات التي تديرها الحكومة للائتمانات البيئية القابلة للتداول مثل أرصدة التنوع البيولوجي.
- المساعدات والمنح الدولية: تتألف من المساعدات الأجنبية والمنح المقدمة من حكومة إلى أخرى لحفظ التنوع البيولوجي، وغالباً ما يكون ذلك كجزء من اتفاقيات بيئية دولية أوسع نطاقاً، ويأتي التمويل من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (مثل مرفق البيئة العالمية).

ترتبط بعض الإيرادات المتأتية من التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية صراحةً باستخراج الموارد الطبيعية، على سبيل المثال، رسوم قطع الأشجار وتراخيص صيد الأسماك. وفي هذه الحالات، سيكون من المفيد الإشارة إلى ما إذا كانت هذه الممارسات مستدامة، أم أن هناك ممارسات غير مستدامة مرتبطة بتوليد تلك الإيرادات.

وعلى صعيد آخر، قد تتولد الإيرادات من استخدام أكثر استدامة للموارد الطبيعية، مثل رسوم دخول المناطق المحمية ورسوم الامتياز، والتي تلعب دوراً هاماً في تمويل إدارة هذه المناطق المحمية (الإطار 3.9). وينبغي تسجيل إيرادات التنوع البيولوجي في جدول، باستخدام العناوين الموضحة في الجدول 3.2.

الإطار 3.9: مصادر تمويل المناطق المحمية في أمريكا اللاتينية

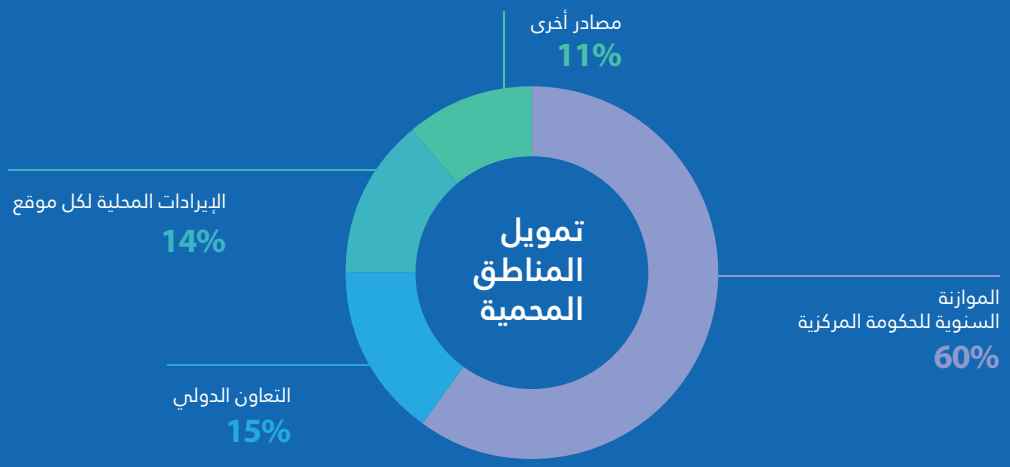

مصدر :Bovarnick, A., & others (2010). Financial Sustainability of Protected Areas in Latin America and the Caribbean: Investment Policy Guidance. United Nations Development Programme (UNDP) and The Nature Conservancy (TNC). www.undp.org/publications/financial-sustainability-protected-areas-latin-america-and-caribbean

الجدول 3.2: جدول تسجيل مصادر إيرادات التنوع البيولوجي

العنوان	الوصف
المنظمة/ الوكالة	المنظمة أو الوكالة المسؤولة عن تحصيل الإيرادات
اسم الإيراد	الاسم الفعلي للإيراد. مثال: رسوم دخول المناطق المحمية، رسوم تراخيص صيد الأسماك، إلخ.
نوع الإيراد	إيرادات غير ضريبية أو إيرادات ضريبية.
فئات الإيرادات	مثال: مدفوعات الوصول إلى موارد ومناطق التنوع البيولوجي (الاستخدامات الاستخراجية)، إيرادات الصناديق البيئية، ضرائب الأراضي، إلخ.
الوصف	وصف موجز للإيرادات وآلية عملها وكيفية تحصيلها (التحصيل، الإدارة، استخدام الإيرادات).
مبلغ الإيراد	بالدولار الأمريكي وبالعملة المحلية.[a]
أوجه الاستخدام	ما هي الاستخدامات الحالية المعروفة للإيراد؟ وهل تم تخصيص استخدام الإيراد لغرض معين؟

[a]. يجب إدراج (الشهر-السنة) الخاص بسعر الصرف المستخدم.

حقوق الصورة: غوراف غوبتا
إن حشد الموارد أمر جوهري لسد فجوة تمويل التنوع البيولوجي السنوية البالغة 700 مليار دولار وحماية الطبيعة.

خطوات رئيسية لتأمين البيانات المتعلقة بإيرادات التنوع البيولوجي:

1. الاطلاع على وثائق وزارة المالية بشأن مصادر الإيرادات المعروضة كمصادر ضريبية وغير ضريبية. وعادة ما يُعرض نوع الرسوم أو الضرائب وقيمتها لكل وكالة على أساس سنوي. وفي بعض البلدان، يمكن للمؤسسات المسؤولة عن التحصيل توفير معلومات الإيرادات غير الضريبية المستبعدة من الموازنة العامة.

2. التحقق من بيانات وزارات محددة وتفاصيل طبيعة الضريبة أو الرسوم. ويتيح ذلك توضيح بنود الموازنة للحصول على تفاصيل مثل رسوم التصاريح والشهادات والتفتيش، كما قد يمكن التحقق من مدى صلتها بالتنوع البيولوجي. ويمكن أن يشمل التحليل أيضاً اتجاه التدفقات المالية، أي ما إذا كان يتم استبقاؤها في الموقع أو لدى وكالة التحصيل، أم يتم دمجها في الخزانة الوطنية.

3. تصنيف الإيرادات وفقاً لفئات BIOFIN التسع ووفقاً للوزارات. ويمكن أن تتزامن السلسلة الزمنية للإيرادات مع السلسلة الزمنية للنفقات.

في بعض الحالات، تشير التواريخ التي فُرضت فيها الرسوم إلى ما إذا كان تحديثها سيعود بالنفع. وقد وضعت بعض البلدان حلولاً تمويلية لمعالجة ذلك؛ فعلى سبيل المثال، أعدت بوتسوانا دراسة جدوى تفصيلية توضح الحاجة إلى مراجعة رسوم دخول المناطق المحمية، واعتمدتها الحكومة في عام 2022، مما أدى إلى زيادة الإيرادات بما لا يقل عن 3 ملايين دولار سنوياً (انظر الإطار 3.10).

حقوق الصورة: دولابو أديجومو
يوجد أكثر من 100 ألف نوع من الملقحات في جميع أنحاء العالم، وهي ضرورية جداً للزراعة.
وقد يكلف انخفاض أعدادها بسبب فقدان التنوع البيولوجي حوالي 217 مليار دولار من الإنتاج الزراعي العالمي سنوياً.

الإطار 3.10: أمثلة على كيفية مساهمة نتائج تحليل إيرادات التنوع البيولوجي في تحديد حلول التمويل

كشفت مراجعة السياسات والمؤسسات في بوتسوانا أن رسوم الدخول والرسوم الأخرى للمناطق المحمية لم يتم تعديلها منذ عام 2000، بما في ذلك إغفال التضخم لمدة 18 عاماً، علماً بأن متوسط معدل التضخم في بوتسوانا خلال هذه الفترة بلغ 4.94 في المائة، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الحقيقية بمرور الوقت.

وفي عامي 2020 و2021، قامت وزارة البيئة والسياحة (بدعم من مبادرة BIOFIN) بمراجعة جميع أنواع رسوم المتنزهات البالغ عددها 25 نوعاً لكل منطقة من المناطق المحمية. واعتباراً من 1 أبريل 2022، دخلت الرسوم الجديدة حيز التنفيذ. وقد تم اتباع نهج يشجع السياحة في بعض المناطق المحمية الأقل شهرة، مع تعظيم الإيرادات من المناطق الأكثر زيارة.

وقد وُضِعت أسعار مختلفة للمواطنين، والزوار الإقليميين، والزوار الدوليين الآخرين. وفي السنة الأولى لتطبيق نظام الرسوم المحدث، ارتفعت إيرادات المناطق المحمية بمقدار 7.8 مليون دولار، أي سبعة أضعاف التوقعات الأصلية.

وكذلك في سيشيل، ومن خلال تحليل إيرادات التنوع البيولوجي، أدركت الحكومة عدم وجود رسوم للأمن البيولوجي، فتمخض الحل التمويلي الناتج عن ذلك في استحداث هذه الرسوم وفرضها على وجه التحديد. وعلى المنوال ذاته، كشف التحليل أن آخر مراجعة لرسوم المناطق المحمية يعود إلى عام 1994، مما استدعى إجراء دراسة لتقييم مقياس الرغبة في الدفع إزاء رسوم مناطق محمية بعينها.

الخطوة 4-د: حصر الحوافز الإيجابية أو الضارة القائمة

تُظهر الأدلة المتزايدة أن الإعانات والدعم الحكومي حسن النية الذي يستهدف أهدافاً اجتماعية واقتصادية (مثل الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وغير ذلك) قد يكون له آثار سلبية وغير مقصودة ومكلفة على البيئة، بما في ذلك التنوع البيولوجي. وهذه الآثار تؤثر بدورها سلباً على المجتمعات والاقتصادات على المستويين المحلي والوطني. وتوجد أمثلة شائعة في القطاع الزراعي؛ حيث قدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن دعم الإنتاج الزراعي في 54 دولة، والبالغ نحو 500 مليار دولار، كان ضاراً بالبيئة في جوهره[19] ؛ مما قد يؤدي إلى تدمير الموائل، وتدهور الأراضي، والتلوث بالمغذيات. وفي كثير من الحالات، يكون للدعم آثار مشوهة للسوق، وتتوزع بشكل غير عادل وتضر بالإنسان والبيئة على حد سواء.[20] وتوجد أمثلة مماثلة في قطاع المصايد، حيث تُعتبر الإعانات التي تتراوح قيمتها بين 7 مليارات و35 مليار دولار سنوياً[21] ضارة بالبيئة البحرية، ويرجع ذلك أساساً إلى التلوث والاستغلال المفرط. كما يتلقى قطاع الوقود الأحفوري إعانات ضخمة جداً؛ فبالنسبة لدول مجموعة العشرين، يبلغ متوسط إعانات الإنتاج 290 مليار دولار سنوياً، وإعانات الاستهلاك 320 مليار دولار.[22]

وتسلط هذه الأمثلة الضوء على بعض جوانب القصور في أطر السياسات الحالية، مثل غياب آليات الفحص والتدقيق القوية لرصد الآثار السلبية على الطبيعة، مما يؤدي إلى فقدان كبير في الأنواع وأضرار لا يمكن إصلاحها في النظم الإيكولوجية. لذا، فإن إعادة توجيه هذا الدعم غير الفعال وغير المستدام قد يساهم في زيادة الحيز المالي المتاح. كما أن إعادة مواءمة النفقات الجارية يمكن أن تخدم هدفاً مزدوجاً يتمثل في تحقيق وفورات كبيرة، مع المساعدة في الوقت نفسه على بلوغ أهداف التنمية المستدامة والأهداف العالمية لاتفاقيات "ريو" . ويمكن لهذه الجهود أن تسهم بشكل متكافئ في بناء نظم لإنتاج الغذاء أكثر مرونة واستدامة.

وعلى مدار العقد الماضي، ظل الهدف 3 من أهداف "أيشي" لاتفاقية التنوع البيولوجي[23] والذي يرمي إلى إصلاح الحوافز بما في ذلك الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، من بين الأهداف الأقل تحقيقاً. وتستخدم تعريفات مختلفة للإعانات في سياقات متباينة، بحسب الطبيعة المحددة للمناقشات الجارية.

لذا، سيكون من الأهمية بمكان أن تقوم كل دولة بتعريف مصطلح "الإعانات" بوضوح، ليكون بمثابة الأساس الذي يُبنى عليه تحديد نطاق عملية التقييم.

وتُعرّف منظمة التجارة العالمية (WTO) الإعانة بأنها "مساهمة مالية تقدمها حكومة أو وكالة حكومية، وتمنح منفعة لمتلقيها" ، وذلك في سياق أغراض "اتفاقية الإعانات والتدابير التعويضية".[24]

وعند النظر في الإعانات الضارة بالبيئة، تُعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نطاقها ليشمل "كافة أشكال الدعم المالي واللوائح التنظيمية التي تُوضع لتعزيز التنافسية لمنتجات أو عمليات أو مناطق معينة، والتي تؤدي بالتزامن مع النظام الضريبي السائد إلى التمييز (بشكل غير مقصود) ضد الممارسات البيئية السليمة".[25]

وتشير اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الحوافز الضارة أو المثبطة للتنوع البيولوجي بوصفها "حوافز اقتصادية وقانونية ومؤسسية تنبثق عن سياسات أو ممارسات تحفز على سلوك غير مستدام يؤدي لتدمير التنوع البيولوجي، وغالباً ما تكون هذه الحوافز آثاراً جانبية غير متوقعة لسياسات صُممت لتحقيق أهداف أخرى"[26] وتُعتبر الإعانات جزءاً من هذه الحوافز.

بينما يعتبر صندوق النقد الدولي أن عدم استيعاب التكاليف الخارجية أو التقاعس الحكومي بمثابة "إعانة ضمنية" عند دراسة بنود الإعانات.

ويجب أن يتيح أي تعريف يتم اعتماده للدول القدرة على تحقيق هدفها المتمثل في تحديد وإعادة توجيه الإعانات والدعم الحكومي الضار، وكذلك تسهيل عمل الدول نحو بلوغ الهدف 18 من إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والتبليغ عن التقدم المحرز فيه.

وكما هو موضح في التعريفات أعلاه، لا تقتصر الإعانات بالضرورة على المنح المالية المحولة للمؤسسات أو الأُسَر لغرض إنمائي معين؛ حيث يستعرض الجدول 3.3 بعض الأنواع الرئيسية للإعانات التي يمكن للحكومات استخدامها.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا

[19] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2022). Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2022: Reforming Agricultural Policies for Climate Change Mitigation. OECD iLibrary. www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/agricultural-policy-monitoring-and-evaluation-20224a3fc124-en

[20] United Nations Development Programme (UNDP), United Nations Environment Programme (UNEP), & Food and Agriculture Organization (FAO). (2021). Global Report on Agricultural Support and Sustainable Food Systems Transitions. UNEP. Obtenido de www.unep.org/resources/report/global-report-agricultural-support-and-sustainable-food-systems-transitions

[21] World Bank. (2019). The hidden costs of subsidies in the fisheries sector. World Bank. Obtenido de https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/387911567063969327/the-hidden-costs-of-subsidies-in-the-fisheries-sector

[22] Urpelainen, J., & Elisha, A. (2021). Fossil fuel subsidies and their impact on climate change. Energy Policy, 49, 123-135. Obtenido de www.iisd.org/publications/report/fanning-flames-g20-support-of-fossil-fuels

[23] World Trade Organization (WTO). (1994). Agreement on Subsidies and Countervailing Measures (SCM Agreement). Obtenido de https://www.wto.org/english/tratop_e/scm_e/subs_e.htm

[24] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2005). Environmentally Harmful Subsidies and Transfers: Policy Issues and Options. OECD Publishing. www.oecd-ilibrary.org/environment/environmentally-harmful-subsidies-and-transfers-policy-issues-and-options

[25] Secretariat of the Convention on Biological Diversity (CBD). (2011). Incentive measures for the conservation and sustainable use of biological diversity: Case-studies and lessons learned. Convention on Biological Diversity. https://www.cbd.int/doc/publications/cbd-ts-56-en.pdf

[26] The Economics of Ecosystems and Biodiversity (TEEB). (2009). The Economics of Ecosystems and Biodiversity: Mainstreaming the Economics of Nature: A Report to the G8 + 5. Earthscan.

الجدول 3.3: أنواع الإعانات

نوع الإعانة	الإجراءات
التحويلات المالية المباشرة	• الإنفاق الموجَّه عبر الموازنات الحكومية على مختلف المستويات، كالتحويلات المالية المباشرة المُقدَّمة للمزارعين استناداً إلى حجم الإنتاج، وتمويل برامج البحث والتطوير. • تحويل الأموال إلى المؤسسات المملوكة للحكومة (بدرجات متفاوتة من الملكية)، في حال كان هذا التحويل يخضع لشروط وأحكام أكثر تفضيلاً مقارنةً بتحويل الأموال إلى الكيانات المملوكة للقطاع الخاص. ومن أمثلة ذلك ضخ رؤوس الأموال لتوزيع الأسمدة الكيميائية من الموازنة الحكومية.
التحويلات غير المباشرة: حوافز الدخل أو الأسعار	تُفضي التدخلات السعرية التي ترفع الأسعار المحلية أو تخفضها إلى توليد حوافز أو مثبطات. وتتألف الحوافز السعرية في المقام الأول من التدابير الحدودية، بما يشمل التدابير الجمركية وغير الجمركية، كالرسوم الجمركية المفروضة على الواردات أو الحصص، أو حظر التصدير، أو الإعانات التي تُسفر عن مزايا غير عادلة، و/أو تنظيم أسعار السوق (على غرار سياسات تثبيت الأسعار المحلية عند مستوى يفوق سعر السوق لدعم المنتجين).
الحوافز المالية	أشكال الدعم المالي، كالإعفاءات الخاصة، والتخفيضات، وخفض معدلات الضرائب، والاستردادات، والاعتمادات، وتأجيل آجال السداد، على نحو يؤدي إلى خفض التكاليف. ويشمل ذلك ما يلي • الإعانات القائمة على المخرجات، وتشمل التحويلات المُقدَّمة استناداً إلى حجم الإنتاج؛ • الإعانات القائمة على المدخلات، وتشمل التحويلات التي تُنفَّذ من خلال خفض أسعار المدخلات المتغيرة، أو رأس المال الثابت، أو الائتمان، كالإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المدخلات الكيميائية؛ • الإعانات القائمة على عوامل الإنتاج، وتعتمد على نوعين من المعايير: (أ) المعايير السلعية، كالمساحة المزروعة، أو أعداد الماشية، أو الإيرادات، أو دخل المزارع، كما هو الحال في القطاع الزراعي؛ أو (ب) المعايير غير السلعية، كالإعانات المرتبطة بالنتائج البيئية أو نتائج المناظر الطبيعية (على سبيل المثال، لتشجيع الاستخدام البديل للأراضي الزراعية أو ممارسات حفظ الأراضي)، أو المدفوعات الإجمالية المقطوعة لجميع المزارعين الخاضعين لشروط الامتثال المتقاطع.
إيرادات حكومية أخرى متنازل عنها	الإيرادات الحكومية المتنازل عنها والمتأتية من الموارد المملوكة للحكومة (كالموارد الطبيعية، والأراضي، والبنية التحتية)، أو من السلع والخدمات، أي تقديمها دون مقابل أو بمقابل يقل عن سعر السوق.
نقل المخاطر إلى الحكومة	• دعم الائتمان: القروض والضمانات الحكومية المُقدَّمة بأسعار فائدة تقل عن أسعار السوق • التأمين: التأمين الحكومي المُوفَّر بأسعار تقل عن أسعار السوق، ونقل المخاطر إلى عاتق الحكومة، ووضع أسقف للمسؤولية التجارية • نقل التكاليف البيئية إلى الحكومة: نقل التكاليف المترتبة بعد انتهاء المشروع (تكاليف الإغلاق والرصد طويل الأجل) أو أثناء سير العمليات (تكاليف إدارة النفايات والإدارة البيئية).

الحاشية السفلية[a]

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلاند
تستقطب جزيرة "كوه تاو" في تايلاند أكثر من 500 ألف سائح سنوياً، مما يشكل ضغطاً متزايداً على شعابها المرجانية ونظم إدارة النفايات بها. وفي عام 2022، استحدثت الجزيرة رسماً سياحياً رمزياً قدره 0.60 دولار، يهدف إلى جمع 350 ألف دولار سنوياً لدعم جهود استعادة الشعاب المرجانية.

أنواع الآثار الضارة

تعد بعض أنواع الإعانات محركات رئيسية لأنشطة تضر بالتنوع البيولوجي، مما يؤدي إلى فقدان خدمات النظم الإيكولوجية. وتؤثر هذه الإعانات عادةً على البيئة سلباً بطريقتين:

- تؤدي الإعانات التي تهدف إلى خفض أسعار استخدام الموارد الطبيعية بأقل من قيمتها الحقيقية إلى الاستهلاك المفرط بما يتجاوز المستويات المستدامة.
- يمكن أن تؤدي الإعانات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج إلى زيادة استخدام المدخلات الملوثة، أو اتباع أساليب إنتاج ضارة، أو إحداث تحول غير مستدام في النظم الإيكولوجية؛ مما يؤدي بدوره إلى تفاقم مخاطر الأضرار البيئية على المدى الطويل.

ولا يتناسب الحجم النقدي للإعانة بالضرورة مع حجم أثرها الضار[27] فحتى الإعانات الصغيرة نسبياً يمكن أن تخلف آثاراً سلبية جسيمة.
والعكس صحيح أيضاً؛ إذ إن الإعانة الكبيرة، وسواء كانت فعالة أم لا في تحقيق هدفها الأساسي المعلن، قد لا يكون لها بالضرورة أثر سلبي ملموس على التنوع البيولوجي. لذا، سيكون من الأهمية بمكان تكوين فهم أساسي لمدى الأثر على التنوع البيولوجي عند تحديد أولويات إصلاح الإعانات.

وقد يكون من الصعب إجراء تقدير كمي مفصل للآثار الواقعة على التنوع البيولوجي نظراً لتعقيد عملية التحليل. فغالباً ما تتدخل عدة عوامل مساهمة، مما يجعل من الصعب للغاية تحديد العلاقة السببية المباشرة بين الإعانات والمدى الدقيق لآثارها الضارة بالتنوع البيولوجي.

يوضح الجدول 3.4 بعض الآثار المحتملة للإعانات على التنوع البيولوجي في قطاعات رئيسية.

القطاع	هدف الإعانة	الآثار	الآثار المحتملة على التنوع البيولوجي
الزراعة	دعم زيادة الإنتاج	التكثيف من خلال زيادة استخدام المدخلات الكيميائية والميكنة والري	• فقدان الأنواع غير المستهدفة، بما في ذلك الملقحات، نتيجة الآثار المباشرة وغير المباشرة لمبيدات الآفات • إثراء النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والبحرية والبرية بالمغذيات بسبب الأسمدة • فقدان الموائل الطبيعية نتيجة التجفيف أو الري أو التوسع في الأراضي الزراعية داخل الموائل الطبيعية أو دمج الحيازات • تدهور التربة وتعرّيتها بسبب تقنيات الزراعة وتقليص فترات الإراحة الزراعية
مصايد الأسماك	زيادة وتعزيز جهد الصيد من خلال خفض تكاليف التشغيل (مثل إعانات الوقود والإعفاءات الضريبية) وتعزيز الإيرادات (مثل ضمان سعر ثابت للمصيد) تنفيذ برامج تزيد القدرة الإنتاجية من خلال خفض تكلفة رأس المال لتوسيع الأسطول وتحديثه (مثل برامج شراء السفن، والقروض منخفضة الفائدة، وضمانات القروض، والمنح)	زيادة القدرة وجهد الصيد عبر تشجيع الإبحار لمسافات أبعد وشراء سفن أكبر زيادة الاستهلاك نتيجة خفض الأسعار زيادة جهد الصيد من خلال دعم أنشطة غير قابلة للاستمرار اقتصادياً	مستويات صيد غير مستدامة تؤدي إلى: زيادة نفوق الأنواع المستهدفة والأنواع المصاحبة أثر مادي كبير على موائل الكائنات القاعية بسبب الجر في القاع أن الآثار المباشرة للصيد تترتب عليها انعكاسات غير مباشرة على أنواع أخرى. إذ تؤدي مصايد الأسماك إلى إزالة الفرائس التي كانت الأسماك الآكلة للأسماك والطيور والثدييات ستتغذى عليها لولا ذلك، أو قد تزيل المفترسات التي كانت ستتحكم في أعداد الفرائس
النقل	إعانة تكلفة الوقود تقديم منح لبناء الطرق	تقديم منح لبناء الطرق زيادة التنقل واستخدام المركبات بناء مزيد من الطرق	تؤدي زيادة انبعاثات غازات الدفيئة بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى الإضرار بالتنوع البيولوجي. كما يتسبب ارتفاع ثاني أكسيد الكربون في تحمّض المحيطات، مما يؤثر في الحيوانات والنباتات الحساسة لاختلالات درجة الحموضة زيادة فقدان الموائل وتجزئتها، وازدياد إزالة الغابات في المناطق النائية
الطاقة	إعانة تكلفة الوقود	زيادة الاستخدام	تؤدي زيادة انبعاثات غازات الدفيئة إلى آثار مباشرة وغير مباشرة على التنوع البيولوجي. كما يتسبب ارتفاع ثاني أكسيد الكربون في تحمّض المحيطات، مما يؤثر في الحيوانات والنباتات الحساسة لاختلالات درجة الحموضة
المياه	إعانة سعر المياه	الإفراط في استخدام المياه وهدرها نتيجة التسعير بأقل من التكلفة	تؤدي زيادة انبعاثات غازات الدفيئة إلى آثار مباشرة وغير مباشرة على التنوع البيولوجي. كما يتسبب ارتفاع ثاني أكسيد الكربون في تحمّض المحيطات، مما يؤثر في الحيوانات والنباتات الحساسة لاختلالات درجة الحموضة

[27] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2013). Environmentally Harmful Subsidies: Challenges for Reform. OECD Publishing. www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/environmentally-harmful-subsidies/synthesis-report-on-environmentally-harmful-subsidies9789264012059-3-en

يجب أن تهدف مراجعة السياسات والمؤسسات إلى حصر وفحص الإعانات عبر مختلف القطاعات. ويمكن الاسترشاد بتحليل محركات فقدان التنوع البيولوجي الذي أُعِد في الجزء الأول من مراجعة السياسات والمؤسسات لتحديد الآثار الضارة للإعانات. كما يمكن استخدام أنواع مسببات الفقد الواردة في مسرد المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، مثل تغير المناخ، والتلوث، وتغير استخدام الأراضي، والأنواع الغريبة الغازية، والأمراض حيوانية المنشأ.[28]

وتُفضي مرحلة الحصر والفحص هذه إلى إعداد قائمة أولية بالإعانات التي تنطوي على احتمالات واضحة للإضرار بالتنوع البيولوجي، والتي يُعد إعادة تصميمها أكثر جدوى من الناحية السياسية.

وقد وُضعت الأسئلة التوجيهية التالية لتكون بمثابة قائمة مرجعية:

1. ما هي أبرز الإعانات في القطاعات ذات الأولوية المعروفة بتأثيرها على التنوع البيولوجي؟ وفي أي المجالات تتركز؟
2. ما هي الأدلة المتاحة على الضرر الذي تلحقه إعانة معينة بالطبيعة، والتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، وخدماتها، والأنواع المهددة بالانقراض؟
3. هل تتسبب الإعانة ككل في هذا الأثر أم أن ذلك يقتصر على جزء محدد منها فقط؟ ولماذا؟ وأين؟ يمكن استخدام بيانات نظم المعلومات الجغرافية عند توفرها، لدعم هذه الأدلة.
4. ما متوسط التكاليف السنوية التي تتحملها الحكومة ويحصل عليها المستفيدون؟
5. هل تصل الإعانة إلى الفئة المستهدفة؟ ومن هم المستفيدون الأساسيون أو الثانويون أو غيرهم؟ وما متوسط المنافع المالية السنوية التي يحصل عليها المستفيدون؟

حقوق الصورة: راشينزيرو

الإطار 3.11: إعادة توجيه الإعانات الزراعية نحو إنتاج القهوة الصديق للبيئة في فيتنام

على مدار عقود، قدمت فيتنام[a] ائتمانات زراعية مدعومة لتعزيز الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين، بهدف الحد من انعدام الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية. وشملت هذه الإعانات دعم الأسمدة من خلال خفض أسعار الطاقة لمصنعي الأسمدة المحليين، بالإضافة إلى إعانات الائتمان الزراعي. وقد اتسم إنتاج القهوة بممارسات الري المفرط، مما أدى إلى استنزاف المياه الجوفية؛ كما ساهم الإفراط في استخدام الأسمدة النيتروجينية في تدهور التربة وتلوثها. وعلاوة على ذلك، توسعت مساحات مزارع القهوة في أراضٍ غير صالحة لزراعتها بسبب طبيعة التربة والميل والظروف المناخية وتوفر المياه، مما أدى في بعض الأحيان إلى التعدي على الغابات، وأسفر عن تدمير الموائل الطبيعية وفقدانها. وقد أدى سوء إدارة موارد التربة والمياه هذا إلى انخفاض الإنتاجية وعائدات المزارعين، كما خلف آثاراً سلبية على خدمات النظم الإيكولوجية، مثل توفير الهواء النقي والمياه والتربة، فضلاً عن فقدان التنوع البيولوجي وظهور مشكلات صحية لدى البشر.

وفي عام 2014، أدركت فيتنام الحاجة إلى تطوير القطاع الزراعي بشكل أكثر استدامة، واعتمدت خطة إعادة هيكلة الزراعة. وبناءً على ذلك، وضعت الحكومة برنامجاً يتيح للمزارعين الحصول على الائتمان شريطة اعتماد ممارسات زراعية أكثر رفقاً بالبيئة بين مزارعي القهوة. كما نصت الشروط على وجوب قيام المزارعين بتحويل طرق الإنتاج إلى أساليب خضراء، والزراعة في أراضٍ مناسبة؛ وفي المقابل، حصلوا على مواد زراعية عالية الجودة وائتمانات لشراء معدات ري أكثر كفاءة بدعم من مساعدات التنمية الرسمية. وقد شهدت المزارع المشاركة زيادة في أرباحها بنسبة متوسطة بلغت 23% مقارنة بالمستوى الأساسي.

[a] Havemann, T., Nair, S., Cassou, E., & Jaffee, S. (2015). Coffee in Dak Lak, Vietnam. Citado en: Steps toward green policy responses to the environmental footprint of commodity agriculture in East and Southeast Asia (pp. 99-122). World Bank Group. https://www.academia.edu/40150373/STEPS_TOWARD_GREEN_GreeninG_export_AGriculture_in_eAst_And_southeAst_AsiA_POLICY_RESPONSES_TO_THE_ENVIRONMENTAL_FOOTPRINT_OF_COMMODITY_AGRICULTURE_IN_EAST_AND_SOUTHEAST_ASIA

[28] Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES). (n.d.). Drivers of change. https://www.ipbes.net/node/41006

حقوق الصورة: AdobeStock
بلغ إجمالي الإعانات الضارة بالطبيعة -لا سيما في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات- نحو 610 مليارات دولار سنوياً. ومن شأن إعادة توجيه هذه الإعانات نحو الممارسات المستدامة أن يسهم بشكل جوهري في سد الفجوة التمويلية للتنوع البيولوجي.

عند فحص الإعانات، يتطلب الأمر مراجعة دقيقة للمصالح المكتسبة والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها؛ فبغض النظر عن مدى فعاليتها، غالباً ما تسعى الشركات الخاصة أو مجموعات المصالح المستفيدة من إعانة ما إلى الضغط من أجل الإبقاء عليها، ولذلك تواجه عمليات إصلاح الإعانات دائماً تحديات اجتماعية وسياسية. وبعيداً عن هذه التحديات، يمكن اتباع عدة نهج مرحلية على النحو التالي:

نهج تخضير الإعانات: وهو نهج يحافظ غالباً على هيكل دفع الإعانة، ولكنه يعمل على ضبط الغرض منها وشروطها ولوائحها وحوافزها للحد من الآثار البيئية السلبية (على سبيل المثال: الإبقاء على إعانات مصايد الأسماك مع حظر استخدام أنواع معينة من الخطافات أو الشباك التي تضر بالأسماك والأنواع الأخرى)؛ بل ويمكن تحويل الإعانات الضارة إلى إعانات محايدة أو إيجابية للتنوع البيولوجي.

إعادة توجيه الإعانات: وذلك بعد تحديد الإعانات الضارة، عبر التعاون مع المستفيدين لتوجيهها نحو استخدامات أكثر استدامة وتعزيز أنشطة اقتصادية جديدة؛ ومن الأمثلة النموذجية على ذلك تحويل إعانات الوقود الأحفوري لدعم تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

خفض مخصصات الموازنة للإعانات: وهو ما يمكن أن يخفف من الأثر الضار بالتنوع البيولوجي مع توفير مبالغ ضخمة من الأموال العامة؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساهم خفض بنسبة 5% في إعانة كبيرة في توفير ملايين الدولارات الأمريكية.

إلغاء الإعانات: أي الإزالة الكاملة أو إلغاء الدعم المالي المقدم من الحكومة أو الكيانات الأخرى

إجراء تعديلات طفيفة على العناصر الأكثر ضرراً: أي استبعاد العناصر الأكثر ضرراً فقط، مثل نوع سماد كيميائي ضار معين، دون الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل للإعانة ككل.

وينبغي أن تتضمن قائمة الإعانات في إطار مراجعة السياسات والمؤسسات الإعانات الإيجابية للتنوع البيولوجي والإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي (أو التي يحتمل أن تكون ضارة). وإضافةً إلى الإدراج في القائمة، ينبغي جمع أي معلومات مفيدة لتحديد مدى فعالية هذه الآليات. ويستعرض الجدول 3.5 المعلومات الواجب تسجيلها في قائمة الإعانات، بينما يقدم الإطار 3.11 مثالاً على إعادة توجيه الإعانات.

الجدول 3.5: نموذج تسجيل المعلومات المتعلقة بالإعانات

العنوان	الوصف
الإعانة القائمة	اسم الإعانة محل التحليل.
صاحب المصلحة/المنظمة/الجهة المسؤولة	أصحاب المصلحة و/أو المنظمة و/أو الجهة المعنية بالإعانة أو المرتبطة بها.
القطاع/رموز الأنشطة الحكومية	القطاع أو القطاعات ذات الصلة.
المسببات	وصف الدوافع التي تفسر استحداث الإعانة واستمرارها.
مباشرة أو غير مباشرة	تحديد ما إذا كانت الإعانة مباشرة أم غير مباشرة.
القيمة المالية	القيمة المالية للإعانة، في حال توفر هذه المعلومات.
الوصف – الهدف المقصود والمستفيدون	وصف الأهداف الرئيسية للإعانة والمستفيدين المقصودين منها.
المنافع (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية)	وصف مختلف المنافع التي تحققها الإعانة أو يُتوقع تحقيقها على المستويات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (مثال: إعانة زراعية لدعم العمالة الريفية).
منافع التنوع البيولوجي	كيف تسهم الإعانة في دعم التنوع البيولوجي؟
الآثار الضارة بالتنوع البيولوجي	ما هي الآثار الضارة بالتنوع البيولوجي المتوقعة أو المعروفة بالفعل؟
هل تُعد هذه إعانة ضارة محتملة؟	استناداً إلى التعريف المعتمد أعلاه.
وصف التشريعات ذات الصلة	وصف القوانين واللوائح الرئيسية التي استُحدثت الإعانة بموجبها.
ملاحظات إضافية	أي ملاحظات أو بيانات تكميلية أخرى.
الروابط للدراسات ذات الصلة	وصف مختلف مصادر التحليل المرتبطة بالإعانة، بما في ذلك تحليل التكلفة والمنفعة، والتقييم الاقتصادي، والمبررات الاقتصادية.

أعدت مبادرة تمويل التنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادئ توجيهية[29] تقدم مزيداً من الإرشاد، وتدعم الدول فيما يلي:

- تحديد وتقييم الإعانات/أشكال الدعم الحكومي التي يُحتمل أن يكون لها تأثير ضار على الطبيعة، مع تحديد قيمتها وتكلفتها كمياً حيثما أمكن؛
- وضع خيارات متعددة لإعادة تصميم الإعانات من خلال تحليل متعدد الأبعاد يوازن بدقة بين الاعتبارات الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاعتبارات البيئية والاقتصادية، واعتبارات الاقتصاد السياسي طوال عملية إعادة التصميم والتحول، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19؛
- وضع خطط عمل لإعادة تصميم الإعانات ذات الأولوية، مع رسم ملامح سيناريوهات متعددة
- تنفيذ خطط العمل الخاصة بإعادة تصميم الإعانات بهدف الحد من آثارها السلبية على الطبيعة، والحد في الوقت ذاته من الآثار السلبية الأخرى وتعزيز السمات الإيجابية لجميع أهداف التنمية المستدامة؛
- تحديد الفجوات المؤسسية التي أدت إلى اعتماد الإعانات دون مراعاة كافية للطبيعة، وتحديد الإجراءات اللازمة لسد الفجوات القائمة.

الخطوة 5: تحليل المؤسسات الرئيسية

تلخص هذه الخطوة دور ووظيفة المؤسسات التي حُددت خلال التحليلات السابقة للدوافع وأدوات التمويل. ويمكن تقييم كل مؤسسة رئيسية ومنحها درجات تعكس مستوى اهتمامها وتأثيرها في تمويل التنوع البيولوجي، فضلاً عن قدراتها في هذا المجال. ونتيجة لذلك، يمكن تحديد موقع كل مؤسسة بشكل أفضل ضمن خطة إشراك أصحاب المصلحة.

الخطوة 5-أ: تحديد المؤسسات والمنظمات الرئيسية

ينبغي أن يجيب وصف المنظمات والمؤسسات الرئيسية الفاعلة في تمويل التنوع البيولوجي عن الأسئلة التالية:

- ما المؤسسات والمنظمات الرئيسية المرتبطة بالمحركات وأدوات التمويل ذات الأولوية، ومن هم صناع القرار؟ وفي هذا السياق، يمكن مواءمة المؤسسات المعنية بالتصدي لكل من محركات التنوع البيولوجي وأدوات التمويل مع الإجراءات الرئيسية للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي و/أو الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. كما يمكن أن يُدخِل التحليل وسمًا يحدد ما إذا كانت المؤسسة وكالة "أساسية" أو "غير أساسية" في مجال التنوع البيولوجي.

- ما الأثر الذي تُحدثه المؤسسات الرئيسية، أو يمكن أن تُحدثه، على المحركات أو أدوات التمويل ذات الأولوية؟
- ما التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الرئيسية في توسيع نطاق تمويل التنوع البيولوجي؟
- ما فرص إحداث تغيير إيجابي في النظام؟
- ما هي رموز الوظائف الحكومية ذات الصلة، وفقاً لدليل المصادر والأساليب الخاصة بتجميع إحصاءات تصنيف وظائف الحكومة (COFOG) إصدار 2019؟

الخطوة 5-ب: تحليل كل مؤسسة رئيسية لوضع درجة على مقياس الاهتمام والتأثير

قد تكون قائمة المؤسسات والمنظمات القائمة والمحتملة المعنية بتمويل التنوع البيولوجي كبيرة إلى حد يصعب معه التعامل معها. ويتمثل الهدف هنا في التركيز على أهم القطاعات التي تقود التغير في التنوع البيولوجي، ثم وضمن هذه القطاعات، على أهم المؤسسات والوظائف. وينبغي أن يتضمن وصف كل منظمة على الأقل ولايتها المؤسسية وعلاقتها بالتنوع البيولوجي. وتمثل مصفوفة القوة والاهتمام المتداولة على نطاق واسع إحدى الوسائل المستخدمة لتقييم طيف من أصحاب المصلحة (انظر الشكل 3.3).

ويمكن تقييم المؤسسات استناداً إلى متغيرين: مدى ما تتمتع به من نفوذ للتأثير على مخرجات المشروع المعني (مقياس من 1 إلى 4)، ومدى اهتمامها بالتنوع البيولوجي (مقياس من 1 إلى 4).

وبعد ذلك يمكن وضع كل منظمة في مصفوفة. وبالنسبة للمنظمات التي تقع في الربع العلوي الأيمن، أي "المشاركة الوثيقة"، يمكن وضع خطط مشاركة مخصصة لها. أما بالنسبة لأهم المؤسسات، فيمكن أيضاً إضافة الأسباب الرئيسية لإعطائها الأولوية. وقد لا يكون لبعض المؤسسات وظيفة أساسية ذات صلة بالتنوع البيولوجي، إلا أنها قد تتمتع بتأثير كبير عليه (مثل وزارة المالية).

الشكل 3.3: مصفوفة النفوذ/الاهتمام لتحديد أساليب إشراك أصحاب المصلحة

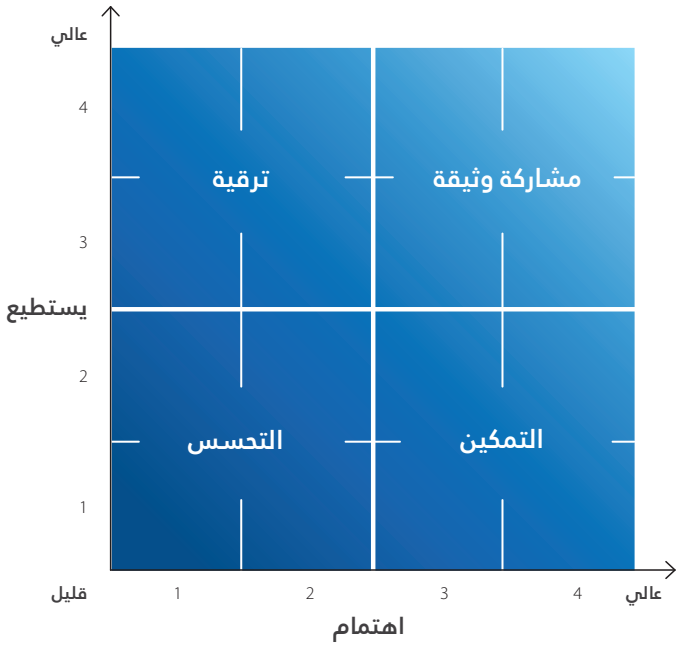

[29] UNDP-UNEP Poverty-Environment Initiative (2015). Mainstreaming Environment and Climate for Poverty Reduction and Sustainable Development: A Handbook to Strengthen Planning and Budgeting Processes.
https://www.undp.org/publications/mainstreaming-environment-and-climate-poverty-reduction-and-sustainable-development

الخطوة 5-ج: مراجعة المؤسسات ذات الأولوية ووضع خطة إشراك أصحاب المصلحة

يمكن تقييم عدد قليل من المؤسسات المُختارة (ضمن فئة "المشاركة الوثيقة") بمزيد من التفصيل من حيث الجوانب التالية:

الفعالية

قد تتوافر مراجعات وعمليات تدقيق خاصة بالمؤسسات العامة. وفي حال عدم توافرها، يمكن لفريق العمل إجراء تقييم سريع للقدرات في مجال تمويل التنوع البيولوجي. وحيثما يتم تقييم القدرات، ينبغي أن ينصب التركيز على مدى قدرة المنظمة وكوادرها على تصميم حلول تمويل التنوع البيولوجي وإطلاقها وتوسيع نطاقها. وتجدر الإشارة إلى أن التقييمات التفصيلية للقدرات تخرج عن النطاق المنهجي لمبادرة BIOFIN، غير أنه يمكن النظر في إجرائها متى كانت ضرورية لنجاح مسار العمل.

الترتيبات المؤسسية

ينبغي وصف الترتيبات المؤسسية من حيث كيفية عمل هياكل الحوكمة القائمة وعلاقتها بأدوات التمويل أو آليات التحويل الحالية.

آليات التمويل المرتبطة

يجب إيضاح أدوات التمويل المرتبطة بكل مؤسسة ذات أولوية.

الأهمية بالنسبة لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي وتقييم الاحتياجات المالية وخطة تمويل التنوع البيولوجي والتنفيذ

ينبغي الإشارة إلى الكيفية التي يمكن من خلالها إشراك المنظمة في الخطوات المتتالية لمسار عمل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، سواء بوصفها مصدراً للبيانات، أو مرجعاً للخبرة، أو موضوعاً للتحليل، أو شريكاً محتملاً في ابتكار وتصميم حل تمويلي.

حقوق الصورة: دولابو أديجومو
إن الاستثمار في الطبيعة لا يقتصر أثره الإيجابي على حماية كوكبنا فحسب، بل له أيضاً جدوى اقتصادية واضحة. فمن شأن المشاريع ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة أن تدر عوائد تصل إلى 10.1 تريليون دولار أمريكي سنوياً، وأن تسهم في خلق 395 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030.

الخطوة 6: اختيار أدوات التمويل الجديدة والقائمة للبدء في تنفيذها مبكراً

وتُركز هذه العملية على أدوات التمويل التي يُرجى منها تحقيق أكثر النتائج الواقعية والواعدة (سواء على صعيد التنوع البيولوجي، أو الجوانب المالية، أو السياسات، أو الأبعاد المؤسسية) على المدى القصير أو تلك التي تلبي احتياجاتٍ ملحة أو تغتنم فرصاً فورية سانحة.

ويمكن لفريق عمل مبادرة BIOFIN، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، إجراء عملية فرز واختيار أولي لكافة حلول التمويل المُحددة، وذلك خلال ورشة العمل التشاورية الخاصة بمراجعة السياسات والمؤسسات. وستسير عملية الاختيار الخاصة بكل حل من حلول التمويل وفق خطوتين رئيسيتين:

في الخطوة الأولى، يتولى فريق عمل المبادرة وأصحاب المصلحة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الأولية؛ وإذا جاءت الإجابات على الأسئلة الثلاثة (بما يشمل إما السؤال 1-أ أو 1-ب) بـ"نعم"، فإنه يُمكن ترشيح الحل التمويلي واختياره مبدئياً للبدء في تنفيذه مبكراً (الجدول 3.6).

الجدول 3.6: معايير الاختيار الأولي للحلول التمويلية للتنفيذ المبكر

المعيار	الأسئلة	الإجابات	
1-أ. جدوى مرتفعة	هل توجد احتمالية عالية أو عالية جداً للنجاح؟ يشمل ذلك وجود دعم سياسي واجتماعي واسع، وجدوى تجارية سليمة (عند الاقتضاء)، وعدم وجود تحديات تشغيلية جوهرية. كما يتطلب وجود سجل قوي أو توقعات موثوقة بالنجاح أو القابلية للتكرار والتوسع في سياقات مماثلة، مع وضوح القدرة على تنفيذ الأداة الجديدة أو المحسنة.	**نعم**	**لا**
1-ب. فرصة أو حاجة قصيرة الأجل	هل توجد فرصة على المدى القصير؟ مثل تطور سياساتي، أو تشريع ناشئ، أو سد فجوات تشريعية بسيطة، أو نافذة مرتبطة بعملية مالية ستغلق قريباً، أو حاجة فورية، على سبيل المثال في أعقاب كارثة كبرى أو أزمة مالية	**نعم**	**لا**
2. الموازنة	هل توجد موازنة متاحة للتنفيذ؟	**نعم**	**لا**
3. النتائج (نتيجة تمويلية أو سياساتية)	هل يمكن تحقيق النتيجة خلال سنة إلى سنتين؟	**نعم**	**لا**

في الخطوة الثانية، يتعين على فريق BIOFIN والجهات المعنية ترتيب الحلول المالية المختارة وفقًا لتأثيرها المتوقع على التنوع البيولوجي. وتُعطى الأولوية للحلول التي يُتوقع أن يكون لها أكبر تأثير على التنوع البيولوجي.

وفي الخطوة الثانية، ينبغي لفريق مبادرة BIOFIN، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، ترتيب حلول التمويل المختارة بحسب أثرها المتوقع على التنوع البيولوجي. وتُمنح الأولوية للحلول التي يُتوقع أن تحقق أعلى أثر على التنوع البيولوجي. وتظل الحلول التي خضعت للتقييم والفرز جزءاً لا يتجزأ من عملية الفرز الشاملة التي تُفضي في نهايتها إلى إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي، حتى وإن وقع الاختيار عليها للبدء في تنفيذها مبكراً.

وينبغي أن تكون التوصيات مفصلة قدر الإمكان، مع الإشارة إلى التشريعات والسياسات والمنظمات والقطاعات ذات الصلة، وأن تكون كذلك قابلة للتنفيذ من خلال طرح خيارات محددة لتصحيح وضع قائم أو تحسينه. وسيشكل تقرير مراجعة السياسات والمؤسسات دليلاً إرشادياً يوجه فريق عمل مبادرة BIOFIN عند الشروع في التقييمات اللاحقة. كما ينبغي أن يوفر معلومات مفيدة لطيف واسع من أصحاب المصلحة في قطاع التنوع البيولوجي وخارجه. وإضافة إلى تقرير مراجعة السياسات والمؤسسات، نوصي بإعداد موجز سياساتي بما يُسهِم في عرض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية على نحو أفضل.

الخطوة السابعة: إعداد ملخص وبلورة التوصيات

في هذه الخطوة الختامية من مراجعة السياسات والمؤسسات ينبغي إعداد ملخص لجميع النتائج الرئيسية وعرضه في إطار تقرير كتابي شامل (انظر الهيكل التفصيلي لتقرير مراجعة السياسات والمؤسسات أدناه). كما ينبغي إعداد توصيات تفصيلية على مستوى السياسات والمؤسسات استناداً إلى التحليل الذي تم والتحقق من صحتها وتحسينها من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة.

ومن المهم أيضاً نشر مراجعة السياسات والمؤسسات وتوصياتها بفعالية. وينبغي أن يوضح كل من التقرير الرئيسي والموجز السياساتي من هي الفئة المستهدفة، كما يُستحسن إذا أمكن عرض التقريرين في سياق حملات تواصل وتوعية أوسع بشأن تمويل التنوع البيولوجي (انظر الفصل الثاني لمزيد من الإرشادات بشأن التواصل).

حقوق الصورة: دانغ تاي تاي، مبادرة BIOFIN

الهيكل المقترح لتقرير مراجعة السياسات والمؤسسات

1. الملخص التنفيذي – ويتضمن أبرز النتائج والتوصيات الموجهة لصناع السياسات

2. مقدمة

- نبذة عامة عن مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN)
- معلومات أساسية حول مراجعة السياسات والمؤسسات، بما في ذلك موجز عن السياق العام.
- الأهداف المرجوة من مراجعة السياسات والمؤسسات.
- الترتيبات المؤسسية والجهات المساهمة في إعداد التقرير.
- المنهجيات المتبعة في جمع البيانات وهيكل التقرير.

3. الرؤية والاستراتيجيات الخاصة بالتنوع البيولوجي

- ملخص للرؤى والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي.
- خطط التنمية الوطنية، وخطط النمو الأخضر، وما إلى ذلك، ومدى إسهام التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في دفع عجلة التنمية المستدامة في الدولة.
- استشهادات من الدراسات الاقتصادية ودراسات السياسات المالية وغيرها من الدراسات القائمة، ومعلومات حول مساهمة الطبيعة في الناتج المحلي الإجمالي الحالي (والناتج المحلي الإجمالي الأخضر عند توافره).
- ملخص لمدى توافر الأدلة الخاصة بالتقييم الاقتصادي في الدولة، مقسمة حسب القطاعات، والنظم الإيكولوجية، والأسر، والمجتمعات المحلية، والشركات التي تتأثر قيمتها.
- مدى اعتماد القطاعات على التنوع البيولوجي، والآثار المترتبة عليه، والمخاطر التي تتهدده، والفرص المتاحة لتعزيزه.

4. الاتجاهات والمحركات والروابط القطاعية

- الاتجاهات الإيجابية والسلبية المؤثرة على التنوع البيولوجي في الدولة.
- وصف محركات التغير في التنوع البيولوجي، بما في ذلك المؤسسات، والسياسات، والأسواق.

5. مشهد تمويل التنوع البيولوجي

- نظرة عامة على مسار إعداد الموازنة العامة وموازنات الولايات وأبرز الإعانات الحكومية التي تؤثر على التنوع البيولوجي.
- نظرة عامة على الإيرادات القائمة على التنوع البيولوجي.
- ملخص لحلول تمويل التنوع البيولوجي المُحددة في الدولة.

6. التحليل المؤسسي

- الترتيبات المؤسسية بين المؤسسات المسؤولة عن التمويل ذي الصلة بالتنوع البيولوجي وفيما بينها.
- القدرات والاحتياجات المتعلقة بتمويل التنوع البيولوجي لكل منظمة ذات أولوية.
- خطة إشراك أصحاب المصلحة.

7. الترتيب السريع لأولويات التحسين المحتمل لأدوات التمويل القائمة

8. ملخص التوصيات الرئيسية

- الاستنتاجات والتوصيات العامة.
- التوصيات القانونية وتوصيات السياسات.
- التغييرات المنشودة في السياسات والممارسات القطاعية التي من شأنها الإسهام في الحد من فقدان التنوع البيولوجي و/أو تحسين تمويله.
- التوصيات الخاصة بالتطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية القدرات.
- ملاحظات حول الإمكانات التي تتيحها حلول التمويل القائمة.
- فرص إدخال التحسينات على مسار الموازنة والتخطيط.
- المداخل الوطنية الرئيسية، متضمنةً المبررات المنطقية لاختيارها، والوكالات والمنظمات المرتبطة بكل مدخل.

ويمكن أن تتضمن الملاحق الفنية مزيداً من التفاصيل، على النحو التالي:

9. مراجعة السياسات والمؤسسات المعنية بالتنوع البيولوجي (في شكل جداول حيثما أمكن)

- قائمة تفصيلية وتحليل شامل لجميع السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية التي خضعت للمراجعة.
- قائمة تفصيلية بجميع الإيرادات التي جرى حصرها.
- قائمة تفصيلية ووصف لكل إعانة حكومية تمت مراجعتها.
- قائمة كاملة بجميع دراسات التقييم الاقتصادي.
- وصف موجز لجميع حلول التمويل الحالية.
- قائمة تفصيلية ووصف لجميع أصحاب المصلحة الذين حُددت هويتهم وجرى التشاور معهم طوال عملية مراجعة السياسات والمؤسسات.

10. مسرد المصطلحات

ينبغي أن يُعرِّف هذا القسم جميع المصطلحات الفنية المستخدمة في تقرير مراجعة السياسات والمؤسسات.

11. المراجع

يجب أن يتضمن هذا القسم كافة المراجع التي استُشهد بها في التقرير، ويُفضل إرفاقها بروابط إلكترونية.

حقوق الصورة: نيل بوثا
يبلغ ارتفاع فيلة الأدغال الأفريقية قرابة أربعة أمتار عند مستوى الكتف، وتُعد أضخم الحيوانات البرية على وجه الأرض.
وتحتضن جنوب أفريقيا ما يزيد عن 20 ألف فيل بري، يتواجد معظمها داخل متنزه كروجر الوطني.

الفصل الرابع

مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

مقدمة

ستند مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إلى خبرة واسعة في مجال مراجعات الإنفاق العام عبر العديد من مجالات السياسات عند تعريف ما يُعدّ إنفاقاً على التنوع البيولوجي. وإلى جانب القطاع العام، فإنها تنظر أيضاً في النفقات التي تتكبدها طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، والجهات المانحة، وجهات المجتمع المدني.

ويُقصد بالإنفاق على التنوع البيولوجي أي إنفاق يهدف إلى إحداث أثر إيجابي أو إلى الحد من الضغوط الواقعة على التنوع البيولوجي أو القضاء عليها. وتشمل نفقات التنوع البيولوجي النفقات المباشرة أو الأولية التي يكون التنوع البيولوجي غرضها الرئيسي، وكذلك النفقات غير المباشرة أو الثانوية.[1]

وينقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام: يتناول القسم 4.1 الأهداف والمفاهيم الرئيسية والمخرجات المتوقعة والارتباطات بالفصول الأخرى، ويصف القسم 4.2 الخطوات التفصيلية في منهجية مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي وما يرتبط بها من إرشادات، بما في ذلك كيفية إجراء مراجعة للقطاع الخاص؛ ويناقش القسم 4.3 نفقات القطاع الخاص على التنوع البيولوجي وعملية تقديرها؛ وأخيراً، يقدم القسم 4.4 إرشادات بشأن صياغة الاستنتاجات والتوصيات ونشرها.

4.1 مفاهيم وأهداف مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

الأهداف

تهدف مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إلى تحليل بيانات تفصيلية عن موازنات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومخصصاتهما ونفقاتهما، من أجل الاستنارة بها في تحسين سياسات التنوع البيولوجي وتمويله ونتائجه، وتعزيز ذلك.

وينبغي أن تفضي مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إلى تقرير شامل، وملخص تنفيذي واضح، وموجزات سياساتية تساعد صانعي السياسات على فهم الاتجاهات العامة والتحديات والفرص في مجال الإنفاق على التنوع البيولوجي.

وينبغي أن تغطي مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي ما يلي:

1. أساسيات الإنفاق: من خلال تحديد الجهات المنفقة، وأنواع الإجراءات الممولة، وحجم المبالغ المنفقة أو المستثمرة. ويتم وصف نفقات القطاعين العام والخاص وتقديرها كلما أمكن ذلك.
2. فئات الإنفاق على التنوع البيولوجي: وذلك من خلال تصنيف نفقات التنوع البيولوجي واستثماراته وفقاً للأهداف الرئيسية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والجهات الفاعلة، والاستراتيجيات، والأهداف، والخطط.
3. التوافق مع السياسات: وذلك من خلال تحليل مدى توافق الإنفاق مع الأولويات الحكومية المعلنة.
4. أنماط التنفيذ: وذلك من خلال النظر فيما إذا كانت الموازنة قد خُصصت بالكامل، وإلى أي مدى صُرفت المخصصات وأُنفقت فعلياً.
5. الإنفاق المستقبلي: وذلك من خلال تحديد اتجاهات الإنفاق على التنوع البيولوجي والبيانات اللازمة لتقدير الإنفاق في المستقبل.
6. التحليل وحلول التمويل: وذلك من خلال إبراز المجالات الموضوعية التي تحظى بتمويل أفضل وبيان أسباب ذلك، وتحليل فرص تحسين التنفيذ، وكذلك من خلال مقارنة نفقات التنوع البيولوجي والنفقات القطاعية بالموازنات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي من أجل استكشاف فرص تحسين التخطيط المالي والحلول التمويلية. كما يتم تحليل فرص توسيع تدفقات التمويل من القطاع الخاص إلى التنوع البيولوجي أو إعادة توجيهها، وتحديد الحلول التمويلية الممكنة.

المفاهيم الأساسية

تُعد مراجعة الإنفاق[2] أداة تشخيصية معيارية تُستخدم في العديد من القطاعات للمساعدة في فهم حجم الأموال المنفقة ضمن قطاعات أو موضوعات محددة، وما إذا كانت الموازنات والنفقات تتماشى مع أولويات السياسة الوطنية، وما حققته هذه النفقات من نتائج. وغالباً ما ترتبط مراجعة الإنفاق بمراجعة السياسات والمؤسسات كجزء من تقييم شامل للسياسات والمؤسسات والنفقات والتمويل داخل قطاع معين.

وجرت العادة أن تُركز مراجعات الإنفاق على القطاع العام، بحيث تتناول قضايا ومجالات متنوعة مثل المناخ[3]، والقضاء على الفقر[4]، والتعليم[5]، والبيئة.

وخلال المراحل الأولى من مسار عمل مبادرة BIOFIN، تم اقتباس مراجعات الإنفاق على التنوع البيولوجي من هذه القطاعات، ولكن بعد تطبيقها في 40 دولة على الأقل، تطور مسار عمل هذه المراجعات، حيث تحول بعضها إلى حلول تمويلية متكاملة، بينما أدت مراجعات أخرى إلى تحسين قياس نفقات التنوع البيولوجي، مما ساهم بدوره في تعزيز عملية تخصيص الموازنة.

[1] También se les denomina análisis de gasto, análisis sectorial del gasto, o revisión integral de gasto, entre otros términos.

[2] Bird, N., Beloe, T., Hedger, M., Lee, J., O'Donnell, M., & Steele, P. (2011). Climate Public Expenditure and Institutional Review: A methodology to review climate policy, institutions and expenditure. An ODI and CDDE methodological note. https://www.cbd.int/financial/climatechange/g-cpeirmethodology-undp.pdf

[3] Kazoora, C. (2013). Public Expenditure Review for Environment and Climate Change for Rwanda, 2008-2012. https://www.greenpolicyplatform.org/sites/default/files/downloads/resource/PEI-34_Public%20Exp.Rev_.for%20Env.%26Clim.Change_Rwanda_2008-2012.pdf

[4] World Bank and Australian Aid (2012). Philippines: Basic Education Public Expenditure Review. https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/3d726a60-03c8-553f-8de8-214e29234b45/content

[5] MEA (2005). Millennium Ecosystem Assessment Ecosystems and Human Well-Being. https://www.millenniumassessment.org/documents/document.353.aspx.pdf

الإطار 4.1: كيف استفادت دول مختلفة من مراجعات الإنفاق على التنوع البيولوجي على مر السنين

أسفرت مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي عن تطوير حلول تمويلية، كما في الهند، التي اعتمدت تعميم إدماج التنوع البيولوجي بوصفه حلاً تمويلياً. وإضافة إلى ذلك، أسهمت مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في الفلبين وكوستاريكا وسيشيل في توجيه إعادة مواءمة الموازنات. وفي منغوليا، أدت مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إلى تحسين تنفيذ رسوم استخدام الموارد الطبيعية، التي طُبقت على المستوى دون الوطني. أما في نيبال، فقد ركزت مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي على تحليل الإنفاق على مستوى المجتمعات المحلية، ما أفضى إلى حل تمويلي يقيس النفقات العينية والنقدية لمجموعات مختارة من مستخدمي الغابات، ويعزز قدراتها على حشد التمويل لحفظ التنوع البيولوجي في الممرات البيولوجية التي جرى تنفيذها تجريبياً.

كما طبقت المكسيك مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي على المستويات دون الوطنية أيضاً، وأسفر ذلك، بالشراكة مع المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، عن إنشاء نظام وطني للمحاسبة البيئية (ولمزيد من المعلومات عن مأسسة عملية مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، انظر الفصل السابع).

واعتمدت بوتان مراجعة إنفاق متكاملة على التنوع البيولوجي، ووضعت نظام وسم متقدماً يربط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ والفقر، في حين استحدثت ملاوي رمزاً ميزانوياً خاصاً بالتنوع البيولوجي، وأدخلت نظام وسم نتيجةً لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي. وتساعد مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في نهاية المطاف على تطوير بروتوكول لترميز موازنة التنوع البيولوجي ونظام للوسم، وهو ما قد يفضي إلى زيادة مخصصات الموازنة أو تعزيز فعاليتها. كما يمكن أن يساعد النهج المنهجي البلدان على تسجيل وتتبع حجم الأموال المنفقة على التنوع البيولوجي مع مرور الوقت.

وقد أدى ترميز نفقات المناخ في إندونيسيا إلى قيام الحكومة بإصدار صكوك a خضراء بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي مرتبطة بنفقات المناخ المحددة في الموازنة الوطنية، خُصص منها 2.8 مليون دولار أمريكي لمركز لحفظ الببغاوات وإنقاذها في مالوكو. 3 كما قامت إندونيسيا أيضاً بإضفاء الطابع المؤسسي على نظام الوسم الديناميكي، وأطلقت في مارس 2024 وسم التنوع البيولوجي في الموازنة الحكومية.

[a] الصكوك الخضراء هي سندات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يخصص 100 في المائة من عائداتها حصراً لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء التي تسهم في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك في حفظ التنوع البيولوجي.

ونظراً إلى تعدد أصحاب المصلحة في مجال التنوع البيولوجي، فإن نطاق مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي ينبغي أن يتجاوز الإنفاق العام ليشمل أيضاً نفقات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمساعدة الإنمائية الرسمية، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تُحلل جزئياً ضمن موازنة القطاع العام. وتعد الأرقام التراكمية الوطنية للإنفاق مفيدة لأغراض سياسات التنوع البيولوجي والتخطيط لإدارته، ويمكن استخدامها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي (بوصفها جزءاً من إطار إعداد التقارير المالية)، وفي أهداف التنمية المستدامة، ومن جانب المانحين، وكذلك في التقارير الوطنية.

ومن المهم مراعاة حجم الإنفاق دون الوطني (مثل إنفاق الولايات أو المقاطعات أو السلطات المحلية/البلدية) في مجال التنوع البيولوجي. ففي بلدان مثل جنوب أفريقيا التي تعتمد نظمًا لا مركزية، يجري توزيع نسبة كبيرة من الموازنات العامة على السلطات دون الوطنية. وقد تكون اللامركزية المالية قد فوضت هذه السلطات بإدارة بعض الإيرادات وإنفاقها لحسابها الخاص.

وينبغي بذل العناية الواجبة لتجنب الازدواج في الاحتساب، إذ قد تُسجل النفقات على مستويات متعددة. وفي بعض الحالات، ينبغي أيضاً إعدادالتقارير عن النفقات المرتبطة بالمواقع (مثل نظم المناطق المحمية) إذا كانت تستند إلى إيرادات محصلة محلياً (مثل رسوم الدخول) غير مُدرجة في حسابات أخرى.

كما ينبغي أن تُقيِّم مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي النفقات في مقابل إجمالي الموازنات الحكومية، والإيرادات القائمة على التنوع البيولوجي (كما نوقش في الفصل الثالث)، والناتج المحلي الإجمالي، ومساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها.[6] ويمكن استخدام التحليل المستمد من مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي لمعالجة قضايا الاستدامة المالية وتوافق السياسات، فضلاً عن الكفاءة والفعالية، وكلها مدخلات مهمة لخطة تمويل التنوع البيولوجي كما هو موضح في الفصل السادس.

عملية مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

تتألف عملية مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي من تحديد المعايير الرئيسية لمراجعة الإنفاق (الإطار الزمني، والمشاركة المؤسسية، ومستوى تفصيل البيانات، ومصادر البيانات)، وجمع البيانات وتحليلها، وتقدير النفقات المستقبلية (الشكل 4.1).

الشكل 4.1: عملية إعداد مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

[6] مثل مدفوعات الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الأجنبي، وإحصاءات الفقر والعمالة.

الارتباطات بالفصول الأخرى

تحدد مراجعة السياسات والمؤسسات (الفصل الثالث) المنظمات ذات الأولوية من القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني التي ينبغي إدراجها في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي. كما تقدم وصفاً عاماً للولايات المؤسسية بما يسهم في توجيه عملية تنسيب الإنفاق على التنوع البيولوجي في هذا الفصل. ثم تحدد مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إلى أي مدى تتسق موازنات هذه الجهات ونفقاتها مع الأولويات الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وعند استكمال مراجعة السياسات والمؤسسات ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، يصبح لدينا فهم واضح لمصادر نفقات التنوع البيولوجي ومبالغها وأنواعها عبر فئات التنوع البيولوجي وموضوعاته. وتوفر هذه المعلومات نقطة مرجعية يُقارن بها تقييم الاحتياجات المالية (الفصل الخامس) لتقدير الاحتياجات التمويلية.

وتُعَد هذه معلومات أساسية بالغة الأهمية لتحديد حلول تمويل التنوع البيولوجي وترتيب أولوياتها وتنفيذها ضمن خطة تمويل التنوع البيولوجي (الفصل السادس). كما تساعد مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي على تحديد الفرص المحتملة للإصلاح المالي والمجالات التي قد لا تتسق فيها النفقات مع الرؤى والاستراتيجيات الوطنية. ويمكن أن تتضمن خطة تمويل التنوع البيولوجي حلولاً تمويلية تركز على تجنب الاحتياجات الموازنة المستقبلية، أو تحسين ترتيب أولويات الاستثمارات الحالية، أو تعزيز كفاءة تنفيذ البرامج.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلاند
تدعم مبادرة BIOFIN التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز جهود إدارة النفايات وحماية الشعاب المرجانية في جزيرة كوه تاو، تايلاند.

4.2 ملخص الخطوات الخمس لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

يمكن تكييف الخطوات التنفيذية الفنية الخمس الخاصة بمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي وفقاً للاحتياج.

خطوة 1

الإعداد

تحديد نطاق التحليل، وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين (بمن فيهم "الجهة المستفيدة" من مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي)، ووضع خطة للتشاور مع أصحاب المصلحة، وتحديد مصادر البيانات الرئيسية، ووضع نظام لإدارة البيانات.

خطوة 2

تحديد المعايير الرئيسية لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

2a. "توضيح تعريف "نفقات التنوع البيولوجي.

2b. وضع نظام للتصنيف والوسم من أجل مواءمة نفقات موازنة التنوع البيولوجي مع الأهداف الوطنية والدولية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي

2c. وضع نظام تنسيب الإنفاقات الرئيسية والثانوية.

خطوة 3

جمع البيانات

تحديد وجمع البيانات من الجهات العامة، والقطاع الخاص، والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من مصادر البيانات.

خطوة 4

تحليل البيانات

تقدير المكوّن المتعلق بالتنوع البيولوجي في النفقات

4a. تطبيق معدل التنسيب وتقدير الإنفاق على التنوع البيولوجي بالنسبة إلى الجهة المعنية.

4b. تحليل الإنفاق على التنوع البيولوجي في السياق الوطني.

4c. تحديد العلاقات بين الموازنات، والمخصصات، والنفقات، والإيرادات المرتبطة بالتنوع البيولوجي.

خطوة 5

تقدير النفقات المستقبلية

تحليل الاتجاهات المستقبلية الرئيسية المرجح أن تشهدها نفقات التنوع البيولوجي بالنسبة إلى كل منظمة ذات أولوية، مع مراعاة الافتراضات الرئيسية (مثل التضخم المتوقع، ونمو الناتج المحلي الإجمالي) التي قد تؤثر في النفقات المستقبلية.

ويختتم الفصل بإرشادات بشأن إعداد التقارير الموجهة إلى أصحاب المصلحة المستهدفين وصنّاع القرار والتواصل معهم.

حقوق الصورة: موريش أيدول

الخطوة 1: الإعداد

تنطوي مرحلة الإعداد لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي على عملية لتحديد نطاق المراجعة وتقييم لأصحاب المصلحة وتحديد مصادر البيانات، ووضع نظام لإدارة البيانات.

وتهدف عملية تحديد النطاق إلى إعداد مخرجات تستهدف أصحاب المصلحة الرئيسيين وصناع القرار، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الملكية والأثر. وتحدد عملية تحديد النطاق السنوات التي ستشملها المراجعة، والمنظمات التي ستُدرج فيها (ولا سيما في القطاع الخاص)، وأفضل مستوى ممكن من التفصيل لأغراض التصنيف والتنسيب. وينبغي أن يشمل تحديد النطاق الإنفاق الحكومي، فضلاً عن إنفاق المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة.

وبمجرد بدء جمع البيانات، قد تتغير الفترة الزمنية بسبب نقص البيانات القابلة للمقارنة. وقد تعتمد الفترة الزمنية المناسبة للمراجعة على الظروف الوطنية (مثل توقيت دورات إعداد الموازنة) على النحو المحدد في مراجعة السياسات والمؤسسات (الفصل 3). وينبغي أن تشمل البيانات على الأقل السنوات الخمس السابقة التي تتوافر عنها بيانات كاملة إلا أنه كلما كان التسلسل الزمني أطول كانت جودة التحليل أفضل. واستناداً إلى مدى توافر البيانات، قد يقرر الفريق استخدام بيانات الموازنة أو بيانات النفقات الفعلية، علماً بأن هذه الأخيرة قد تنطوي على بعض التأخر الزمني ويُعد أيٌّ من مجموعتي البيانات مقبولاً شريطة الحفاظ على الاتساق.
ومن المفيد تحديث ومراجعة خطة التشاور مع أصحاب المصلحة التي وُضعت في البداية في إطار مراجعة السياسات والمؤسسات (الفصل 3). وتضم مراجعة الإنفاق فئات رئيسية من أصحاب المصلحة، والتي قد تتداخل فيما بينها، وهي: أصحاب المصلحة الرئيسيون وصناع القرار، والمنظمات التي تُطلب منها البيانات. وفيما يتعلق بالفئة الأولى، ينبغي أن تشمل العملية الأفراد والمنظمات الأكثر تأثيراً في عمليات موازنة التنوع البيولوجي العامة والخاصة، ومخصصاتها، ونفقاتها (أي الجهات التي تمتلك أكبر نفوذ في مصفوفة التأثير/الاهتمام). وقد يضم أصحاب المصلحة الرئيسيون وصناع القرار أعضاء اللجنة التوجيهية لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي، ووزارة المالية، والجهات التنظيمية المالية، ووزارات البيئة وغيرها من الوزارات الرئيسية، والإدارات الوطنية للإحصاء، والجهات الرئيسية من المجتمع المدني والقطاع الخاص، مثل الجهات المانحة، وجماعات المجتمع المدني، وممثلي القطاع المالي وقطاع الأعمال. ويمكن تحديد مجموعة فرعية من صناع القرار الرئيسيين هؤلاء باعتبارهم "الجهة المستفيدة" من مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، أي الجهات الأكثر اهتماماً برؤية النتائج والتوصيات، وينبغي الحرص على أن تنعكس اهتماماتهم وتساؤلاتهم في التحليل والاستنتاجات. أما فيما يتعلق بالفئة الثانية، فيفترض أن تكون قائمة المنظمات التي ينبغي التواصل معها للحصول على بيانات الإنفاق قد حُددت في مراجعة السياسات والمؤسسات (الفصل 3)، ويمكن تعديلها كلما توافرت مزيد من المعلومات.

وينبغي لفريق عمل المراجعة أن يستفيد من الخبرات المتراكمة من مراجعات الإنفاق على التنوع البيولوجي الأخرى، ومن مراجعات الإنفاق البيئي التي أُجريت سابقاً في البلد نفسه أو في بلدان أخرى مشاركة في مبادرة BIOFIN، بما في ذلك المراجعات المتعلقة بمجالات موضوعية أخرى مثل تغير المناخ أو الفقر أو الصحة أو التعليم. وتُجرى مناقشة حول مدى توافر البيانات واتساقها ومستوى تفصيلها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسرعان ما سيتضح ما إذا كانت هناك أنشطة حكومية مفصلة قائمة على النتائج، أو نفقات قائمة على البرامج، أو ما إذا كانت الموازنات مرتبطة حصراً بالوكالات أو المنظمات.

وبمجرد تحديد إطار التحليل وأهدافه، من المفيد التخطيط لعقد اجتماع تشاوري للتحقق من نطاق العمل وبناء توافق في الآراء بشأن تعريف نفقات التنوع البيولوجي، ونظام التصنيف، ومعاملات التنسيب، ولا سيما فيما يتعلق بالنسب الثانوية. ويمكن أن يتناول الاجتماع أيضاً كيفية استرجاع البيانات من المؤسسات العامة والخاصة على السواء، ومعالجة أي مسائل تتعلق بسرية البيانات. ويُعرض مثال على تمرين فعّال لتحديد النطاق من الإكوادور في الشكل 4.2، حيث يبين المصادر الرئيسية للبيانات، وكيفية تصنيف النفقات، والمواعيد الزمنية للحصول على البيانات، وغير ذلك من التفاصيل. كما سيتوقف تفصيل بيانات الإنفاق على ما قد تحتاجه البلدان لأغراض التخطيط. ويُظهر المثال الوارد من الإكوادور أدناه تفصيل النفقات إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية (رأسمالية).

حقوق الصورة: مهتاب حيدر
أسد في السهول العشبية في سيرينغيتي. تعد تنزانيا حيث تشكل السياحة مصدراً رئيسياً للإيرادات من البلدان التي أطلقت مبادرة تمويل التنوع البيولوجي في عام 2025.

الشكل 4.2: تمرين تحديد نطاق مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي: مثال من الإكوادور

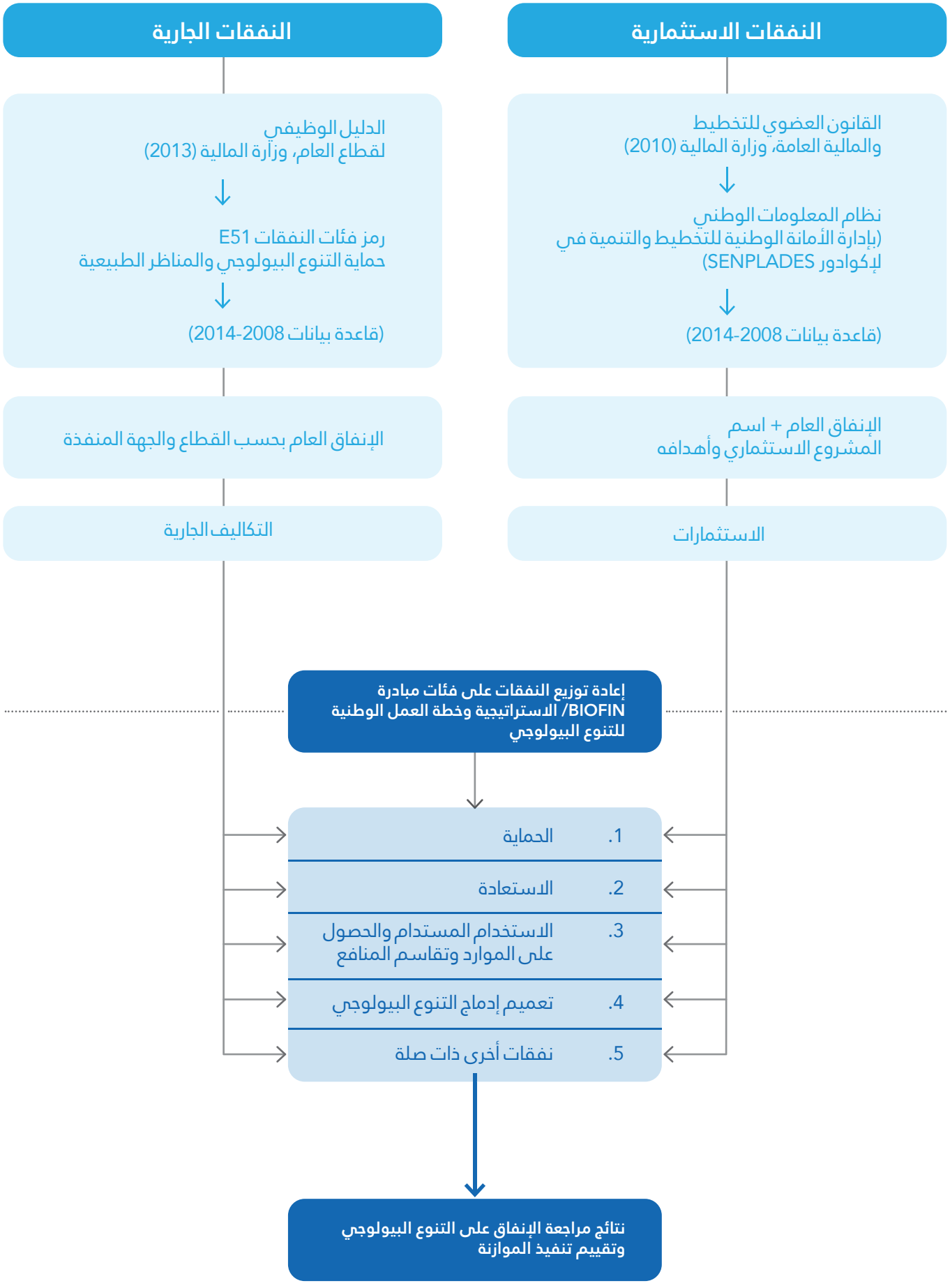

الخطوة 2: تحديد المعايير الرئيسية لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

تحدد مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي كمياً حجم الأموال المُنْفَقة عَمداً[7] لتحقيق نتائج إيجابية للتنوع البيولوجي. ومن الضروري التمييز بين النفقات البيئية ونفقات التنوع البيولوجي (بمعنى أن النفقات البيئية الأخرى لا تندرج ضمن نطاق مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي) من خلال الاستناد إلى تعريف واضح لنفقات التنوع البيولوجي. ولضمان الاتساق الداخلي وعلى مدار سنوات متعددة، فضلاً عن قابلية المقارنة بين الدول، تعمل مراجعة الإنفاق على توحيد معايير تصنيف نفقات التنوع البيولوجي ووسمها، فضلاً عن آلية تنسيب النفقات.

الخطوة 2-أ: توضيح تعريف "نفقات التنوع البيولوجي"

نفقات التنوع البيولوجي" هي أي نفقات يكون الغرض منها إحداث أثر إيجابي على التنوع البيولوجي، أو الحد من الضغوط الواقعة عليه أو القضاء عليها. وتشمل نفقات التنوع البيولوجي النفقات الرئيسية التي يكون التنوع البيولوجي "غرضها الرئيسي"، وكذلك النفقات "الثانوية" التي يُحدد فيها التنوع البيولوجي بوضوح بوصفه هدفاً. وتُستمد هذه الصياغة من التعريف الوارد عن اتفاقية التنوع البيولوجي (انظر الفصل الأول). ويقدم الجدول 4.1 وصفاً أكثر تفصيلاً لنفقات التنوع البيولوجي المرتبطة بمستويات النسب الرئيسية والثانوية والتي ستُناقش بمزيد من التفصيل في القسمين 4.2-ب و4.2-ج.

نفوينبغي استبعاد الأنشطة التي تعالج أحد أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، ولكنها تضر بهدف آخر من أهدافها. فعلى سبيل المثال، إذا جرى النظر في إعانة للاستخدام المستدام للمنتجات الخشبية، لكنها تؤدي إلى فقدان مباشر للتنوع البيولوجي بسبب زراعة أنواع دخيلة غازية، فلا ينبغي احتسابها.

حقوق الصورة: المؤسسة الوطنية للتمويل الشعبي والتضامني في الإكوادور
بوليسا فارغاس، مالكة مشروع كيندي آيس كريم "Kyndi Ice Creams"، وهو مشروع صغير يصنع المثلجات المرفقة باستخدام مكونات من غابات الأمازون المطيرة.
وهي إحدى المستفيدات من برنامج الائتمان الأخضر التابع لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي في الإكوادور.

لإطار 4.2: التصنيف العالمي لنفقات التنوع البيولوجي (GLOBE)

يمثل التصنيف العالمي لنفقات التنوع البيولوجي (GLOBE) قائمة شاملة لنفقات التنوع البيولوجي، تعالج الأطر العالمية والوطنية القائمة، وتوفر معايير للتنسيب الملائم. وتتمثل العناصر الرئيسية لهذا التصنيف فيما يلي: (1) تسع فئات رئيسية أولية لنفقات التنوع البيولوجي، (2) فئات فرعية من المستوى الثاني والثالث لنفقات التنوع البيولوجي، (3) أمثلة على النفقات، (4) معدلات نسب التنوع البيولوجي، (5) المواءمات بين الإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي، وأهداف آيتشي، وأهداف التنمية المستدامة. وترد في الجدول 4.2 تعاريف فئات تمويل التنوع البيولوجي ومواءمتها مع غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، بينما ترد الفئات الفرعية في الجدول 4.3.

ويركز التصنيف العالمي لنفقات التنوع البيولوجي على نفقات القطاع العام، ولا يشمل سوى "النفقات الإيجابية"، ومن ثم يمكن النظر إليه بوصفه قائمة بيضاء لبنود الإنفاق التي تسهم في تحقيق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وهو يدعم إعداد مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي من خلال توفير قائمة بالإجراءات التي يمكن أن تشكل مرجعاً لمواءمة الموازنات، سواء على مستوى الفئة الرئيسية أو الفئة الثانوية. وعلاوة على ذلك، فإن معدلات النسب التي استُمدت من الخبرة الفنية للممارسين في مجال مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي يمكن أن تشكل أيضاً نقطة مرجعية مفيدة أثناء عملية التقدير.

وتتبع معدلات نسب التنوع البيولوجي المعتمدة في هذا التصنيف نهجاً مماثلاً لنهج مؤشرات ريو (انظر الإطار 4.3)، أي إنها تركز على النية أو الهدف من نفقة معينة، لا على أثرها.

وينبغي أن تكون هذه النية مذكورة بوضوح في النفقة نفسها، أو مستخلصة من الوثائق التي تصف برامج الموازنة أو الولاية المؤسسية المتعلقة بذلك النشاط. ومن ثم فإن الدافع المرتبط بالتنوع البيولوجي يبرر بوضوح الحاجة إلى هذه النفقة وكيفية تصميم الإجراءات المرتبطة بها. أما أثر النفقة، ففي معظم الحالات، لا يكون معروفاً مسبقاً، ويتوقف على ظروف عديدة تتجاوز سيطرة الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة. لذلك، لا تراعي معدلات نسب التنوع البيولوجي الأثر أو التنفيذ، بل تركز على النية، أو الهدف الكامن وراء الإنفاق على هذا الإجراء.

أما نهج التقييم بالدرجات ورغم استناده إلى مؤشرات ريو، فإنه يختلف عنها من حيث إنه يتعمق في التفاصيل ويتجاوز الفئات الثلاث، وهي: "غير مستهدف – 0"، و"مهم – 1"، و"رئيسي – 2". ففي كثير من الحالات، قد لا يكون الغرض من النفقة العامة غرضاً رئيسياً، أي حيث يكون معدل نسب التنوع البيولوجي = 100، لكنه يظل مهماً أو على الأقل أعلى من الصفر. فعلى سبيل المثال، تشير درجة 25 في المائة إلى أن النية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ضعيفة نسبياً وفقاً لتعريف نفقات التنوع البيولوجي (الجدول 4.1). ويكون تصميم الإجراء في هذه الحالة مشكَّلاً بدرجة كبيرة بأهداف أخرى، لكنه يتيح بعض المنافع غير المقصودة (وإن كانت معترفاً بها) للتنوع البيولوجي. ويشمل هذا التصنيف النفقات التي لها، على الأقل، غرض "ضئيل جداً" يتعلق بالتنوع البيولوجي؛ أي إن جميع النفقات التي لا تنطوي على أي غرض متعلق بالتنوع البيولوجي لا تندرج في هذا التصنيف.

7 OECD Rio Marker for Biodiversity.
https://one.oecd.org/document/DCD/DAC/ENV(2024)1/REV1/FINAL/en/pdf

الجدول 4.1: تعريف تفصيلي للإنفاق على التنوع البيولوجي

هدف التنوع البيولوجي: يتمثل الغرض من الإنفاق في زيادة التنوع البيولوجي وحمايته واستعادته؛ أو منع فقدانه؛ أو معالجة المسببات التي تسهم في فقدان التنوع البيولوجي أو تعوق تحقيق مكاسب فيه، بما في ذلك نقص الوعي والظروف التمكينية في السياسات والمؤسسات.	
(رئيسي) 100%	يتوافق الغرض من الإنفاق تماماً مع هدف التنوع البيولوجي. وعندما تتعدد الأهداف إلى جانب التنوع البيولوجي، تبقى النسبة قائماً ما دامت نية الأهداف الأخرى (مثل المناخ أو الصحة أو التنمية البشرية) منسجمة تماماً مع التنوع البيولوجي أو لا تنتقص من تحقيق هدف التنوع البيولوجي ولا تقوضه.
(مهم جدًا) 75%	يبقى هدف التنوع البيولوجي جزءاً مهماً من الإنفاق، غير أن صياغته تكون أكثر غير مباشرة و/أو تكون هناك أهداف أخرى تتقدم على هدف التنوع البيولوجي.
(مهم) 50%	يكون الهدف غير واضح بوصفه هدفاً سياساتياً و/أو تكون الأهداف الأخرى أكثر بروزاً من التنوع البيولوجي.
(متوسط) 25%	يكون الهدف أضعف بوضوح من حيث صياغته في السياسات مقارنة بأهداف أخرى، ويُصاغ بوصفه أثرًا غير مقصود.
(منخفض) 5%	يكاد الهدف يكون غير موجود في الصياغة السياساتية، ويُصاغ بوصفه أثرًا غير مقصود.
(ضئيل جدًا) 1%	لهدف الرئيسي للإجراء هو تعزيز أغراض أخرى غير التنوع البيولوجي؛ ومع ذلك توجد صلة محدودة جدًا بهذا الهدف.

حقوق الصورة: دولابو أديجومو

الإطار 4.3: مؤشرات ريو الخاصة بالتنوع البيولوجي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

صُممت مؤشرات ريو الخاصة بالتنوع البيولوجي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [a] لتتبع تمويل المساعدة الإنمائية الدولية للاتفاقيات الثلاث الرئيسية المنبثقة عن ريو وهي: تغير المناخ والتصحر والتنوع البيولوجي. ولتحديد الإنفاق الإيجابي للتنوع البيولوجي، يمكن الرجوع إلى الأهداف الثلاثة الرئيسية لاتفاقية التنوع البيولوجي بوصفها معياراً مرجعياً:

- حفظ التنوع البيولوجي
- الاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي
- التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية [b].

كما تحدد مؤشرات ريو الهدف بوصفه "هدفاً أساسيًا وهو ما تسميه مبادرة BIOFINالهدف "الرئيسي" إذا كان "يهدف بصورة مباشرة وصريحة إلى تحقيق" واحد أو أكثر من الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه. وعليه، فإن الإنفاقات الرئيسية هي تلك التي يكون فيها واحد أو أكثر من أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي غرضاً أساسياً معلناً أو العلة النهائية أو الغاية النهائية، بينما تُعد الإنفاقات الثانوية هي تلك التي يُشار فيها إلى أحد أهداف الاتفاقية ولكنه لا يكون الغرض الأساسي من النفقة.

[a] OECD Rio Marker for Biodiversity. https://one.oecd.org/document/DCD/DAC/ENV(2024)1/REV1/FINAL/en/pdf

[b] Convention on Biological Diversity, Article 1. Objectives. www.cbd.int/convention/articles/default.shtml?a=cbd-01

وعند تعريف نفقات التنوع البيولوجي، يكون من المفيد أيضاً فهم نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية الاقتصادية (انظر الإطار 4.4). فكلٌ من مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي ضمن مبادرة BIOFIN ونظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية الاقتصادية يلتزمان بمفهوم العلة النهائية، أي إنهما يركزان على القصد من النشاط أو الإنفاق بدلاً من التركيز على الأثر. ويستخدم نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية الاقتصادية مفهوم العلة النهائية كمعيار عند تحديد تصنيف حماية البيئة وقياسها. وعلى النقيض من منهجية مراجعة الإنفاق يركز نهج نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية حصراً على الغرض الرئيسية ويتجاهل الأغراض الثانوية.

وفي إطار مبادرة BIOFIN يمكن أن يساهم إنفاق معين في إجمالي الإنفاق على التنوع البيولوجي حتى لو كان الهدف المرتبط بالتنوع البيولوجي هو مجرد هدف واحد من بين العديد من الأهداف الأخرى أو مجرد هدف ثانوي. وينعكس الهدف الثانوي في معدل النسبة. وبالنسبة لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي توضح مراجعة السياسات والمؤسسات الغرض بناءً على ولاية ووظائف الوكالات الحكومية أو القطاع الخاص.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا
ازداد عدد الماعز البري في منغوليا خلال السنوات الأخيرة بفضل الجهود الفعالة لحفظ الطبيعة.

الإطار 4.4: نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية الاقتصادية

يتضمن نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية الاقتصادية معايير وتعريفات وتصنيفات وقواعد محاسبية وجداول متفقاً عليها دولياً لإنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً بشأن البيئة وعلاقتها بالاقتصاد. ويتسق إطار نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية الاقتصادية مع نظام الحسابات القومية لتيسير دمج الإحصاءات البيئية والاقتصادية.[a] وفيما يتعلق بالأنشطة البيئية أو المنتجات البيئية أو الإنفاقات البيئية، اعتمدت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تصنيف الأغراض البيئية في عام 2024 والذي يهدف إلى أن يحل محل التصنيف السابق لأنشطة وإنفاقات حماية البيئة وتصنيف أنشطة وإنفاقات إدارة الموارد. ولا تُحتسب سوى الإنفاقات الرئيسية بناءً على مبدأ النسبة المتمثل في "الغرض الرئيسي". ويتجنب نهج النسبة الصارم هذا الحساب المزدوج ولكنه يخفق في رصد مجمل استثمارات التنوع البيولوجي ونقاط التدخل المحتملة على نحو شامل.

ويوفر الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية[b] والمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة للنظام[c] معلومات أكثر تفصيلاً. وينبغي أن يسعى مسار عمل مبادرة BIOFIN إلى المواءمة مع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية حيثما أمكن ذلك مثلما هو الحال عند تعميم إطار النظام. وتُبرز تجربة المكسيك كيفية المواءمة بين نهجي نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ومبادرة BIOFIN. انظر الإطار 4.5 للحصول على وصف تفصيلي لدمج نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية التابع للأمم المتحدة مع نظام تصنيف مبادرة تمويل التنوع البيولوجي كما طُبق في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في المكسيك. وعندما تصادق دولة ما على إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ينبغي أن تشرع مراجعة الإنفاق في تحليل جميع تقارير المحاسبة البيئية مع الإشارة في الوقت ذاته إلى كيفية الحاجة إلى بلورة مكوّن التنوع البيولوجي. وتتطلب عملية مراجعة الإنفاق أيضاً طبقة أخرى من البيانات لا يراعيها نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية أو نُهج محاسبة رأس المال الطبيعي الأخرى التي تشكل جوهر مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي التابعة لمبادرة BIOFIN ألا وهي الموازنات والنفقات الخاصة بالتنوع البيولوجي.

[a] System of Environmental Economic Accounting System (SEEA). http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seea.asp

[b] United Nations, European Commission, Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, & The World Bank. (2014). System of environmental-economic accounting 2012: central framework. New York: United Nations.https://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seearev/seea_cf_final_en.pdf

[c] SEEA.https://seea.un.org/ecosystem-accounting

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كازاخستان
مضيق ألماتي، كازاخستان

الخطوة 2-ب: وضع نظام للتصنيف والوسم من أجل مواءمة نفقات موازنة التنوع البيولوجي مع الأهداف الوطنية والدولية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

يمثل نظام تصنيف الموازنة الجيد ركيزة أساسية مهمة في نظام إدارة المالية العامة. ويُعد التصنيف الصحيح للإنفاقات أمراً جوهرياً من أجل: (1) صياغة السياسات وتحليل الأداء؛ (2) تخصيص الموارد بكفاءة بين القطاعات؛ (3) ضمان الامتثال لموارد الموازنة التي أقرتها السلطة التشريعية؛ (4) والاضطلاع بالإدارة اليومية للموازنة. كما تلتزم إنفاقات القطاع العام بتصنيفات معيارية تشمل التصنيف الإداري والتصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي. ويحدد التصنيف الإداري الجهة أو الجهات المسؤولة عن الإنفاق، في حين يحدد التصنيف الاقتصادي نوع الإنفاق المتكبد مثل الرواتب والنفقات الرأسمالية ومدفوعات الفوائد. أما التصنيف الوظيفي فينظم الإنفاقات ضمن فئات عامة واسعة. ويروّج تصنيف GLOBE للتصنيف الوظيفي مسترشداً بتصنيف وظائف الحكومة التابع للأمم المتحدة (COFOG) وذلك لأغراض التوحيد القياسي وقابلية المقارنة بين الدول في المقام الأول.

ويتضمن نظام التصنيف الحالي لإنفاقات التنوع البيولوجي تسع فئات (على غرار نظام التصنيف المقترح في دليل عمل التنوع البيولوجي لعام 2018) ولكنه متوافق الآن مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (الجدول 4.2). وتُقسم فئات مبادرة BIOFIN التسع إلى فئات فرعية ومستوى ثالث خاص ببرامج الإنفاق. وبالإضافة إلى الإطار العالمي للتنوع البيولوجي يمكن وسم نظام التصنيف بما يتوافق مع بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية كما هو موضح في مثال المكسيك (الإطار 4.4) فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى وأطر التخطيط الوطنية والتي يُعد أهمها الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وتُحدد هذه الاستراتيجيات والأهداف الوطنية في مراجعة السياسات والمؤسسات وتُستخدم بالتوازي مع فئات مبادرة BIOFIN في تقييم الاحتياجات المالية. ويُظهر الوسم كيف تسهم إنفاقات محددة على التنوع البيولوجي في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية، ويدعم التخطيط وترتيب أولويات الموازنة.

الجدول 4.2: تعريف الفئات الرئيسية للتنوع البيولوجي ومواءمتها مع غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي

الفئة الرئيسية للتنوع البيولوجي	التعريف	المواءمة مع غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي
1.الحصول على الموارد وتقاسم المنافع	يُشير هذا إلى الحصول على الموارد الجينية مع التركيز على الموافقة المسبقة عن علم وتوزيع المنافع الناشئة عن التنوع الجيني مع التركيز على الإنصاف والشفافية لأولئك الذين تُستخدم معارفهم وبناءً على شروط متفق عليها بشكل متبادل مع مراعاة جميع الحقوق المتعلقة بتلك الموارد والتقنيات ومن خلال التمويل المناسب	9- تحقيق المنافع للناس من خلال الاستخدام المستدام للأنواع البرية 13- الحصول على الموارد وتقاسم المنافع الناشئة عن الموارد الجينية 21- الحصول على البيانات والمعلومات والمعارف وتقاسمها 22- التمثيل والمشاركة في صنع القرار والحصول على العدالة والمعلومات
2.الوعي بالتنوع البيولوجي والمعرفة	يشمل الوعي والمعرفة بالتنوع البيولوجي مجموعة واسعة من المواضيع المختلفة. وتهدف المعرفة بالتنوع البيولوجي إلى إنتاج البيانات والمعلومات عالية الجودة وتوليدها وإتاحتها بسهولة وفي الوقت المناسب دعماً لجميع الجهود الرامية إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي أو الحفاظ على مستوياته الحالية وزيادتها. ويشمل توليد المعرفة ونشرها السياقات الرسمية وغير الرسمية، والتدريب التقني، والتواصل بشأن التنوع البيولوجي، والبحث العلمي، ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.	21- الحصول على البيانات والمعلومات والمعارف وتقاسمها جزئياً: 1- التخطيط المكاني 20- التكنولوجيا والابتكار والبحث العلمي والرصد
3.الوعي بالتنوع البيولوجي والمعرفة	تتضمن السلامة الأحيائية فئتين فرعيتين: (1) منع الأنواع الغريبة الغازية واحتواؤها والقضاء عليها (2) المناولة الآمنة والنقل والاستخدام الآمن للكائنات المعدلة وراثياً/الكائنات الحية المحورة الناتجة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة والتي قد تكون لها آثار ضارة على التنوع البيولوجي.	6- الأنواع الغريبة الغازية 17- تدابير السلامة الأحيائية
4.الاقتصاد الأخضر	عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان والإنصاف الاجتماعي مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية". وببساطة يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد منخفض الكربون وكفء في استخدام الموارد وشامل اجتماعياً. وتهدف بعض الأنشطة أيضاً إلى إفادة التنوع البيولوجي.	15- قطاع الأعمال والمؤسسات المالية 16- الاستهلاك المستدام جزئياً: 7- الحد من مخاطر التلوث وتأثيره 8- تغير المناخ 12- التنوع البيولوجي الحضري
5.التخطيط والتمويل الخاصان بالتنوع البيولوجي	تشير هذه الفئة إلى إجراءات التخطيط والسياسات والتمويل والإجراءات القانونية والتنسيقية والتنفيذية على المستويات الوطنية أو على مستوى الولايات أو المستويات المحلية والتي تتسم بطابع شامل ومتقاطع يغطي فئات متعددة للتنوع البيولوجي أو مواضيع عامة مثل التقييمات البيئية الاستراتيجية والتخطيط المكاني والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.	14- إدماج التنوع البيولوجي وقيمه 15- قطاع الأعمال والمؤسسات المالية 16- الاستهلاك المستدام جزئياً: 1- التخطيط المكاني 12- التنوع البيولوجي الحضري 18- الحوافز الضارة 19- حشد الموارد
6.إدارة التلوث	قُصد بـ "التلوث" إدخال مواد ضارة (أي الملوثات) إلى البيئة بمعدل أسرع مما يمكن تشتيته أو تخفيفه أو تحلله أو إعادة تدويره أو تخزينه في شكل غير ضار. وقد يكون التلوث طبيعياً (مثل الرماد البركاني) أو من صنع الإنسان وفي أي شكل (صلب أو سائل أو غازي فضلاً عن الطاقة).	7- الحد من مخاطر التلوث وآثاره

	وتتألف إدارة التلوث من منع التلوث من المصدر (الخيار المفضل) والحد منه وإعادة استخدامه وإعادة تدويره ومعالجته أو التخلص منه (الخيار الأقل تفضيلاً). ويتداخل هذا مع تدابير معينة لمكافحة التلوث في فئة "الاستخدام المستدام" مثل تعزيز الزراعة المستدامة. وإذا كان الهدف المعلن هو الحد من الآثار السلبية فينبغي إدراجه هنا؛ أما إذا كان الهدف هو تحسين التنوع البيولوجي في نظم الإنتاج فينبغي إدراجه ضمن فئة "الاستخدام المستدام".	
7.المناطق المحمية وتدابير الحفظ الأخرى	تتألف هذه الفئة من تدابير الحفظ داخل الموقع وخارجه لحماية التنوع البيولوجي وصونه على مستويات الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية. ويمكن أن يكون الجهد قائماً على المساحات من خلال المناطق المحمية وتوسيعها وربطها ببعضها أو من خلال المناطق العازلة؛ غير أن ذلك يشمل أيضاً تطبيق تدابير حفظ أخرى.	3- حفظ المناطق 4- الحد من انقراض الأنواع المهددة وتقليل الصراع بين الإنسان والحياة البرية جزئياً: 1- التخطيط المكاني 5- الاستخدام المستدام للأنواع البرية 8- تغير المناخ 9- المنافع للناس من خلال الاستخدام المستدام للأنواع البرية 19- حشد الموارد
8.الاستعادة	تشير استعادة النظم الإيكولوجية إلى المساعدة في تعافي النظم الإيكولوجية التي تدهورت أو دُمّرت، فضلاً عن صون النظم الإيكولوجية التي ما زالت سليمة. وينبغي أن يفضي ذلك إلى إعادة تأهيل وظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها. ويُعترف بجهود الاستعادة بوصفها داعمة لتحقيق أهداف جميع اتفاقيات ريو، وهي اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك أهداف التنمية المستدامة.	2- الاستعادة 4- الحد من انقراض الأنواع المهددة بالانقراض وتقليل الصراع بين الإنسان والحياة البرية
9.الاستخدام المستدام	يُقصد بالاستخدام المستدام "استخدام مكونات التنوع البيولوجي بطريقة وبمعدل لا يؤديان إلى انخفاض التنوع البيولوجي على المدى الطويل وبالتالي الحفاظ على إمكاناته لتلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية". وتتميز هذه الفئة عن الاقتصاد الأخضر بتركيزها على خدمات النظم الإيكولوجية وفي مقدمتها الإنتاج وخدمات الدعم الأساسية. وتستهدف الأنشطة تحسين نتائج التنوع البيولوجي بالتنسيق مع المنافع المشتركة الأخرى المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية	2- الاستعادة 4- الحد من انقراض الأنواع المهددة وتقليل الصراع بين الإنسان والحياة البرية 5- الاستخدام المستدام للأنواع البرية 7- الحد من مخاطر التلوث وآثاره 9- المنافع للناس من خلال الاستخدام المستدام للأنواع البرية 10- الزراعة المستدامة وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والحراجة

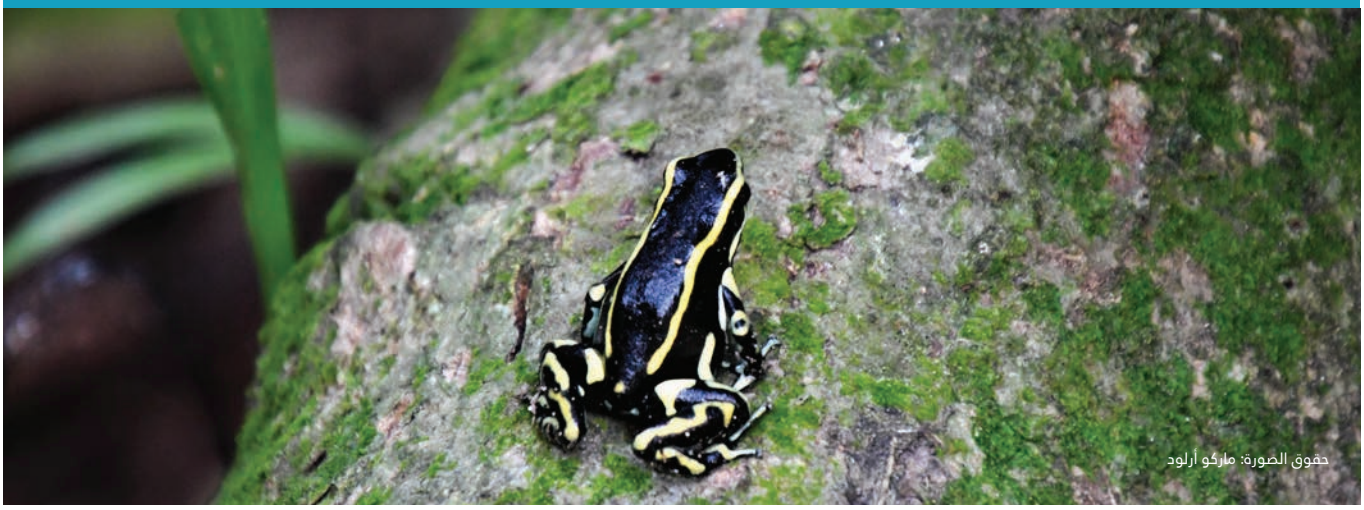

حقوق الصورة: مارڤو أرلود

الإطار 4.5: مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في المكسيك

تعاونت مبادرة BIOFIN في المكسيك مع المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا لإعداد تحليل مفصل للإنفاق على التنوع البيولوجي، مع الاستفادة الكاملة من أوجه التآزر بين المؤسسات. [a] واعتمدت مبادرة BIOFIN في المكسيك المنهجية التي يتبعها المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والقائمة على نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية [b] لقياس كل إنفاق اتحادي وتخصيص مُعامل غرض متعلق بالتنوع البيولوجي له (والذي يُشار إليه أيضاً بمعدل نسبة التنوع البيولوجي) ويتراوح من 0 إلى 100. وأسفر ذلك عن إطار لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي يهدف إلى مراجعة تخصيص الموارد العامة ليس فقط من قطاع البيئة بل ومن كل وزارة على حدة.

ويتوافق إطار المكسيك مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية التابع للأمم المتحدة وهو المعيار الإحصائي الدولي الذي يستجيب للمفاهيم والتعاريف والتصنيفات الخاصة بتجميع الحسابات البيئية؛ مما يتيح إصدار إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً.

ويستند قياس الإنفاق على التنوع البيولوجي في القطاع العام إلى تصنيف الأنشطة البيئية. وتشمل معايير الإدراج الرئيسية الإنفاقات التي يتمثل غرضها في قياس التلوث أو السيطرة عليه أو الحد منه، وصون البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها، فضلاً عن الفئات المرتبطة بالاستخدام المستدام والاقتصاد الأخضر.

ولأغراض تقدير الإنفاق على التنوع البيولوجي، يستخدم المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا الحسابات العامة بوصفها المصدر الرئيسي للمعلومات، إذ تودد هذه الحسابات إجمالي الإنفاق الاتحادي في سنة معينة. وتحدد موازنة الإنفاق البرامج والإنفاقات المرتبطة بفئات تصنيف الأنشطة البيئية، ثم تُعالَج البيانات باستخدام معاملات الغرض المتعلق بالتنوع البيولوجي الخاصة بمبادرة BIOFIN. وإضافة إلى ذلك، جرى تحليل وثائق أخرى مثل قائمة البرامج والمشروعات الاستثمارية، والتقارير السنوية، والمواقع الإلكترونية الرسمية للوحدات الإدارية. أما الحكومات المحلية فقد استخدمت البيانات الإدارية، والقيود اليومية، والأسئلة المتعلقة بالنفقات.

ويُحتسب إنفاق حماية البيئة على النحو التالي:

إنفاق حماية البيئة = الإنفاق الجاري + الاستثمار

- الإنفاق الجاري = مدفوعات الخدمات الشخصية + شراء المواد واللوازم + مدفوعات الخدمات العامة
- الاستثمار = اقتناء الممتلكات العقارية والمنقولة + الأشغال العامة.

وقد ساعدت منهجية مبادرة BIOFIN على مراجعة إنفاق حماية البيئة المصنف ضمن الفئة 6 من تصنيف الأنشطة البيئية: حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية. كما جرى أيضاً فحص فئات تصنيف الأنشطة البيئية التالية لرصد النفقات المرتبطة بالتنوع البيولوجي:

1. دارة مياه الصرف
2. حماية التربة والمياه الجوفية والمياه السطحية واستصلاحها
3. البحث والتطوير من أجل حماية البيئة
4. أنشطة أخرى لحماية البيئة.

وعليه، جمعت مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي سجلات إضافية للإنفاق باستخدام منهجية مبادرة BIOFINمثل الإنفاق في البرامج المرتبطة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وأُدرجت هذه النفقات لاحقاً بوصفها فئات فرعية ضمن تصنيف الأنشطة البيئية من قبل المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، مما أسفر عن مواءمة محاسبية للإنفاق على التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، جرى توثيق عملية تطوير الإطار وعملية الاحتساب ومأسستهما بما يتيح إدارة قاعدة بيانات محدثة، وهو ما سيفضي في نهاية المطاف إلى رصد طويل الأجل للإنفاق على التنوع البيولوجي في البلد.

وقد أتاحت هذه المنهجية للمكسيك توافر حسابات سنوية سليمة وموثوقة لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي بين يدي صناع القرار. كما أتاحت لمبادرة BIOFIN في المكسيك نشر تقريرها الخاص بمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي كل عام.

تصنيف الأنشطة البيئية

حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية الفئة 6 من تصنيف الأنشطة البيئية

مبادرة BIOFIN

الفئات المضافة 2 و4 و8 و9 من تصنيف الأنشطة البيئية + فئات مبادرة BIOFIN

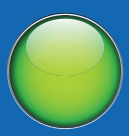

مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

محاسبة النفقات المتكاملة لمبادرة BIOFIN / تصنيف الأنشطة البيئية

[a] والجغرافيا في الفصل 7 ترد مناقشة مأسسة عملية مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي مع المعهد الوطني للإحصاء

[b] www.inegi.org.mx/app/tabulados/default.aspx?pr=28&vr=2&in=44&tp=20&wr=1&cno=1&idrt=3271&opc=p

حقوق الصورة : Shutterstock
منذ عام 2018 اتحدت 14 دولة في إطار خارطة طريق حفظ اليغور لعام 2030 للأمريكتين لعكس مسار انخفاض أعداد اليغور والحفاظ على موائله.

الخطوة 2-ج: وضع نظام تنسيب الإنفاق الرئيسي والثانوي

بمجرد تصنيف الإنفاق وفقاً لفئات مبادرة BIOFIN التسع، ينبغي تحديد معدلات نسب التنوع البيولوجي. وفي هذه المرحلة، تكون الجهات ذات الولايات المتعلقة بالتنوع البيولوجي قد حُددت بالفعل في تقرير مراجعة السياسات والمؤسسات وتم التحقق منها من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة لأغراض مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي. وبوجه خاص، فيما يتعلق بالجهات "غير الأساسية" المعنية بالتنوع البيولوجي، يلزم توافر بيانات تفصيلية عن الإنفاق على مستوى البرامج/المشروعات أو حتى على مستوى الأنشطة من أجل تقدير الإنفاق المرتبط بالتنوع البيولوجي أو غير المرتبط به.

وتتطلب نُهُج التنسيب تصنيف الإنفاق إلى "رئيسي" و"ثانوي"، ثم تحديد النسبة المئوية لبعض بنود الإنفاق التي ينبغي إسنادها إلى التنوع البيولوجي. وينبغي أن تكون معدلات الإنفاق الرئيسي على التنوع البيولوجي 100 في المائة (على غرار مؤشرات ريو التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونظام المحاسبة البيئية الاقتصادية). ويُعد الإنفاق "رئيسيًا" استناداً إلى "مبدأ الغلبة"، أي أنه موجه في الأساس إلى التنوع البيولوجي، ما لم توجد معلومات تثبت خلاف ذلك. وتُظهر الخبرات السابقة لمبادرة BIOFIN أنه من الأسهل عادة البدء بالمؤسسات العامة التي يُتوقع فيها وجود إنفاق رئيسي على التنوع البيولوجي بنسبة 100 في المائة قبل الانتقال إلى المؤسسات التي يُتوقع فيها وجود إنفاق ثانوي على التنوع البيولوجي.

وتُقر عملية مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي بمشاركة عدة وكالات في الإنفاق على التنوع البيولوجي بدرجات متفاوتة من القصد استناداً إلى مبدأ العلة النهائية. وفي المقابل، وعلى الرغم من تزايد عدد الخبرات التي وثقتها مبادرة BIOFIN وغيرها، لا يوجد اتفاق دولي بشأن إسناد قيمة نسبية مئوية إلى الإنفاق الثانوي على التنوع البيولوجي. بل إن حتى الإسناد بنسبة 100 في المائة يظل في جوهره أفضل تقدير ممكن للقصد.

وينبغي أن تسعى مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إلى تنسيب الإنفاق بأكبر قدر ممكن من الدقة من خلال معايير وعمليات تنسيب واضحة ومحددة وشفافة. وعلى البلدان أن تسعى إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الموازنات وأهدافها.

وتتراوح معدلات التنسيب في التصنيف العالمي لنفقات التنوع البيولوجي من 0 إلى 100 في المائة (الجدول 4.1)، وهي متاحة على ثلاثة مستويات من الإنفاق: رئيسي، ويقابل فئات التنوع البيولوجي التسع، وثانوي، وثالثي. وتُعد معدلات التصنيف العالمي لنفقات التنوع البيولوجي معدلات موحدة نتجت عن عملية خبراء شارك فيها أكثر من 100 خبير من البلدان المشاركة في مبادرة BIOFIN. ويرتبط كل بند من بنود الإنفاق بمعدل نسب واحد على الأقل، غير أنه قد توجد حالات تُسجل فيها معدلات نسب متعددة لبند إنفاق واحد عندما يُنفذ إجراء معين من قبل عدة كالات.

ويتسق هذا الهيكل مع الوظائف المرتبطة بتصنيف وظائف الحكومة (COFOG). ومن خلال استخدام هذا التصنيف، يتمثل الهدف في مواءمة هذه الاختلافات بحيث يصبح الإنفاق العام على التنوع البيولوجي قابلاً للمقارنة عبر الزمن وبين البلدان والأقاليم.[8]

وسيكون أمام البلدان الخيارات التالية فيما يتعلق بتطبيق معدلات التنسيب. أما البلدان التي سبق أن أجرت مراجعة للإنفاق على التنوع البيولوجي وهي الآن بصدد إعادة النظر فيها أو في مرحلة التخطيط لذلك، فتتمثل الخيارات المتاحة لها فيما يلي: (1) استخدام معدلات النسب القائمة المستمدة من ممارسة سابقة لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي؛ (2) استخدام الجدول الزمني الموصى به لمعدلات النسب بالاقتران مع التعاريف الواردة في الجدول 4.1؛ و(3) استخدام معدلات النسب الواردة في التصنيف العالمي لنفقات التنوع البيولوجي. أما البلدان التي تبدأ للتو عملية مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، فتوصى بتطبيق معدلات النسب الخاصة بالتصنيف العالمي لنفقات التنوع البيولوجي لتيسير عملية التقدير.

نهج البرامج ونهج الوكالات

هناك نهجان محتملان للحصول على المعلومات اللازمة للتنسيب:

- نهج البرامج الذي يركز على الإنفاق التفصيلي للبرامج
- نهج الوكالات الذي يركز على المنظمات أو "الوكالات" التي تتولى الإنفاق.

ويُعد نهج البرامج أفضل الممارسات لأنه يضمن ربط بيانات الموازنة والإنفاق ببرامج وأنشطة وغايات ومؤشرات محددة. أما نهج الوكالات، في المقابل، فقد لا يوفر المستوى نفسه من تفصيل البيانات الذي يتيحه نهج البرامج، كما أنه لا يستطيع أن يعكس على نحو كاف اتجاهات الإنفاق أو التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالنسب. واستناداً إلى مدى توافر البيانات واستعداد جهات محددة لإتاحة الوصول إلى البيانات البرنامجية، قد تستخدم البلدان مزيجاً من نهجي البرامج والوكالات معاً. ويرد أدناه وصف أكثر تفصيلاً لكلا النهجين.

وترد نتيجة النسب موضحة في الشكلين 4.3 و4.4. ويحدد الشكل 4.3 الإنفاق الرئيسي والثانوي. ونظراً إلى أن معظم الإنفاق العام والخاص لن يكون موجهاً إلى التنوع البيولوجي، فينبغي التركيز على تلك الموازنات والمنظمات التي جرى ترتيبها ضمن الأولويات في مراجعة السياسات والمؤسسات.

الشكل 4.3: تحديد الإنفاق على التنوع البيولوجي ضمن الموازنة العامة (كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق)

التنوع البيولوجي كجزء من إجمالي الموازنة

[8] تصنيف وظائف الحكومة .
https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Glossary

وفي الشكل 4.4، تُستخدَم نسبة الإنفاق الثانوي من أجل التقدير الأكثر دقة لإجمالي ما يُنفق على الإجراءات أو البرامج الثانوية مقارنة بالمبلغ الذي يُنفق على الأهداف المقصودة للتنوع البيولوجي، أي الإنفاق الرئيسي. وبما أن التنوع البيولوجي ليس الهدف الرئيسي في حالة الإنفاق "الثانوي"، فإن النسبة المئوية من الإنفاق التي تُنفق عمداً وبصورة صريحة على أهداف إيجابية للتنوع البيولوجي هي نتيجة عملية تنسيب الإنفاق. وبصورة أساسية، يُضرب كل بند من بنود الموازنة في معدل تنسيب التنوع البيولوجي، بحيث لا يُحتسب من البرامج الثانوية إلا 1 في المائة أو 5 في المائة أو 25 في المائة أو 50 في المائة أو 75 في المائة، وهو ما يعكس القصد المرتبط بالتنوع البيولوجي في بند الموازنة المعني.

الإنفاق على التنوع البيولوجي = ∑ بند الموازنة * معدل التنسيب

ومن المهم التمييز بين القصد والأثر. فقد يكون لإجراء يُقصَد به تعزيز الإنتاج الزراعي آثار إيجابية جداً على التنوع البيولوجي، لكن إذا كان القصد الأساسي من المشروع أو النشاط هو الإنتاج الزراعي، أو الأمن الغذائي مثلاً، فإن معدل تنسيب التنوع البيولوجي لا يمثل سوى النسبة التي استُهدفت عمداً لتحقيق نتائج إيجابية للتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون "القصد" موثقاً، أي مثبتاً كتابةً في السياسات/الموازنات. ويؤدي هذا النهج إلى تقدير تقريبي لحجم الأموال المخصصة قصدًا للتنوع البيولوجي.

الشكل 4.4: مثال توضيحي لمسار الوصول إلى التنسيب النهائي للتنوع البيولوجي

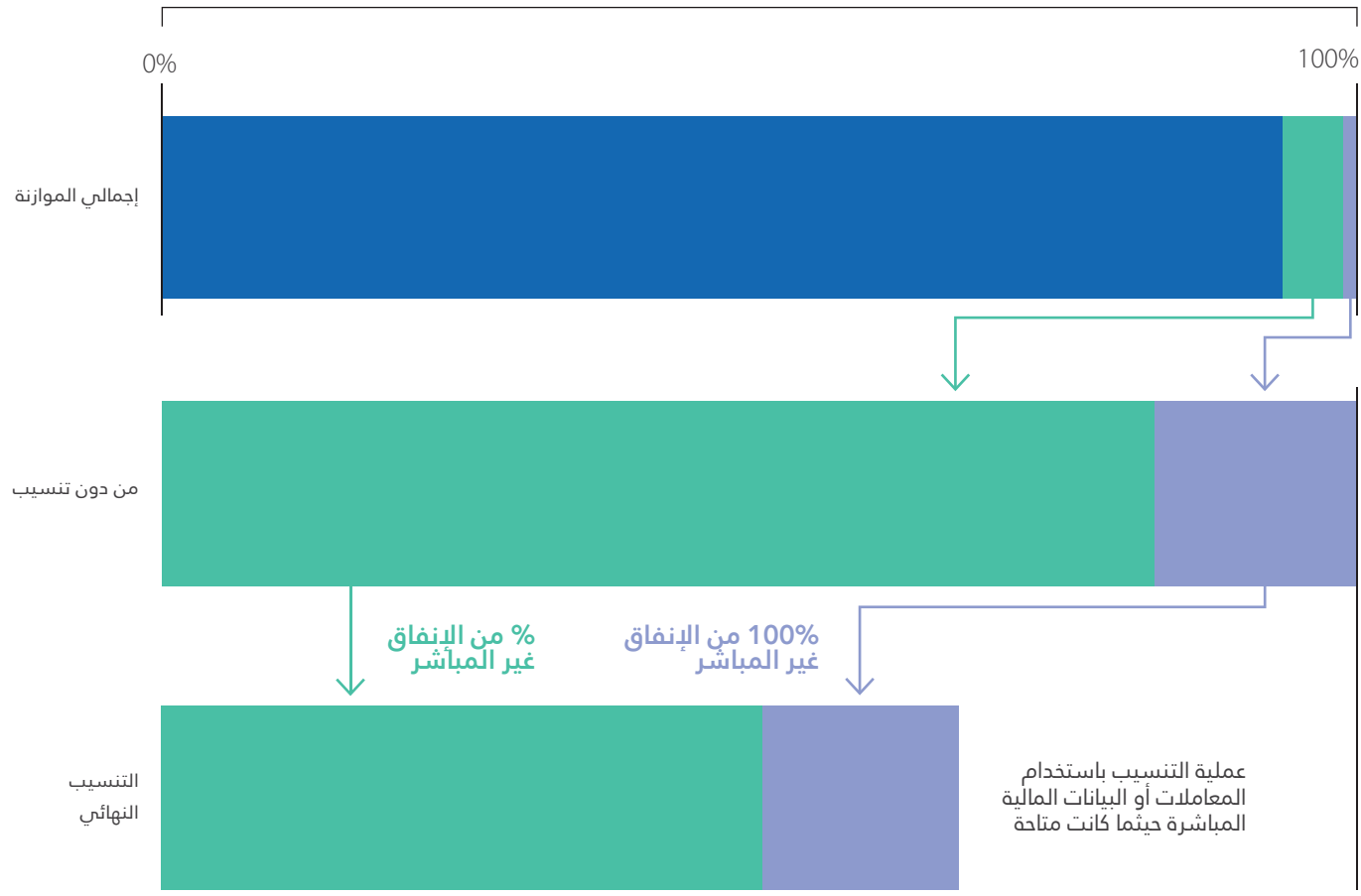

ملاحظة: يختلف المقياس بين الصفوف؛ فالصف الأول يُظهِر النسب المئوية من الموازنة الوطنية، بينما يظهر الصفان الثاني والثالث النسب المئوية من الجزء الداعم للتنوع البيولوجي من الموازنة الوطنية.

نهج البرامج

في نهج البرامج تكون بيانات الإنفاق متاحة على مستوى أكثر تفصيلاً. وتُقسَّم نفقات الوكالات إلى برامج ومشروعات يمكن تصنيفها بمزيد من التفصيل وفقاً للتصنيفات الإدارية والاقتصادية والوظيفية. كما أن الوصف الجيد للبرامج والتوجيه الواضح للسياسات إمكانية تحديد معدلات تنسيب التنوع البيولوجي بقدر أكبر من الموثوقية.

ويتمثل الهدف في إرساء مسار يمكن تكراره دورياً ويُفضي إلى نتائج قابلة للتكرار ومتسقة وموثوقة. ويمكن اتباع الإرشادات التالية:

- لضمان الاتساق، يجب توثيق "القصد" المكتوب بما يتماشى مع الوسم الصريح لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والغرض النهائي في نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية.
- العمل على أدق مستوى من البيانات بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة. وينطبق هذا على أصغر وحدة في المنظمة تتوفر عنها بيانات الموازنة، أو أصغر موازنات البرامج وبيانات الإنفاق المتاحة.

ويقوم نظام التنسيب بترجيح الإنفاق استناداً إلى تقدير للنسبة المئوية من الأموال المنفقة، أو المخصصة في الموازنة، التي استهدفت فئات محددة من التنوع البيولوجي.

نهج الوكالات

عندما لا تتوافر بيانات برنامجية، يمكن استخدام نهج "الوكالات". وتُقيّم كل وكالة (منظمة، أو فرع، أو قسم وما إلى ذلك) بناءً على مساهمتها المالية المقصودة في التنوع البيولوجي. وقد تتوفر بيانات الموازنة أو الإنفاق على هذا المستوى فقط، ولا يمكن تأمين أي معلومات إضافية لتحديد الإنفاق على التنوع البيولوجي، أو ما إذا كان يمكن تصنيفه كإنفاق رئيسي أو ثانوي. ومن الضروري احتساب النسبة المئوية إلى أدق مستوى تنظيمي تتوفر عنه البيانات، مثل الفرع أو القسم أو الوكالة الفنية المحلية. وكلما كان مستوى التحليل أدق، زادت احتمالية اعتماد تنسيب بنسبة 100 في المائة. وتجنب إسناد النسبة على مستوى الوزارة لأن معدل تنسيب وحيد لن يعكس بدقة الولايات المتنوعة لوزارة معينة. وينبغي استخدام نفس درجة التنسيب الخاصة بمعدل تنسيب التنوع البيولوجي لجميع سنوات التقييم، ما لم تطرأ تغييرات جوهرية على إطار السياسات أو الإطار المؤسسي.

كل وكالة (المنظمة أو الفرع أو الإدارة، من حيث مساهمته المالية المقصودة في التنوع البيولوجي. وقد لا تكون بيانات الموازنة أو الإنفاق متاحة إلا على هذا المستوى، وقد يتعذر الحصول على معلومات إضافية لتحديد الإنفاق على التنوع البيولوجي أو بيان ما إذا كان يمكن تصنيفه رئيسيًا أو ثانوياً. ومن الضروري احتساب النسبة المئوية إلى أدق مستوى تنظيمي تتوافر عنه البيانات، مثل الفرع أو الإدارة أو الجهة الفنية المحلية. وكلما كان مستوى التحليل أكثر تفصيلاً، زادت احتمالات اعتماد نسبة تنسيب تبلغ 100 في المائة. وينبغي تجنب نسبة التنسيب على مستوى الوزارة لأن معدل تنسيب واحد لن يعكس بدقة تنوع الولايات داخل وزارة معينة. كما ينبغي استخدام درجة التنسيب نفسها وفق معدل تنسيب التنوع البيولوجي لجميع سنوات التقييم، ما لم تطرأ تغييرات جوهرية على الإطار السياساتي أو المؤسسي.

وهناك ثلاث طرق لتنسيب الإنفاق:

1 مراجعة الولاية المكتوبة أو القانونية للمنظمة.

إن مراجعة ولاية المنظمة وبيانات رسالتها وتقاريرها السنوية تساعد في معدلات تنسيب التنوع البيولوجي. ومن المفترض أن تكون مراجعة السياسات والمؤسسات الشاملة قد تناولت ذلك بالفعل وقدمت مزيداً من التفاصيل عن البرامج ذات الصلة بالتنوع البيولوجي في المنظمة. وعندما تكون للمنظمة ولايات متعددة، بما فيها ولايات غير متعلقة بالتنوع البيولوجي، ينبغي تقدير الأهمية النسبية في الموازنة لكل ولاية من تلك الولايات، أي تحديد النسب النسبية بينها. ويمكن بعد ذلك تصنيف هذه الحصة من الموازنة وفقاً لفئات مبادرة BIOFIN أو أهداف التنمية المستدامة أو الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو أي خطط وطنية أخرى يمكن أن تسهم فيها مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي. وعندما تغطي ولاية الوكالة عدة فئات، فمن المستحسن إبراز ذلك، مثل إدارة الحراجة التي تدعم الاستخدام المستدام وتدير المناطق المحمية.

2 إجراء مقابلات مع الموظفين الإداريين.

في المقابلات الإدارية من المفيد البدء بتقديم موجز حول ماهية نفقات التنوع البيولوجي، بما في ذلك فئات مبادرة (BIOFIN). ويؤسس هذا لفهم مشترك لمصطلح "الإنفاق على التنوع البيولوجي" قبل مطالبة الشخص الذي تُجرى معه المقابلة بتقدير حجم الموازنة السنوية لمنظمته الذي يمكن تنسيبه إلى فئات معينة للتنوع البيولوجي أو لأهداف وطنية. ويمكن أن يكون ذلك بمثابة مناقشة لمرة واحدة أو نشاط منتظم. ويمكن الاطلاع على إرشادات أكثر تفصيلاً حول إجراء المقابلات والاستطلاعات مع الموظفين الرئيسيين في دليل عمل مبادرة (BIOFIN) لعام 2018.

3 استخدام أنظمة الخبراء مثل تصنيف (GLOBE) لتحديد معدلات التنسيب

يتيح هيكل تصنيف (GLOBE) تطبيق معدلات التنسيب على مستوى الفئة الفرعية، والذي قد يتوافق مع المستويات التنظيمية الأدنى للوكالة. ويتوافق هذا مع مستوى التصنيف 2 (الجدول 4.3) أو أقل. فعلى سبيل المثال، قد يكون لوكالة الغابات أقسام تركز على الاستفادة من المنتجات الحرجية أو زراعة الغابات، والتي يمكن ربطها في تصنيف (GLOBE)، وبدلاً من ذلك، يمكن لفريق العمل أن يقرر تطبيق بروتوكولات بديلة مثل مؤشرات ريو لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، ولكنه يقر بافتقار هذا النهج إلى الدقة وتداعياته على التقديرات النهائية للإنفاق على التنوع البيولوجي.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا
أسهم الاستثمار في الطبيعة في منغوليا في زيادة الإنفاق البيئي،
كما عززت مبادرة BIOFIN شفافية الموازنة وقوّت القدرات المحلية في مجال الإدارة البيئية.

الجدول 4.3: فئات التنوع البيولوجي الرئيسية والفئات الفرعية

مستوى التصنيف 1	مستوى التصنيف 2
1 الحصول على الموارد وتقاسم المنافع	1.01 التنقيب الحيوي / فحص المناطق ذات الأهمية للتنوع البيولوجي ووضع إجراءات التصريح
	1.02 الترتيبات التعاقدية
	1.03 آلية تقاسم المنافع
	1.04 بروتوكول ناغويا
2 الوعي بالتنوع البيولوجي والمعرفة به	2.01 التعليم الرسمي بشأن التنوع البيولوجي
	2.02 التعليم غير الرسمي بشأن التنوع البيولوجي، بما في ذلك التدريب الفني
	2.03 التوعية بالتنوع البيولوجي والتواصل بشأنه
	2.04 البحث العلمي في مجال التنوع البيولوجي
	2.05 معارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية
	2.06 آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي
3 السلامة الأحيائية	3.01 الأنواع الغريبة الغازية
	3.02 الكائنات المعدلة وراثياً بما في ذلك الكائنات الحية المحورة
4 الاقتصاد الأخضر	4.01 سلسلة التوريد الخضراء
	4.02 الصناعات الاستخراجية
	4.03 الاستهلاك المستدام
	4.04 الطاقة المستدامة
	4.05 السياحة المستدامة
	4.06 النقل المستدام
	4.07 المناطق الحضرية والريفية المستدامة
5 تخطيط التنوع البيولوجي وتمويله	5.01 قوانين وسياسات وخطط التنوع البيولوجي
	5.02 القوانين والسياسات والخطط الأخرى ذات الصلة
	5.03 تنسيق وإدارة التنوع البيولوجي
	5.04 تخطيط وتمويل التنوع البيولوجي والتنسيق بشأنه
	5.05 التقييم البيئي الاستراتيجي 5
	5.06 التخطيط المكاني
	5.07 الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف
	5.08 الوصول إلى الموارد والمعلومات وصنع القرار، بما في ذلك مشاورات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة FPIC
6 إدارة التلوث	6.01 حماية التربة والمياه الجوفية والمياه السطحية وإصلاحها
	6.02 حماية الهواء المحيط والمناخ
	6.03 إدارة النفايات
	6.04 إدارة مخلفات التلوث الساحلي والبحري
	6.05 تدابير أخرى لإدارة التلوث
	6.06 الأنشطة التمكينية المرتبطة بجميع أنواع التلوث
7 المناطق المحمية وغيرها من تدابير الحفظ	7.01 إدارة المناطق المحمية وتوسيعها
	7.02 إدارة المناطق الواقعة خارج المناطق المحمية
	7.03 تدابير حفظ أخرى فعالة قائمة على المناطق
	7.04 حفظ الأنواع
8 الاستعادة	8.01 إعادة إدخال الأنواع ونقلها
	8.02 إعادة تطوير المواقع والهندسة البيئية
	8.03 إدارة المواقع

9 الاستخدام المستدام	9.01 التنوع البيولوجي الزراعي
	9.02 الزراعة المستدامة
	9.03 الاستزراع المائي المستدام
	9.04 مصايد الأسماك المستدامة
	9.05 الحراجة المستدامة
	9.06 إدارة المياه العذبة على نحو مستدام
	9.07 الإدارة المستدامة للمناطق البحرية والساحلية
	9.08 المراعي المستدامة
	9.09 الحياة البرية المستدامة

الخطوة 3: جمع البيانات

في هذه المرحلة، تُجمع بيانات الإنفاق الخاص والعام بصورة منهجية وشاملة من مصادر عامة أو سرية. وفي حال كانت سرية، تُطبق على نحو صارم بنود السرية والخصوصية واعتبارات سيادة البيانات. ويشمل ذلك ما يلي:

أ. الشروع في جمع البيانات
ب. مصادر البيانات المقترحة
ج. الافتراضات والمؤشرات الاقتصادية الكلية: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الصرف
د. إدارة مخاطر الازدواج الحسابي.
أ. الشروع في جمع البيانات

أ. الشروع في جمع البيانات

تتطلب هذه الخطوة الفرعية تحديد الشركاء الفنيين ومصادر البيانات اللازمة لجمع بيانات الموازنات والمخصصات والإنفاق في القطاعين العام والخاص. وفي جمع البيانات، فإن مستوى تفصيل مجموعة البيانات ودرجة تحديدها هما ما يضمنان عمق التحليل وجودته. غير أن هناك مفاضلة بين الموارد المنفقة، من حيث الوقت والمال، وبين النتائج المتوقعة من التحليل. وعادةً ما ترغب البلدان في جمع بيانات عن المشروعات والأنشطة على مستوى الوكالات الفرعية أو الإدارات. ويمكن أن يسهم خطاب طلب بيانات صادر عن الوزارات الرئيسية المتعاونة مع مبادرة BIOFIN، وغالباً ما تكون وزارة المالية أو وزارة البيئة، في تيسير تبادل المعلومات. وينبغي جمع بيانات عن الموازنات والمخصصات والإنفاق الفعلي النهائي لجميع المنظمات الرئيسية.

ومن المفيد البناء على المبادرات القائمة حيثما أمكن، مثل نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية، ومحاسبة رأس المال الطبيعي، ومراجعات الإنفاق البيئي العام، وإجراء مناقشات مع الإدارة الوطنية للإحصاء التي تعد نظام الحسابات القومية، ومن المهم الإشارة إلى أن مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي مكملة لنُهُج محاسبة رأس المال الطبيعي مثل نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يتمثل هدف نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية في توثيق القيمة الاقتصادية لأرصدة رأس المال الطبيعي وتدفقاته، أي المحاسبة الاقتصادية، بينما يتمثل هدف مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في تجميع الموارد المالية وإدارتها، أي الموازنات والمحاسبة المالية، المخصصة لرعاية رأس المال الطبيعي. ويتمثل نظام المحاسبة المالية في إطار نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية في تصنيف الأنشطة البيئية وهو لا يزال غير مفصل بالقدر الكافي لمعالجة تمويل التنوع البيولوجي معالجة وافية؛ ومن ثم قد يكون التعاون المستقبلي بين مبادرة BIOFIN وتصنيف الأنشطة البيئية مثمراً. وعندما تستخدم كل من المنهجيات المالية والاقتصادية مصطلح "المحاسبة"، فقد يسبب ذلك قدراً من الالتباس.

وينبغي الانتباه عند مقارنة البيانات وعند وصف مصادرها وأي تغييرات إدارية في تكوين الموازنة. فعلى سبيل المثال، لا تُخصص كل الأموال المرصودة في الموازنة للمشروعات أو الأنشطة الأخرى، كما أن جميع المخصصات لا تُنفق فعلياً (انظر الخطوة 4.2-أ). ولا ينبغي مقارنة بيانات الموازنة في سنة معينة ببيانات الإنفاق في سنة أخرى من دون التحقق من التجانس ومراعاة أثر التضخم. كما ينبغي الانتباه إلى مكونات البيانات المجمعة. فعلى سبيل المثال، جُمعت في إندونيسيا بيانات الموازنة ابتداءً من عام 2006، لكنها لم تشمل تكاليف الموظفين حتى عام 2010. وفي غياب التصحيح المنهجي المناسب، فإن أي تمثيل بياني كان سيُفضي إلى تقديم انطباع غير دقيق بشأن الاتجاهات.

حقوق الصورة: غوراف غوبتا
ينبغي أن تزيد التدفقات المالية الحالية المخصصة للتخفيف من تغير المناخ بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف إذا أردنا حصر الاحترار العالمي عند درجتين مئويتين أو أقل وتحقيق أهداف اتفاق باريس.

ب. مصادر البيانات المقترحة

ينبغي، قدر الإمكان، أن تكون البيانات المستخدمة موثوقة ومعتمدة، ويفضل أن تكون من مصادر متاحة علناً. ومن المهم إدراك أن إعداد التقارير العامة عن بيانات الإنفاق يختلف كثيراً من بلد إلى آخر. وينبغي أن تستند مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إلى بيانات أولية مفصلة كلما أمكن. والمصادر الرئيسية لبيانات الموازنة والمخصصات والإنفاق المتعلقة بالتنوع البيولوجي هي:

الجهات والهيئات

- الوزارات القطاعية وإداراتها الفرعية
- المكاتب الوطنية للإحصاء
- غرف التجارة، والبنوك المركزية، وهيئات الأوراق المالية والبورصات، والروابط الصناعية والتجارية، وذلك للحصول على بيانات إنفاق القطاع الخاص.

التقارير وغيرها من الإحصاءات المنشورة

- مشروعات محاسبة رأس المال الطبيعي وتنفيذ نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية الاقتصادية
- مراجعات الإنفاق الحكومي و/أو مراجعات تنفيذ الإنفاق
- تقارير التدقيق الحكومية
- مراجعات أخرى للإنفاق العام والبيانات ذات الصلة
- تقييمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
- قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الدائن التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[9]

وتشمل البيانات الأساسية التي ينبغي جمعها لكل مراجعة للإنفاق على التنوع البيولوجي ما يلي لكل سنة مشمولة:

- إجمالي الموازنة الحكومية وإجمالي الإنفاق الحكومي
- الناتج المحلي الإجمالي
- التضخم
- إجمالي موازنات الوزارات والجهات التالية والوكالات المعتمدة على الموارد الطبيعية:
  - الوزارات والوكالات المسؤولة عن البيئة، والزراعة، ومصايد الأسماك، والحراجة، والسياحة
  - الوزارات والوكالات المسؤولة عن المياه، والطاقة، وتغير المناخ
  - وزارات التخطيط أو التنمية الاقتصادية
  - الجهات أو المنظمات المسؤولة عن المناطق المحمية
- الجهات المانحة الناشطة في المجال البيئي
- المنظمات غير الحكومية الدولية الناشطة في مجال الحفظ أو إدارة الموارد الطبيعية

ج. الافتراضات والمؤشرات الاقتصادية الكلية: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الصرف

الإيرادات الوطنية والمحلية التي تولدها القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية المتجددة، مثل السياحة البيئية، والحراجة، ومصايد الأسماك، وإدارة المياه، والزراعة المستدامة

وحيثما كانت متاحة، قد توفر بيانات الإنفاق المفصلة بين الإنفاق الرأسمالي أو الاستثماري والإنفاق الجاري رؤى مفيدة بشأن عمليات إعداد الموازنة.

من أجل وضع الإنفاق على التنوع البيولوجي في سياقه، ينبغي جمع بيانات عن القيم الاقتصادية الكلية وعن الإنفاق العام والخاص. ففهم أنماط النمو والإنفاق في الاقتصاد يتيح استنتاجات يمكن الاستناد إليها في تحليل الإنفاق على التنوع البيولوجي. وينبغي، كحد أدنى، مقارنة الإنفاق على التنوع البيولوجي بالناتج المحلي الإجمالي وبإجمالي الإنفاق العام. وحيثما توفرت بيانات القطاع الخاص، فإن تقدير مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما ما يتصل بالإنفاق أو الاستثمار في التنوع البيولوجي، سيوفر أيضاً رؤى بالغة الأهمية.

ويمكن جمع بيانات الناتج المحلي الإجمالي من المصادر الرسمية، وغالباً ما تكون متاحة على الإنترنت، بالقيم الاسمية والحقيقية. غير أنه من المهم الإشارة إلى مصدر البيانات ونوعها. ومعظم مصادر بيانات الموازنة والإنفاق تُبلغ بالعملة المحلية وبالقيم الاسمية غير المعدلة بحسب التضخم. وينبغي إدخال هذه البيانات في أي جدول بيانات بصيغتها الاسمية. غير أنه يُفضل أن يستند التحليل النهائي إلى الأرقام الحقيقية أو المعدلة وفقاً للتضخم.

وتتعدد النُهج المُتبعة لاحتساب التضخم؛ ويُجبذ في هذا الصدد الاعتماد على البيانات الرسمية للتضخم الصادرة عن وزارة المالية أو البنك المركزي. ويُعد توظيف "مُخفِّض الناتج المحلي الإجمالي" الخيار المنهجي الأمثل.[10] وفي حال تعذر الحصول على مُخفض رسمي، يُمكن الاستعاضة عنه ببيانات صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. ونظراً لكون منهجية مبادرة BIOFIN ترتكز على إجراء مقارنات داخل السنة المالية الواحدة وعبر السلاسل الزمنية، فإنه ينبغي إعداد التقارير عن كل من الإنفاق الاسمي والإنفاق الحقيقي معًا.

كما أن المقارنات بين البلدان مرغوبة من أجل تحسين التواصل مع صانعي السياسات وتحديد معايير مرجعية للتحسين. ولذلك قد تقرر البلدان عرض الأرقام المجمعة بالدولار الأمريكي. ويلزم توخي الحذر نفسه فيما يتعلق بالتضخم عند استخدام أسعار الصرف. وإضافة إلى ذلك، قد تعرض البلدان التي تشهد تقلبات كبيرة في أسعار الصرف الأرقام المجمعة استناداً إلى تحويلها إلى ما يعادل الدولار الأمريكي، إلى جانب تعديلها وفقاً للتضخم.

حقوق الصورة: إيان هربرت
تطبق نيوزيلندا منهجية مبادرة BIOFIN لإجراء تقييم لتمويل التنوع البيولوجي.

[9] إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تمويل التنمية الخارجية الموجه نحو الأهداف البيئية، بما في ذلك اتفاقيات ريو.
https://www.oecd.org/en/topics/development-finance-for-climate-and-the-environment.html

[10] https://quickonomics.com/calculate-gdp-deflator/

د. إدارة مخاطر الازدواج الحسابي

يحدث الازدواج الحسابي عندما يُحتسب بند إنفاق واحد مرتين في مراجعة الإنفاق، مما يؤدي إلى المبالغة في تقدير حجم الأموال المدرجة في الموازنة أو المخصصة أو المنفقة.

وهذه مخاطرة معروفة وشائعة في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي. وأكثر الأخطاء شيوعاً تتعلق بالموازنات والنفقات التي تُبلغ عنها منظمات تنقل الموارد إلى منظمات أخرى. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، حين تُبلغ كل من وزارة البيئة وكيان حكومي تابع لها مسؤول عن المتنزهات ويتلقى تمويله من الوزارة عن ذات البند الإنفاقي. وتتسع دائرة هذه التحويلات لتشمل الإعانات والتحويلات المالية البينية داخل الهياكل الحكومية.

ولعلاج مخاطر الازدواج الحسابي، قد يختار فريق مبادرة BIOFIN اعتماد "مبدأ المعالجة أو التنفيذ" أو "مبدأ التمويل". ونوصي بالمبدأ الأول، وهو يقتضي تسجيل الإنفاق على مستوى الجهة المنفذة أو جهة التنفيذ المباشر. فعلى سبيل المثال، قد يحدد فريق التخطيط أن وزارة المالية، أي الجهة الممولة، تنفق 100 ألف دولار على برامج التثقيف المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال تخصيصها لوزارة التعليم بوصفها الجهة المنفذة. وبموجب "مبدأ التنفيذ"، لا يُحتسب إلا الإنفاق الصادر عن الجهة المنفذة، أي وزارة التعليم. أما بموجب مبدأ التمويل، فيُسجل الإنفاق على التنوع البيولوجي عند المصدر، وهو مسار لايتيح مستوى التفصيل الذي تتطلبه مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي.

أما التمويل القادم من القطاع الخاص، فيُطبَّق عليه "مبدأ التمويل"، أي يُحتسب الإنفاق عند المصدر بدلاً من احتسابه عند القنوات الوسيطة أو الجهات المنفذة. ويكون تتبع الإنفاق أسهل، لا سيما حينما يتعلق الأمر بالمنظمات المجتمعية الأصغر حجماً والأكثر تشتتاً. وعند جمع البيانات من المنظمات غير الحكومية الكبرى، ينبغي طلب توضيحات دقيقة بشأن مصادر التمويل؛ بُغية تدارك أية إشكاليات محتملة تتصل بالازدواج الحسابي. وينسحب هذا الحذر المنهجي ذاته على عمليات تتبع الأموال الممنوحة من قِبل وكالات التنمية.

الخطوة 4: تحليل البيانات

تُوظَّف هذه الخطوة البيانات المُجمعة لتحليل جوانب متعددة تتصل بإدارة التنوع البيولوجي وتمويله، وذلك عبر ثلاث خطوات فرعية:

- الخطوة 4-أ: تطبيق معدل التنسيب وتقدير حجم إنفاق الوكالة على التنوع البيولوجي.
- الخطوة 4-ب: تحليل الإنفاق على التنوع البيولوجي ضمن السياق الوطني.
- الخطوة 4-ج: تحديد الروابط القائمة بين الموازنات، والمخصصات، والنفقات، والإيرادات المتصلة بالتنوع البيولوجي.

ويتعين أن تتمخض مخرجات هذا القسم عما يلي:

- نفقات التنوع البيولوجي لكافة الوكالات ذات الصلة ويُقصد بها (في الوضع الأمثل) جميع الوكالات التي جرى رصدها في مراجعة السياسات والمؤسسات.
- إجمالي نفقات الدولة على التنوع البيولوجي شاملاً الإنفاق العام، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، فضلاً عن تقدير جزئي لإنفاق الشركات الخاصة أو الأفراد.
- إجمالي النفقات العامة على التنوع البيولوجي مُعبرًا عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكنسبة مئوية من إجمالي الموازنة الحكومية.
- إجمالي النفقات الخاصة على التنوع البيولوجي مُعبرًا عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومن إجمالي استثمارات/أرباح القطاع الخاص.
- إجمالي إنفاق الوزارات الرئيسية المُعتمدة على الموارد الطبيعية مقارنة بإجمالي الموازنة الحكومية الوطنية، ويشمل ذلك الوزارات والوكالات المنوط بها شؤون البيئة، والزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، والسياحة، والمياه، والطاقة.
- مقارنة معيارية بين الوزارات المُعتمدة على الموارد الطبيعية من حيث مستويات الإنفاق.
- مقارنة معيارية بين الوزارات المُعتمدة على الموارد الطبيعية والوزارات القطاعية الأخرى كالتعليم، والصحة، والبنية التحتية، وما إلى ذلك.
- نتائج الإنفاق على التنوع البيولوجي، مُصنفة وفقاً للمحاور التالية:
  - الإنفاق الرئيسي مقابل الإنفاق الثانوي.
  - الإنفاق المُوزع بحسب كل وزارة أو وكالة أو منظمة.
  - الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري لكل وكالة، مع بيان نسبتهما من الإجمالي.
  - المخصصات الموسوسة استناداً إلى أهداف التنمية المستدامة، وأهداف "أيشي" / أهداف "الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وفئات مبادرة BIOFIN.
  - مصادر التمويل بما يشمل التمويل العام والخاص والمساعدات الإنمائية الرسمية
- مقارنة مستويات الموازنة والمخصصات والإنفاق الفعلي داخل وزارة البيئة والوكالات الرئيسية.
- تحليل الاتجاهات الزمنية للإنفاق.

الخطوة 4-أ: تطبيق معدل التنسيب وتقدير حجم إنفاق الوكالة على التنوع البيولوجي

يتسم تقدير الإنفاق على التنوع البيولوجي بقدر أكبر من الوضوح والدقة كلما توافرت بيانات تفصيلية حول الموازنة أو الإنفاق على مستوى البرنامج أو المشروع أو النشاط. ويغدو تحديد معدل تنسيب التنوع البيولوجي يسيراً متى كان التوصيف الخاص بالنشاط أو البرنامج معلوماً، وينسحب ذلك أيضاً على الحالات التي يبلغ فيها معدل التنسيب صفراً حينما ينعدم الرابط بين بند موازني مُعين والإنفاق على التنوع البيولوجي. وفي حال قرر فريق العمل اعتماد تصنيف "GLOBE" كمرجعية قياسية، يسعه البحث عن الفئة أو الفئة الفرعية ذات الصلة، أو برنامج الإنفاق، ومن ثم تطبيق معدل التنسيب المُقرر من قِبل الخبراء. وفي السيناريوهات المُثلى، يُمكن توظيف المستوى الثالث من التصنيف لإرساء رابط منهجي بين تصنيف "GLOBE" وبند الموازنة المعني. أما في حال غياب التفاصيل الدقيقة للإنفاق، فيُمكن الاستعاضة عن ذلك باستخدام الفئات الفرعية أو "المستوى الثاني" من التصنيف.

وفي الحالات التي تؤدي فيها وكالة بعينها وظائف متعددة، تبرز الجدوى البالغة لمعدل التنسيب المُستند إلى تصنيف "GLOBE". فعلى سبيل المثال، قد تتقاطع ولاية وكالة مصايد الأسماك مع مهام متنوعة؛ كالأمن الغذائي، وحماية السواحل عبر إنشاء وإدارة المناطق البحرية المحمية، والتخفيف من حِدة التلوث الناجم عن الاستزراع المائي الساحلي. وهنا يمكن لتصنيف "GLOBE" توجيه المسار التحليلي بصورة أدق، عبر تطبيق معدلات التنسيب المقترنة بفئات: الاستخدام المستدام (الفئة 9 في تصنيف GLOBE)، والحماية (الفئة 7 من التصنيف)، وإدارة التلوث (الفئة 6 من التصنيف) على التوالي.

وتبعاً لهيكل الموازنة الخاص بكل دولة، والقرارات المُتخذة إبان عملية تحديد النطاق، قد تقرر مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إخضاع تصنيفات اقتصادية محددة لمزيد من التحليل كرواتب الموظفين والنفقات التشغيلية والإنفاق الرأسمالي (انظر مثال الإكوادور في الشكل 4.2). ويستلزم ذلك توافر "مقياس للتناسب" بُغية تحديد حجم المُكوّن الخاص بالتنوع البيولوجي ضمن الرواتب أو النفقات التشغيلية. ويجب إرساء الروابط بين هذه النفقات والبرامج المُتصلة بالتنوع البيولوجي إما استناداً إلى تحليل الولايات المؤسسية أو النوايا الاستراتيجية على أن تُستكمل هذه العملية وتُدعم عبر إجراء مقابلات استقصائية مُفصلة. ويمكن سحب هذه المنهجية ذاتها وتطبيقها على النفقات الرأسمالية.

وعند المضي قُدماً في توسيع نطاق التصنيف وفقاً للفئات التسع المُعتمدة في مبادرة BIOFIN، يتسنى استخلاص رؤى تحليلية قيّمة بشأن التوجه التنموي للإنفاق العام في دولة ما.

وختاماً، يُحتسب الإنفاق الفعلي على التنوع البيولوجي ببساطة من خلال ضرب الموازنة في معدل التنسيب. وفي حال توافر البيانات على مستوى البرامج، تُجمع نفقات التنوع البيولوجي المُتأتية من كافة البرامج للوصول إلى تقدير دقيق لإجمالي إنفاق الوكالة في هذا المسار.

الإطار 4.6: مثال على تحليل الإنفاق على التنوع البيولوجي في نيبال

اعتمدت مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في نيبال مبدأ الغاية النهائية في مسار تنسيب الإنفاق إلى التنوع البيولوجي. وباستخدام أسلوب دلفي القائم على العصف الذهني وبناء التوافق تمكنت مبادرة BIOFIN في نيبال من تصنيف البرامج والأنشطة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي ضمن ست فئات رئيسية.

وعقب ذلك أُسند إلى كل برنامج ونشاط مُعامل للتنوع البيولوجي يتراوح بين 0.95 للتنسيب المرتفع و0.01 للتنسيب الهامشي ليُضرب هذا المُعامل لاحقاً في الإنفاق ذو الصلة بغية الوصول إلى تقدير دقيق لحجم الإنفاق المنسوب للتنوع البيولوجي.

وفيما يلي جدول التنسيب المُعتمد في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في نيبال

المستوى	التنسيب (%)نسبة	مثال
(منفعة مباشرة) رئيسي	95	يُسهم في أي هدف من أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي أو يتخذ من حفظ التنوع البيولوجي هدفاً رئيسياً. ويشمل الإنفاق البرامجي كإدارة المناطق المحمية واستعادة الأراضي الرطبة وإدارة المراعي وكذلك إنفاق الجهات المكرسة لهذا الغرض كإدارة المتنزهات الوطنية وحرس الغابات.
(منفعة مباشرة) ثانوي	75	يُسهم في حفظ التنوع البيولوجي بوصفه هدفاً ثانوياً كإدارة المنتجات الحرجية غير الخشبية وحفظ الأنواع. ويشمل أيضاً الإنفاق على مستوى الجهة حينما يسهم نشاطها مباشرة في هذا الصدد رغم كون التنوع البيولوجي هدفاً ثانوياً لها كإدارة الموارد النباتية.
مهم (منفعة غير مباشرة مرتفعة)	50	يُسهم في الحفظ بوصفه هدفاً ثالثياً أو يدعمه بحكم طابعه الشامل مثل الحراجة المجتمعية والبحوث والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية والاقتصاد الأخضر. ويشمل الإنفاق المؤسسي الداعم للمجال بصورة غير مباشرة عبر البحث والتدريب.
مهم (منفعة غير مباشرة متوسطة)	5	يدعم حفظ التنوع البيولوجي بصورة غير مباشرة أو يحد من التهديدات المحدقة به مثل الزراعة العضوية والحد من مخاطر الكوارث وتحسين البذور.
منفعة غير مباشرة هامشية	1	يدعم حفظ التنوع البيولوجي بدرجة ضئيلة للغاية لكنه يُحدث تغييراً في المواقف أو الممارسات مثل تعزيز التجارة ومكافحة التلوث.

حقوق الصورة: أيان هربت

الخطوة 4-ب: تحليل الإنفاق على التنوع البيولوجي ضمن السياق الوطني

لوضع مخرجات التقييم في سياقها الوطني من الضروري توصيف المشهد الاقتصادي الكلي الحالي للبلد وتوظيف هذه المعطيات ضمن مسار التحليل. ويتعين إدراج رسوم بيانية توضح مسارات الناتج المحلي الإجمالي والتضخم فضلاً عن عرض الموازنات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مع عقد مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي. ويمكن اختيارياً الاستعانة برسم بياني للناتج المحلي الإجمالي مُقوماً بالدولار الأمريكي أو اليورو. وتُعد المؤشرات السياقية الأخرى مثل ارتفاع العجز العام وأرصدة الحساب الجاري والاستثمار الأجنبي المباشر أدوات مفيدة لتفسير التراجعات أو التغيرات غير المتوقعة في الاتجاهات التاريخية للإنفاق.

ويبحث هذا القسم في آليات توزيع الإنفاق بين الفئات الوطنية وفئات مبادرة BIOFIN ومختلف المنظمات مع تحديد نسبة الإنفاق الموجه للتنوع البيولوجي مقارنة بالقطاعات الأخرى. كما يستكشف مدى اتساق هذا الإنفاق مع السياسات الحكومية المُعلنة في هذا الصدد.
وينبغي أن يُستهل التحليل بمراجعة الإنفاق من منظور تصنيفه إلى إنفاق رئيسي وإنفاق ثانوي وهو ما يمكن تجسيده عبر رسم بياني زمني مبسط. وتُقسَّم هذه المخرجات لاحقاً بحسب المؤسسات والأهداف الوطنية وفئات المبادرة. وفي حال جرى وسم وتصنيف الإنفاقات وفقاً لأهداف التنمية المستدامة فإنه يمكن تحليلها أيضاً. ويجب ألا يقتصر هذا النطاق التحليلي على القطاع العام بل يمتد ليشمل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والجهات المانحة والقطاع الخاص.

ويمكن توظيف المخططات الدائرية لعرض آليات توزيع الإنفاق بين القطاع العام وبقية الفاعلين. كما تبرز أهمية دراسة الاتجاهات من زوايا متعددة كما يُبين الشكل 4.5 مسار الإنفاق في الفلبين بين عامي 2008 و2013 حيث سُجلت زيادة بمرور الوقت إلا أنها ظلت تمثل حصة ضئيلة من إجمالي الموازنة البيئية. وتُشكل القدرة على إبراز الاتجاهات متوسطة وطويلة الأجل دافعاً أساسياً لتوصية مبادرة BIOFIN باعتماد سلسلة زمنية للإنفاق تُغطي خمس سنوات كحد أدنى. وعند تحليل هذه الاتجاهات يلزم حتماً تحويل قيم الإنفاق من صورتها الاسمية إلى الحقيقية باستخدام مُخفِّض الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر أسعار المستهلك.

وبعد هذا العرض الوصفي يمكن تحليل نفقات التنوع البيولوجي مقارنة بالوزارات التنفيذية والإنفاق من الموازنة الوطنية. وينبغي أن تعرض الرسوم البيانية والجداول النسبة المئوية لنفقات التنوع البيولوجي مقارنة بموازنات الوزارات التنفيذية والناتج المحلي الإجمالي القائم على القطاعات. ويمكن أن تقارن الرسوم البيانية المتعددة الإنفاق على التنوع البيولوجي في الوزارات القائمة على الموارد الطبيعية (البيئة والغابات ومصايد الأسماك والزراعة والطاقة والمياه والسياحة) بإجمالي موازنة كل وزارة.

كما يمكن ربط النفقات بغايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي البالغ عددها 23 غاية. ومع ذلك يجب توخي الحذر لتجنب تنسيب درجات التنوع البيولوجي الرئيسية إلى غايات الإطار العالمي مثل التلوث والزراعة والتي تُعد ثانوية بطبيعة تطبيقها المشترك. ومن شأن تفكيك غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي إلى إجراءات محددة أن يحسن الدقة ويوفر فهماً أفضل للقصد المتعلق بالتنوع البيولوجي.

الشكل 4.5: الإنفاق النسبي على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الفلبين (بملايين البيزو)

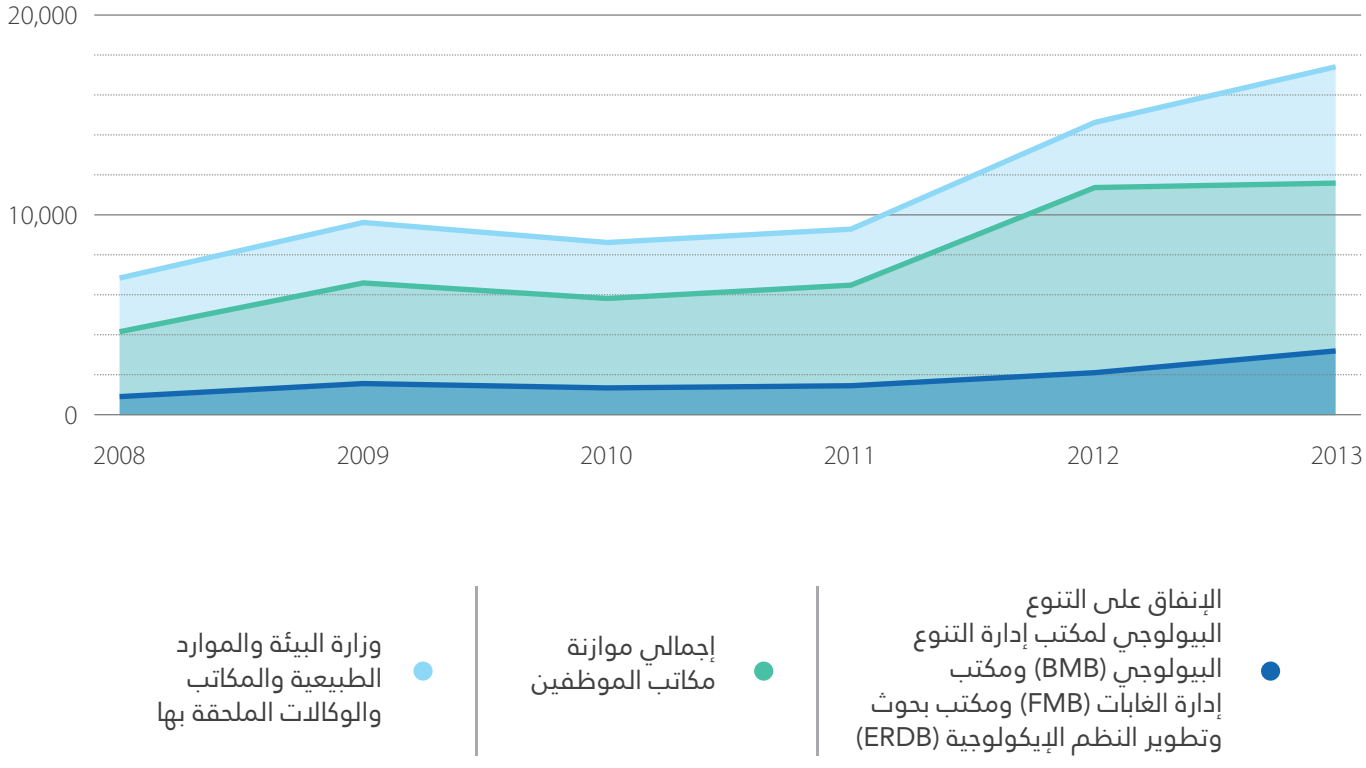

ملاحظات: وزارة البيئة والموارد الطبيعية (DENR)، مكتب إدارة التنوع البيولوجي (BMB)، إدارة الغابات، كما هو مذكور أعلاه.

ومن خلال مقارنة التنوع البيولوجي والنفقات العامة يمكننا تمييز حجم الأموال المدرجة في الموازنة لمختلف القطاعات وكيف يتناسب التنوع البيولوجي مع الصورة الأكبر. وكيف يُقارن الإنفاق بأولويات خطة التنمية الوطنية وخطط الاقتصاد الأخضر وما إلى ذلك؟

كما ينبغي تكييف عرض التحليل لتلبية احتياجات صناع القرار. فعلى سبيل المثال إذا كان نظام المناطق المحمية مهماً للغاية للسياحة أو لإدارة مستجمعات المياه فسيكون من المفيد إجراء تحليل مستهدف منفصل لإيراداته ونفقاته.

ويمكن أن يتبع تحليل المساعدة الإنمائية الرسمية ونفقات القطاع الخاص والمجتمع المدني نمطاً مماثلاً ولكن مع تركيز محدود أكثر على المبالغ المجمعة. ومن المفيد أيضاً مقارنة النفقات الدولية والوطنية والمحلية مع الأخذ في الاعتبار أن مصادر البيانات المختلفة قد تستند إلى معايير مختلفة تحد من قابليتها للمقارنة.

الخطوة 4-ج: تحديد الروابط بين الموازنات والمخصصات والنفقات وإيرادات التنوع البيولوجي

تشمل بيانات النفقات المبالغ المدرجة في الموازنة والمبالغ المخصصة (أي المحولة إلى وحدات الإنفاق) والمبالغ المنفقة فعلياً.

الشكل 4.6: توقع النفقات المستقبلية

موازنة التنوع البيولوجي

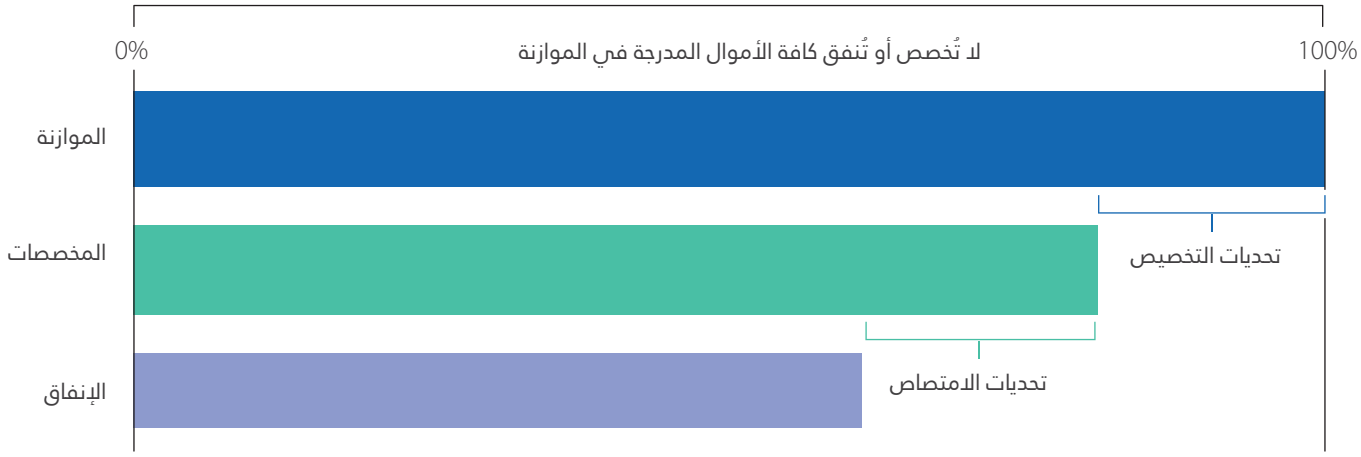

الخطوة 5: توقع النفقات المستقبلية

تسعى هذه الخطوة إلى توقع نفقات التنوع البيولوجي المستقبلية بناءً على الاتجاهات التاريخية والآفاق الاقتصادية الكلية المستقبلية. وينبغي أن تغطي هذه التوقعات المستقبلية فترة مقبلة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات تقريباً وقد تستند إلى سيناريوهات مختلفة مثل النمو الاقتصادي أو حدة تغير المناخ أو النجاح في تعميم التنوع البيولوجي في الموازنة. ويمكن مقارنة هذه التوقعات بتوقعات التكلفة المستمدة من حساب تكاليف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وستعتمد الفترة الزمنية الدقيقة المختارة على عمليات ودورات إعداد الموازنة الوطنية المحددة في مراجعة السياسات والمؤسسات (الفصل 3).

ومن الأهمية بمكان توثيق كافة القرارات المنهجية والافتراضات المُعتمدة بوضوح تام والتحقق من موثوقيتها. وفي الحالات التي يتسم فيها الاتجاه الزمني بالاستقرار وتُشكل المعطيات التاريخية دليلاً يُعتد به يمكن تطبيق "متوسط معدل النمو طويل الأجل" بوصفه قيمة مرجعية استرشادية.

ويُسهم تحليل الانحدار الخطي في الكشف عن متوسط مستويات الإنفاق المدرجة في الموازنة ومعدل التغير السنوي عبر الزمن مما يُيسر عملية الاستقراء المستقبلي. كما يوفر هذا التحليل مقياساً دقيقاً للتباين حول المتوسط يمكن توظيفه في تحليلات الحساسية بغية صياغة سيناريوهات إسقاطية "متفائلة" وأخرى "متشائمة".

ويُنفذ تحليل الحساسية عادةً عبر تعديل حزمة من المتغيرات والافتراضات الرئيسية ضمن نموذج الإنفاق المتوقع بهدف تحديد العوامل التي قد يُحدث تغييرها الأثر الأعمق. وكلما ارتفعت مستويات الدقة في التقديرات وينبغي إبداء عناية خاصة عند تنسيب بيانات الإنفاق بشكل مناسب وتجنب الازدواج الحسابي نظراً لشيوع قيام السلطات العامة بتحويل الموارد عدة مرات على سبيل المثال من وزارة المالية إلى وزارة البيئة ومن ثم من وزارة البيئة إلى إحدى المناطق المحمية.

ويُقيّم هذا التحليل مدى فعالية تحويل الموازنات إلى نفقات وما إذا كانت قيود الإنفاق تُعزى إلى نقص مخصصات الموازنة الأولية أو نقص الموارد أو تأخر تحويلها أو القدرة الاستيعابية للوكالات المنفذة. وينبغي إجراء التحليل على الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التنوع البيولوجي مثل وزارة البيئة. وبالنسبة لكل منظمة ذات أولوية خضعت للفحص ينبغي أن يساعد الرسم البياني الذي يعرض الموازنات والمخصصات والنفقات في إبراز أوجه التفاوت. فإذا كانت الفجوة الكبيرة بين الموازنة والمخصصات فغالباً ما يكون السبب هو التأخير في تحويل الموازنات أو الموافقة عليها. أما إذا كانت الفجوة بين المخصصات والإنفاق فمن المرجح أن تكون مشكلة تتعلق بالتوقيت أو مشكلة في القدرة الاستيعابية أي أن المنظمة المتلقية تفتقر إلى القدرة على إنفاق الأموال بكفاءة. وإذا كانت الحالة الأخيرة هي السبب فإن زيادة الموازنات لن تُسهم كثيراً في تحسين الأثر الفعلي على أرض الواقع.

والتنبؤات الأساسية تراجعت تلقائياً درجة الحساسية تجاه التغيرات المحتملة.

أما عندما تتسم الاتجاهات السابقة بتقلبات حادة في الموازنات تُضعف من قدرتها التنبؤية فإنه يمكن اللجوء إلى مسارات منهجية بديلة. ويشمل ذلك الاستئناس بآراء الخبراء أو تطبيق خوارزميات مخصصة تدمج بين التوقعات المستقبلية والمعطيات التاريخية المستقاة مثل استخدام المتوسط المتحرك أو إجراء تحليل للاتجاهات يستند إلى الإنفاق على التنوع البيولوجي بوصفه نسبة مئوية من الموازنة الحكومية أو من الناتج المحلي الإجمالي.

ونُوصي بأن تعتمد البلدان التي تشهد تاريخياً مستويات عالية من التقلب في أسعار الصرف ومعدلات التضخم نهج المتوسط المتحرك المرجح لفترة تمتد بين ثلاث إلى خمس سنوات من أجل تحجيم هوامش الخطأ التنبؤي في التوقعات المستقبلية الناجمة عن التذبذبات الاستثنائية المؤقتة أو قصيرة الأجل في تلك العوامل. ومع ذلك تظل الفاعلية الكلية لهذه النماذج التنبؤية مرهونة بشكل قاطع بجودة البيانات الأولية المُدخلة.

ويستعرض الملحق 1 نماذج تطبيقية لرسوم بيانية أعدتها كل من فيجي والفلبين وزنجبار (تنزانيا) توضح حجم الإنفاق على التنوع البيولوجي كنسبة مئوية من إجمالي موازنات الوزارات أو تُفصله بحسب مصادر التمويل وفئات الإنفاق كما يُقدم عرضاً عملياً يوضح كيفية تنفيذ توقعات الإنفاق خطوة بخطوة.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا

4.3 مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في القطاع الخاص

حتى وقت قريب تركزت جُل الجهود الرامية إلى فهم الإنفاق على التنوع البيولوجي وتحديد الفجوات والاحتياجات الاستثمارية على القطاع العام بصفة أساسية. غير أن القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المالية الخاصة كالقطاع المصرفي وشركات إدارة الأصول فضلاً عن قطاع الشركات، يؤدي دورًا حاسمًا بوصفه فاعلاً رئيسياً إما في دفع عجلة فقدان التنوع البيولوجي أو في دعم جهود حفظ الطبيعة واستخدامها المستدام.[11] وتعتمد شريحة واسعة من هذه الجهات اعتمادًا كبيراً على الطبيعة لتوليد أرباحها. وفي المقابل يشهد المشهد الحالي تنامياً مطرداً في أعداد الشركات الخاصة التي تسعى جاهدة لتحجيم بصمتها السلبية بل والإسهام الإيجابي الملموس في دعم التنوع البيولوجي. وتبرز في هذا الصدد جهود حثيثة لتعميم وتوثيق مدى اعتماد القطاع الخاص على التنوع البيولوجي وتأثيراته عليه وتشمل هذه المساعي: آليات قياس البصمة البيئية ونهج دورة حياة المنتج وممارسات الاقتصاد الدائري كالزراعة التجديدية والإطار التنظيمي الصادر مؤخراً عن فريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالطبيعة فضلاً عن عمليات التقييم القائمة على المخاطر كتلك التي طورتها مبادرة تحالف رأس المال ومبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.[12]

ويستلزم إشراك الشركات الخاصة في هذه الجهود صياغة تعريف دقيق وواضح للإنفاق على التنوع البيولوجي مع بلورة مسوغات مقنعة تدفع هذه الشركات للاهتمام بتمويل التنوع البيولوجي والتعاون مع مبادرة BIOFIN ومما يزيد الأمر تعقيداً أن الاستثمارات الكبرى التي يضخها القطاع الخاص في التنوع البيولوجي لا تزال تفتقر إلى التوثيق المنهجي والفهم الكافي. فعادةً لا تبادر الجهات الخاصة برصد إنفاقها البيئي أو إعداد التقارير عنه وحينما تفعل ذلك فإنها تدرجه تحت مسميات فضفاضة وغير موحدة مثل: تمويل الحفظ أو تمويل النظم الإيكولوجية أو التمويل المستدام.[13] ومن هنا فإن الإدماج الفاعل للقطاع الخاص ضمن مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي من شأنه أن يوفر معطيات حاسمة لصياغة حلول تمويلية ناجعة.

ورغم أن التطبيقات السابقة لمراجعة الإنفاق قد عانت من تشتت البيانات وغياب التنسيق فقد تحسنت فرص إدماج القطاع الخاص بصورة ملحوظة استناداً إلى عدة عوامل. أولاً: تنامى الوعي المُلح بتداعيات فقدان الطبيعة على الاقتصاد الكلي والقطاع المالي ككل.[14] وثانياً: أسهم انتشار أطر الإفصاح المالي واللوائح التنظيمية في إبراز الضرورة القصوى للتصدي للتدهور المستمر في التنوع البيولوجي والمخاطر المترتبة عليه (انظر الفصل 2 القسم 2.1.4). وأخيراً: شكلت اللغة الحازمة والصريحة الواردة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي بشأن حتمية مواءمة التدفقات المالية مع متطلبات الطبيعة حافزاً إضافياً لتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

وينطلق تطوير حزمة الإفصاحات الموصى بها بشأن المخاطر والفرص المرتبطة بالطبيعة من فرضية محورية مفادها أن تكريس مبدأ شفافية المعلومات عبر الإفصاح المنهجي يُيسر على الشركات والمستثمرين والمقرضين اتخاذ قرارات حصيفة بشأن إدارة المخاطر وتخصيص رؤوس الأموال. ومع تجذر هذا المبدأ سيتعمق الفهم المؤسسي للتبعات المالية المترتبة على الاعتماد المتبادل مع الطبيعة والآثار الواقعة عليها والتي تُشكل في جوهرها مخاطر وفرصاً استراتيجية للمؤسسات. وسيُتيح هذا التحول للأسواق المالية إعادة توجيه رؤوس الأموال بعيداً عن الأنشطة ذات الأثر السلبي على الطبيعة ودفعها نحو الحلول والنماذج التجارية المراعية للبيئة. ويُسهم ذلك في نهاية المطاف في إرساء منظومة أكثر كفاءة لتخصيص المخاطر ورأس المال بما يدعم استقرار الأسواق. وعليه يتعين أن تواكب استعراضات الإنفاق على التنوع البيولوجي هذه التطورات الميدانية المتسارعة لتقييم اتجاهات الإنفاق الخاص بدقة.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن توسيع النطاق التحليلي ليشمل القطاع الخاص يكتنفه بعض التعقيد المنهجي كما أن مخرجاته قد لا تكون قابلة للمقارنة المباشرة والمعيارية مع بيانات الإنفاق العام. وبناءً على ذلك يجب التعاطي مع أي تقديرات إنفاقية ناتجة عن هذا التحليل بوصفها مؤشرات تقريبية استرشادية مع ضرورة إرفاق أي تجميع لبيانات الإنفاق العام والخاص ببيان واضح ينص على هذا التحفظ المنهجي.

[11] World Economic Forum (2020). Why the crisis engulfing nature matters for business and the economy.

[12] Seidl, A., Cumming, T., Arlaud, M., Crosset, C., & van den Heuvel, O. (2024). Investing in the wealth of nature through biodiversity and ecosystem service finance solutions. Ecosystem Services, Vol. 66.

[13] OECD (2020). A comprehensive overview of biodiversity finance. Paris.
www.cbd.int/doc/c/dbcc/a4bc/913fe42c87f6fea8a356ca49/post2020-ws-2020-03-other-01-en.pdf

[14] Statement on Nature-Related Risks (24 March 2022). Network for Greening the Financial System finance. Es más, el sector privado invierte en biodiversidad de manera significativa, pero esto no está documentado adecuadamente, ni se conoce. Al incluirse en el proceso del BER, el sector privado brindará información vital para la formulación de soluciones financieras.

ويتمثل الغرض الاستراتيجي من هذا القسم في المحاور التالية:

4.3a تحديد الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وتوصيفها.

4.3b رصد تدفقات التمويل المتأتية من القطاع الخاص وتوصيفها.

4.3c جمع بيانات تدفقات التمويل الخاصة وتحليلها.

4.3.1. تحديد الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وتوصيفها

تتمثل الخطوة الإجرائية الأولى في تحديد مختلف الجهات الفاعلة ضمن القطاع الخاص التي يُحتمل إسهامها في الإنفاق الوطني على التنوع البيولوجي. وقد استعرض الفصل 2 (القسم 2.1.4) ووثيقة "Moving Mountains" قائمة تصنيفية لجهات القطاع الخاص تشمل ما يلي:

- البنوك
- الأفراد ذوو الثروات الكبيرة
- المستثمرون المؤسسيون
- الشركات متعددة الجنسيات
- الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- المنظمات القائمة على المعتقدات الدينية
- الأوقاف الكبرى

دور المجتمع المدني

لا يُصنف المجتمع المدني ضمن كيانات القطاع الخاص بل يمثل بالأحرى طرفاً ثالثاً مسانداً للحكومة والقطاع الخاص على حد سواء. ويضطلع هذا القطاع بدوره إما كقناة مالية وسيطة أو كجهة تنفيذية مباشرة لتدابير التنوع البيولوجي على الصعيدين المحلي والوطني. وعادةً ما تتولى بعض المنظمات غير الحكومية توجيه حزم الدعم المالي المستقاة من مصادر محلية ودولية متنوعة نحو مشروعات وتدابير بيئية محددة. ويُمكن تقصي بيانات الإنفاق الخاصة بهذه المشروعات عبر التقارير السنوية للمنظمات المُنفذة أو من خلال التقارير الصادرة عن الجهات المانحة. وفي حال تعذر الوصول إلى هذه المصادر المفتوحة يمكن طلب البيانات مباشرة من الجهات المعنية، غير أنه يتعين التحوط التام لدرء مخاطر الاحتساب المزدوج للإنفاق المسجل من قِبل كل من الجهة المُمولة والجهة المُنفذة.

مساهمات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية

يُمكن أن تشكل شريحة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية رافداً تمويلياً أصيلاً للتنوع البيولوجي عبر قنوات مساهمة واعدة كالتمويل الجماعي (انظر الفصل 7) أو عبر تقديم مساهمات عينية تشمل قوة العمل التطوعي ومدخلات مادية أخرى (انظر الإطار 4.7). ومن المسلم به منهجياً أن مساهمات هذه الشريحة تتسم بصعوبة بالغة في الرصد والتتبع ناهيك عن التقدير الكمي الدقيق ويُستثنى من ذلك الحالات المشمولة بحملات منظمة لجمع التبرعات أو تلك المدعومة بنظم مخصصة لرصد البيانات كالمنظومة التي اعتمدتها مبادرة BIOFIN في نيبال.

ويتطلب إشراك الشركات الخاصة توصيل تعريف واضح للإنفاق على التنوع البيولوجي وشرح الأسباب التي تدعو الشركة الخاصة إلى الاهتمام بتمويل التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمارات المهمة في التنوع البيولوجي التي تجري في القطاع الخاص ليست موثقة أو مفهومة على نحو كافٍ. ومن شأن إدراج القطاع الخاص في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي أن يوفر معلومات حاسمة لصوغ حلول التمويل.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غوراف غوبتا

الإطار 4.7: تسخير التدفقات التمويلية من الأفراد والمجتمعات المحلية: نموذج "مجموعات مستخدمي الغابات" في نيبال

في نيبال يمكن تتبع مكون رئيسي من الإنفاق على التنوع البيولوجي وصولاً إلى مجموعات مستخدمي الغابات المجتمعية، إذ تتولى المجتمعات المحلية إدارة 2.2 مليون هكتار من الغابات وهو ما يمثل أكثر من 30 في المائة من إجمالي الغطاء الحرجي للبلاد. وتضطلع هذه المجموعات طواعيةً بتعزيز أنشطة محورية (كالتسييج والغرس وإدارة الغابات) بُغية الارتقاء بالتنوع البيولوجي.[a]

ومع ذلك غالباً ما يُغفل أو يُستبعد الاستثمار المتولد عن هذه الإدارة المجتمعية من حسابات تمويل حفظ التنوع البيولوجي مما قد يُفضي إلى تثبيط العزائم المجتمعية على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك تظل استثمارات هذه المجموعات سواء النقدية منها أو المتمثلة في العمل التطوعي تفتقر إلى التقدير والاعتراف المؤسسي اللائق.

وقد تصدت مبادرة BIOFIN في نيبال لهذه الفجوة عبر إجراء دراسات ميدانية شملت 32 مجموعة من مستخدمي الغابات المجتمعية في مقاطعات تشيتوان وغورخا وكاسكي ممثلةً بذلك المناطق الفيزيوغرافية الثلاث في البلاد: التلال والجبال وسهول تيراي. وقد بلغ متوسط الإنفاق السنوي لهذه المجموعات 13,367.2 روبية نيبالية/هكتار خلال السنوات الثلاث الأخيرة للتقييم (2017–2019). كما قدرت الدراسة القيمة النقدية لمساهمة العمل التطوعي بنحو 9,952.0 روبية نيبالية/هكتار سنوياً أمكن تنسيب 8,738.5 روبية منها بوصفها إنفاقاً مباشراً على التنوع البيولوجي (وهو ما يمثل 87.8 في المائة من إجمالي المساهمات العينية).

وقد كشفت التقديرات المُجمعة على المستوى الوطني عن نتائج ملفتة؛ إذ تبين أن مجموعات مستخدمي الغابات المجتمعية تُنفق سنوياً ما يناهز 39,883.3 مليون روبية نيبالية، أي حوالي 311 مليون دولار أمريكي، على حفظ التنوع البيولوجي. ويُعادل هذا الرقم ضِعفي الموازنة الرسمية لوزارة الغابات والبيئة لعام 2019 بل ويتجاوز ذلك بكثير حال إدماج القيمة المالية للمساهمات العينية التطوعية لهذه المجموعات.

مقارنة الإنفاق المجتمعي بالموازنة الحكومية في نيبال:

	البيان	الوحدة	القيمة
1	مساحة الغابات المجتمعية	مليون هكتار	2.23
2	وزارة الغابات والبيئة (الموازنة السنوية في 2020/2019)	مليون روبية نيبالية	9,208
3	الإنفاق النقدي المجتمعي ذي الصلة بالتنوع البيولوجي	روبية نيبالية / هكتار	8,813.0
4	إجمالي الإنفاق النقدي ذي الصلة بالتنوع البيولوجي لمجموعات الغابات	مليون روبية نيبالية	15,753
5	لإنفاق النقدي كنسبة مئوية من إجمالي موازنة الوزارة	%	213.4

[a] Anup, K.C. (2017) Community forestry management and its role in biodiversity conservation in Nepal. In: Lameed, G.A. (ed.) Global Exposition of Wildlife Management. Books on Demand, pp. 51–72.

ومن الناحية المثلى ينبغي أن يضم فريق العمل خبيراً متمرساً بشؤون القطاع الخاص لتولي قيادة هذا الشق من عملية مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي. ويمتلك هذا الخبير دراية معمقة بالجهات الفاعلة أو المنظمات التي يمكن لمبادرة BIOFIN التعاون معها. ومن شبه المؤكد أن شركاء القطاع الخاص والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الحكوميين يمتلكون بالفعل منصات تفاعلية لإشراك القطاع الخاص نظراً لدورهم في الترويج لمبادرات تمويلية متنوعة. كما أن مراجعة التقارير المتداولة عبر وسائل الإعلام السائدة والاجتماعية ستوفر مؤشرات أولية قيمة حول الجهات التي تضخ استثمارات في التنوع البيولوجي.

وفيما يخص الشركات متعددة الجنسيات والبنوك فإن استقاء المعلومات حول أولويات الإنفاق والاستثمارات البيئية المعززة لدى الشركات الأم سيسهم في تقييم ما إذا كان الفرع المحلي أو الشركة التابعة يمثل مصدراً محتملاً للبيانات. كما أن استهداف الشركات الرائدة المؤهلة لجمع وتقديم بيانات التنوع البيولوجي كالشركات المنخرطة في الميثاق العالمي للأمم المتحدة أو الموقعة على إعلان رأس المال الطبيعي أو المبادرات المماثلة يفتح آفاقاً واسعة لجمع البيانات وتبادلها الموثوق.

وفيما يلي بعض العوامل التي يمكن استخدامها لاختيار الجهات المقدمة للبيانات لأغراض مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي:

- وجود بصمات مؤسسية كبيرة محددة سواء استناداً إلى تقييم الأصول أو الإيرادات أو إلى درجة الاعتماد على التنوع البيولوجي بما يعزز التحليل اللاحق. ويُرجَى أيضاً مراجعة الإطار 4.9 بشأن كيفية استخدام غواتيمالا لمبدأ باريتو (قاعدة 80:20) عند إعداد قائمة الجهات المقدمة للبيانات.
- وجود تمثيل قطاعي كاف ولا سيما بين الشركات العاملة في قطاعات ذات أثر كبير على موارد التنوع البيولوجي أو تعتمد عليها بدرجة كبيرة عبر استخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية لضمان التمثيل السليم للقطاعات.
- وجود سجل سابق للعمل في مجال التنوع البيولوجي.
- مشاركة الجهات المقدمة للبيانات في أطر الإفصاح لضمان مشاركة البيانات وشفافيتها.
- وجود اتفاقات شراكة قائمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتفادي طول إجراءات العناية الواجبة إذا كانت مطلوبة لتبادل البيانات.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيتنام
بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طورت قرية هون ين نموذجاً مستداماً للسياحة البيئية يخصص 15% من إيرادات السياحة لحفظ الشعاب المرجانية. ولا تقتصر هذه المبادرة على حماية النظم الإيكولوجية البحرية الحيوية للقرية بل تدعم أيضاً سبل عيش أكثر من 2,060 من السكان الذين يعتمدون على هذه الشعاب في دخلهم.

[15] Deutz, A., Heal, G. M., Niu, R., Swanson, E., Townshend, T., Zhu, L., Delmar, A., Meghji, A., Sethi, S. A., & Tobin- de la Puente, J. (2020). Financing Nature: Closing the global biodiversity financing gap. The Paulson Institute, The Nature Conservancy, and the Cornell Atkinson Center for Sustainability.

[16] Mulder, G. (2021). Mapping Dutch financial flows to biodiversity. Netherlands Enterprise Agency, The Hague.

[17] OECD (2020). A comprehensive overview of global biodiversity finance. Paris.
www.cbd.int/doc/c/dbcc/a4bc/913fe42c87f6fea8a356ca49/post2020-ws-2020-03-other-01-en.pdf

4.3.2. تحديد وتوصيف تدفقات التمويل في القطاع الخاص

المسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل الخيري

خضعت عدة أنواع من تدفقات التمويل الموجهة إلى التنوع البيولوجي للتحليل والتجميع على المستوى العالمي.[18] وتفضي بعض تدفقات التمويل في القطاع الخاص إلى توليد موارد إضافية لصالح التنوع البيولوجي في حين يعاد توجيه بعضها الآخر ليتسق بصورة أوثق مع الاستثمارات القائمة مما يمثل استخداماً أكثر فاعلية للموارد (كإرساء سلاسل التوريد المستدامة واعتماد المشتريات المستدامة) فضلاً عن تجنب التكاليف المستقبلية.

وتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات نموذج عمل يوضح كيف يمكن لكيان من كيانات القطاع الخاص أن يبرهن على التزامه بالإسهام في تحسين المجتمع من النواحي البيئية والأخلاقية والمالية والخيرية. 19وتعد المسؤولية الخيرية واحدةً من أكثر أنواع تدفقات التمويل الموجهة إلى التنوع البيولوجي شيوعاً وتتميز بتقديم تبرعات إلى الجمعيات الخيرية أو المنظمات المجتمعية أو منظمات المجتمع المدني لتنفيذ مبادرات تتعلق بالتنوع البيولوجي. ويمكن لجميع أنواع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وكذلك المجتمع المدني اعتماد المسؤولية الاجتماعية للشركات والتمويل الخيري أو غير ذلك من أشكال التبرعات لأغراض إيثارية. ورغم انعدام التوقع المباشر لتحقيق أرباح مالية من هذه التدفقات فإن هذه الجهود قد تسفر عن حصد قدر من السمعة الحسنة وتعزيز المكانة الاعتبارية للجهة المانحة.

ويمكن لتدفقات التمويل المتأتية من المسؤولية الاجتماعية للشركات والتمويل الخيري أن تسد بعض فجوات التمويل المتعلقة بإجراءات التنوع البيولوجي خارج نطاق الأراضي العامة وأن تقدم خدمات فاعلة للمحميات التي تديرها المجتمعات المحلية. ونظراً إلى أن الحكومات كثيراً ما تواجه ضغوطاً من مختلف أصحاب المصلحة والجماعات السياسية التي تتعارض مصالحها مع أهداف الحفظ فإن التمويل الإضافي المتأتي من المسؤولية الاجتماعية للشركات أو التمويل الخيري يكتسب قيمة بالغة الأهمية ولا سيما من حيث سرعة إتاحة التمويل وتجاوز التعقيدات البيروقراطية.

المنتجات المالية الخضراء

تشمل المنتجات المالية الخضراء أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية الداعمة للتنوع البيولوجي. وقد تنامى الاهتمام بالمنتجات المالية الخضراء بفضل ما تحققه من عوائد سوقية تماثل إن لم تتفوق على نظيراتها من المنتجات المستدامة إلى جانب ما توفره من فرص معززة لدرء مخاطر السمعة والمخاطر المادية. وقد قطع سوق الاستثمارات الخضراء شوطاً كبيراً نحو النضج إذ تبلغ قيمة الأصول المؤسسية المدارة على الصعيد العالمي نحو 30.7 تريليون دولار متخذة شكل منتجات دين خضراء وأصول حقيقية وصناديق أسهم عامة تركز على الجوانب البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ومع ذلك يكمن التحدي في أن التنوع البيولوجي لا يحظى إلا بجزء ضئيل جداً من هذا التمويل في حين لا يزال الجزء الأكبر يوجه إلى قطاع الطاقة. فعلى سبيل المثال خصص أقل من 0.7 في المائة من أصل 271 مليار دولار من إصدارات السندات الخضراء لحفظ التنوع البيولوجي في عام 2019. وينسحب هذا الوضع المماثل على الاستثمارات ذات الأثر إذ خصص أقل من 0.5 في المائة من الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي والبيئي لصالح التنوع البيولوجي.

وتتماثل السندات الخضراء والسندات الزرقاء وسندات المناخ وسندات الطبيعة وسندات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والسندات البيئية مع السندات التقليدية باستثناء أن الغرض منها هو تمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة ومنع التلوث ومكافحته ومشاريع إدارة الموارد الطبيعية والأراضي ومشاريع النقل النظيف ومشاريع إدارة مياه الصرف والمياه ومشاريع المباني الخضراء. وتندرج ضمن الفئة الأوسع للسندات الخضراء فئة فرعية تسمى سندات الدفع مقابل الأداء. ففي نموذج سندات وحيد القرن يتنازل المستثمرون عن مدفوعات القسائم ويحصلون بدلاً من ذلك على العائد عند تحقق مؤشرات النجاح المستهدفة. وتشمل الصيغ التمويلية الناشئة أيضاً سندات الأثر ومنتجات التأمين.

وتلتزم السندات الخضراء ومشتقاتها بمبادئ السندات الخضراء التي جرى تحديثها آخر مرة في عام 2021. غير أن تحديد درجة "خضرة" السند يظل مفتقراً إلى تعريف دقيق ويترك الأمر للجهة المصدرة لتوضيح الغرض المحدد من السند للمستثمرين المحتملين. ويمكن لبعض التفاصيل المتعلقة باستخدام العائدات أو أهليتها وقياس الآثار وإدارة الأموال (بما يشمل التحقق من قبل طرف ثالث) وإعداد التقارير عن الآثار أن تقدم معطيات إضافية عن مدى خضرة السند. أما فيما يخص تقدير المكون المتعلق بالتنوع البيولوجي في السند فإن التحدي يكمن في تقدير الحصة المرتبطة حصراً بالتنوع البيولوجي من إجمالي الإصدار. فعلى سبيل المثال خصصت إندونيسيا في عام 2020 مبلغ 2.7 مليون دولار لمركز مالوكو للحفظ من تمويل الصكوك وهو ما يبرز الإمكانات الواعدة لهذه الآلية التمويلية الإسلامية تحديداً في خدمة التنوع البيولوجي.

ويمكن للوثائق المكملة كتقارير الاستدامة أو تقارير الأثر أن توفر مزيداً من التفاصيل الدقيقة عن المكون المتعلق بالتنوع البيولوجي في الإصدار المالي. وحيثما كان ذلك ذا صلة يمكن أيضاً أن تشكل قائمة الأنشطة الواردة في التصنيف العالمي لنفقات التنوع البيولوجي نقطة مرجعية عند تحديد المكون المتعلق بالتنوع البيولوجي في أي منتج مالي أخضر. وتشمل المصادر الأخرى للبيانات المتعلقة بالمنتجات المالية الخضراء مبادرة السندات المناخية وهي مورد قيم لتتبع إصدارات السندات الخضراء عالمياً والعثور على دليل للجهات الخارجية التي تتحقق من السندات الخضراء فضلاً عن قاعدة بيانات التمويل البيئي.

صورة حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغولي

[18] Deutz, A., Heal, G. M., Niu, R., Swanson, E., Townshend, T., Zhu, L., Delmar, A., Meghji, A., Sethi, S. A., & Tobin- de la Puente, J. (2020). Financing Nature: Closing the global biodiversity financing gap. The Paulson Institute, The Nature Conservancy, and the Cornell Atkinson Center for Sustainability.

[19] Mulder, G. (2021). Mapping Dutch financial flows to biodiversity. Netherlands Enterprise Agency, The Hague.

تعويضات التنوع البيولوجي

ينظر الإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي إلى تعويضات التنوع البيولوجي بوصفها واحدة من عدة آليات تمويل مبتكرة يمكن أن تدعم تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتعويضات التنوع البيولوجي هي مدفوعات تقدم للتعويض عن الأضرار أو التدمير الذي يلحق بالتنوع البيولوجي جراء مشاريع التنمية وذلك بعد استيفاء الخطوات الواردة في التسلسل الهرمي للتخفيف. من الآثار 20 ويمثل التعويض الخطوة الأخيرة في هذا التسلسل حيث تتجنب أولاً الآثار السلبية على التنوع البيولوجي ويقلص حجمها قدر الإمكان ثم تخفف من خلال إجراءات إصلاحية في المنطقة المتأثرة وأخيراً تعوض الآثار المتبقية في موقع آخر. ويتمثل هدفا تعويضات التنوع البيولوجي في ضمان عدم تحقق صافي خسارة أو في تحقيق صافي مكسب للتنوع البيولوجي غير أن هذا المجال لا يزال مثقلاً بعدد كبير من التحديات التنفيذية المعقدة.

فعلى سبيل المثال تتبع الجرد العالمي لسياسات تعويضات التنوع البيولوجي ما مجموعه 196 بلداً توزعت على النحو التالي: 42 بلداً أدرجت التعويضات ضمن أنظمتها التنظيمية و66 بلداً (34 في المائة) وضعت أحكاماً تمكن من التعويضات الطوعية وتيسرها و29 بلداً (14 في المائة) أجرت استكشافاً أولياً لخيارات سياسات التعويض و59 بلداً (30 في المائة) ومعظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا توجد لديها أحكام محددة بشأن التعويضات. ولم يكن تتبع هدف عدم تحقق صافي خسارة قوياً بما يكفي بسبب التحديات المرتبطة بتصميم البرامج والرصد والإنفاذ. ومن الجوانب التي تبعث على التفاؤل تبلور نظام للإفصاحات المالية يتجاوز الإطار التنظيمي التقليدي. ففي هذا السياق تلزم الشركات التي تسعى إلى الحصول على تمويل لاستثماراتها بالإفصاح عن الآثار والمخاطر المتعلقة بالتنوع البيولوجي وهو ما من شأنه أن يدعم تحسين آليات الرصد.

أرصدة التنوع البيولوجي

تعترف الغاية [20] من الإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي بأرصدة التنوع البيولوجي بوصفها آلية تمويل ناشئة. وتقدم أرصدة التنوع البيولوجي وسيلة جديدة لتمويل حفظ خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية التي توفرها الطبيعة. ويعد إسناد قيمة مالية للطبيعة أمراً بالغ الأهمية للتصدي لأزمات الطبيعة إذ توفر أرصدة التنوع البيولوجي وسيلة لتمكين الشركات من دعم الطبيعة وإدماج التكاليف البيئية ضمن عملياتها والإسهام في الاستراتيجيات المؤسسية المعززة للطبيعة. ويُعرِّف تحالف أرصدة التنوع البيولوجي رصيد التنوع البيولوجي بأنه "شهادة تمثل وحدة مقاسة وقائمة على أدلة من النتائج الإيجابية للتنوع البيولوجي تتسم بالديمومة وتكون إضافية لما كان سيتحقق في غياب هذا التدخل". ووفقاً لتحالف أرصدة التنوع البيولوجي فإن النتيجة الإيجابية للتنوع البيولوجي هي تحسن في مؤشرات التنوع البيولوجي أو خفض للتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي أو منع لتراجع متوقع في مؤشرات التنوع البيولوجي. [21]

وينبغي أن تُدرج أرصدة التنوع البيولوجي ضمن إطار أو نظام للأرصدة يحدد آليات استخدامها ومعايير تشغيلها. وقد حدد تحالف أرصدة التنوع البيولوجي المصادر المحتملة التالية للطلب على هذه الأرصدة:

i. التعويض الطوعي عن البصمة البيئية للأنشطة التجارية استجابة لضغوط المساهمين وأصحاب المصلحة؛
ii. الشركات الساعية لاكتساب خبرات في سوق الأرصدة استباقاً لمتطلبات تنظيمية مستقبلية؛
iii. الشركات الساعية للامتثال لمتطلبات تنظيمية وطنية أو عابرة للحدود (فوق وطنية)؛
iv. الشركات الساعية للتخفيف من المخاطر المؤسسية النظامية الناشئة عن الارتهان بالطبيعة؛
v. المؤسسات والأسواق المالية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو نتائج إيجابية للطبيعة؛
vi. الجهات الحكومية التي تنفذ سياسات[22] أو تدابير تنظيمية أو تقدم مساعدات إنمائية رسمية؛
vii. الشركات والعلامات التجارية الموجهة للمستهلكين وقطاع التجزئة والتي تسعى لتقديم قيمة مضافة لعملائها؛
viii. الجهات الخيرية بما في ذلك المؤسسات الخيرية. [23]

وإضافة إلى ذلك فإن أي سوق عادلة ومستدامة لأرصدة التنوع البيولوجي ينبغي أن تعطي الأولوية لحقوق الشعوب الأصلية التي يجري الاعتراف بها بصورة متزايدة بوصفها خط الدفاع الأول في حماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه. [24]

البنية التحتية الطبيعية

تشير البنية التحتية الطبيعية إلى شبكات الأراضي والمسطحات المائية التي توفر خدمات النظم الإيكولوجية للسكان وتنتج نتائج مماثلة لتلك التي تحققها البنية التحتية الرمادية التقليدية. وهي تشمل جميع الحلول التي تولدها النظم الإيكولوجية لتلبية الاحتياجات الأساسية العملية للحياة اليومية كالأراضي الرطبة للمياه العذبة التي توفر الحماية من الفيضانات وخدمات توفير المياه وتنقيتها. وتشمل كذلك أشجار المانغروف والشعاب المرجانية التي تستطيع امتصاص صدمات العواصف البحرية وحماية المجتمعات من ارتفاع مستوى سطح البحر فضلاً عن الغابات التي تنقي الهواء وتنظم المناخات المحلية الدقيقة وتزيل الكربون من الغلاف الجوي.

ولا ينبغي إغفال فرص تسخير البنية التحتية الطبيعية لصالح البنية التحتية الاصطناعية أو المشيدة التي يقدر تقرير الآفاق العالمية للبنية التحتية الصادر عن مجموعة العشرين قيمتها بنحو 94 تريليون دولار بحلول عام 2040 بما يشمل إتاحة مياه الشرب والكهرباء. وعلاوة على ذلك يبين المعهد الدولي للتنمية المستدامة أن البنية التحتية القائمة على الطبيعة توفر الخدمة نفسها بتكلفة أقل ومن دون تدمير التنوع البيولوجي.

ومن أمثلة آليات التمويل الاستثمارات التي يقودها المستخدمون حيث تفرض ضريبة أو رسوم استخدام على المستهلكين ثم تجمع هذه الأموال وتوجه لتمكين حماية النظم الإيكولوجية كمستجمعات المياه وأشجار المانغروف والشعاب المرجانية. كما تمثل أسواق جودة المياه والتعويضات وبرامج إعادة الشراء أنواعاً أخرى من آليات التمويل التي يمكن للقطاع الخاص أن يشارك فيها.

[20] IUCN. (January 2016). IUCN Policy on Biodiversity Offsets.
https://iucn.org/sites/default/files/2022-06/iucn_biodiversity_offsets_policy_jan_29_2016_0.pdf

[21] Biodiversity Credit Alliance. (May 2024). Definition of a Biodiversity Credit. Issue Paper No. 3.
https://www.biodiversitycreditalliance.org/wp-content/uploads/2024/05/Definition-of-a-Biodiversity-Credit-Rev-220524.pdf

[22] En este caso, los créditos de biodiversidad podrían utilizarse en programas de compensación jurisdiccionales, tal y como se describe en el párrafo anterior.

[23] Biodiversity Credit Alliance (2023). Demand-side Sources and Motivation for Biodiversity Credits.
https://www.biodiversitycreditalliance.org/wp-content/uploads/2024/05/BCAIssuePaper_DemandOverview06122023-final.pdf

[24] Biodiversity Credit Alliance (BCA). (2023). Communities and nature markets: Building just Partnerships in Biodiversity Credits. Discussion paper. New York: Biodiversity Credit Alliance: https://www.biodiversitycreditalliance.org/wp-content/uploads/2024/05/BCA-Discussion-Paper_Building-just-partnerships-in-Biodiversity-Credits.pdf

حقوق الصورة: كوريت أفشن
الجسور الحية المصنوعة من الجذور، قرية نونغريات، ميغالايا، الهند

التدفقات المالية الأخرى من القطاع الخاص

تشمل المسارات البديلة للتدفقات المالية الصادرة عن القطاع الخاص سلاسل التوريد المستدامة والحلول القائمة على الطبيعة. وتُخلف سلاسل التوريد المرتكزة على السلع الأساسية آثاراً جسيمة على التنوع البيولوجي جراء الاستغلال المفرط، وتغيير استخدامات الأراضي، وإزالة الغابات؛ بيد أن الشركات تملك القدرة على معالجة هذه التحديات عبر عدة مستويات، منها: الارتقاء بسياسات ومعايير الاستدامة الداخلية؛ واعتماد معايير ومنظومات منح الشهادات الصادرة عن جهات خارجية مستقلة؛ فضلاً عن التمويل المباشر لتحسين ممارسات الاستدامة ضمن سلاسل التوريد الخاصة بها، بما في ذلك في البلدان المنتجة. وعلاوة على ذلك، فإن تحقيق أثر إيجابي ملموس قد يستلزم إطلاق مبادرات للتوريد المستدام على المستويين القضائي والميداني في الطبيعة فيما يخص المكونات المستمدة من الطبيعة. كما قد تستثمر الشركات في رصد الأثر البيئي لمورديها ومدى امتثالهم للمعايير الداخلية، وهو ما يتطلب استثمارات إضافية في الأنظمة والكوادر البشرية.

الإطار 4.8: اعتماد السياحة المستدامة يحفز استثمارات إيجابية - سريلانكا

في سريلانكا، تعمل مبادرة BIOFIN على دعم قطاع السياحة عبر النظام الوطني لاعتماد السياحة المستدامة الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المرشدون السياحيون والفنادق وجهات إدارة الوجهات السياحية؛ حيث تُمثل حماية التنوع البيولوجي ركيزة أساسية ضمن معايير هذا الاعتماد. ويركز هذا النظام في قطاع الإقامة تركيزاً جوهرياً على حفظ التنوع البيولوجي، بما يشمل أنشطة الحفظ، وإدارة النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية، ومكافحة الأنواع الغازية، وتنظيم زيارات المواقع الطبيعية والتفاعل مع الحياة البرية. كما تمتد المعايير لتشمل أبعاداً بيئية متكاملة مثل إدارة النفايات، والحد من التلوث، وممارسات الشراء الأخضر. وقد سُجلت في عام 2023 استثمارات نوعية تجاوزت 10 ملايين دولار، شملت مساهمات من بنوك التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف.

وتُعرف الحلول القائمة على الطبيعة بأنها تدخلات استراتيجية تهدف إلى تعزيز إجراءات التكيف مع تغير المناخ والحد من الآثار الجانبية للعمل المناخي على التنوع البيولوجي. وقد توافقت الحكومات على تعريف موحد لهذه الحلول بوصفها:

إجراءات تهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية الطبيعية أو المعدلة، البرية، والمياه العذبة، والساحلية، والبحرية وحفظها واستعادتها وإدارتها على نحو مستدام، بما يضمن معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بفعالية ومرونة، ويكفل في الوقت ذاته تحقيق رفاه الإنسان وحماية خدمات النظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على الصمود ومنافع التنوع البيولوجي".[25]

وقد أدى تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة، بالتوازي مع تدخلات العمل المناخي، إلى نتائج إيجابية لصحة النظم الإيكولوجية عبر زيادة ثراء الأنواع؛ فضلاً عما حققته هذه التدخلات من منافع مزدوجة تتعلق بالتكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره.[26] كما تُعد الأدوات الاقتصادية مثل تسعير الكربون وتداوله وآليات التعويض من الحلول القائمة على الطبيعة واسعة الانتشار، رغم ما تواجهه من انتقادات تتعلق بالتمويه الأخضر. وثمة حالات قد تهدد فيها بعض تدخلات هذه الحلول سلامة النظم الإيكولوجية، كما في مشاريع إعادة التحريج التي تعتمد على صنف واحد أو أنواع غازية؛ وفي مثل هذه السياقات، تزداد عملية تقدير هذه التدفقات المالية تعقيداً، مما يجعل دمجها مع إنفاق القطاع العام أمراً غير دقيق.

4.3.3 حصر وتحليل تدفقات تمويل القطاع الخاص

يُعد حصر البيانات الشاملة للإنفاق على التنوع البيولوجي في القطاع الخاص أكثر تعقيداً من نظيره في القطاع العام، لا سيما عند الحاجة إلى سلاسل زمنية قابلة للمقارنة والتحقق؛ إلا أن التوجهات العالمية الراهنة نحو الإفصاح المالي، وتشديد معايير التقارير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والامتثال لتصنيفات التمويل المستدام تشير إلى إمكانية وصول أكبر لهذه البيانات مستقبلاً. كما تبرز اتحادات الأعمال والجهات الرقابية المالية، كالمصارف المركزية وهيئات الأوراق المالية، بوصفها مصادر محتملة للبيانات؛ فعلى سبيل المثال، نفذ البنك المركزي في كوستاريكا مسحاً شاملاً للمنشآت بمختلف أحجامها في قطاعات التصنيع، وإصلاح المركبات، وإدارة مياه الصرف.[27]

وعلى صعيد الشركات، يتزايد نشر التقارير السنوية للمسؤولية الاجتماعية، والقوائم المالية، وتقارير الاستدامة والأثر، والتي غالباً ما تتضمن رصداً للإجراءات والمخاطر البيئية. كما توفر المسوح الحكومية وتقارير القطاعات الاقتصادية رؤى قيمة؛ غير أن هذه البيانات تقتصر غالباً على الشركات الكبرى المدرجة. وإذا جُمعت البيانات حصراً من الشركات الرائدة في مجال الاستدامة وهو الاحتمال الأرجح عند التعاون مع مبادرة BIOFIN فيتعين توخي العناية الخاصة لدرء مخاطر الاستقراء الخطي من هذه العينة إلى القطاع بأكمله مع ضرورة اعتماد افتراضات متحفظة عند استخلاص النتائج العامة.

[25] UN Environment Assembly. About UNA.5. www.unep.org/environmentassembly/unea5/about-unea-5?%2Fabout-unea-5=

[26] Key, I.B., Smith, A.C., Turner, B., Chausson, A., Girardin, C.A.J., Macgillivray, M., & Seddon, N. (2022). Biodiversity outcomes of nature-based solutions for climate change adaptation: Characterising the evidence base. Front. Environ. Sci. 10:905767. doi: 10.3389/fenvs.2022.905767

[27] www.bccr.fi.cr/indicadores-economicos/DocCuentaGastoProteccinAmbiental/Gasto-Proteccion-Ambiental-2018-2020.pdf

ويمكن دعوة الجهات المستهدفة إلى حلقات عمل لمناقشة الأهداف الاستراتيجية لمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي وتوضيح منهجية جمع البيانات. ويُنصح بأن تعقد مبادرة BIOFIN شراكات مع اتحادات الأعمال وغرف التجارة أو الجهات التنظيمية المالية لتنظيم هذه الحلقات تعزيزاً لمصداقية العملية. كما يمكن اقتراح تصنيفات مجمعة للقطاع الخاص عند كثرة الجهات المشاركة، مثل دمج المجتمع المدني، والجهات الخيرية، والأوقاف الكبرى في مجموعة واحدة، وكذلك الشركات في مجموعة مستقلة. ويمكن استثمار حلقات العمل هذه لتقييم التدفقات المالية وتحديد أوجه مساهمة كل منظمة وطبيعتها. ومع إمكانية الحصول على بيانات محددة بشأن الاستثمارات الفعلية، فإنه يُوصى بأن تطور فرق مبادرة BIOFIN أدوات معيارية لضمان تجانس البيانات وقابليتها للمقارنة. وفي حالات السرية المعلوماتية، يمكن للمبادرة اقتراح عرض النتائج بشكل تجميعي إجمالي دون الإفصاح عن هوية الجهات المشاركة.

وتشمل متطلبات البيانات للفئات الرئيسية للتدفقات ما يلي:

- حجم التمويل، مثل قيمة التبرعات، أو إصدارات السندات، أو الاستثمارات.
- وصف المشروعات وأوجه تخصيص العوائد.
- طبيعة دور الجهة (ممول، أو ميسر، أو منفذ، أو أدوار مشتركة).
- النطاق الجغرافي للدعم المالي.
- تحديد الشركاء (المجتمع المدني، الأوساط الأكاديمية، أو الحكومة).
- توفر التحقق من طرف ثالث لضمان الطابع البيئي للمنتجات المالية.

تجميع تدفقات تمويل القطاع الخاص

يتمثل الهدف من تقييم تدفقات تمويل القطاع الخاص، في إطار مراجعة الإنفاق، في تحديد حجم مساهمتها الوطنية في تمويل التنوع البيولوجي، مع مراعاة أن ليس كل تدفق تمويلي يعد إيجابياً بالضرورة من حيث القصد أو الأثر القابل للقياس. وبناءً عليه، جرى وضع تصنيف للتدفقات التمويلية لتوجيه البلدان في كيفية التعامل مع موارد القطاع الخاص (انظر الجدولين 4.4 إلى 4.7). وتعكس هذه التصنيفات المبادئ الجوهرية لمنهجية BIOFIN، مثل التمييز بين القصد والأثر، ومعالجة الأهداف المتعددة، واعتماد منظور واسع لنتائج التمويل يتجاوز مجرد حشد الموارد. ويراعي التصنيف المقترح تقدير الإنفاق في القطاع الخاص بأقصى دقة ممكنة، مع التأكيد على التحفظات المرتبطة بدمج هذه التقديرات مع أرقام القطاع العام. وبينما استند تحديد صلة الإنفاق في القطاع العام إلى مبدأ "الغاية النهائية"، فإن هذا المبدأ في القطاع الخاص يرتكز على عنصرين: الدافع لحماية أو تعزيز العوائد المالية، والنية الصريحة لمعالجة قضايا التنوع البيولوجي.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلاند
لتعزيز حماية الشعاب المرجانية يجري جمع النفايات في جزيرة كوه تاو في تايلاند.

الجدول 4.4: النوع 1 - تعزيز التنوع البيولوجي بوصفه المحور الرئيسي بدافع إيثاري خالص	
مصدر تدفق التمويل الخاص	• قد يشمل القطاع الخاص بأكمله
أمثلة على آليات التمويل	• التبرعات المقدمة عبر العمل الخيري ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات • الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة بما يشمل استعادة الموائل وتحس
نهج إعداد التقارير المتعلقة بالإنفاق على التنوع البيولوجي	• نهج إعداد التقارير المتعلقة بالإنفاق على التنوع البيولوجي • اتساق الإجراءات مع الجهود الحكومية الرامية إلى بلوغ الغايات العالمية للتنوع البيولوجي أو دعمها بما يشمل أنشطة الحفظ والاستعادة • إمكانية الاسترشاد بالتصنيف العالمي لنفقات التنوع البيولوجي (GLOBE) لضمان المواءمة مع تمويل القطاع العام • إمكانية دمج المبلغ الإجمالي ضمن نفقات القطاع العام.

الجدول 4.5: النوع 2 - الحفاظ على العوائد المالية أو تعزيزها عبر إدماج التنوع البيولوجي ضمن المحفظة الاستثمارية	
مصدر تدفق التمويل الخاص	• الشركات متعددة الجنسيات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمستثمرون المؤسسيون
أمثلة على آليات التمويل	• أدوات الدين وحقوق الملكية كالقروض الخضراء والسندات الخضراء
نهج إعداد التقارير المتعلقة بالإنفاق على التنوع البيولوجي	• تحديد حجم القروض أو حقوق الملكية وتقدير المخصصات الموجهة للتنوع البيولوجي. ويمكن إجراء هذا التقدير بصورة مستقلة دون الحاجة إلى دمجه مع إنفاق القطاع العام مع الإشارة إليه بوصفه تقديراً تقريبياً.

الجدول 4.6: النوع 3 - الحفاظ على العوائد المالية أو تعزيزها عبر معالجة المنافع المشتركة بين المناخ والتنوع البيولوجي	
مصدر تدفق التمويل الخاص	• الشركات متعددة الجنسيات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمستثمرون المؤسسيون
أمثلة على آليات التمويل	• الحلول القائمة على الطبيعة كتسعير الكربون وتعويضات الكربون وأرصدة الكربون
نهج إعداد التقارير المتعلقة بالإنفاق على التنوع البيولوجي	• رصد الاستثمارات دون دمج تقديراتها مع نفقات القطاع العام.

الجدول 4.7: النوع 4 - الحفاظ على العوائد المالية أو تعزيزها عبر تقديم تعويضات عن فقدان التنوع البيولوجي أو الإضرار به	
مصدر تدفق التمويل الخاص	• الشركات متعددة الجنسيات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمستثمرون المؤسسيون
أمثلة على آليات التمويل	• تعويضات الكربون وتعويضات التنوع البيولوجي وأرصدة التنوع البيولوجي ذات الطابع التعويضي
نهج إعداد التقارير المتعلقة بالإنفاق على التنوع البيولوجي	• رصد الاستثمارات دون دمج تقديراتها مع نفقات القطاع العام.

الإطار 4.9: القطاع الخاص: جمع البيانات واستخلاص النتائج في غواتيمالا

لتحديد الجهات الفاعلة في تمويل التنوع البيولوجي، جرى الاستناد إلى معيارين ذوي أولوية هما: الخبرة المؤسسية في المجال البيئي، وحجم المساهمة الاقتصادية، حيث تركز التحليل على 20% من المؤسسات التي ساهمت بنسبة 80% من الموارد الموجهة للتنوع البيولوجي. وبناءً عليه، شمل تحليل الإنفاق ضمن القطاع التجاري منتجات السكر، وزيت النخيل، والموز، والصناعات الاستخراجية، والقهوة، بالإضافة إلى الجهات المانحة الرئيسية لغواتيمالا (مجموعة G13)، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية. ولتعريف هذه الجهات بمبادرة BIOFIN وحفزها على الإفصاح عن بيانات إنفاقها:

- توجيه دعوة مبدئية لكافة الجهات المختارة لحضور حلقة عمل مخصصة لتبادل البيانات حول الإنفاق على التنوع البيولوجي مما أتاح فرصة لبناء تواصل شخصي مباشر مع الجهات الرئيسية وهو ما أسهم لاحقاً في تيسير طلب المعلومات.
- عقب حلقة العمل طُلب من المشاركين عبر البريد الإلكتروني استيفاء استبيان تفصيلي. وتضمن الاستبيان محاور تتعلق بنوع الجهة، سواء كانت جهة تعاون دولي أو منظمة غير حكومية أو شركة تجارية، وطبيعة نطاقها المحلي وعدد المشروعات المنفذة ونوعها وإطارها الزمني ومصادر التمويل وحجم الإنفاق الفعلي على التنوع البيولوجي فضلاً عن تصنيف الإنفاق وفقاً لفئات تصنيف أنشطة حماية البيئة (انظر الإطار 4.3). وفيما يخص أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين تعذر حضورهم فقد جرى التواصل معهم هاتفياً.
- وقد أسفرت هذه المنهجية عن حصر مساهمة القطاع الخاص بمبلغ 48 مليون دولار ومساهمة الشركاء الإنمائيين بمبلغ 35.37 مليون دولار في حين بلغت مساهمة المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية 26.84 مليون دولار.

الإنفاق على التنوع البيولوجي في غواتيمالا (2010–2014)

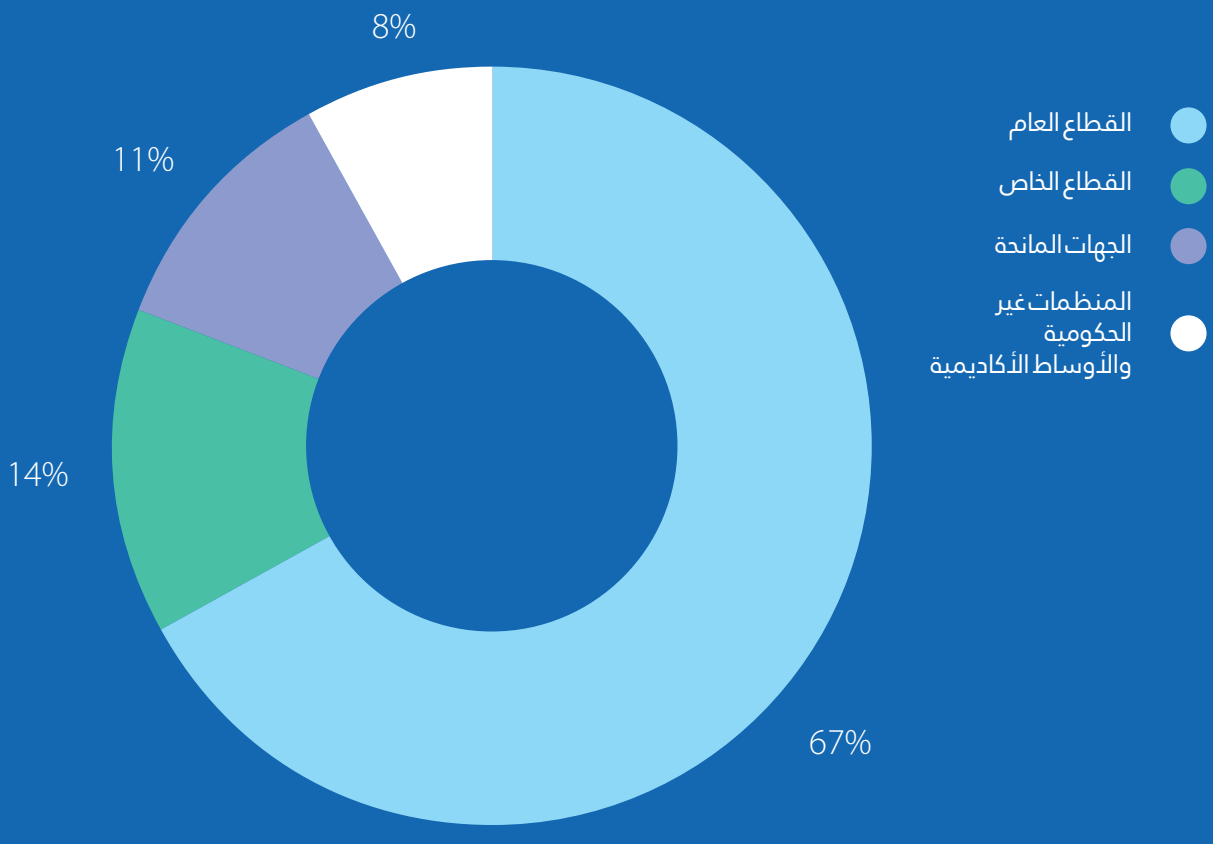

خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 بلغ إجمالي الإنفاق الوطني على التنوع البيولوجي في غواتيمالا 331.16 مليون دولار وهو ما يعادل 0.14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استحوذ الإنفاق العام على نسبة 67 في المائة من هذا الإجمالي (221 مليون دولار) في حين أسهم القطاع الخاص وجهات التعاون الدولي والمنظمات غير الحكومية بنسبة 33 في المائة (110.1 مليون دولار).

المصدر: مبادرة BIOFIN في غواتيمالا

4.4 إعداد التقارير والتواصل

يتعين أن تقدم مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إجابات وافية عن التساؤلات المطروحة ضمن الأهداف (القسم 4.1) على أن تتضمن كحد أدنى البيانات الأساسية والتحليلات المقترحة في الإطار 4.7. كما ينبغي لهذه المراجعة أن تعين صناع السياسات على استيعاب الاتجاهات العامة للإنفاق البيئي واستشراف آثارها المستقبلية. ويتمثل المخرج النهائي في تقرير شامل لمراجعة الإنفاق مصاغاً وفق المخطط الهيكلي المقترح أدناه ومشفوعاً بجداول تفصيلية تضم البيانات الأولية والعمليات الحسابية. وتتضمن المخرجات الداعمة تقارير موجزة وملخصات للسياسات وصياغة رسائل استراتيجية رئيسية. ويمكن توظيف هذه الرسائل في جهود مناصرة السياسات والتواصل المؤسسي فضلاً عن اعتبارها مدخلات أساسية لتطوير خطة تمويل التنوع البيولوجي (الفصل 6).

تحديد الحلول التمويلية المحتملة للتنفيذ المبكر

قد تبرز أثناء عملية مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي حلول تمويلية واعدة قابلة للتنفيذ الفوري دون الحاجة لانتظار الاستكمال النهائي لخطة تمويل التنوع البيولوجي. ويستعرض هذا القسم بعض الفئات العامة لتلك الحلول التمويلية المحتملة إلى جانب المنهجية المتبعة لاختيارها وتحديد أولوياتها.

زيادة الموارد الموجهة للتنوع البيولوجي

عادة ما تُتيح مقارنة نتائج الإنفاق على التنوع البيولوجي بإجمالي الموازنات الوطنية أو بالناتج المحلي الإجمالي فرصة للتأمل المعمق في حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لا سيما عند مقارنة تلك الحصص النسبية بالإيرادات التي يدرها القطاع ذاته أو بالقيمة الاقتصادية لخدمات النظم الإيكولوجية كما جرى تفصيله في الفصل الثالث. وبالتوازي مع مخرجات "مراجعة السياسات والمؤسسات" (PIR) يمكن مقارنة بنود الإنفاق الفعلي لجهة معينة بنطاق ولايتها المؤسسية المعلنة بُغية استكشاف الفرص المتاحة للمطالبة بزيادة مخصصاتها الموازنية. وتتسق فئات مبادرة BIOFIN وفئاتها الفرعية مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وهو ما يسوغ استخدامها لتقييم الفجوات السياساتية المتمثلة في الإجراءات المعطلة التي يُرجى منها تعزيز مسارات تنموية كالاقتصاد الأخضر أو أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين. أما على مستوى القطاع الخاص فقد يُسفر الانخراط المؤسسي عن رصد تدفقات تمويلية محتملة غير مستغلة وطنياً لتشكل بذلك نواة للتجريب تمهيداً لتوسيع نطاقها لاحقاً. كما يسع البلدان استكشاف الإمكانات الكامنة في المنتجات المالية الخضراء والحلول القائمة على الطبيعة والبنية التحتية الطبيعية. وتجسد كافة هذه الأمثلة آفاقاً واعدة لتعظيم تدفقات الموارد الموجهة للتنوع البيولوجي.

وتمثل تحديات التخصيص المالي والقدرة الاستيعابية في الوقت ذاته فرصاً سانحة لابتكار حلول تمويلية. وقد تتطلب معالجة هذه التحديات الارتقاء بآليات التواصل لإبراز العوائد المالية والاقتصادية المتأتية من الاستثمار في التنوع البيولوجي فضلاً عن بناء شراكات استراتيجية مع الجهات الداعمة بما يشمل السلطات التشريعية. وتشير تحديات القدرة الاستيعابية تحديداً إلى الحاجة الماسة لتعزيز القدرات التنفيذية واستكمال الهياكل الوظيفية وضمان الإفراج عن الموازنات في مواقيتها المقررة والارتقاء بآليات تنفيذ الموازنة على أرض الواقع.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - كوستاريكا
في كوستاريكا أسهم برنامج "مزيد من النساء مزيد من الطبيعة" (Women+ Nature+) في تعزيز ابتكار أدوات مالية داعمة للمرأة والطبيعة.

تحسين الكفاءة وإعادة المواءمة

كما أُشير سابقاً تعكس الفجوات المرصودة بين مخصصات الموازنة والإنفاق الفعلي قصوراً في القدرات الاستيعابية للجهات التنفيذية. ومن شأن الفهم الدقيق للصعوبات المرتبطة بتوظيف الموازنات سواء من حيث التوقيت الزمني أو القدرات المؤسسية أن يمهد الطريق لبلورة حلول تمويلية بديلة. وقد اتجهت العديد من البلدان المشاركة في مبادرة BIOFIN إلى توسيع نطاق الإنفاق على التنوع البيولوجي والاعتراف به وزيادته من خلال إشراك جهات قطاعية غير معنية حصراً بالبيئة وذلك ضمن حزمة حلول تمويلية ترتكز على مبدأ تعميم الإدماج. وتُصنف هذه الحلول بوصفها تدابير لإعادة المواءمة أو تحسين الكفاءة التشغيلية.

ويشمل ذلك على سبيل المثال: إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي ضمن نظم وسم الإنفاق وتطوير منصات رقمية لإعداد التقارير والتعاون مع القطاع الخاص فضلاً عن ضمان المواءمة مع أطر الإفصاح المالي وتطوير منتجات مالية مبتكرة توفر حوافز داعمة.

ويتعين على فريق العمل إعداد قائمة أولية بالحلول المحتملة المستخلصة من عملية مراجعة الإنفاق وإخضاعها لمعايير تقييم مبسطة (انظر أدناه). وفي حال جاءت الإجابة بالإيجاب على التساؤلات الثلاثة يُدرج الحل التمويلي اختيارياً ضمن قائمة الحلول المرشحة للتنفيذ المبكر.

الحلول التمويلية الشاملة والتمكينية

وإلى جانب هذه المخرجات التمويلية الأربعة تبرز أهمية الإجراءات التمكينية الكفيلة بتيسير مأسسة الحلول التمويلية المنبثقة عن مراجعة الإنفاق.

معايير الاختيار الأولي للحلول التمويلية المرشحة للتنفيذ المبكر

المعيار	الأسئلة	الإجابات		النتائج
الجدوى	هل توجد احتمالية عالية أو عالية جداً للنجاح؟ وجود دعم سياسي واجتماعي واسع وجدوى تجارية سليمة، إذا كان ذلك ذا صلة. وعدم وجود تحديات تشغيلية معروفة. ووجود سجل قوي أو توقع قوي بالنجاح أو القابلية للتكرار أو التوسع في سياقات مماثلة. ووضوح القدرة على تنفيذ الأداة الجديدة أو المحسنة.	**نعم**	**لا**	• بيانات الاقتصاد الكلي واتجاهات الموازنة • الإنفاق على التنوع البيولوجي في القطاع العام - المجالات الموضوعية، وفئات الإنفاق، والمقارنة بين موازنات الجهات والاتجاهات العامة • التحديات والفرص في عملية إعداد الموازنة • توقعات الإنفاق في القطاع العام • الإنفاق على التنوع البيولوجي في القطاع الخاص - النطاق، ومنهجية جمع البيانات والتقدير، والفئات الرئيسية المفصلة • عملية جمع البيانات والتقدير • تقدير الإنفاق على التنوع البيولوجي في القطاع الخاص وتوصيفه • النتائج الموجزة - الإنفاق العام والخاص على التنوع البيولوجي
الموازنة	هل تتوفر موازنة مخصصة للتنفيذ؟	**نعم**	**لا**	
النتائج (الأثر التمويلي أو السياساتي)	هل يمكن تحقيق النتائج المرجوة في غضون عام واحد؟	**نعم**	**لا**	

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيتنام
تساعد مبادرة BIOFIN التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحدى قرى الصيد في فيتنام على التحول نحو السياحة الخضراء.

وإذا استوفت عدة حلول تمويلية محتملة هذه المعايير الأولية فيمكن الانتقال إلى مستوى تقييم ثان لتمكين ترتيبها تفضيلياً وفق المحددات التالية:

- حجم التمويل الذي جرى حشده أو تحفيزه، أي كلما تعاظم الأثر التمويلي كان الحل أكثر تفضيلاً.
- مدى ارتباط الحل التمويلي بالأولويات الوطنية كالخطط التنموية متوسطة الأجل أو خطط تغير المناخ أو استراتيجيات الحد من الفقر.
- وجود شركاء أو أصحاب مصلحة على أتم الاستعداد لدعم الحل ودفع مساره قدماً.

ومن الأهمية بمكان أن ينخرط أصحاب المصلحة بصورة فاعلة في عملية الاختيار لضمان تبنيهم للنتائج. وعلاوة على ذلك يجب دمج عملية الاختيار المبكر للحلول التمويلية بسلاسة ضمن المسار الشامل لإعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي.

حقوق الصور: مهتاب حيدر

المخطط النموذجي لتقرير مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي

- 1. ملخص تنفيذي
- 2. شكر وتقدير
- 3. المقدمة
- 4. المنهجية
  - نطاق مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي (الإطار الزمني، المؤسسات المشمولة، والجمهور المستهدف).
  - تعريف الإنفاق على التنوع البيولوجي وفئات التنوع البيولوجي.
  - منهجية التنسيب المتبعة لتوزيع الإنفاق غير المباشر على التنوع البيولوجي.
  - آليات الحصول على البيانات وتحديد مصادرها.
- 5. النتائج
  - النتائج الموجزة: بيانات الاقتصاد الكلي واتجاهات الموازنة.
  - موازنات القطاعات.
  - موقع التنوع البيولوجي ضمن الموازنة.
  - تفصيل الإنفاق على التنوع البيولوجي حسب القطاع أو الموضوع أو الفئات.
  - تفصيل الإنفاق على التنوع البيولوجي حسب المنظمة أو رمز النشاط الحكومي.
  - الإنفاق على التنوع البيولوجي في القطاع العام
  - التحديات والفرص الكامنة في عملية إعداد الموازنة.
  - توقعات الإنفاق المستقبلي في القطاع العام.
  - تحديد الحلول التمويلية المحتملة المستخلصة من مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي.
- 6. التوصيات والاستنتاجات
- 7. الملاحق

الملحق 1

أمثلة على تحليل مراجعات الإنفاق على التنوع البيولوجي من زنجبار (تنزانيا) وفيجي والفلبين

مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في زنجبار (تنزانيا)

مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في زنجبار (تنزانيا)

حللت مبادرة BIOFIN في زنجبار (تنزانيا) الإنفاق المرتبط بالتنوع البيولوجي لدى سبع جهات حكومية خلال الفترة الممتدة من 2019/2018 إلى 2022/2021. وجرت مقارنة نسبة الإنفاق ذي الصلة بالتنوع البيولوجي بموازنات الوزارات المعنية. ويشير التحليل إلى أن الإنفاق على التنوع البيولوجي خلال السنتين الماضيتين سجل مستواه الأعلى في قطاع مصايد الأسماك حيث استأثر بما يتراوح بين 12 و14 في المائة من موازنة وزارة الاقتصاد الأزرق. وتلتها إدارة البيئة إذ شكل الإنفاق المرتبط بالتنوع البيولوجي نحو 9 إلى 10 في المائة من موازنة مكتب النائب الأول للرئيس. أما نسبة هذا الإنفاق في إدارة الزراعة فبلغت 3 إلى 4 في المائة وفي قطاع الحراجة 1 إلى 2 في المائة وفي قطاع الثروة الحيوانية 0.3 في المائة قياساً بموازنة وزارة الزراعة والري والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية.

شكل الملحق 1. الإنفاق المرتبط بالتنوع البيولوجي مقارنةً بموازنات الوزارات المختلفة

مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في فيجي

استخدمت مبادرة BIOFIN في فيجي أسلوب التنبؤ المستند إلى السلاسل الزمنية لاستشراف مستويات الإنفاق على التنوع البيولوجي وفق سيناريو "بقاء الوضع على ما هو عليه".

شكل الملحق 2. البيانات التاريخية والتنبؤات المستقبلية للإنفاق على التنوع البيولوجي في فيجي (بآلاف الدولارات الفيجية)

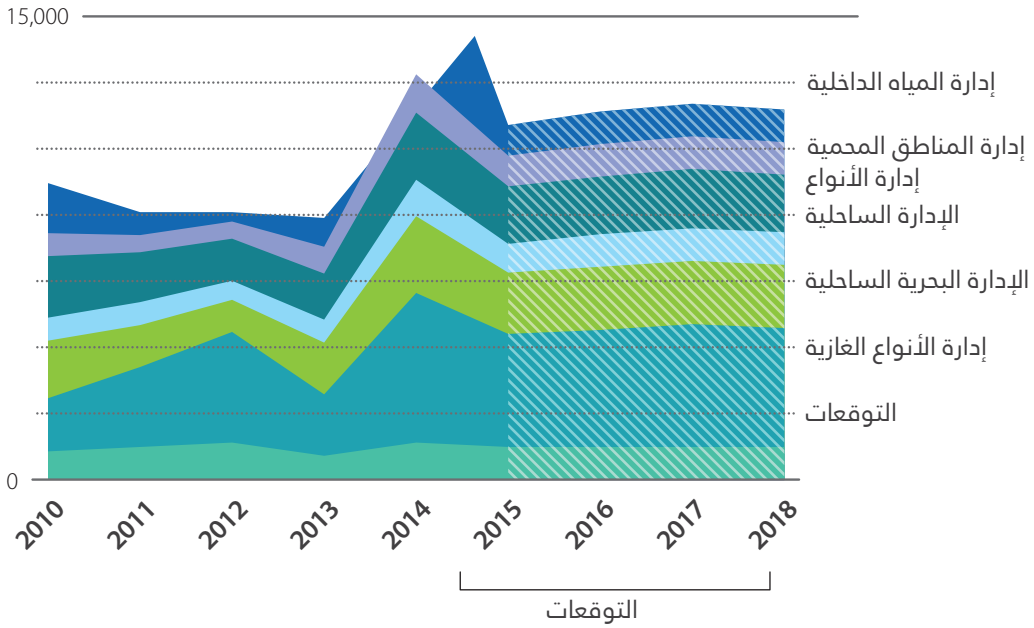

مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في الفلبين

يبين شكلا الملحق 3 و4 منهجية مبادرة BIOFIN في الفلبين في تفصيل بيانات مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي. ويشير شكل الملحق 3 إلى أن وزارة البيئة والموارد الطبيعية قد اضطلعت بدور محوري في تنفيذ برامج التنوع البيولوجي في البلاد. كما يوضح الشكل 4 أن المناطق الساحلية تُمثل أولوية الإنفاق الرئيسية تليها الأراضي الرطبة الداخلية ثم التنوع البيولوجي الزراعي في حين لم تتجاوز حصة المناطق المحمية 10 في المائة من إجمالي الإنفاق.

شكل الملحق 3. الفلبين - تفصيل الإنفاق بحسب مصادر التمويل

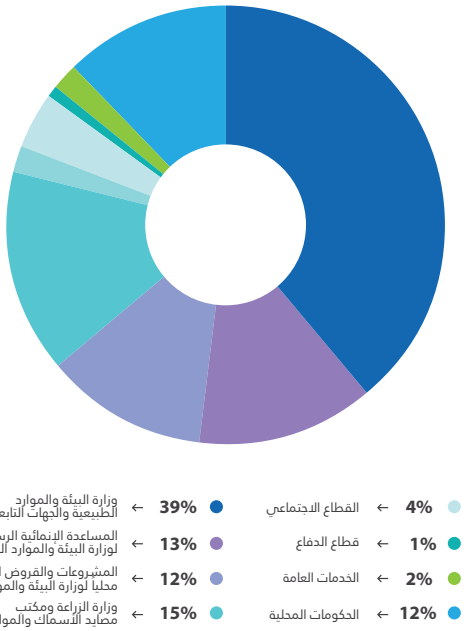

شكل الملحق 4. الفلبين - تفصيل الإنفاق وفقاً لمسارات خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بحسب القطاع الموضوعي

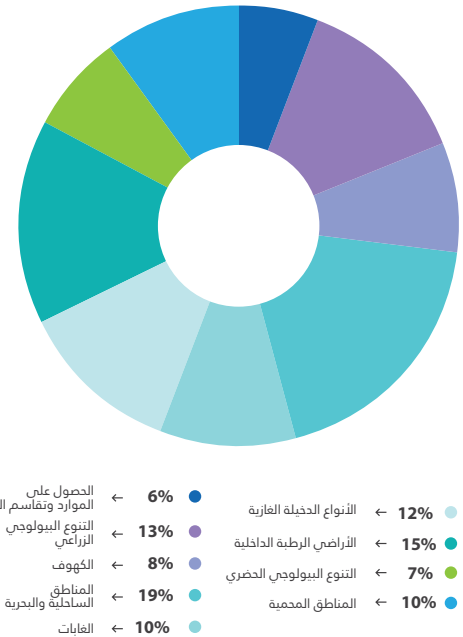

حقوق الصور: إدارة الحياة البرية والمتنزهات الوطنية في بوتسوانا.

الفصل الخامس

تقييم الاحتياجات المالية للتنوع البيولوجي

مقدمة

يقدم هذا الفصل إرشادات متعمقة بشأن آليات إجراء تقييم دقيق للاحتياجات المالية للتنوع البيولوجي. ويرتكز هذا التقييم في جوهره على احتساب حجم التمويل الذي يفتقر إليه البلد لبلوغ كافة أهدافه الوطنية المتصلة بالتنوع البيولوجي. وينتظم هذا الفصل في أربعة أقسام رئيسية؛ إذ يستعرض القسم 1 أهداف تقييم الاحتياجات المالية وغاياته ومسار تنفيذه العام فضلاً عن ارتباطاته بالفصول الأخرى. ويغطي القسم 2 المصطلحات والمبادئ والمنهجيات الناظمة لعملية احتساب التكاليف بينما يُفصل القسم 3 الخطوات الإجرائية لتنفيذ التقييم. وأخيرًا ترد الاستنتاجات والتوصيات وآليات التوعية تباعاً في القسم 4.

5.1. الأهداف

يتمثل الهدف الجوهري لتقييم الاحتياجات المالية في التوصل إلى تقدير شامل للموارد المالية الحتمية لتحقيق الغايات الوطنية أو دون الوطنية للتنوع البيولوجي ضمن سياق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وعادة ما تُصاغ الغايات الوطنية للتنوع البيولوجي ضمن الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إلى جانب إدراجها في أدوات التخطيط الوطنية الاستراتيجية الأخرى كخطط التنمية الوطنية والخطط الإنمائية القطاعية والخطط الوطنية المعنية بتغير المناخ. ويعمد تقييم الاحتياجات المالية إلى مقارنة هذه الاحتياجات بتوقعات الإنفاق على التنوع البيولوجي عبر أفق تخطيطي يمتد من المدى المتوسط إلى الطويل وذلك في إطار تقييم شامل للاحتياجات التمويلية غير الملباة.

وقد عكفت اتفاقية التنوع البيولوجي على إعداد تقديرات رفيعة المستوى لتمويل الاستحقاقات اللازمة لبلوغ غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي على الصعيد العالمي (انظر الفصل 1). وعلى النقيض من هذا التقييم العالمي يتبنى تقييم الاحتياجات المالية الوطنية نهجاً تصاعدياً يسعى إلى وضع احتساب تفصيلي وواقعي لتكاليف الغايات المنصوص عليها في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية. ويسعى هذا النهج للإجابة عن تساؤل محوري مفاده: "ما حجم التمويل الفعلي المطلوب لتمكين البلد من بلوغ غاياته المعلنة وما هي المصادر المحتملة لتأمين هذا الدعم المالي؟". وينطلق هذا النهج من الصفر ليضع تقديراً شاملاً لتكلفة كافة المتطلبات من الموارد البشرية والاستثمارات الرأسمالية والموارد المالية.

ويُعد هذا النهج طموحاً بالنظر إلى سعيه لتحديد الموارد الضرورية للتنفيذ الفعال حتى وإن بدت الاستجابة الفورية لتوفيرها غير ممكنة عملياً في حينه.

وقد يتبنى كل بلد نهجاً مستقلاً لاحتساب تكاليفه على المديين المتوسط والطويل. لذا ينبغي أن تسعى مبادرة BIOFIN لدعم هذه النُهُج القائمة لضمان أقصى درجات التوافق والمواءمة المؤسسية.

وفي كثير من البلدان، لا يستند التخطيط لموازنات التنوع البيولوجي إلى تقديرات مفصلة لتكاليف الإجراءات اللازمة لتحقيق الغايات المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي تفضي بدورها إلى تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية ملموسة. ونتيجة لذلك، يحد هذا القصور من إمكانية الحصول على الدعم المطلوب من وزارات المالية وقطاع الأعمال وبنوك التنمية والبنوك التجارية والمجتمع المدني وغيرهم من متخذي القرارات المالية.

وقد تجلى هذا القصور بوضوح بالغ في حالة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إذ إن السواد الأعظم منها لم يتضمن يوماً موازنات تفصيلية أو تقديرات دقيقة للتكلفة. ونتيجة لذلك نادراً ما لبى التمويل المخصص طموحات هذه الاستراتيجيات مما حال دون تحقيق النتائج المرجوة. واستجابة لذلك شجعت اتفاقية التنوع البيولوجي البلدان على تبني نهج قائم على تقييم الاحتياجات المالية لإعداد تقييم واقعي للاحتياجات من الموارد والموازنات ليعقبه إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي الخاصة بالاستراتيجية الوطنية.

وبشكل أكثر تحديداً، يبحث صندوق EBF عن:

1. توضيح الإجراءات السنوية ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المحدثة لوصف إجراءات قابلة لاحتساب التكلفة ترتبط بنتائج متوقعة للتنوع البيولوجي ضمن إطار منطقي يُيسر احتساب التكاليف بصورة تفصيلية؛
2. احتساب تكلفة الإجراءات عبر تحديد تكاليف الوحدات والكميات على امتداد الإطار الزمني المستهدف لبلوغ النتائج المنشودة؛
3. استخدام عملية الاحتساب هذه كركيزة لإعداد موازنات تفصيلية تسهم في صياغة حجة مقنعة لصالح تمويل التنوع البيولوجي مع إرساء رابط وثيق بين تكاليف النتائج والتمويل المتأتي من الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني فضلاً عن توظيفه في مسارات إعداد المشروعات أو المقترحات السياساتية؛
4. تحديد آليات الحلول التمويلية المحتملة في مرحلة مبكرة استناداً إلى معايير محددة للتنوع البيولوجي والتكلفة وإلى الفرص والمبادرات القائمة لسد فجوة الاستثمار؛
5. تقدير احتياجات تمويل التنوع البيولوجي غير الملباة.

5.2 عملية تقييم الاحتياجات المالية

لا تقتصر أهداف تقييم الاحتياجات المالية على مجرد إعداد أدق حساب ممكن لتكاليف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية وغيرها من الاستراتيجيات ذات الصلة بل تتسع لتشمل تقييم الاحتياجات التمويلية عبر العملية الموضحة في الشكل 5.1. ويتحقق ذلك من خلال الدمج بين المنهجية السليمة والتوقيت المناسب [1] والصيغة الملائمة والشركاء المناسبين ضمن إطار نهج تشاركي فعال. ويبرز من بين هؤلاء الشركاء الرئيسيين وزارات البيئة والمالية والجهات المركزية المعنية بالتخطيط وغيرهم من أصحاب المصلحة الأساسيين المحددين في الفصلين 2 و3.

وينبغي تقدير الاحتياجات المالية على المستوى الوطني مع ربطها الوثيق بالتخطيط الوطني للتنمية الاقتصادية ومنظومة إدارة "المالية" العامة. كما يتعين تفصيل هذه الاحتياجات لتلامس مستوى النتائج المرتبطة بالتنوع البيولوجي، (أي "الغايات" أو "النتائج") والاستراتيجيات والإجراءات القابلة لاحتساب التكلفة.

وينبغي أيضًا إجراء تقييمات للاحتياجات المالية على المستوى دون الوطني شريطة وجود سياسات عامة وتشريعات ناظمة ذات صلة بالتنوع البيولوجي.

- مصادر التمويل والحلول التي ينبغي تحديدها أو تطويرها أو إعادة توجيه مسارها؛
- التقييمات اللاحقة للجدوى الاقتصادية من منظور التكلفة الفعالة؛
- استيعاب الحجم والتوقيت المطلوبين لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

ومن الناحية المثالية ينبغي لهذه المنهجية التفصيلية أن تُحفز الارتقاء بمستويات الأداء عبر تخطيط أفضل للتنوع البيولوجي وإعداد موازنات أكثر فاعلية وتحسين منظومة إدارة المالية العامة (انظر الإطار 5.1).

[1] Cangiano, M. M., Curristine, M. T. R., & Lazare, M. M. (2013). Public financial management and its emerging architecture. International Monetary Fund, Washington. https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781475531091/9781475531091.xml

الشكل 5.1: عملية تقييم الاحتياجات المالية

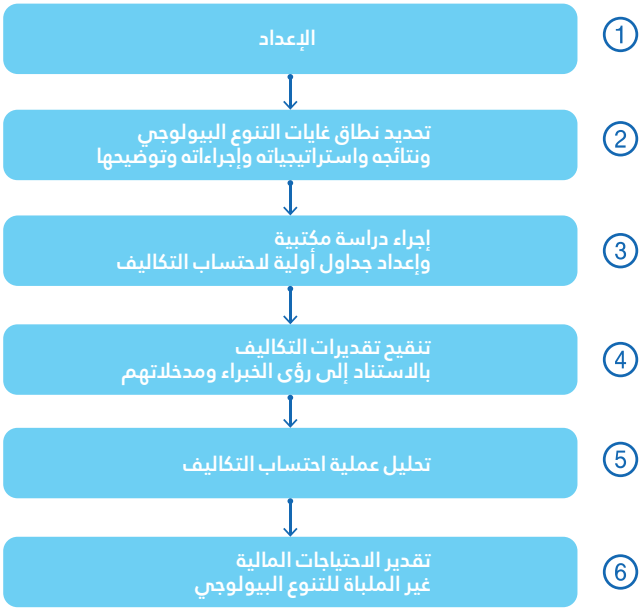

حقوق الصورة: غورافْ غوبتا

الإطار 5.1: مبادرة BIOFIN وإدارة المالية العامة

في معظم البلدان، تمثل الموارد المالية العامة المحلية المصدر الرئيسي لتمويل تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وغيرها من السياسات الوطنية ذات الصلة. وتشمل إدارة المالية العامة جوانب متعددة من التخطيط الحكومي، بما في ذلك إدارة الإيرادات والإنفاق. ويمكن إدراج تقييم الاحتياجات المالية ضمن آليات إدارة المالية العامة في الدولة ومواءمته مع أي إصلاحات جارية، وذلك بهدف الدفع نحو تعميم إدماج تمويل التنوع البيولوجي في منظومة المالية العامة وإعداد الموازنات. وفي هذا السياق، ينبغي لتقييم الاحتياجات المالية أن يراعي عناصر التخطيط والتمويل التالية، (على النحو المحدد في مراجعة السياسات والمؤسسات ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي في الفصلين 3 و4):

- أطر الموازنات والإنفاق متوسطة أو طويلة الأجل
- إدماج أهداف التنمية المستدامة في منظومة التخطيط الوطني وإعداد الموازنات
- المنهجيات التفصيلية لإعداد الموازنات المستندة إلى الأداء والمرتكزة على النتائج
- اللامركزية
- المساءلة والشفافية وغيرها من القواعد الحاكمة
- المجالس المالية والمبادرات المستحدثة لإدارة المخاطر المالية.

وتقر مبادرة BIOFIN بأن لكل دولة نهجها المستقل في التخطيط وإعداد الموازنات وتنفيذ الإصلاحات المالية. ومن هذا المنطلق، تسعى منهجية تقييم الاحتياجات المالية إلى تقديم نُهُج مرنة يمكن توظيفها ضمن طيف واسع من السياقات والعمليات الوطنية.

ويتسق نهج مبادرة BIOFIN تماماً مع المبادئ الدولية المعمول بها في إدارة المالية العامة، ومع الاتجاهات الحديثة الموثقة بوضوح في هذا المجال. [a]

[a] Cangiano, M. M., Curristine, M. T. R., & Lazare, M. M. (2013).
Public financial management and its emerging architecture. International Monetary Fund, Washington.
https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781475531091/9781475531091.xml

5.3 الارتباطات بالفصول الأخرى

يُوظف تقييم الاحتياجات المالية المعطيات والرؤى المتبلورة عبر مختلف مراحل المسار الوطني لمبادرة BIOFIN. ويستند هذا التقييم إلى ممارسات التخطيط الوطني وإعداد الموازنات التي جرى رصدها في مراجعة السياسات والمؤسسات (الفصل 3) وينبغي أن يتوافق معها تماماً. كما تستمد العملية مرجعيتها من تحليل الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية وغيرها من الوثائق والأولويات الاستراتيجية التي خضعت للتقييم في مراجعة السياسات والمؤسسات. ويُسهم تقييم الاحتياجات المالية في تنقيح وتطبيق النظام المعتمد لتصنيف الإنفاق وتنسيبه ووسمه في مراجعة الإنفاق (الفصل 4) حيثما أمكن ذلك. كما أن إرساء عملية سليمة لتقدير احتياجات التمويل بما يتيح مقارنة الاحتياجات المحددة بالموارد المتاحة من شأنه توجيه مسار ترتيب الأولويات وتطوير خطة تمويل التنوع البيولوجي وتنفيذها بالاستناد إلى حلول تمويلية رصينة (الفصل 6) ومتابعة تنفيذها (الفصل 7).

5.4 المبادئ والمنهجيات المستخدمة في تقييم الاحتياجات المالية

يستعرض هذا القسم عدداً من المبادئ والمنهجيات المعتمدة في إجراء تقييم الاحتياجات المالية، حيث يستهل بعرض التعاريف والمصطلحات والمبادئ الأساسية، لينتقل بعد ذلك إلى بيان نهج احتساب التكاليف، في حين ترد خطوات التنفيذ التفصيلية في القسم اللاحق.

5.4.1 المصطلحات والمبادئ

تتسم المصطلحات المستخدمة في هذا الفصل، في معظمها، بمعانٍ مستقرة وموحدة في إطار المالية العامة، غير أنها قد تحمل دلالات متفاوتة باختلاف أصحاب المصلحة. ولتدارك ذلك، يوضح هذا القسم المصطلحات الرئيسية، بينما يقدم المسرد تعريفات للمصطلحات الأخرى.

أولاً، يمكن وصف الحساب التفصيلي للتكاليف الوارد في تقييم الاحتياجات المالية بأنه نهج "تصاعدي"، على الرغم من أن مصطلح "إعداد الموازنة التصاعدي" قد يُستخدم أيضاً للإشارة إلى آليات إعداد الموازنة على المستوى الإداري المحلي. ويركز تقييم الاحتياجات المالية بشكل أساسي على التكاليف المباشرة أو المالية، ما لم يُنص صراحة على خلاف ذلك. ويتباين هذا مع المفهوم الاقتصادي الأشمل للتكاليف، والذي قد يشمل، إلى جانب التكاليف المالية، التكاليف غير المباشرة والآثار المرتبطة بالرفاه المجتمعي، مثل "تكلفة الفرصة البديلة". وفي حين توصي مبادرةBIOFIN باللجوء إلى تحليل التكلفة والمنفعة أو غيره من النُهُج متعددة المتغيرات لبلورة مبرر قوي للاستثمار في التنوع البيولوجي، ولتحديد المستفيدين والمتضررين من سياسة أو إجراء معين بدقة أكبر، فإن تقييم الاحتياجات المالية لا يفرض ذلك كشرط أساسي.

ومن الضروري ترجمة الأنشطة أو البرامج أو المشروعات إلى "إجراءات قابلة لحساب التكلفة" بصورة دقيقة ومفصلة، بغية بلوغ المستوى المنشود من الدقة في تقدير التكاليف. ويمكن تعريف الإجراءات القابلة لحساب التكلفة بأنها تدابير أو أنشطة محددة ترمي إلى تحقيق نتيجة واضحة أو قابلة للقياس الكمي، والتي يمكن تقدير تكلفتها استناداً إلى توصيفها أو إلى البحوث المتخصصة أو لآراء الخبراء. وفي حالات كثيرة، تفتقر الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إلى مستوى التفصيل والدقة اللازمين لحساب تكلفة التدابير الكفيلة بتحقيق النتائج المرجوة.

ولهذا السبب، قد يقتضي الأمر في بعض الأحيان الاستناد إلى فرضيات وتقديرات مبنية على المعلومات المتاحة ومداولات الخبراء، وذلك ضمن عملية تشاركية تجمع كافة أصحاب المصلحة المعنيين.

وتشجع مبادرةBIOFIN على تبني مصطلح "الاستثمار" في التنوع البيولوجي، للتأكيد على أن الموارد الموجهة لإدارة التنوع البيولوجي لا تشكل مجرد أعباء مالية خالية من العوائد. ومع ذلك، يُستخدم مصطلح الاستثمار أحياناً للإشارة إلى النفقات الرأسمالية تمييزاً لها عن النفقات المتكررة أو التشغيلية ضمن الموازنة، وكلا النوعين يُعد محورياً لإعداد تقديرات دقيقة للتكاليف. فضلاً عن ذلك، فإن المخصصات المدرجة في الموازنة لإدارة التنوع البيولوجي تسهم في حماية الأصول الطبيعية أو تنميتها؛ وهي أصول تدر منافع اقتصادية مستقبلية تضاهي في أهميتها الاستثمارات الموجهة لقطاعات البنية التحتية أو الرعاية الصحية.

وتوصي مبادرة مبادرةBIOFIN بأن يتسم تقييم الاحتياجات المالية بالخصائص التالية:

- الشمولية: بحيث يستوعب كامل نطاق حفظ التنوع البيولوجي وإدارته المستدامة (الإطار 5.2)، وهو ما قد يستوجب غالباً تجاوز حدود الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي ليشمل استراتيجيات أخرى ذات صلة أو امتداد؛ مثل استراتيجية توسيع المناطق المحمية التي قد تقدم تفصيلات أعمق مما تتيحه الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، أو استراتيجية الاقتصاد الأزرق التي قد توسع نطاق التغطية لتتجاوز ما تضمنته تلك الخطة.
- الدقة: بحيث يرتكز على تكاليف قابلة للتبرير والقياس، وعلى تدابير موجهة بوضوح نحو تحقيق نتائج محددة.
- التفصيل: بحيث يُنظم الإجراءات تحت مظلة الغايات أو النتائج، ويُدرج النتائج ضمن إطار الاستراتيجيات.
- ترتيب الأولويات: بحيث تُصنف الأنشطة أو النتائج بناءً على المعايير التالية:
  1. مستوى الأهمية بالنسبة إلى تحقيق أكثر من غاية واحدة؛
  2. المنافع الصافية المتوقعة من الاستثمار؛
  3. والأولويات الوطنية الاستراتيجية الأخرى.
- المواءمة: بحيث يتوافق مع النظم الحاكمة لإعداد الموازنات الوطنية وإدارة المالية العامة، على نحو يكفل الاستفادة القصوى والفعالة من مخرجات التقييم.

5.5 نُهُج احتساب التكاليف

تتعدد النُهُج المتبعة لإرساء أساس لتقدير التكاليف، أو ما يُعرف باحتساب التكاليف، لأي استراتيجية أو مشروع أو برنامج مقترح. وتعتمد هذه النُهُج برمتها على ربط مدخلات التكاليف المخصصة لأنشطة محددة بمخرجات معينة ضمن إطار الاستراتيجيات أو الغايات، وصولاً في النهاية إلى تحقيق النتائج المرجوة. وتتفاوت نُهج احتساب التكاليف من حيث مواطن القوة والضعف ومجالات الاستخدام، وغالباً ما يُدمج أكثر من نهج واحد بأسلوب تكاملي. ويرد فيما يلي وصف تفصيلي لهذه النُهُج مع إيجازها في الجدول 5.1.

إعداد الموازنة على أساس الزيادات التدريجية

يُعَد نهج إعداد الموازنة على أساس الزيادات التدريجية من أكثر النهج شيوعاً، إلا أنه يركز على صياغة الموازنة أكثر من تركيزه على احتساب التكاليف، وذلك على النقيض من تقييم الاحتياجات المالية الذي يولي احتساب التكاليف أهمية قصوى. وتتسم الموازنات وفقاً لهذا النهج بكونها مقيدة بحجم التمويل المتاح، بينما يهدف احتساب التكاليف ضمن تقييم الاحتياجات المالية إلى الوقوف على الاحتياجات الفعلية بمعزل عن قيود الموازنات المتوفرة. ويعتمد هذا النهج على اتخاذ موازنة العام السابق نقطة ارتكاز لتُطبق عليها لاحقاً نسبة مئوية بالزيادة أو النقصان. ولا يُحبذ الاعتماد على هذا النهج لقصوره عن معالجة المبادئ الأساسية المبينة أعلاه بصورة كافية.

التوقعات التاريخية

يعتمد هذا النهج على الاستعانة بالتكاليف التاريخية للتنبؤ بالتكاليف المستقبلية. وقد يفترق عن نهج إعداد الموازنة التدريجي في حال استناده إلى بيانات مفصلة للتكاليف التاريخية المرتبطة بأنشطة أو نتائج بعينها. ومتى توافرت هذه التفاصيل التاريخية، أمكن توظيفها في تقدير التكاليف المستقبلية لأنشطة محددة. وعلى سبيل المثال، يمكن الاسترشاد بالتكلفة السابقة لإعادة زراعة هكتار واحد من أشجار المانغروف في تقدير تكلفة استزراع مساحة مستهدفة داخل بلد أو منطقة محددة مستقبلاً. وفي حال تطبيق هذا النهج، تبرز أهمية عدة اعتبارات: (1) التحقق من دقة البيانات وشمولها للتكلفة الإجمالية للنشاط؛ (2) ارتكاز التكاليف الجديدة على غايات محددة بدقة في مجال إدارة التنوع البيولوجي، (كعدد الهكتارات أو عدد أيام عمل الحراس)؛ (3) وأخذ معدلات التضخم ووفورات الحجم وأي متغيرات أخرى قد تنعكس على التكاليف المستقبلية في الحسبان.

نمذجة التكاليف

تُقدر التكاليف المستقبلية في هذا النهج بالاستناد إلى نماذج كمية تتضمن متغيرات إدخال محددة. وتُوظف هذه النماذج بصفة شبه دائمة في احتساب التكاليف، وقد تتسم بالبساطة بحيث تقتصر على ضرب تكلفة الوحدة الواحدة في عدد الوحدات المطلوبة. غير أن هذا النهج يُحيل في الغالب إلى نماذج معقدة، وربما غير خطية، تتألف من متغيرات متعددة. وتتيح نمذجة التكاليف تقدير معاملات التكلفة ونقلها من سياقات سابقة، أو من حالات ومواقع أخرى، لتطبيقها على البلد أو السياسة أو المشروع قيد الدرس. كما يمكن أن تقدم هذه النماذج تقديراً أولياً لأي مبادرة في حال تعذر توفر الوقت أو الخبرة لإجراء حساب مستقل للتكاليف، أو أن تُتخذ كنقطة مرجعية لمقارنة تلك التقديرات مع مواقع أو مبادرات بديلة. ومثال ذلك، اشتقاق نماذج لتقدير تكاليف إدارة المناطق المحمية بناءً على مساحتها الجغرافية ومدى قربها من المراكز الحضرية ومعدلات تعادل القوة الشرائية المحلية، وذلك بالاستناد إلى التكاليف التاريخية، ليصار لاحقاً إلى استخدامها في استشراف التكاليف المستقبلية. وتبرز أهمية النماذج المعقدة المدعومة بالأدبيات الأكاديمية والمراجع غير الرسمية في دعم تقييم الاحتياجات المالية، لا سيما حين تتعلق الإجراءات بتدابير حديثة العهد بالبلد المعني تفتقر إلى تقديرات تاريخية سابقة.

احتساب التكاليف على أساس الأنشطة

يُعنى هذا النهج بتقدير الموازنات انطلاقاً من البرامج والأنشطة المحددة والتكاليف المرتبطة بها. وفي هذا السياق، تُربط النفقات الإدارية العامة بالأنشطة ذاتها بصورة أوثق مقارنة بنظم إعداد الموازنة التقليدية التي تكتفي عادة بإدراج التكاليف الإدارية كبند إضافي ملحق. وتبرز جدوى هذا النهج حينما تكون تفاصيل أنشطة التنوع البيولوجي واضحة وقابلة للقياس الكمي، وعندما تقتضي الحاجة تتبع "المخرجات" المباشرة للمشروع أو البرنامج، لا سيما في الحالات التي يصعب فيها تحديد "النتائج" بعيدة المدى لتلك الأنشطة أو تتبع مسارها. ولضمان فعالية هذا النهج، يُستحسن الاستعانة بقائمة مرجعية لأسعار الوحدات لضمان حساب تكاليف الأنشطة بصورة شاملة ومتكاملة.

احتساب التكاليف على أساس النتائج

يُعد هذا النهج امتداداً وتوسعاً لنهج احتساب التكاليف على أساس الأنشطة، إذ تُرصد فيه جميع التكاليف وتُربط بنتائج محددة سلفاً على المديين المتوسط والطويل. وبذلك، تغدو النتيجة المرجوة من النشاط هي الركيزة الأساسية في إعداد الموازنة، وليس النشاط بحد ذاته أو مخرجاته قصيرة الأجل. ويشهد هذا النمط من احتساب التكاليف إقبالاً متزايداً في مسارات إعداد الموازنات الوطنية وموازنات قطاع الأعمال. ويُطلق عليه كذلك مصطلح "إعداد الموازنة المرتكز على الأداء" نظراً لما يتيحه لوزارات المالية وجهات التخطيط المركزية من مرونة ويسر في تتبع مستويات الأداء. ويتناول الإطار 5.2 هذا النهج بمزيد من التفصيل. وعلاوة على ذلك، يمكن توظيف هذا النهج كحل تمويلي مبتكر لتعزيز الكفاءة والارتقاء بالجدوى الاقتصادية للإنفاق الموجه نحو التنوع البيولوجي.

الإطار 5.2: التحول من إعداد الموازنة التدريجي إلى إعداد الموازنة المرتكز على النتائج - بيرو

تدعم استراتيجية إصلاح نظام الموازنة الوطنية في بيروه تبني نهج إعداد الموازنة المرتكز على النتائج لضمان تزويد الحكومة للمواطنين بالكمية والنوعية المستهدفتين من السلع والخدمات. وتستلزم استراتيجية إعداد الموازنة المرتكز على النتائج توافر العناصر التالية:

- صياغة تعريفات واضحة وموضوعية للنتائج المراد إنجازها؛
- التزام الجهات الحكومية بتسجيل هذه النتائج وتحقيقها؛
- التحديد الدقيق لمسؤوليات تنفيذ الأدوات التشغيلية وتكريس المساءلة عن الإنفاق العام؛
- وإرساء آليات فعالة لاستحداث وتوفير المعلومات المتعلقة بالمنتجات والنتائج والجهود الإدارية المبذولة.

وتتولى وزارة الاقتصاد والمالية تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال المحاور التالية: (1) برامج الموازنة؛ (2) رصد الأداء بالاستناد إلى مؤشرات قياس محددة؛ (3) إجراء التقييمات المستقلة؛ (4) وتقديم الحوافز الإدارية.

(a) يخضع إعداد الموازنة المرتكز على النتائج لأحكام القانون رقم 28411، وهو القانون العام الناظم للموازنة الوطنية، ولا سيما الفصل الرابع المعنون "إعداد الموازنة القائم على النتائج" المندرج ضمن الباب الثالث "القواعد التكميلية لإدارة الموازنة".

2 عُرّف ذلك تفصيلاً في الفصل 1 (القسم 1.3) من خلال الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، والمتمثلة في: حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لموارده، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عنه.

[a] El RBB se rige por la Ley N.º 28411, Ley General del Sistema Presupuestario Nacional, concretamente en el capítulo IV "RBB" del título III, "Normas complementarias para la gestión presupuestaria".

[2] Definición en el Capítulo 1 (Sección 1.3) mediante los tres objetivos del CDB: conservación de la biodiversidad, uso sostenible de la biodiversidad, y la distribución justa y equitativa de los beneficios.

الجدول 5.1: ملخص نُهج احتساب التكاليف

نهج احتساب التكاليف	الاستخدام الشائع	الفرص	التحديات
إعداد الموازنة على أساس الزيادات التدريجية	لزيادات السنوية المخصصة ومعظم الموازنات	تغيير تدريجي يسير	رؤية محدودة وضعف في الارتباط بالنتائج
التوقعات التاريخية	ستخدام البيانات التجريبية في إعداد الموازنة	دقة تستند إلى خبرة واقعية سابقة	غير شاملة وقد لا تكون مثلى لارتهانها بموازنات سابقة محدودة
نمذجة التكاليف	الاستقراء من حالات صغيرة وإعداد موازنات لأنشطة جديدة	إتاحة سيناريوهات بديلة وفهم مدى كفاءة التكلفة	نقص البيانات التجريبية وضعف المواءمة مع الخصوصية القطرية أو الجغرافية
احتساب التكاليف على أساس الأنشطة	إعداد موازنات المشروعات وموازنات البرامج	إعداد موازنة تصاعدية مفصلة	ليس موجهاً بالضرورة نحو تحقيق النتائج
احتساب التكاليف على أساس النتائج	التخطيط بحسب الأهداف والإطار المنطقي وإعداد الموازنة القائم على البرامج	اعتماد أفضل الممارسات المفصلة مع التركيز على صياغة موازنة تتمحور حول أهداف محددة مسبقاً ونتائج متوقعة (مخرجات أو نتائج أو آثار)	نهج متقدم لا يزال غير مطبق في معظم البلدان

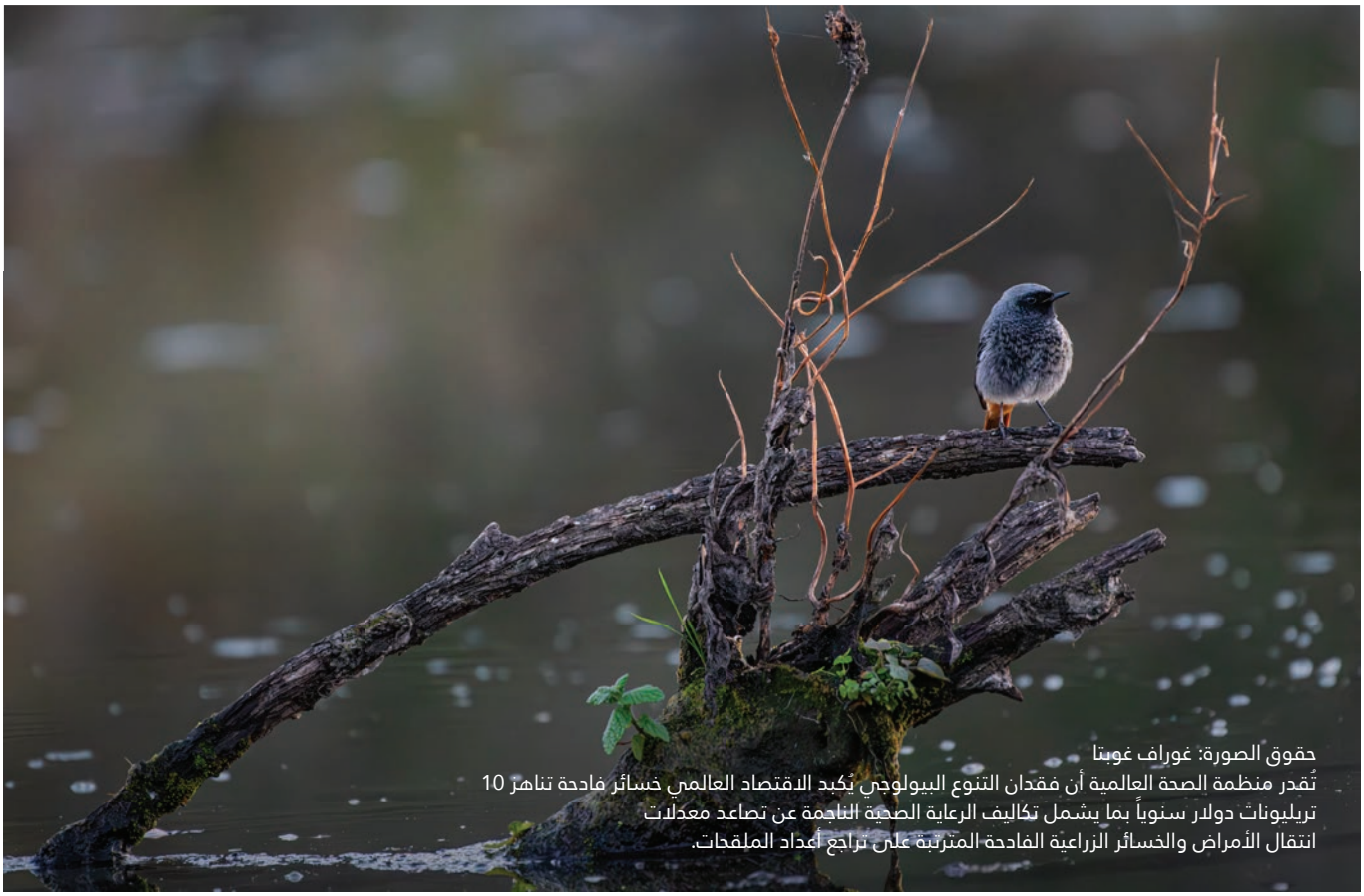

حقوق الصورة: غوراف غوبتا
تُقدر منظمة الصحة العالمية أن فقدان التنوع البيولوجي يُكبد الاقتصاد العالمي خسائر فادحة تناهز 10 تريليونات دولار سنوياً بما يشمل تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن تصاعد معدلات انتقال الأمراض والخسائر الزراعية الفادحة المترتبة على تراجع أعداد الملقحات.

وتشجع مبادرة BIOFIN على صياغة الموازنات انطلاقاً من تدابير مصغرة قابلة لحساب تكلفتها، وبناءً على بنود موازنة تفصيلية دقيقة. كما يُوصَى بالاعتماد على قائمة مرجعية لأسعار الوحدات لضمان استناد تقدير تكاليف الأنشطة إلى فئات واضحة المعالم، كالموارد البشرية والبنية التحتية والمعدات والمدخلات والخدمات الاستشارية والمشاورات العامة وغيرها. ومستقبلاً، قد تتوافر الإمكانية لبناء نماذج أكثر دقة في تقدير متطلبات إعداد موازنات إدارة التنوع البيولوجي، وذلك استناداً إلى البيانات المستقاة من طيف واسع من البلدان المنضوية تحت مظلة مبادرة BIOFIN، ومن الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمقترنة بالاستراتيجيات والنتائج المرجوة، وذلك على غرار النماذج المطبقة حالياً في قطاعي الصحة والتعليم. وفي شتى الأحوال، ينبغي لتكاليف الوحدات أن ترتكز على المعايير الحكومية أو التجارية المتعارف عليها، والبحوث العلمية، والوثائق المنشورة، مع إخضاعها لمراجعة النظراء أو لعمليات التحقق والتدقيق. وتزخر الأدبيات المتخصصة في اقتصاديات التنوع البيولوجي وتمويله بتقديرات قيمة لتكاليف تدابير بعينها، مثل تكاليف إعادة التحريج واستعادة الشعاب المرجانية وتأهيل النظم الإيكولوجية للأعشاب البحرية (الإطار 5.3)

الإطار 5.3: النمذجة الإحصائية لتقدير تكاليف إدارة التنوع البيولوجي في تايلاند

تستطيع نماذج التكاليف أن تستنبط تقديرات دقيقة لتكاليف إجراءات محددة كما تُسهم في إدخال تكاليف وحدات قابلة للمقارنة بين مختلف الإجراءات المرشحة لتحقيق ذات الهدف. وقد خضعت خيارات استعادة الشعاب المرجانية ومنع التآكل الساحلي في تايلاند[a] للتقدير باستخدام أداة نمذجة قابلة للتكييف مع سياقات بلدان أخرى. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإجراء الأقل تكلفة ليس بالضرورة الخيار الأكفأ أو الأجدى اقتصادياً.

تكاليف استعادة الشعاب المرجانية

طرق الاستعادة	تكلفة الوحدة (بات/راي)	تكلفة الوحدة (بات/هكتار)
الزرع على الخرسانة	106,400	17,024
توفير شعاب اصطناعية	7,560,000	1,209,600
مشتل عائم	18,720,800	2,995,328

الوقاية من التآكل الساحلي

تدابير الحماية	تكلفة الوحدة (بات/راي)	الاستدامة والفعالية
أكياس وحاويات وأنابيب تكسية أرضية (جيو)	9,300	++
جدار من الخيزران	3,850	+
جدار بحري خرساني	31,600	+++
حاجز تدعيمي	13,300	+++
كاسر أمواج بحري	200,000	+++
أكياس رملية أسطوانية	30,000	++
لسان بحري	70,000	++
الصناديق الحجرية الشبكية (الجابيون)	18,000	+

* ملاحظة: ترتهن الفاعلية إلى حد بعيد بالخصائص الطبيعية للموقع المستهدف إذ تلائم تدابير الحماية المختلفة أوضاعاً طبيعية متباينة. ويُشار إلى الجدوى الاقتصادية بعلامات (+)، بحيث يعكس تزايد عددها ارتفاعاً في مستوى الفعالية.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلاند
تعمل مبادرة BIOFIN بالتعاون مع شركائها في تايلاند على تأسيس مؤسسات اجتماعية مجتمعية بهدف الارتقاء بقطاع السياحة. ويُخصص جزء من العوائد السياحية لتمويل الإدارة المستدامة لأشجار المانغروف والموارد الساحلية بما يسهم في تأسيس صندوق مستدام للتنوع البيولوجي.

[a] Thongtham, N., Panchaiyapoom, P., & Puangprasan. S. (2003). Coral rehabilitation in the Andaman Sea, Thailand. Report no.1/2546. Thailand: Department of Marine and Coastal Resources; Coastal Resources (in Thai)

حقوق الصورة: غورافْ غوبتا

تُوصي مبادرة BIOFIN باعتماد نهج احتساب التكاليف على أساس النتائج أو توظيف عناصر منه بما يتماشى مع أفضل الممارسات المعتمدة في إعداد الموازنات العامة. ويُعد التخطيط بمسار عكسي بدءاً من الآثار المنشودة، مروراً بالنتائج والمخرجات، وصولاً إلى الإجراءات التنفيذية نهجاً استراتيجياً شائعاً وجزءاً لا يتجزأ من منهجية الإطار المنطقي.

وتعتمد بلدان وشركات عدة مفاهيم احتساب التكاليف على أساس النتائج للارتقاء بالحوكمة والأداء المؤسسي[3].

علاوة على ذلك، من شأن التبني المبكر للإصلاحات المرتبطة باحتساب التكاليف وإعداد الموازنة على أساس النتائج أن يُسهم في تعزيز الكفاءة والجدوى الاقتصادية، إلى جانب تيسير تحديد المؤسسات ذات الأولوية في الحصول على مخصصات إضافية ضمن الموازنة. وفي النهاية سيعتمد مدى تطبيق هذا النهج أو ملاءمته لتقييم الاحتياجات المالية على قدرات كل بلد ومستوى جاهزيته، لا سيما الجاهزية المؤسسية لوزارة المالية فيما يخص إدارة المالية العامة.

5.6 ملخص الخطوات الست لتقييم الاحتياجات المالية

خطوة 1

الإعداد

تشكيل فريق يتمتع بالمهارات والقدرات الملائمة لإجراء تقييم الاحتياجات المالية وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وأدوارهم ووضع خطة للتشاور والشروع في المشاورات المنهجية.

خطوة 2

تحديد نطاق غايات التنوع البيولوجي ونتائجه واستراتيجياته وإجراءاته وتوضيحها

ترجمة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وغيرها من الأولويات الوطنية إلى إطار منطقي يُحول نتائج التنوع البيولوجي ومؤشراته إلى "إجراءات قابلة لاحتساب التكلفة" والبدء في ترتيب أولويات النتائج المرجو تحقيقها والاستراتيجيات المراد تنفيذها.

- 2a. مراجعة النطاق وتنقيحه
- 2b. استخدام إطار منطقي لتنظيم الإجراءات والنتائج وتوضيحها
- 2c. الشروع في الترتيب الأولي لأولويات نتائج التنوع البيولوجي واستراتيجياته

خطوة 3

إجراء دراسة مكتبية وإعداد جداول أولية لاحتساب التكاليف

- 3a. تحديد وحدات الموازنة والتكاليف المعيارية
- 3b. إعداد جداول التكاليف

خطوة 4

تنقيح التكاليف بالاستناد إلى مدخلات الخبراء

تنقيح تقديرات التكاليف ونتائج احتسابها عبر مشاورات فردية مع الخبراء يعقبها عقد حلقة عمل للتحقق من التفاصيل الكمية للإجراءات القابلة لاحتساب التكلفة والنتائج والمؤشرات وتحديدها فضلاً عن إجراء تمرين للوسم وتنقيح النماذج والافتراضات الأولية.

خطوة 5

تحليل نتائج احتساب التكاليف

إعداد بيان مباشر متعدد السنوات للتكاليف مقسم بحسب الاستراتيجيات والغايات والقطاعات والجهات الفاعلة وغيرها وفقاً لاحتياجات أصحاب المصلحة مع مقارنة هذه التكاليف بأولويات التنوع البيولوجي.

خطوة 6

تقدير الاحتياجات المالية غير الملباة

النظر في بيانات احتساب التكاليف التفصيلية ضمن سياق التمويل المتاح المتوقع أو إسقاطات الإنفاق المستقبلي المقدرة للمشروعات والبرامج والسياسات مع إرساء مواءمة قوية مع ما جرى احتسابه في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي (الفصل 5) وتحليل الاحتياجات التمويلية غير الملباة بحسب الاستراتيجية الوطنية أو الغايات أو فئات مبادرة BIOFIN أو المنظمة المعنية وغيرها.

[3] https://www.coe.int/t/budgetcommittee/Source/RBB_SEMINAR/RBB(2012)4_en.pdf

5.7 الخطوات الست لتقييم الاحتياجات المالية

الخطوة 1: الإعداد

يستلزم مسار الإعداد لتقييم الاحتياجات المالية تحديد أهم أصحاب المصلحة والخبراء وصناع القرار الرئيسيين المعنيين بالاطلاع على نتائج التقييم. ويستند هذا الجهد الرامي لإشراك أصحاب المصلحة إلى الأعمال المنجزة في مراجعة السياسات والمؤسسات (الفصل 3) ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي (الفصل 4). ومن المرجح أن تتولى الحكومات الوطنية تمويل معظم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو تيسير تنفيذها عبر منظومتها الخاصة بإعداد الموازنات والإدارة. ومن ثم ينبغي اعتبار وزارتي المالية والتخطيط من صناع القرار الرئيسيين والجهات الفاعلة المحورية في احتساب التكاليف. كما يتعين إشراك جهات ووزارات وشركات ومنظمات أخرى للنظر في أوسع نطاق ممكن من الحلول التمويلية المبتكرة الكفيلة ببلوغ الغايات العالمية والوطنية الطموحة الواردة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وغيره من المسارات.

وينبغي النظر إلى هؤلاء الشركاء بوصفهم مالكين محتملين لتقييم الاحتياجات المالية حيث يمكن تعزيز انخراطهم عبر ربط التقييم بمنظومة إدارة المالية العامة القائمة في البلد (انظر الإطار 5.1). فعلى سبيل المثال تُبدي وزارات المالية في بعض السياقات استعداداً للنظر في طلبات زيادة التمويل المقدمة من وزارات البيئة فقط حينما تتوافر أدلة معززة وبيانات رصينة تُجلي العوائد المتوقعة. وقد يُفضي تحديد فجوة تمويلية في نظام وطني للمناطق المحمية يوفر منافع عامة ذات أهمية عالمية إلى فتح آفاق جديدة لتدفقات أو استثمارات مالية دولية لم تكن متاحة من قبل. كما أن الكشف عن الإمكانات السوقية الكامنة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أو للامتيازات التجارية الإيجابية للتنوع البيولوجي من شأنه إبراز فرص سانحة للقطاع الخاص أو للشراكات بين القطاعين العام والخاص للمساهمة في سد فجوة تمويل التنوع البيولوجي دون إثقال كاهل الحكومات بأعباء مالية إضافية.

وتشمل الأنشطة التحضيرية الأخرى ما يلي:

- تشكيل فريق عمل يضم خبراء متمرسين للعمل جنباً إلى جنب مع الفريق الوطني لمبادرة BIOFIN.
- إعداد خطة عمل استراتيجية تتضمن جدولاً زمنياً دقيقاً ومشاورات مع أصحاب المصلحة ويُوصى في هذا الصدد بعقد سلسلة من حلقات العمل التشاورية مع طيف واسع من أصحاب المصلحة الممثلين لقطاعات متعددة.
- مراجعة منهجية مبادرة BIOFIN واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب القطرية الأخرى.
- تحديد مصادر البيانات المحتملة عبر إرساء تواصل أولي مبكر مع أصحاب المصلحة.

الخطوة 2: تحديد نطاق غايات التنوع البيولوجي ونتائجه واستراتيجياته وإجراءاته وتوضيحها

يتجاوز مسار تحديد النطاق وتوضيح غايات التنوع البيولوجي والاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل (بما فيها الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي) حدود العمل التمهيدي الموصوف في الفصل 3 ليمتد إلى ما يلي:

2-أ. مراجعة النطاق وتنقيحه.
2-ب. استخدام إطار منطقي لتنظيم الإجراءات والنتائج وتوضيحها.
2-ج. الشروع في ترتيب أولويات نتائج التنوع البيولوجي واستراتيجياته.

الخطوة 2-أ: مراجعة النطاق وتنقيحه

إبان مراجعة السياسات والمؤسسات (الفصل 3) تكون قد أُنجزت مراجعة تفصيلة للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية المحورية ذات الصلة. وفي حال تبيّن افتقار الاستراتيجية الوطنية للشمولية الكافية لخدمة أغراض تمرين احتساب التكاليف فإنه يتعين إدماج خطط واستراتيجيات وطنية رديفة في هذه المرحلة. وقد جرى سلفاً تحديد الوثائق المرجعية الواجب مراجعتها إلى جانب الاستراتيجية المحدثة ضمن القسم المخصص للرؤية الوطنية للتنوع البيولوجي في مراجعة السياسات والمؤسسات. كما سيُقيّم مسار تحديد النطاق الكيفية التي يسع بها مبادرة BIOFIN دعم تنقيح الاستراتيجيات والخطط سالفة الذكر بما يشمل بلورة الغايات والمؤشرات الكمية الضرورية لتحديد الإجراءات القابلة لاحتساب التكلفة. ورغم اعتماد بلدان عديدة للاستراتيجية الوطنية كنقطة انطلاق بادرت بلدان أخرى كشيلي وفيجي وماليزيا بتوسيع النطاق التحليلي بُغية تعزيز فرص تعميم إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي ضمن خطط التنمية الوطنية.
ويتحتم على كل بلد اختيار النطاق الأنسب لتقييم الاحتياجات المالية استناداً إلى ما يلي:

- مدى شمول وجودة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي
- الإمكانات القصوى لإحداث أثر إيجابي ملموس على التنوع البيولوجي
- مستوى الاهتمام المُعلن من جانب صناع القرار وأصحاب المصلحة الفاعلين.

وغالباً ما تتخلل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية وغيرها من الوثائق الاستراتيجية إجراءات تتسم بصعوبة احتساب تكلفتها أو تُصاغ بعبارات فضفاضة. وإذا ما اتسم الإجراء أو الغاية باتساع مفرط فإنه ينبغي تفكيكه إلى أنشطة أكثر دقة تُسهم تراكمياً في تحقيق النتائج المعلنة. فعلى سبيل المثال تستلزم استراتيجية عامة من قبيل حماية الأنواع المهددة بالانقراض ربطها ببيان نتيجة مُحدد كخفض حوادث الصيد غير المشروع للأفيال بنسبة 30 في المائة لتُقرن لاحقاً بحزمة من المخرجات والأنشطة كزيادة أعداد الحراس وتشديد الملاحقة القضائية لجرائم الاتجار بالحياة البرية. ويُسهم استخدام قائمة مرجعية للتكاليف في تيسير تحويل هذه الإجراءات إلى وحدات قابلة للاحتساب المالي. وتجدر الإشارة إلى أن قابلية احتساب التكلفة لا تنسحب على كافة الأنشطة أو الإجراءات؛ إذ يُمثل بعضها قرارات ذات طبيعة سياسية أو تنسيقية خالصة لا تترتب عليها تكاليف تذكر. ويتعين على فريق العمل البتّ في جدوى إدراج هذه الإجراءات ضمن تقييم الاحتياجات المالية علماً بأن بعض البلدان قد تُفضل إدراجها حتى وإن كان إنفاذها لا يرتهن بتخصيصات تمويلية.

ومن الأهمية بمكان ربط تقييم الاحتياجات المالية بنتائج تحظى باهتمام صناع القرار كإدارة الموارد المائية ودعم سبل العيش لتعزيز احتمالات استجابتهم بإجراءات ملموسة. ويُمكن لتقييم الاحتياجات المالية عند الاقتضاء أن يصبح مرجعية إرشادية لصياغة موازنة حكومية فعلية أو حافظة منتجات أعمال أو مشروع. ويتيسر بلوغ ذلك عبر توظيف فئات الموازنة المعتمدة حكومياً أو في القطاع الخاص وتكاليف الوحدات لأغراض الاحتساب مع البناء المستمر على آليات إعداد الموازنات والتخطيط القائمة وطنياً ودون وطني وفي أروقة القطاع الخاص فضلاً عن إشراك أصحاب المصلحة وصناع القرار طيلة مراحل العملية. وتُمثل القائمة المرجعية للتكاليف أداة فاعلة في هذا الصدد (انظر الإطار 5.4-أ).

[4] Flores, M., and Bovarnick, A. (2016). Guide to improving the budget and funding of national protected areas systems. Lessons from Chile, Guatemala and Peru. United Nations Development Programme, New York. www.cbd.int/financial/guides/undp-rblc-pabg.pdf

الإطار 5.4-أ: إعداد قائمة مرجعية للتكاليف لتقدير الاحتياجات المالية

حددت المكسيك مجموعة من الأسئلة للحسم في مدى إمكانية احتساب تكلفة إجراءات الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي، مثل: «هل يتضمن الإجراء أنشطة ملموسة لتنفيذه؟» و«هل يمكن احتساب تكلفة الإجراء وربطه بتكلفة وحدة محددة؟». واستناداً إلى الإجابة عن هذه الأسئلة، صُنِّفت الإجراءات ضمن فئات هي: «مرتفعة الإمكانية لتقدير التكلفة» أو «ممكنة لتقدير التكلفة» أو «غير ممكنة التقدير»، ثم قرر فريق مبادرة BIOFIN كيفية المضي قدماً. وشملت الإجراءات التي تعذر احتساب تكلفتها عنصر الإرادة السياسية، إذ يصعب إسناد قيمة كمية إليه. وقد جرى التحقق من صحة هذه العملية مع أصحاب المصلحة على المستوى القطري من خلال حلقات عمل للتحقق ومشاورات مع الخبراء. كما أن بعض الإجراءات الأخرى لم تكن قابلة لاحتساب التكلفة لأنها كانت تتطلب إعداد خطة قبل التنفيذ، في حين لم تكن تلك الخطة قد أُعدت بعد. وفي هذه الحالة، لم يكن بالإمكان احتساب سوى تكلفة إعداد الخطة.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - نيوي - 2016 - الحفاظ على الشعاب المرجانية
يعتمد أكثر من 3 مليارات نسمة ارتكازاً كلياً على التنوع البيولوجي البحري والساحلي لتأمين سبل عيشهم.
وإزاء تصاعد التهديدات المحدقة بالبيئة البحرية يجب التحرك العاجل لحفظ هذه النظم الإيكولوجية الحيوية واستدامتها.

الخطوة 2-ب: استخدام إطار منطقي لتنظيم الإجراءات والنتائج وتوضيحها

عقب إقرار نطاق تقييم الاحتياجات المالية ينبغي صياغة إجراءات التنوع البيولوجي ضمن بنية منطقية محكمة وقابلة للقياس الكمي ومُصاغة بلغة اصطلاحية تتسق مع المفاهيم المحاسبية والمالية. ولبلوغ ذلك يتحتم حصر كافة الغايات والاستراتيجيات والنتائج والإجراءات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وهيكلتها ضمن إطار منطقي داعم لعملية احتساب التكاليف. وتتناغم المصطلحات المعتمدة في هذا الإطار دعماً لمسار الاحتساب مع المفاهيم الراسخة في منهجية الإدارة القائمة على النتائج (انظر الشكل 5.2) [5].

الشكل 5.2: التسلسل الهرمي للمدخلات وصولاً إلى الأهداف

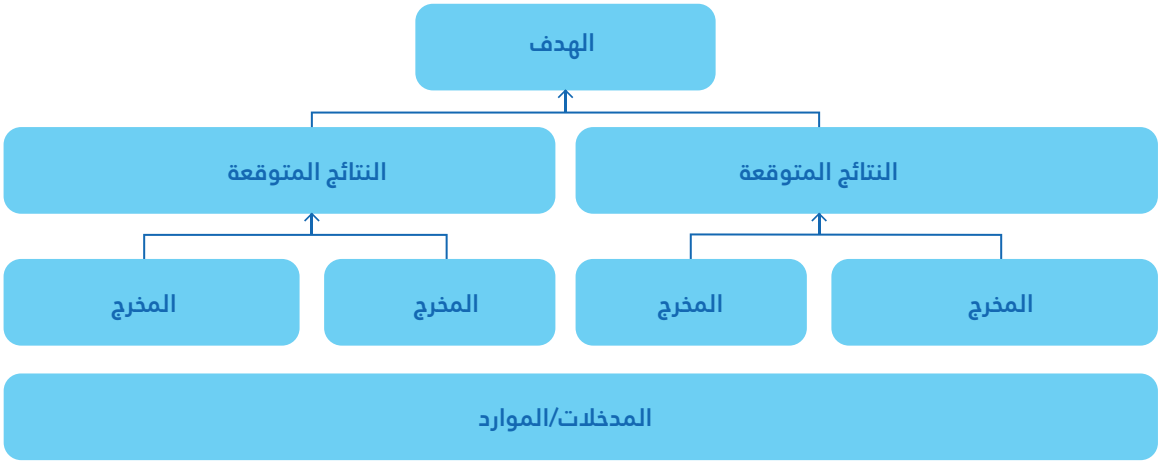

[5] Organisation for Economic Co-operation and Development. Development Assistance Committee. Working Party on Aid Evaluation. (2002). Glossary of key terms in evaluation and results-based management. Paris.
https://unsdg.un.org/sites/default/files/OECD-Glossary-of-Key-Terms-in-Evaluation-and-Results-based-Management-Terminology.pdf

وقد لا تتجلى المصطلحات الواردة في الشكل 5.2 بصورة مباشرة أو صريحة ضمن نصوص الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أو خطط العمل الرديفة غير أنه يُمكن استنباطها عبر ترجمة المضامين الواردة في غايات الخطة واستراتيجياتها الرئيسية والفرعية وإجراءاتها. ويستعرض الجدول 5.2 إرشادات توجيهية لترجمة مصطلحات الاستراتيجية الوطنية إلى المصطلحات الكلاسيكية المعتمدة في الإطار المنطقي.

الجدول 5.2: الإطار المنطقي لتنظيم نتائج الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لأغراض احتساب التكاليف

الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP)		الارتباطات	عناصر هيكل احتساب التكاليف
العنصر	الوصف		
الغايات الوطنية للتنوع البيولوجي	غايات استراتيجية رفيعة المستوى تسعى الدولة إلى بلوغها من خلال الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بالتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى.	قد يتسنى تحويل عناصر الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بفعالية إلى هيكل لاحتساب التكاليف، بيد أنه يتعين ربطها دوماً ضمن تسلسل منطقي متسق	الغايات (النتائج)
الاستراتيجيات (والاستراتيجيات الفرعية)	تمثل فئات الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي تفضي، في وضعها الأمثل، إلى تحقيق الغايات المنشودة.		النتائج
الإجراءات	توصيف لآليات تنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية والفرعية.		المخرجات
الإجراءات القابلة لاحتساب التكلفة	تجزئة الإجراءات إلى تدخلات محددة يمكن تقدير تكلفتها بأقل قدر ممكن من الغموض..		المدخلات

وغالباً ما يتم التعبير عن المدخلات أو الموارد في الموازنات الوطنية في شكل تكاليف وحدات، وهي تشمل التكاليف المتكررة والرأسمالية معاً. ويشكل هذا النهج مدخلاً جوهرياً للدول التي تعتزم إعداد موازناتها بناءً على عملية احتساب التكاليف.

ومن الضروري تقديم نتائج محددة، وقابلة للقياس الكمي حيثما أمكن، لكافة الاستراتيجيات الرئيسية. وفي هذا الصدد، عمدت بعض الدول، كالمكسيك، إلى تحديد مراحل إنجاز رئيسية لتحقيق الإجراء أو النتيجة المتوقعة في استراتيجياتها الوطنية، ثم تولت احتساب تكاليف هذه المراحل. وقد أسهم ذلك في تبسيط العملية، لاسيما وأن الاستراتيجيات والخطط الوطنية لديها لم تكن تتضمن نتائج أو مخرجات واضحة (يُرجى مراجعة حالة الأرجنتين في الإطار 5.4-ب والاتحاد الأوروبي في الإطار 5.4-ج). وفور تحديد النتائج بدقة، يمكن تقييم الإجراءات لضمان كونها الأكثر ملاءمة لتحقيق تلك الغايات. ويتطلب إدراج المحتوى ضمن الإطار المنطقي (الجدول 5.2) وتحديد المستهدفات الكمية والنوعية إطلاق مسار تشاوري مع أصحاب المصلحة المعنيين بالاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والشركاء الآخرين.

الإطار 5.4-ب: تقييم الاحتياجات المالية على المستوى دون الوطني: نموذج من الأرجنتين

طرح تكييف منهجية تقييم الاحتياجات المالية في الأرجنتين تحدياً استثنائياً، لاسيما إثر قرار تنفيذ منهجية مبادرة BIOFIN على مستوى الحكومات دون الوطنية. وتجسد التحدي الأبرز في غياب استراتيجيات وخطط عمل للتنوع البيولوجي، أو أطر استراتيجية مكافئة على مستوى المقاطعات، وهو ما أعاق صياغة مخطط توجيهي رسمي يمكن على أساسه تجميع أهداف التنوع البيولوجي لأغراض إعداد الموازنة.

ومن أجل تجاوز هذه العقبة، وُضعت استراتيجية لحصر مختلف الخطط القائمة في المقاطعات التي تنطوي على سياسات وأهداف متصلة بالتنوع البيولوجي. ففي مقاطعة "ميسيونيس" على سبيل المثال، جرى تعاون مثمر مع طيف واسع من الجهات العامة، شمل وزارة البيئة، وأمانة تغير المناخ، ومعهد التنوع البيولوجي في المقاطعة، ووزارة الزراعة والإنتاج، وأمانات الزراعة الأسرية والطاقة، والهيئة التنظيمية للمياه، وغيرها. ودُعيت هذه الجهات لتقديم بيانات وافية حول سياساتها وخططها وتدابيرها المحورية المرتبطة بالفئات التسع الرئيسية للتنوع البيولوجي المعتمدة لدى مبادرة BIOFIN.

وبناءً على الوثائق الفنية المقدمة، جرى العمل بصورة تشاركية مع السلطات المختصة لتنظيم كافة الخطط في قالب أهداف وتدابير قابلة للتنفيذ. وأدى ذلك إلى إعداد وثيقة موحدة تمثل، للمرة الأولى، السياسات الشاملة للتنوع البيولوجي الخاصة بحكومة المقاطعة، مما يمهد لربطها مستقبلاً باستراتيجية إقليمية للتنوع البيولوجي.

الإطار 5.4-ج: تقديرات الاحتياجات التمويلية في الاتحاد الأوروبي استناداً إلى استراتيجية التنوع البيولوجي لعام 2030

قدر الاتحاد الأوروبي احتياجاته التمويلية لتنفيذ استراتيجية التنوع البيولوجي لعام 2030 بالاعتماد على منهجية مبادرة BIOFIN:

ولتقدير الاحتياجات التمويلية، حُدد الإنفاق الأساسي الحالي على التنوع البيولوجي الذي سيستمر بمعزل عن استراتيجية عام 2030، إلى جانب تقدير الإنفاق الإضافي المطلوب لتحقيق المستهدفات المحددة للاستراتيجية. وعقب ذلك، وُضعت تقديرات تمويلية للتكاليف المتوقع تكبدها من كافة الأطراف المعنية بالتنفيذ، بما في ذلك المفوضية الأوروبية، والدول الأعضاء، والحكومات دون الوطنية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، مع مراعاة التداخلات الوظيفية بين الأهداف، بحيث يسهم تحقيق هدف معين، كلياً أو جزئياً، في بلوغ أهداف أخرى مصاحبة.[a]

[a] Nesbit, M., Whiteoad, K. et al. Biodiversity Financing and Tracking: Final Report. Institute for European Environmental Policy and Trinomics. https://ieep.eu/wp-content/uploads/2022/12/final_report.pdf

الخطوة 2ج. الشروع في ترتيب أولويات نتائج التنوع البيولوجي واستراتيجياته

يتعين إجراء تمرين لترتيب الأولويات بالتزامن مع عملية ترجمة إجراءات الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي إلى تدابير قابلة لاحتساب التكلفة وفي أعقابها. وينبغي أن يحدد هذا التمرين الاستراتيجيات والأنشطة التي: (1) تتمتع بفرص أكبر لتحقيق النتائج المنشودة بفعالية، (2) وتكتسي أهمية جوهرية في تحقيق رؤية الدولة وأهدافها الوطنية في مجال التنوع البيولوجي. وتتفاوت معايير ترتيب الأولويات من بلد لآخر، حيث يمكن لأصحاب المصلحة بلورتها عبر المسار التشاوري المشار إليه آنفاً وتحويلها إلى نظام تقييم رقمي. ويرتكز هذا الترتيب الأولي للأولويات بشكل أساسي على معيار الأثر المحقق على التنوع البيولوجي، وليس على معيار التكاليف وحده.

وتتمثل مخرجات تمرين ترتيب الأولويات في قائمة تضم أبرز الأولويات الاستراتيجية ضمن غايات التنوع البيولوجي واستراتيجياته وإجراءاته. ويمكن عرض هذه القائمة وفق ترتيب تنازلي، أو تصنيفها ضمن مجموعات (أولويات مرتفعة، متوسطة، ومنخفضة). كما يمكن جدولة الاستراتيجيات والإجراءات ذات الأولوية القصوى للتنفيذ في مراحل مبكرة، مما يؤثر بدوره على التوزيع الزمني للاحتياجات المالية المحللة في الخطوات 3-5. ولا يهدف تمرين ترتيب الأولويات إلى استبعاد الإجراءات منخفضة الأولوية، بل إلى تنظيم تسلسل تنفيذها.

ولغرض احتساب تكلفة إجراء ما، يلزم استيفاء تفاصيل دقيقة تشمل الجدول الزمني، والنطاق، والموقع، والجهة المسؤولة؛ وغيرها من المعطيات المساعدة في احتساب التكاليف في الخطوة 3. ويعد هذا الاحتساب التفصيلي المرتكز الجوهري لعملية تقييم الاحتياجات المالية. فإذا اتسمت الإجراءات الواردة في الاستراتيجية الوطنية بالعمومية المفرطة أو افتقرت لنتائج كمية أو تعريف مكاني واضح، فإن تقدير تكاليف الموازنة سيصبح اعتباطياً ويصعب الدفاع عنه، مما يعرضه لخطر الرفض من قبل صنّاع القرار المالي. وفي معظم الدول، وفرت عملية تقييم الاحتياجات المالية مدخلات قيمة لصناع القرار حول سبل تصميم خطط عمل أكثر تحديداً وتوجهاً نحو المخرجات، مما يجعل الإجراءات أكثر قابلية للتتبع واحتساب التكلفة، ويدعم في النهاية عملية ترتيب الأولويات (انظر الخطوة 2). فعلى سبيل المثال، يقارن الجدول 5.3 بين إجراءات بديلة صُممت للحد من الصيد غير المشروع لوحيد القرن الأبيض. فقبل إعداد التقديرات التفصيلية، يمكن مقارنة النُهُج المختلفة وتقييمها تشاورياً. وقد اعتمدت الأرجنتين هذا الأسلوب عبر احتساب تكاليف الاستراتيجيات البيئية والسياسات ذات الصلة.

الجدول 5.3: تحليل الإجراءات البديلة لتحقيق نتيجة محددة

النتيجة المتوقعة	الخيارات الإجرائية الممكنة لتحقيق النتيجة	التحليل				
		الأثر السريع	الأثر طويل الأجل	التكلفة	الخيار الأقصر أجلاً والأكثر فعالية من حيث التكلفة	مزيج من جميع الخيارات أو من عدة خيارات
خفض حوادث الصيد غير المشروع لوحيد القرن بنسبة 30%	التثقيف والتوعية العامة	منخفض	مرتفع	مرتفع		X
	زيادة كادر الدوريات وتحديث المعدات	مرتفع	متوسط	متوسط	X	X
	فرض غرامات عالية	منخفض	مرتفع	منخفض		X
	إصلاح قانوني لتجريم الصيد غير المشروع كجريمة جنائية	منخفض	مرتفع	منخفض		X

تُنقل الإجراءات والنتائج التي جرى توضيحها إلى مرحلة احتساب التكاليف التفصيلية بدءاً من الخطوة 3. ويعرض الجدول 5.4 مثالاً من الإكوادور حول تحويل نتيجة ما إلى إجراء ملموس قابل لاحتساب التكلفة.

حقوق الصورة: مهتاب حيدر
يخيم الغسق على منطقة "سيرينغيتي" بينما تعبر مجموعة من الزرافات نحو الأمان.
وتعتبر الأراضي العشبية من النظم الإيكولوجية الجوهرية لاستدامة التنوع البيولوجي.

الجدول 5.4: نموذج لجدول احتساب التكاليف بناءً على النتائج المتوقعة والاستراتيجيات - الإكوادور

الغاية والنتيجة ذات الأولوية	الاستراتيجية	الإجراء القابل لاحتساب التكلفة ومؤشرات الأداء	تفاصيل التكلفة
النتيجة: إدماج تكاليف التنوع البيولوجي في نظم المحاسبة الوطنية وخطط التنمية الوطنية والمحلية، دعماً لجهود الحد من الفقر والارتقاء بالمخطط الوطني للإنتاجية.	إدماج قيم التنوع البيولوجي في دورات رسم السياسات.	إنشاء وحدة مخصصة للتقييم الاقتصادي والتمويل المستدام بوزارة البيئة.	الفريق الفني للوحدة: خبير اقتصادي أول، خبير تمويل، و3 محاسبين مساعدين.
		تحديد 3 مشروعات تقييم ومبادرات مستقلة على الأقل من قبل الوزارة.	التكاليف التشغيلية
		استكمال الحسابات البيئية الوطنية الرئيسية	وضع خطة بحثية

حقوق الصورة: فان تي هانه
حصاد جراد البحر في "هون يِن"، فيتنام

الخطوة 3. إجراء الدراسة المكتبية وإعداد جداول احتساب التكاليف الأولية

تؤدي هذه الخطوة إلى وضع جداول أولية لاحتساب تكاليف غايات التنوع البيولوجي، وتتمثل الخطوات الفرعية فيما يلي:

3-أ. تحديد وحدات الموازنة والتكاليف المعيارية.
3-ب. إعداد جداول التكاليف.

الخطوة 3-أ: تحديد وحدات الموازنة والتكاليف المعيارية

تعتمد كل حكومة نظاماً معيارياً لوحدات الموازنة (أو وحدات التكلفة) والرموز المحاسبية، وتُعرف هذه ببنود الموازنة أو فئاتها أو حسابات الموازنة. ويعد تقييم الاحتياجات المالية الملتزم بالممارسات الحكومية أكثر قابلية للاندماج في عملية إعداد الموازنة، وهو نهج يوصى به بشدة. كما أن التكاليف المعيارية (كالرواتب وتكاليف تشغيل المركبات) تكون عادة منظمة وفقاً لهذه المراجع الوطنية. وتظهر هياكل الموازنة في شكل تسلسل هرمي، كما هو موضح في مقتطف حسابات جنوب أفريقيا وقائمة تكاليف الوحدات في المكسيك (الجدول 5.5 والشكل 5.3).

الجدول 5.5: عينة من بنود الموازنة - جنوب أفريقيا

الفئات الإجمالية	الفئات الفرعية
الإدارة	إيجار/مكاتب
	رسوم التدقيق
	رسوم مصرفية
	اتصالات
	صيانة وإصلاح
المعدات	مركبات آلية
	معدات سمعية بصرية
	أجهزة وأنظمة حاسوبية
	معدات طوارئ/إنقاذ
	معدات مكتبية
الموارد البشرية	الرواتب والمزايا
متفرقات	الضيافة
	الأماكن والفعاليات والمرافق
الخدمات المهنية	موظفون دائمون ومؤقتون
السفر	السفر والإعاشة
	النقل للفعاليات العامة

الشكل 5.3: قائمة تكاليف الوحدات - المكسيك

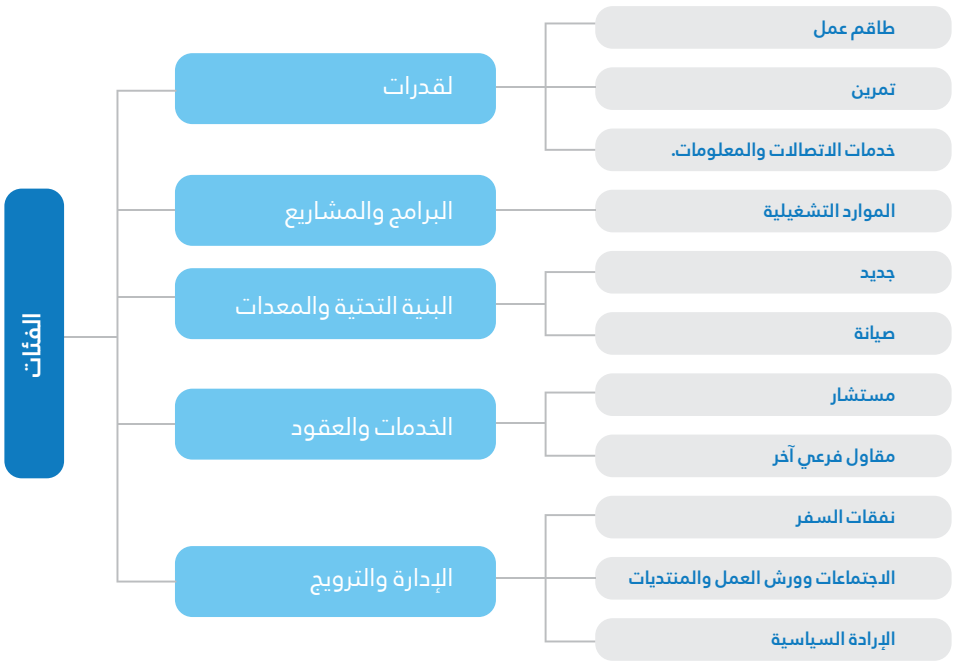

[6] قد تتباين الممارسات المحاسبية العامة بين الدول، بيد أنها تتسق غالباً مع المعايير الدولية. وتوفر شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي أدلة إرشادية حول تصنيف الموازنة وصياغتها، وهي ذات صلة مباشرة بعملية احتساب التكاليف

حقوق الصورة: تريسي كامينغ

يمكن تحديد تكاليف الوحدات المعيارية من عدة مصادر:

- الموازنات السابقة وعمليات إعداد الموازنات: فقد تكون الخطط والاستراتيجيات الوطنية أو المحلية قد أعدت ووُضعت لها موازنات بالفعل. وينبغي مراجعة هذه الموازنات لاستخلاص البيانات والنماذج والافتراضات والنُهُج التي استُخدمت بفعالية. ويشمل ذلك أيضاً مراجعة تقارير التدقيق.
- جداول التكاليف الحكومية المعيارية: ويمكن تحديد تكاليف الوحدات الخاصة بالبنود المعيارية استناداً إلى جداول الرواتب الحكومية ومذكرات إرشادات إعداد الموازنة وغيرها من المصادر الرسمية وشبه الرسمية، مثل ما يتعلق بالخدمات والرواتب والمواد والعمليات والمشتريات الرأسمالية وأيام الاستشاريين والمسافات المقطوعة. ويمكن التحقق من دقة هذه الأرقام بمقارنتها بالبيانات الفعلية، إن توافرت، من مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وذلك للتأكد من اتساق احتساب تكلفة الموظف الواحد براتب ثابت مع جداول الأجور، على سبيل المثال.
- التكاليف التاريخية: فقد تتوافر بيانات تكاليف إجراءات إدارة التنوع البيولوجي، مثل إعادة التحريج وإدارة المناطق المحمية والتحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العضوية، وكذلك تكلفة الحصاد المستدام للأخشاب مقارنة بالقطع الجائر، وذلك بالاستناد إلى تجارب سابقة في البلد أو في بلدان مماثلة.
- نمذجة التكاليف: ويستند ذلك إلى بيانات سابقة من نمذجة المشروعات (انظر الإطار 5.3). وينبغي تفكيك هذه البيانات إلى أدق مستوى ممكن من التفصيل.

الخطوة 3-ب. إعداد جداول التكاليف

بمجرد تحديد جميع الأنشطة القابلة لاحتساب التكلفة وتحديد التكاليف الأولية للوحدات، يمكن إعداد جداول احتساب التكاليف. وينبغي، حيثما أمكن، تصنيف التكاليف إلى تكاليف متكررة (أو تشغيلية) ونفقات رأسمالية (أو استثمارية). وتشمل التكاليف المتكررة الرواتب والوقود وغير ذلك من النفقات اللازمة على أساس مستمر، ويمكن إسقاطها زمنياً بما يتناسب مع التغيرات في مستوى الجهد وعدد الوحدات، إضافة إلى أثر التضخم. وعلى الرغم من أن النفقات المتكررة تميل إلى أن تكون طويلة الأجل، فإنها قد لا تكون سنوية بالضرورة. [7] وينبغي أن يحدد أصحاب المصلحة في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي توقيت هذه النفقات خلال المشاورات. أما النفقات الرأسمالية فقد تكون لمرة واحدة أو دورية.

[7] Por ejemplo, los estudios de monitoreo de especies y/o hábitats amenazados pueden realizarse cada 3, 5 o 10 años, según lo que resulte más viable en función del nivel de amenaza que enfrente la biodiversidad en cuestión.

وينبغي ربط جميع التكاليف بجهات أو أطراف محددة يمكن تخصيصها لها. وفي بعض الحالات، قد تكون التكاليف مشتركة بين إجراءات مختلفة، مثل تكلفة أسطول من المركبات. وينبغي، قدر الإمكان، توزيع هذه التكاليف وإسنادها إلى جميع الإجراءات ذات الصلة. كما ينبغي إسناد التكاليف الإدارية إلى الإجراءات، ويمكن تقييمها كنسبة مئوية من إجمالي تكاليف الإجراء أو تقديرها مباشرة. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد الموظفين يؤدي مهاماً تخص ثلاث استراتيجيات رئيسية، (مثل الاستعادة والحفظ والوصول وتقاسم المنافع)، فينبغي تخصيص نسبة من راتبه لكل واحدة من هذه الاستراتيجيات.

الخطوة 4. تنقيح نماذج التكاليف بالاستناد إلى مدخلات الخبراء

تخضع النماذج الأولية لاحتساب التكاليف لعملية تنقيح تكرارية، حيث تُستخدم المشاورات مع الخبراء لتدقيق افتراضات التكلفة، وتكاليف الأساس، وأعداد الوحدات. وتتيح هذه النقاشات تقييم البدائل الإجرائية والنُهُج الأكثر كفاءة من حيث التكلفة لتحقيق نتائج التنوع البيولوجي. وقد يتطلب الأمر، عقب المشاورات الفردية، عقد حلقات عمل متخصصة لبعض الإجراءات بهدف اختبار الافتراضات ووضعها في صورتها النهائية، والتحقق من صحة اختيار الإجراءات والمؤشرات والغايات التي جرى تنقيحها خلال عملية تقييم الاحتياجات المالية. ويلخص الشكل 5.4 نموذجاً لهذه العملية متعددة المراحل من الفلبين، والتي مرت بثلاثة مستويات من التدقيق.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية تطوير نماذج أكثر تعقيداً لاحتساب تكاليف التنوع البيولوجي مستقبلاً، عبر الاستفادة من الخبرات المتراكمة في قطاعات أخرى (انظر الإطار 5.5).

الشكل 5.4: مستويات التقدير الثلاثة في مسار مبادرة BIOFIN في الفلبين

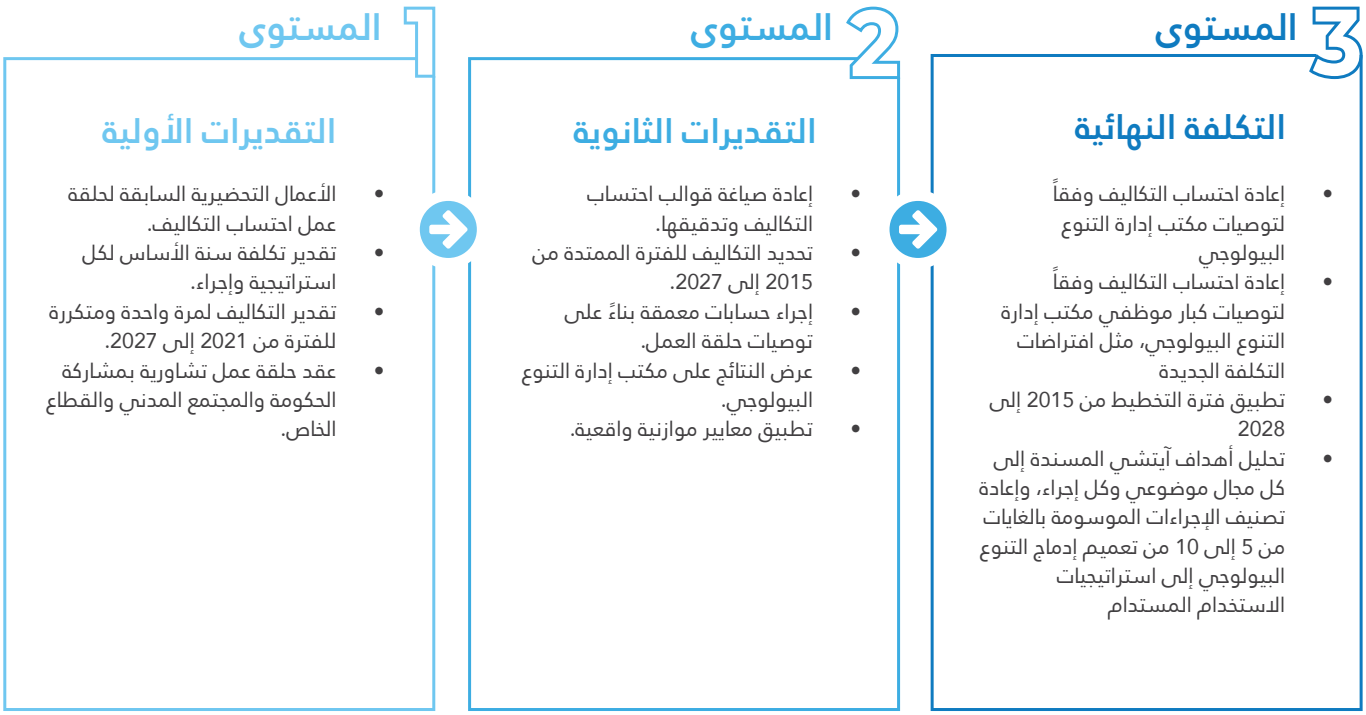

الإطار 5.5: التوجهات المستقبلية لاحتساب تكاليف التنوع البيولوجي

تُعد النماذج الخاصة باحتساب تكاليف التنوع البيولوجي أقل تطوراً مقارنة بمجالات السياسات العامة الأخرى. فعلى سبيل المثال، تمثل أداة One Health Tool[a] نموذجاً صُمم لدعم التخطيط الصحي الوطني، حيث تربط بين الأهداف الاستراتيجية لمكافحة الأمراض والاستثمارات المطلوبة في النظم الصحية. وتوفر الأداة إطاراً موحداً لتحليل السيناريوهات واحتساب التكاليف وتقدير الأثر وإعداد الموازنات. وقد أشرف على تطويرها الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، ويضم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية. كما صُممت أدوات مماثلة لدعم قرارات الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والتجارة والصناعة.

[a] World Health Organization (2014). Cost effectiveness and strategic planning (WHO-CHOICE). World Health Organization. OneHealthTool. www.who.int/choice/onehealthtool/en https://www.who.int/tools/onehealth

وسم تكاليف التنوع البيولوجي

إلى جانب مراجعة احتساب التكاليف والتحقق من صحتها، ينبغي في هذه الخطوة وسم جميع الإجراءات ضمن فئات إضافية تتيح إجراء مقارنات وتحليلات متقاطعة.

وتشمل الوسوم الموصى بها ما يلي:

- الغايات أو الموضوعات أو الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي.
- الجهة المنفذة بناءً على مراجعة السياسات والمؤسسات
- القطاعات (مثل الزراعة، الحراجة، مصايد الأسماك، الصناعات الاستخراجية) والفئات التسع الرئيسية للتنوع البيولوجي.

كما يمكن إضافة أوسمة لربط الإجراءات:

- أهداف التنمية المستدامة.
- غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.
- فئات نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية.
-

ومن خلال وسم كل إجراء بهذه الفئات، يصبح من الممكن احتساب الاحتياجات المالية ضمن كل واحدة منها (انظر الخطوة 5.5). وبمجرد استكمال عملية التشاور، يمكن للفريق العامل على الجداول الإلكترونية والجداول العادية تحديث الافتراضات والنتائج وإعداد المسودة النهائية لاحتساب التكاليف من أجل التحقق منها من قبل الجهات المستفيدة من التقرير.

الخطوة 5: تحليل نتائج احتساب التكاليف

يمكن تحليل مخرجات احتساب التكاليف عبر عدة مستويات؛ تبدأ بتلخيص النتائج لأصحاب المصلحة حسب منظماتهم ووفق فئات مبادرة BIOFIN ويشمل التحليل التفصيلي ثلاثة جوانب: الحجم النسبي للتكاليف، ومقارنة نسب التكاليف بأولويات التنوع البيولوجي، وتحليل الجدوى الاقتصادية للتكلفة. وتمثل هذه التحليلات ركيزة أساسية لفحص الحلول التمويلية في الفصل 6.

ويتمثل النهج الأكثر كفاءة في إعداد إسقاطات سنوية للتكاليف وبيانات التكلفة لكل من الغايات الوطنية والمنظمات وفئات مبادرة BIOFIN كما ينبغي إجراء حسابات القيمة الحالية والتكلفة السنوية وتحليلات الحساسية عند الاقتضاء. ويُستحسن عرض النتائج الموجزة بيانياً لمساعدة أصحاب المصلحة على فهم توزيع المدخلات (التكاليف) اللازمة لتحقيق المخرجات (أهداف التنوع البيولوجي).

ويمكن الاسترشاد بالأسئلة التحليلية التالية:

- ما أبرز التكاليف حسب الرمز/النوع، مثل الرواتب، وحسب المؤسسة؟
- ما التوازن بين التكاليف المتكررة وتكاليف الاستثمار؟
- ما أهم العوامل المحركة للتكاليف، مثل زيادة عدد الالتزامات التعويضية أو سعر الأراضي؟
- ما الاتجاهات المتوقعة في التكاليف الحدية؟ وهل يمكن رصد وفورات الحجم أو تناقص العوائد؟
- هل توجد أنماط في الاحتياجات المالية مرتبطة بأنواع النتائج/الإجراءات أو بحسب المنظمة؟
- ما المخاطر الرئيسية المرتبطة بافتراضات احتساب التكاليف خلال الفترة المعنية، مثل تقلبات العملة أو أسعار بعض الخدمات أو السلع أو تكلفة رأس المال؟ ويمكن احتساب ذلك باستخدام تحليل الحساسية.

وينبغي أن يشمل هذا التحليل أيضاً اختباراً واقعياً للتكاليف المتوقعة وللعلاقة بين التكلفة والنتائج المرجوة، فضلاً عن مراجعة سريعة لمدى وجود نُهُج بديلة لتحقيق النتائج نفسها. فعلى سبيل المثال، درست الفلبين في البداية خيار إنشاء مرافق لمعالجة مياه الاتزان في جميع الموانئ الرئيسية في البلد، لكنها سرعان ما أدركت أن التكاليف باهظة بالنسبة إلى مكتب إدارة التنوع البيولوجي. وبدلاً من ذلك، حددت منظمات شريكة يمكن للمكتب أن يدربها ويوفر لها الدعم الفني لإدراج مرافق معالجة مياه الاتزان في خطط تطوير الموانئ في المستقبل.

حقوق الصورة: نجوين نغوك ثين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيتنام. تربية البط في نهر دا رانغ

مقارنات التكاليف بأولويات التنوع البيولوجي

يمكن أيضاً تنظيم تكاليف نتائج التنوع البيولوجي بحسب درجة أولوية التنوع البيولوجي التي جرى تحديدها في الخطوة 2. وينبغي أن تركز معايير ترتيب الأولويات على النتائج المحددة، أو المخرجات أو النتائج المتوقعة، المطلوب تحقيقها، لا على الأولوية العامة للقضية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بحد ذاتها. ولهذه المقارنة، يمكن تمثيل نتائج التنوع البيولوجي التي جرى احتساب تكلفتها على مصفوفة بسيطة يكون محوراها التكاليف وأولوية التنوع البيولوجي (انظر الشكل 5.5). ويمكن أن يساعد ذلك في مراعاة الأهمية النسبية لمختلف النتائج التي جرى احتساب تكلفتها من منظور حفظ التنوع البيولوجي

وقد يساعد الجمع بين أولويات مرتفعة للتنوع البيولوجي وتكاليف منخفضة نسبياً في تحديد أكثر السبل جدوى من حيث التكلفة لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي. كما قد تثير هذه المقارنة أسئلة من قبيل كيفية التخفيف من التكاليف المرتفعة للأولويات العليا في مجال التنوع البيولوجي، مثل تحقيق وفورات الحجم، أو اعتماد استراتيجيات إدارية مثل الاستعانة بمصادر خارجية على أساس تنافسي/طرح عطاءات، أو الشراء المركزي. وقد تكون المقارنة الإضافية الاختيارية بين نتائج التنوع البيولوجي والتكاليف مفيدة أيضاً في اختيار الحلول التمويلية لخطة تمويل التنوع البيولوجي (الفصل 6).

الشكل 5.5: نموذج لمصفوفة مقارنة بين الأولوية والتكلفة

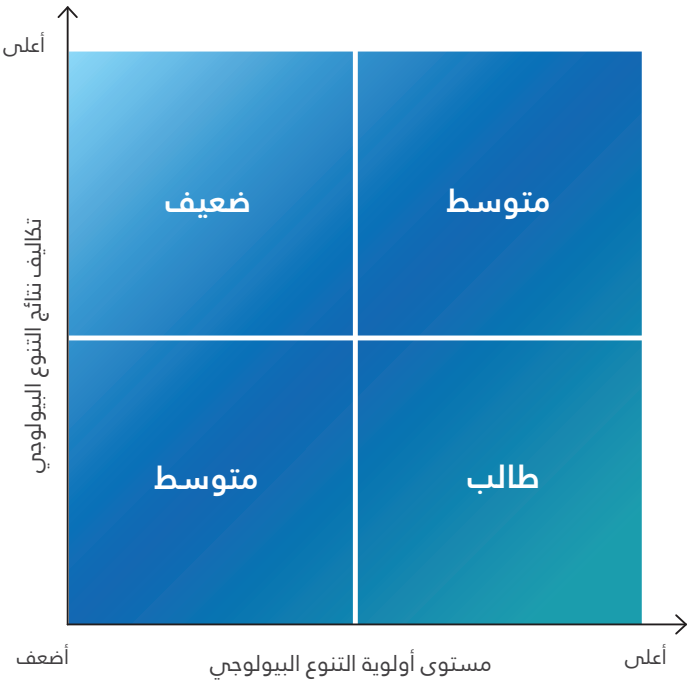

الخطوة 6. تقدير الاحتياجات المالية غير الملباة للتنوع البيولوجي

يسعى تقييم الاحتياجات المالية إلى تقدير التمويل اللازم لتحقيق غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي على المستوى الوطني، مع أن هذه المنهجية استُخدمت أيضاً على المستوى دون الوطني، كما في الصين والأرجنتين والمكسيك. وينبغي أن تكون تقديرات التكلفة الخاصة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي مواءمة مع الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي، وأن تغطي التكاليف المرتبطة بها الفئات الرئيسية الثلاث للإجراءات في الإطار العالمي، وهي: (1) الحد من التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي؛ (2) تلبية احتياجات الناس من خلال الاستخدام المستدام وتقاسم المنافع؛ و(3) الأدوات والحلول اللازمة للتنفيذ وتعميم الإدماج. ويجري تمويل كثير من هذه التكاليف من قبل الحكومات والجهات المانحة والشركات الخاصة (انظر الفصل 1). وعلاوة على ذلك، تُناقش القضايا المتعلقة بفئات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي في الفصل 3، ويجري تناولها في الفصل 6 من خلال خطة تمويل التنوع البيولوجي. ويستكشف هذا القسم التحديات والخيارات المرتبطة بتقدير فجوة تمويل التنوع البيولوجي.

وقد يبدو من المغري مقارنة نتائج إسقاطات مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي (الفصل 4) بنتائج تقييم الاحتياجات المالية لتحديد الفجوة بين الاحتياجات التمويلية وإسقاطات الإنفاق.

ومع أن هذا النهج قد يؤدي إلى تقدير للفجوة التمويلية، فإن المقارنة قد تكون مضللة، ومن المرجح أن تؤدي إلى تقدير غير صحيح للفجوة.

وفي بعض الحالات القليلة، قد تسفر المقارنة عن "فائض" رغم وجود احتياجات تمويلية كبيرة وموثقة جيداً.

ومن غير المرجح أن تكون مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي وتقييم الاحتياجات المالية قابلين للمقارنة الكاملة.[8] فمراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي تسعى إلى تقدير جميع أوجه الإنفاق على التنوع البيولوجي في البلد، بما في ذلك الإنفاق الثانوي الذي لا يكون فيه التنوع البيولوجي هدفاً رئيسياً. ومع أن استراتيجيات التنوع البيولوجي قد تتضمن بعض الاستثمارات الثانوية، مثل مكافحة التلوث في الأنهار الحساسة إيكولوجياً، فإنها تظل في معظمها مقتصرة على مجموعة فرعية من إجراءات التنوع البيولوجي في البلد. وإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من أنشطة إدارة التنوع البيولوجي الروتينية، مثل إدارة المناطق المحمية والتفتيش البيئي، لا تُعد "أنشطة" في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي أو في خطط التنمية الوطنية الخضراء، لأن هذه الأخيرة تميل إلى التركيز فقط على الأنشطة الإضافية والتغييرات الخارجة عن الوضع القائم. ومن ثم، بينما تسعى مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي إلى رصد الوضع القائم، يسعى تقييم الاحتياجات المالية إلى رصد التكاليف الإضافية اللازمة لتغييره. ولذلك، لا بد من التوفيق بين هذين النهجين قبل إجراء أي مقارنة ذات معنى (الجدول 5.6)

[8] تمكن معظم بلدان مبادرة BIOFIN من ربط أوجه الإنفاق بالتكاليف ضمن فئات مبادرة BIOFIN، ولكن عند أعلى المستويات فقط.

الجدول 5.6: الاستراتيجيات الثلاث للتوفيق بين عدم التوافق بين مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي وتقييم الاحتياجات المالية

الاستراتيجية 1: يعكس تقييم الاحتياجات المالية الاحتياجات الاستراتيجية غير الملباة	الإستراتيجية 2: نهج قائم على تقييم الاحتياجات المالية الاستراتيجية	الإستراتيجية 3: نهج قائم على مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي
تجنب المقارنة بالكامل (غير موصى به).	إجراء مقارنات فردية مباشرة لأنشطة محددة في تقييم الاحتياجات المالية (موصى به)	خفض نتائج مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي بحيث تقتصر فقط على ما يرد في تقييم الاحتياجات المالية على نحو محكم (يوصى به فقط إذا كانت بيانات مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي عالية الجودة).

الاستراتيجية 1. يعكس تقييم الاحتياجات المالية الاحتياجات غير الملباة - تجنب المقارنة بالكام

يتمثل النهج الأكثر مباشرة في افتراض أن استراتيجيات التنوع البيولوجي التي جرى احتساب تكاليفها هي استراتيجيات إضافية. ومن ثم، وباستثناء التمويل المحدد الذي جرى حصره لإجراءات بعينها، فإن تقييم الاحتياجات المالية يعكس مباشرةً الاحتياجات التمويلية غير الملباة بالكامل. ولتنفيذ هذا النهج، يُراجَع كل نشاط وتُحدَّد مصادر التمويل القائمة المرتبطة به وتُكمَّم. كما يُراجَع كل نشاط وتُحتسَب تكلفته استناداً إلى معايير التكلفة/معاملات التكلفة والغايات. وتركز الفجوة هنا على كل نشاط على حدة، ويمكن احتساب الإجمالي بعد اكتمال التمرين. ولن يفضي هذا النهج إلى احتساب فعلي للفجوة الوطنية في تمويل التنوع البيولوجي، بل إلى توفير قياس مرجعي للموازنة المطلوبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي.

الاستراتيجية 2. نهج قائم على تقييم الاحتياجات المالية - إجراء مقارنات واحد لواحد لأنشطة محددة في تقييم الاحتياجات المالية

في هذا النهج، تُصنَّف التكاليف في تقييم الاحتياجات المالية والإنفاق في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي (الفصل 4) وفقاً لإجراءات تقييم الاحتياجات المالية. ولكل إجراء من إجراءات تقييم الاحتياجات المالية، يمكن فحص مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي لتحديد ما إذا كان هناك إنفاق مقابل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بذلك الإجراء. ثم يُوسَم هذا الإنفاق بإجراء محدد من إجراءات تقييم الاحتياجات المالية. ويكون هذا النهج أكثر فعالية عندما تكون مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي منظمة بحسب البرامج والنتائج. وإذا كانت مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي قائمة على الجهات، فينبغي أيضاً وسم إجراءات تقييم الاحتياجات المالية بحسب الجهات. وحتى مع وجود وسم وثيق للجهات، فمن غير المرجح أن تتواءم تكاليف إجراءات تقييم الاحتياجات المالية مع إنفاق الجهات على نحو جيد. وعلاوة على ذلك، حتى مع أدق موازنات البرامج والإنفاق وأكثرها تفصيلاً، فإن تحديد كيفية ربط كل برنامج بإجراءات محددة في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي قد يكون مستهلكاً للوقت وصعب التبرير، لأن أوصاف البرامج لا تتطابق مع إجراءات الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي. وتنطوي هذه التقنية على إمكانية تحقيق نتائج جيدة، وقد توفر أداة تخطيط أكثر متانة إذا نُفذت على نحو سليم. وفي السيناريو الأمثل، تُعد مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي أولاً، ثم الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، إذا كانتا تستهدفان منظوراً وطنياً شاملاً لا الأنشطة الإضافية فقط، وأخيراً تقييم الاحتياجات المالية. وهذا يضمن مواءمة قوية منذ البداية. إلا أن معظم البلدان، في الواقع، تضع الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي أولاً.

الاستراتيجية 3. نهج قائم على مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي - خفض نتائج مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي بحيث تقتصر فقط على ما يرد بالكامل في تقييم الاحتياجات المالية

يتمثل بديل للنهج أعلاه في تقليص مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي بحيث تشمل فقط أوجه الإنفاق المرتبطة بتقييم الاحتياجات المالية. وهذا يشبه النهج السابق، لكن الفئات فيه تستند إلى مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي لا إلى إجراءات تقييم الاحتياجات المالية. ومرة أخرى، يتوقف هذا الحل على جودة البيانات الأصلية ومستوى تفصيلها اللذين استندت إليهما مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وكذلك على جودة نظام الوسم المستخدم فيها. وسيُستكشف أيضاً استخدام فئات مبادرة BIOFIN لربط مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي بتقييم الاحتياجات المالية، مع أن ذلك ينطوي على مخاطر عدم المواءمة نفسها التي نوقشت أعلاه. ومن المرجح أن يضيّق هذا النهج نطاق أنواع الحلول التي تؤخذ في الاعتبار ضمن خطة تمويل التنوع البيولوجي، كما أنه سيقلل كثيراً من تمثيل المستوى الإجمالي للاستثمار المطلوب لتلبية احتياجات الاستثمار في التنوع البيولوجي.

حقوق الصورة: غوراف غوبتا

احتساب التكاليف على أساس الموازنة

مقارنةً باحتساب التكاليف الطموح لغايات التنوع البيولوجي، قد يكون من المفيد إعداد احتساب أكثر براغماتية أو "احتساب قائم على الموازنة". فالتقييم الفعلي أو "القائم على الموازنة" للاحتياجات المالية هو تمرين لإعداد الموازنة يحدد رأس المال المالي والبشري والمادي والسياسي اللازم لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية القابلة لاحتساب التكلفة التي حُددت في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي أو في وثيقة التخطيط المحورية الأخرى، والتي يمكن تمويلها أو معالجتها من خلال حلول تمويلية ضمن خطة تمويل التنوع البيولوجي. وإذا اعتُبر تقييم الاحتياجات المالية الطموح غير واقعي أو غير ممكن سياسياً، فإن تحويل تمرين احتساب التكاليف إلى تمرين لإعداد الموازنة يمكن أن يفضي إلى رقم مستهدف أكثر واقعية وقابلية للتسويق.

ويمكن استخدام هذا التقييم المنقح للاحتياجات المالية لتتبع إطار منطقي يبدأ من النتائج أو الإجراءات ويعود إلى الموارد اللازمة. غير أن الاحتياجات الأكثر خفضاً التي يجري تحديدها هنا لن تكون في الغالب كافية لمعالجة فجوة تمويل التنوع البيولوجي الوطنية، لأنها تسعى إلى ما هو ممكن سياسياً، أي الموازنة الواقعية، لا إلى ما هو كافٍ بيئياً أو أمثل.

وأخيراً، فإن الدراسات المتاحة عن فجوة التمويل تنصرف إلى الفرق بين الإنفاق الأمثل والإنفاق الحالي في حالة المناطق المحمية[9] أو إلى الفجوة بين الاحتياجات التمويلية والموارد المالية. ومن أجل سد الفجوة، يجب تحديد الموارد المالية وحشدها. وتدعم منهجية مبادرة BIOFIN حشد الموارد لصالح التنوع البيولوجي، لكنها تطرح سردية مميزة: فسد الفجوة لن يتحقق فقط من خلال توسيع مصادر التمويل، بل أيضاً من خلال خفض الاحتياجات المستقبلية عبر تحسين ترتيب أولويات المخصصات في الموازنة، واعتماد تدابير أكثر جدوى من حيث التكلفة، واتخاذ إجراءات وقائية تحول دون الحاجة إلى إنفاق مستقبلي.

ويجدر التذكير بأنه حتى إذا تعذر تقدير فجوة التمويل، فإن الأدلة المستمدة من مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي وتقييم الاحتياجات المالية ستكون بالغة الأهمية لصوغ خطة تمويل التنوع البيولوجي ولمواصلة رصد تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي وتمويلهما.

حقوق الصورة: UNDP Thailand.
تساعد مبادرة BIOFIN جزيرة كوه تاو في تايلاند على تحسين إدارة النفايات واستعادة الشعاب المرجانية من خلال جمع التمويل من السياح.

تحديد الحلول التمويلية المحتملة للتنفيذ المبكر

أثناء تقييم الاحتياجات المالية، قد تظهر حلول تمويلية محتملة يمكن تنفيذها فوراً من دون انتظار استكمال خطة تمويل التنوع البيولوجي. وتناقش أدناه بعض أمثلة الحلول التمويلية التي قد تنشأ، وكذلك عملية اختيارها وترتيب أولوياتها.

وخلال مرحلة تقييم الاحتياجات المالية، حددت الفلبين حلاً تمويلياً للتنفيذ المبكر يتمثل في إدماج تكاليف التنوع البيولوجي في إعداد الموازنة داخل الجهات الأساسية وغير الأساسية المعنية بالتنوع البيولوجي. وقد استخدم الفريق القطري الرموز المحاسبية عند احتساب تكاليف الموظفين والنفقات التشغيلية. وبذلك استُخدمت التكلفة المعدة للبرنامج الساحلي بالكامل في مقترحات الموازنة، ومُوِّل البرنامج تمويلاً كاملاً.

وخلال عملية تقييم الاحتياجات المالية في المكسيك، جرى أيضاً تحديث فجوة تمويل المناطق المحمية، بما كشف الحاجة إلى العمل مع وزارة المالية لتحسين تخطيط الموازنة وكفاءة المناطق المحمية. وقد أدى ذلك إلى بناء قدرات الوحدات الفنية والإدارية بشأن دورة الموازنة الوطنية من التخطيط إلى التنفيذ الكامل. وبعد سنوات، استُخدمت هذه المعلومات للتفاوض مع وزارة المالية على إعادة رسوم الدخول إلى موازنة الجهة المسؤولة عن المناطق المحمية، وهي اللجنة الوطنية للمناطق الطبيعية المحمية (CONANP).

ويقدم هذان المثالان تصوراً لأنواع الحلول التمويلية التي يمكن تحديدها في مرحلة تقييم الاحتياجات المالية، وتنفيذها في مرحلة مبكرة، ودمجها ضمن خطة تمويل التنوع البيولوجي.

[9] Bovarnick, A., Alpizar, F., & Schnell, C. (2010). The Importance of Biodiversity and Ecosystems in Economic Growth and Equity in Latin America and the Caribbean: An economic valuation of ecosystems. United Nations Development Programme, New York.

الدروس المستفادة والتوصيات لتحسين الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المحدثة

من أجل تحسين تقدير الاحتياجات المالية لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي، ينبغي تحديد نتائج ومخرجات واضحة عند تحديثهما. وإذا كانت هناك تقديرات سابقة للاحتياجات المالية، مثل فجوات تمويل المناطق المحمية، فينبغي أخذها في الاعتبار أثناء تحديث الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي ومواءمتهما مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وفي كثير من الحالات، أفضت تقييمات الاحتياجات المالية في البلدان إلى إظهار حاجة أكبر إلى الموارد الموجهة إلى الحفظ مقارنة باحتياجات التمويل اللازمة لتعزيز الاستخدام والإنتاج المستدامين وتوسيع نطاقهما، وهو ما قد يوفر رؤى بشأن المجالات التي ينبغي فيها تحسين التوازن بين غايات الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي وأهدافهما عبر جميع غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

كما أن إدماج الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في السياسات الوطنية والبرامج العامة والموازنات عبر مختلف القطاعات سيسمح بتحسين إعداد الموازنة والتخطيط لتنفيذهما. كذلك فإن ربط الحلول التمويلية القائمة والمقترحة بغايات محددة ومنظمات وحلول تمويلية محتملة ونتائج معينة يمكن أن يدعم تعميم إدماج خطة تمويل التنوع البيولوجي ضمن أدوات التخطيط الوطني القائمة وعمليات التخطيط للموازنة.

وقد طورت مبادرة BIOFIN إرشادات بشأن كيفية ربط تحديث الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي بإعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي.

5.8. الاستنتاجات والتوصيات

ينبغي أن يعرض قسم الاستنتاجات البيانات الرئيسية، وأن يبرز غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي الأقل تمويلاً، وأن يؤكد الحلول التمويلية المحددة في القسم 5.3 التي يمكن أن تساعد على خفض الاحتياجات التمويلية. كما ينبغي أن يوضح ما الذي تعنيه فجوة التمويل هذه بالنسبة إلى البلد وما الذي قد يحدث إذا لم تُعالَج.

ويتمثل الناتج الرئيسي في تقرير مكتوب مرفق بجدول بيانات يتضمن معلومات مفصلة عن الموازنة. وينبغي أيضاً ربط تقرير تقييم الاحتياجات المالية بالنتائج الواردة في مراجعة السياسات والمؤسسات، وبخاصة ما يتعلق منها بالحوافز و/أو الإعانات الإيجابية والسلبية التي تؤثر في التنوع البيولوجي، إذ ينبغي العمل على إزالة أو إعادة توجيه الحوافز السلبية المؤثرة على التنوع البيولوجي، في مقابل تعزيز الحوافز الإيجابية وتوسيع نطاقها لضمان شمول الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب. ويتمثل الهدف في اعتماد التقرير وإدراج تقديراته ضمن التخطيط المالي الرسمي وإعداد الموازنات عبر المؤسسات. وإلى حين صدور قرار الحكومة، يمكن أن تكون أرقام تقييم الاحتياجات المالية مفيدة للعديد من أطر إعداد التقارير، بما في ذلك إعداد التقارير المالية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. ومن المهم أيضاً التواصل بشأن النتائج الرئيسية ونشرها على أصحاب المصلحة. ولذلك، يمكن إعداد ملخصات موجهة إلى جماهير مختلفة بالإضافة إلى التقرير، مثل إحاطات موجزة لصناع القرار رفيعي المستوى.

حقوق الصورة: دولابو أديجومو

المخطط المقترح لتقرير FNA

- **أ. الملخص التنفيذي**
  إبراز النتائج الرئيسية والتوصيات الجوهرية بصورة واضحة وموجزة
- **ب. شكر وتقدير**
- **ج. المقدمة**

  إيضاح الروابط المتقاطعة مع التقارير الأخرى الصادرة عن مبادرة BIOFIN واستعراض هيكل التقرير، مع مراعاة الإيجاز.

- **د. المنهجية**

  تقديم عرض موجز للمنهجية المتبعة في تقييم الاحتياجات المالية، مع شرح آليات إشراك أصحاب المصلحة والافتراضات الرئيسية، فضلاً عن وصف مصادر البيانات؛ على أن تُدرج الجداول التفصيلية في الملاحق.

- **هـ. النتائج**
  - عرض الأرقام الإجمالية لاحتساب التكاليف بالاستناد إلى بيانات التكلفة وجداول الفجوات التمويلية، على أن يُذيل كل جدول بشرح وافٍ وتحليل دقيق لمحتواه.
  - إمكانية إعداد بيانات تكلفة متعددة لتلبية اهتمامات الجهات المستفيدة، مع ضرورة مقارنة تكاليف نتائج التنوع البيولوجي المختلفة ودرجات أولويتها. كما يمكن تجميع البيانات وفقاً للفئات والأولويات الوطنية (أي الغايات) والمنظمات والقطاعات حسب الاقتضاء.

- **و. احتياجات الاستثمار في التنوع البيولوجي**

  يشكل هذا القسم الجوهر الاستراتيجي للتقرير؛ إذ يحلل المواضع التي تشير فيها البيانات إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، ويستكشف سبل معالجتها عبر أدوات تمويل التنوع البيولوجي.

- **ز. الاستنتاجات والتوصيات**
  - استخلاص أبرز الاستنتاجات والتوصيات، بما يشمل الجوانب السياساتية والفنية.
  - إدراج توصيات حول سبل مأسسة عناصر احتساب التكاليف الخاصة بتقييم الاحتياجات المالية داخل المؤسسات المعنية، مع تحديد الحلول التمويلية وترتيب أولوياتها تمهيداً للتنفيذ المبكر.

- **ح. الملاحق**

  a. المنهجية التفصيلية
  b. جداول البيانات التفصيلية
  c. ج. مسرد المصطلحات
  d. التفاصيل الداعمة للتوصيات

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من تحالف حفظ النمور، صندوق الاستثمار في موائل النمور، وهو أداة مالية مصممة خصيصاً لدعم جهود حفظ النمور.

حقوق الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة /نغوين هو تان
في فيتنام، أطلقت مبادرة BIOFIN وشركاؤها سبع جولات للسياحة البيئية المجتمعية في جزيرة هون ين
تتيح للزوار فرصة فريدة للتعرف على الثقافة والتقاليد المحلية، ويُخصص 15% من إيراداتها لدعم جهود حفظ الشعاب المرجانية.

الفصل السادس

خطة تمويل التنوع البيولوجي

مقدمة

يوضح الفصل السادس أهداف وخطوات إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي. ويجب أن تُدمج التحليلات التقنية الثلاثة، وهي مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية، إدماجاً كاملاً في خطة تمويل التنوع البيولوجي. ويستند إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي إلى رؤية شاملة لتمويل التنوع البيولوجي في البلد، وإلى مجالات الأولوية التي تسهم في تحقيق هذه الرؤية، ثم تُعد "قائمة طويلة" تضم أنسب الحلول التمويلية. وبعد ذلك، تُفحص هذه الحلول وتُرتب أولوياتها بصورة إضافية للوصول إلى قائمة أقصر من الحلول التي تكفل التوازن المناسب ومستوى المخاطر الأنسب بما يلائم سياق البلد على أفضل وجه.

6.1 الأهداف

تهدف خطة تمويل التنوع البيولوجي إلى تقديم خطة تمويل طموحة ومبنية على السياق تدعم تحقيق الغايات الوطنية للتنوع البيولوجي، وفي نهاية المطاف، أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي. وتُعد الخطة على مستوى البلد بأكمله، وينبغي أن تمتلكها الحكومة وتدعمها، وأن تحظى، من الناحية المثالية، بتأييد الجهات الرئيسية في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

6.2. الخطوات الست لإعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي

يعرض هذا القسم الخطوات الست اللازمة لاستكمال خطة تمويل التنوع البيولوجي (الشكل 6.1).

الشكل 6.1 خطوات إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي

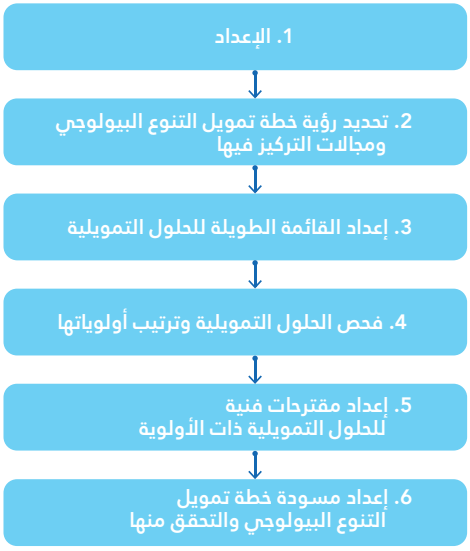

لخطوة 1: الإعداد

ينطوي الإعداد لصياغة خطة تمويل التنوع البيولوجي على تشكيل فريق، بما في ذلك الفريق الأساسي، وإقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد يشمل ذلك إنشاء لجنة استشارية فنية إذا لم تكن قائمة بالفعل. وكما هو الحال في مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية، ينبغي أن تتولى اللجنة التوجيهية الإشراف على العملية وتوجيهها. وعادة ما يستغرق إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي من 9 إلى 12 شهراً من البداية إلى النهاية. ومن الناحية المثالية، ينبغي إعدادها بالتوازي مع مراجعة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (انظر الإطار 2.7 في الفصل 2).

ويُعد الاتفاق على ملكية الخطة ووضعها القانوني أمراً أساسياً. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون خطة تمويل التنوع البيولوجي استراتيجية حكومية رسمية تُحدَّث كل بضع سنوات حسب الحاجة. وإضافة إلى ذلك، يمكن إدماج خطة تمويل التنوع البيولوجي، أو بعض عناصرها، في سياسات أو استراتيجيات وطنية أخرى، مثل الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي، أو الإطار الوطني المتكامل للتمويل الخاص بجميع أهداف التنمية المستدامة، أو المساهمات المحددة وطنياً المتعلقة بتغير المناخ (انظر الإطار 6.1). وسيساعد تحديد الرؤية في هذا الشأن على توضيح أدوار ومسؤوليات المؤسسات المعنية.

الإطار 6.1: لمحة عن الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل وخطط تمويل التنوع البيولوجي

في عام 2015، اعتمد قادة العالم خطة عمل أديس أبابا خلال المؤتمر الدولي الثالث للأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية. وقدمت خطة عمل أديس أبابا إطاراً شاملاً ومتماسكاً لتمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال سبعة مجالات عمل تغطي جميع جوانب التمويل العام والخاص. وعلى المستوى الوطني، تصورت الدول الأعضاء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات وطنية متماسكة للتنمية المستدامة تدعمها الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل.

وتساعد الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل البلدان على تمويل أهدافها الوطنية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وهذه الأطر طوعية وتقودها البلدان نفسها. ومن خلالها، تضع البلدان استراتيجية لحشد التمويل ومواءمته مع جميع أبعاد الاستدامة، وتوسيع نطاق المشاركة في تصميم السياسات التمويلية وتنفيذها ورصدها، وإدارة المخاطر. كما تندمج هذه الأطر ضمن الخطط الوطنية والهياكل التمويلية، بما يتيح إجراء تحسينات تدريجية ودفع الابتكار في السياسات والأدوات والوسائل عبر المصادر المحلية والدولية للتمويل العام والخاص.

حتى الآن، استخدمت أكثر من 85 دولة نهج الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل أو ما زالت تستخدمه لتعزيز تمويل التنمية المستدامة على المستوى القطري. ولدى ما مجموعه 16 حكومة وطنية ودون وطنية الآن استراتيجية تمويل تشغيلية. كما تنفذ أكثر من 50 دولة أكثر من 200 إصلاح في السياسات والأدوات والمؤسسات التمويلية تشكلت من خلال هذه الأطر، وهي إصلاحات تدمج التنمية المستدامة في السياسات المالية والأسواق المالية وعمليات القطاع الخاص. كما أنها تحفز الاستثمارات المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة وتوظف أدوات مالية

جديدة ومبتكرة متوائمة معها. وقد بدأت النتائج الأولية لتنفيذ الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل في الظهور، إذ أظهر تحليل للإصلاحات التي نفذتها 17 دولة أنه جرى حشد 16 مليار دولار من التمويل الجديد للاستثمار في التنمية المستدامة، كما جرى مواءمة أكثر من 32 مليار دولار مع أهداف التنمية المستدامة.

ويتيح إدماج خطط تمويل التنوع البيولوجي واستراتيجيات تمويل الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل فرصاً لرفع مكانة الحلول التمويلية للتنوع البيولوجي داخل عمليات التخطيط والتمويل المركزية. كما يمكن أن يؤدي إدراج تحليلات مبادرة BIOFIN وتوصياتها إلى دمج الطبيعة بصورة أفضل في الإطار الوطني المتكامل للتمويل، مثل معالجة التمويل ذي الأثر السلبي على الطبيعة. وتعد منغوليا مثالاً جيداً على ذلك. فمنذ أن بدأت مبادرة BIOFIN في عام 2015، بات لدى منغوليا خطة وطنية لتمويل التنوع البيولوجي، وهي تنفذ ثلاثة حلول تمويلية، وهي:

- إنفاذ تنفيذ قانون رسوم استخدام الموارد الطبيعية
- إعادة توجيه الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي
- تعزيز صندوق المليار شجرة لحشد التمويل الخاص

وقد شكّل إدراج هذه الحلول التمويلية ضمن استراتيجية تمويل الإطار الوطني المتكامل للتمويل حافزاً لتنفيذها، وبدأت النتائج تتحقق بالفعل. فعقب تنفيذ الحل التمويلي الخاص برسوم استخدام الموارد الطبيعية، ارتفع إجمالي الإنفاق على حماية البيئة من إيرادات مدفوعات استخدام الموارد الطبيعية بنسبة 170 في المائة في عام 2023 مقارنة بمتوسط الدولة السابق، ليصل إلى 11.92 مليون دولار. ومن المتوقع أن يرتفع هذا المبلغ أكثر ليصل إلى 22.43 مليون دولار بحلول عام 2024.

وإضافة إلى ذلك، أسهمت هذه الأموال في حشد التمويل الأولي لمؤسسة "إرث الطبيعة" الجديدة في منغوليا، وهي صندوق استئماني للحفظ، وقد أُدرجت قانونياً في مارس 2024.

وشملت الجهات الرئيسية المعنية في كل من مساري الإطار الوطني المتكامل للتمويل ومبادرة BIOFIN المؤسسات نفسها، بما في ذلك وزارة المالية، ووزارة البيئة وتغير المناخ، والغرفة الوطنية للتجارة، وجمعية التمويل المستدام. ويمكن أن يؤدي دمج العمليتين إلى تسريع تمويل الطبيعة من خلال تبسيط التنسيق والتنفيذ وإعداد التقارير عن الإصلاحات التمويلية ونتائجها.

وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعمل فرق الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل ومبادرة BIOFIN معاً من أجل دمج تمويل التنوع البيولوجي وعمليات التمويل الوطني للتنمية المستدامة في عدد من البلدان.
ولمزيد من المعلومات عن الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل، يرجى زيارة www.inff.org

حقوق الصورة: ماركو أرلود

الإطار 6.2: إضفاء الطابع المؤسسي على خطة تمويل التنوع البيولوجي في كوبا

تعد كوبا مثالاً جيداً على إضفاء الطابع المؤسسي على خطة تمويل التنوع البيولوجي، فمنذ بداية العملية، تولت اللجنة التوجيهية الوطنية قيادتها بمشاركة مندوبين رفيعي المستوى من وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط (MEP)، ووزارة المالية والأسعار، والمكتب الوطني للإحصاء والمعلومات، والمصرف المركزي الكوبي. وقد ضمن هذا المستوى من الانخراط أن تنطلق الخطة من السياق الوطني وأن تحظى بملكية أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وبعد الاعتماد الرسمي لخطة تمويل التنوع البيولوجي، تولت اللجنة التوجيهية الوطنية مسؤولية متابعتها بصورة مستمرة. كما أُدمجت الحلول التمويلية الواردة في الخطة ضمن مشروع الاستدامة المالية في إطار البرنامج الكلي للموارد الطبيعية والبيئة التابع لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لعام 2030. وتتولى الأمانة الفنية للبرنامج الكلي الإبلاغ بصورة دورية عن التقدم المحرز ونتائج هذه الحلول.

يوضح الفصل 6 أهداف وخطوات إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي. وتسهم الفصول الثلاثة السابقة، أي مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية، في إثراء خطة تمويل التنوع البيولوجي. ويستند إعداد هذه الخطة إلى رؤية شاملة لتمويل التنوع البيولوجي في البلد وإلى مجالات الأولوية التي تسهم في تحقيق هذه الرؤية، ثم تُعد "قائمة طويلة" تضم أنسب الحلول التمويلية. وبعد ذلك، تُفحص هذه الحلول وتُرتب أولوياتها بصورة إضافية للوصول إلى قائمة أقصر من الحلول التي تكفل التوازن المناسب ومستوى المخاطر الأنسب بما يلائم سياق البلد على أفضل وجه.

وعند اتخاذ قرار بشأن ملكية الخطة التمويلية وحوكمتها، ينبغي النظر في الأسئلة التالية:

- ما الوضع الرسمي الذي ستكون عليه الخطة؟
- ما العمليات الرسمية المطلوبة للتحقق من الخطة واعتمادها؟
- من سيتولى ملكية الخطة وتنفيذها؟
- هل ستتمتع الجهات المنفذة للخطة بالقدرة الكافية، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فهل يمكن التخفيف من ذلك؟
- هل توجد أي تدابير أو توصيات يمكن التعجيل بتنفيذها من أجل الحفاظ على مستوى عالٍ من اهتمام صناع القرار وتحفيزه خلال عملية إضفاء الطابع الرسمي التي قد تستغرق وقتاً طويلاً؟

ويتطلب إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي مجموعة من القدرات الفنية إلى جانب جهد منسق من صناع القرار في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كما يتطلب كل حل من الحلول التمويلية ذات الأولوية فريق عمل متخصص لصياغته على النحو المناسب. وينبغي أن يضم الفريق: خبيراً رئيسياً، ويفضل أن يكون خبيراً اقتصادياً في الموارد الطبيعية أو خبيراً في المالية العامة، وخبراء وطنيين ودوليين، وشركاء رئيسيين من الحكومة والمجتمع المدني، ومديري مشروعات.

وعند إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي، تظل المناصرة المستمرة عنصراً حاسماً. كما أن الملكية المشتركة للوثيقة ستكون مهمة لضمان التنفيذ. وكلما اتسع نطاق التواصل والانخراط، زادت فرص أن تصبح خطة تمويل التنوع البيولوجي خطة وطنية حقيقية. وينبغي جمع جميع الوثائق السابقة التي أعدتها مبادرة BIOFIN وغيرها من المبادرات ذات الصلة بتمويل التنوع البيولوجي، بما في ذلك أي مجموعات بيانات، وكذلك الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر، وغيرها، ومشاركتها بين جميع أعضاء فريق خطة تمويل التنوع البيولوجي. وإذا أمكن، ينبغي التشاور مع الخبراء الذين قادوا مراجعة السياسات والمؤسسات، وتقييم الاحتياجات المالية، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي لضمان إدماج القضايا والفرص الرئيسية في عملية إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي. ويُعد حصر حصيلة الخطوات السابقة أمراً بالغ الأهمية في هذه المرحلة. فكل جزء من المنهجية يغذي بصورة مباشرة الخطوات اللازمة لإعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي، على النحو المبين في الإطار 6.2.

الإطار 6.3: المدخلات المستمدة من مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية

توفر المراحل المنهجية الثلاث السابقة في المنهجية، وهي مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية، مدخلات قيّمة ينبغي إدماجها في إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي والاسترشاد بها في توجيهها.

وتتضمن مراجعة السياسات والمؤسسات أصحاب المصلحة الرئيسيين والمؤسسات ذات الصلة، وهو ما يفيد في ضمان إشراك أنسب أصحاب المصلحة (الخطوة 1). كما أن الأولويات الوطنية للتنوع البيولوجي والأولويات الوطنية للتنمية تُعد ذات أهمية عند تحديد رؤية خطة تمويل التنوع البيولوجي ومجالات تركيزها. وبالمثل، ينبغي أخذ المسببات الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي في الحسبان عند وضع رؤية خطة تمويل التنوع البيولوجي ومجالات تركيزها (الخطوة 2).

وينبغي عند إعداد القائمة الطويلة للحلول التمويلية (الخطوة 3) مراعاة أنواع عديدة من المعلومات الواردة في مراجعة السياسات والمؤسسات، وذلك على النحو التالي:

- قائمة الحلول التمويلية الموصى بها الواردة في مراجعة السياسات والمؤسسات
- الثغرات السياساتية والمؤسسية، مثل غياب الضمانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، أو عدم معالجة الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، أو عدم تعزيز قدرات تمويل التنوع البيولوجي
- الآليات التمويلية القائمة التي يمكن توسيع نطاقها أو تحسينها
- مسببات التغيير
- الأولويات الوطنية للتنمية، مثل السعي إلى حلول تمويلية تحقق منافع مشتركة

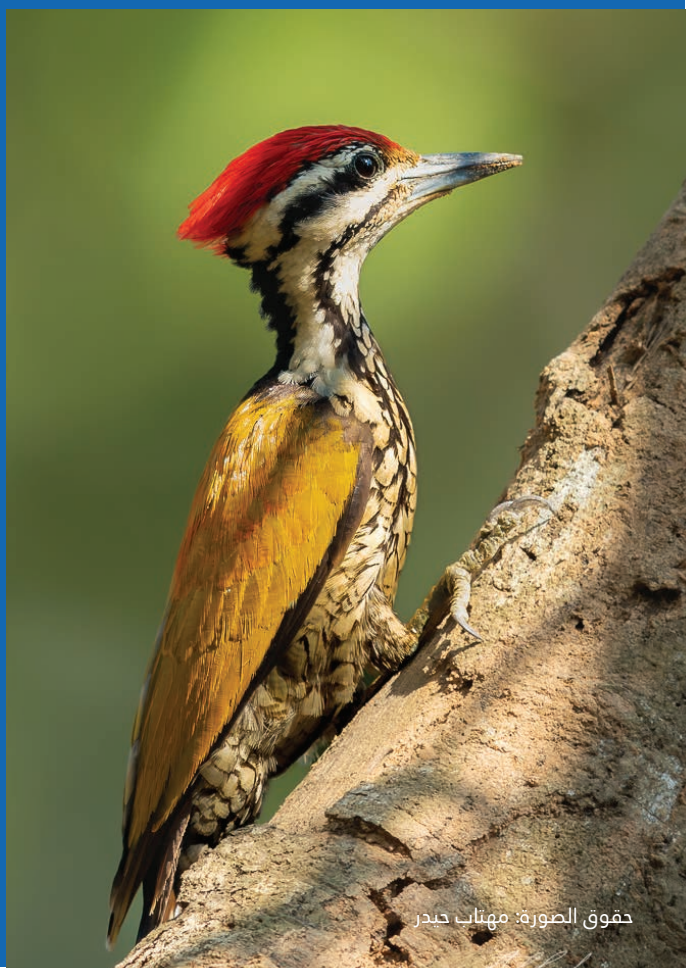

حقوق الصورة: مهتاب حيدر

وتتضمن مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي أصحاب مصلحة رئيسيين ربما لم يجر تحديدهم من قبل في مراجعة السياسات والمؤسسات (الخطوة 1). كما أن خط الأساس المرجعي الخاص بالإنفاق، ونطاق الإنفاق على التنوع البيولوجي، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، يمكن أن تسهم في توجيه رؤية خطة تمويل التنوع البيولوجي ومجالات تركيزها (الخطوة 2).

- وعند إعداد القائمة الطويلة للحلول التمويلية (الخطوة 3)، ينبغي مراعاة ما يلي:
- قائمة الحلول التمويلية الموصى بها الواردة في مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي
- وجود فرص للوسم المتعلق بالتنوع البيولوجي وإعداد الموازنة القائمة على النتائج وما يرتبط بذلك من إمكانات
- الفجوات الكبيرة بين الموازنة المخصصة والإنفاق الفعلي، وهو ما قد يشير إلى الحاجة إلى حلول تمويلية تعالج تحديات التنفيذ
- عدم ملاءمة حصة التمويل المرتبط بالتنوع البيولوجي على المستوى الوطني مقارنة بالمستوى المحلي، وهو ما قد يدل على الحاجة إلى تحسين عمليات إعداد الموازنة أو إلى أدوات محددة مثل التحويلات المالية الإيكولوجية.

ويتضمن تقييم الاحتياجات المالية احتياجات تمويلية رئيسية ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد رؤية خطة تمويل التنوع البيولوجي ومجالات تركيزها (الخطوة 2). كما ينبغي أن تراعي القائمة الطويلة للحلول التمويلية (الخطوة 3) ما انبثق عن تقييم الاحتياجات المالية، وذلك على النحو التالي:

- أي حلول تمويلية موصى بها، وأي تمارين مقارنة لاحتساب التكاليف. فعلى سبيل المثال، نظر تقييم الاحتياجات المالية في جنوب أفريقيا في نُهُج مختلفة لتحقيق غاية البلد المتعلقة بالمناطق المحمية، وأظهر ما يمكن أن تحققه الحكومة من وفورات كبيرة في التكاليف
- دعم برامج الحوكمة المجتمعية والخاصة في مقابل الشراء الحكومي المباشر للأراضي وإدارتها. ونتيجة لذلك، تضمنت خطة تمويل التنوع البيولوجي عدداً من الحلول التمويلية التي استهدفت تعزيز هذه البرامج الخاصة بالحوكمة والرعاية.

وينبغي أن يشمل الإعداد إجراء تحليل لأصحاب المصلحة. وبالاستناد إلى مراجعة السياسات والمؤسسات، ينبغي أن يحدد هذا التحليل صناع القرار المسؤولين، أي الجهات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلاً عن الأفراد الذين يمثلون الفئات التي ستتأثر بهذه الخطة.

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زامبيا
حصلت زامبيا على أول تسجيل لسندات خضراء على الإطلاق بقيمة 200 مليون دولار أمريكي في ديسمبر 2023.

الإطار 6.4: إشراك أصحاب مصلحة متعددين لضمان تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي

تمثل زامبيا مثالاً جيداً على كيفية إشراك طيف واسع من أصحاب المصلحة في خطة تمويل التنوع البيولوجي. ففي زامبيا، تعمل مبادرة BIOFIN مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات التنظيمية للقطاع المالي من أجل تطوير سوق للسندات الخضراء وزيادة توجيه عائدات هذه السندات نحو حفظ التنوع البيولوجي.

وكان من الضروري أولاً تطوير الهياكل المؤسسية: فقد نُشرت المبادئ التوجيهية للسندات الخضراء في الجريدة الرسمية؛ وشُكّل اتحاد من جهات القطاع المالي تحت مسمى الفريق العامل المعني بتعميم التمويل الأخضر (GFMWG) وهو يجتمع بانتظام؛ كما أُنشئت وحدة لتنسيق التمويل الأخضر داخل هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)؛ وأُدمجت السندات الخضراء ضمن الخطة الرئيسية لسوق رأس المال التي تتولاها الهيئة. كما جرى تطوير مرفق للمساعدة الفنية لمصدري السندات الخضراء إلى جانب إنشاء بوابة مخصصة لهم.

وبعد أن أصبحت البنية المؤسسية والفنية جاهزة، وُضعت حوافز إيجابية لضمان جاذبية الآلية للمستثمرين.

وقد وافقت الحكومة على تصفير ضريبة الاستقطاع على دخل الفوائد بالنسبة إلى المستثمرين في السندات الخضراء من قبل وزارة المالية والتخطيط الوطني، كما أقرت خصماً بنسبة 50 في المائة على رسوم المعالجة والتسجيل الخاصة بالسندات الخضراء لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات وبورصة لوساكا.
ويجري حالياً إعداد تصنيف خاص بزامبيا للسندات الخضراء دعماً لتنفيذ هذه الآلية. كما يعمل فريق مبادرة BIOFIN على بلورة حزمة للحد من المخاطر من أجل تحفيز إصدارات السندات الخضراء.

ويُظهر هذا الحل التمويلي فوائد تحديد الشركاء من مختلف القطاعات والعمل معهم منذ المراحل المبكرة من العملية، والاستثمار في التوعية المستمرة وبناء القدرات، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحلول التمويلية لتحقيق منافع طويلة الأجل، فضلاً عن أهمية التحلي بالصبر عند العمل على التغيير المؤسسي.
ومن خلال هذا التعاون بين القطاعات، أصدرت زامبيا بالفعل أول سندات خضراء مؤسسية لها في عام 2024، وقد جرى الاكتتاب بالكامل في الشريحة الأولى البالغة 50 مليون دولار. [a]

[a] BIOFIN (2023). Footprints of the Biodiversity Finance Initiative (BIOFIN) in Zambia's Maiden Green Bond Issuance: A Win for Greening Zambia's Financial Sector. www.biofin.org/index.php/news-and-media/footprints-biodiversity-finance-initiative-biofin-zambias-maiden-green-bond-issuance

الخطوة 2: تحديد الرؤية ومجالات التركيز

تمثل خطة تمويل التنوع البيولوجي خارطة طريق لتحسين وضع تمويل التنوع البيولوجي. ويساعد وضع رؤية مشتركة وصياغة مجالات تركيز واضحة على إعداد خطة تمويل للتنوع البيولوجي تستجيب لاحتياجات البلد وتحدياته المحددة. كما أن تطوير هذا التأطير الأولي مع أصحاب المصلحة يتيح ملكية مشتركة ويحقق التوازن بين الاحتياجات (انظر الشكل 6.2).

الرؤية

تمثل الرؤية أوسع طموح يمكن أن يتبناه البلد لمعالجة تمويل التنوع البيولوجي. وعند صياغة هذه الرؤية، قد تفيد بعض الأسئلة الإرشادية التالية:

- هل تتسم الرؤية بالطابع التحولي والطموح الكافيين لدعم تحقيق أهداف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي؟
- هل تتسم الرؤية بالاتساع الكافي لتغطي أولويات البلد وتعالج المسببات الرئيسية للفقدان التي حُددت في مراجعة السياسات والمؤسسات؟
- هل تتسم الرؤية بالشمول الكافي لتكون محل تبنٍّ من طيف واسع من أصحاب المصلحة؟
- هل تسعى الرؤية إلى معالجة فجوة تمويل التنوع البيولوجي في البلد على نحو كافٍ؟

مجالات التركيز

في إطار هذه الرؤية، يمكن تحديد عدد من مجالات التركيز. وينبغي أن تعكس هذه المجالات الغايات والأهداف الرئيسية في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي، والاحتياجات التمويلية الرئيسية المحددة في تقييم الاحتياجات المالية، والمسببات الأساسية للفقدان والمكاسب الخاصة بكل بلد. وقد يُعبَّر عن مجال التركيز بكلمة أو كلمتين فقط، مثل: المناطق المحمية، أو الإعانات الضارة، أو القطاع المالي، أو تحسين الكفاءة، أو بعبارة قصيرة مثل:

- تمويل كافٍ لتحقيق غاية 30×30 البحرية[1]
- معالجة مسببات الفقدان الناجمة عن النظم الغذائية مع السعي إلى حلول تحقق منافع متبادلة
- حلول إيجابية للمناخ والتنوع البيولوجي

وقد تساعد الأسئلة الإرشادية التالية في بلورة خطة تمويل التنوع البيولوجي وتحديدها:

- ما غايات وأهداف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي والإطار العالمي للتنوع البيولوجي التي حظيت بالأولوية في البلد؟
- ما الأسباب الجذرية لفقدان التنوع البيولوجي أو تدهوره التي جرى تحديدها في مراجعة السياسات والمؤسسات؟
- أين تتركز الاحتياجات التمويلية الرئيسية؟
- أين تتوافر فرص لتحقيق منافع مشتركة مع أهداف إنمائية أخرى؟
- ما المجالات التي يمكن وينبغي السعي فيها إلى إحداث تغيير تحولي مؤثر؟

الشكل 6.2: مثال على رؤية خطة تمويل التنوع البيولوجي ومجالات تركيزها

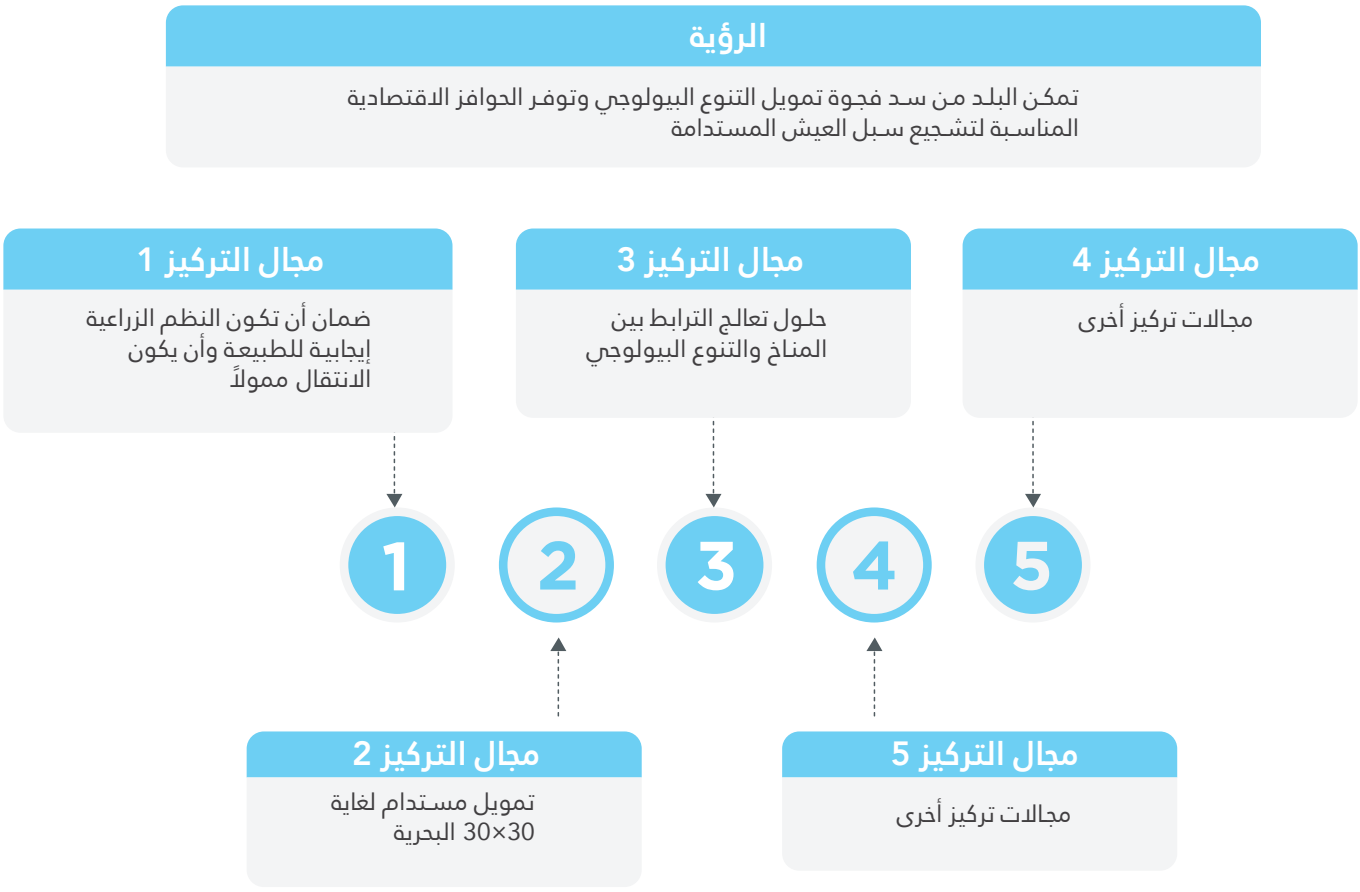

[1] تشير هذه الغاية إلى حفظ 30 في المائة من اليابسة والبحر على سطح الأرض بحلول عام 2030 من خلال المناطق المحمية وغيرها من أساليب الحفظ.
https://medium.com/global-climate-solutions/the-30x30-biodiversity-goal-at-cop28-bridging-nature-based-solutions-and-climate-action-dddcc5ab2113

الإطار 6.5: خطة تمويل التنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا

صيغت خطة تمويل التنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا حول ثلاثة مجالات تركيز شاملة هي: المناطق المحمية، واستعادة النظم الإيكولوجية، والاستخدام المستدام، وذلك استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية الستة في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي.

كما أقرت الخطة بأهمية الاستمرار في بناء المبررات الداعمة للاستثمار في التنوع البيولوجي وضمان توافر الظروف التمكينية والبرامج المناسبة.

الشكل 6.3 مجالات التركيز في خطة تمويل التنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا والآليات التمويلية المحددة في كل مجال

الخطوة 3: إعداد القائمة الطويلة للحلول التمويلية

ينبغي إعداد "قائمة طويلة" أولية للحلول التمويلية بما يعكس الرؤية ومجالات التركيز التي جرى تطويرها في الخطوة 2. وينبغي أن تشمل هذه القائمة الحلول التمويلية التي جرى تحديدها والتوصية بها في الخطوات المنهجية السابقة، أي مراجعة السياسات والمؤسسات، وتقييم الاحتياجات المالية، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الحلول التمويلية الجديدة التي يحددها فريق خطة تمويل التنوع البيولوجي وشركاؤه. ويُعد كتالوج مبادرة BIOFIN للحلول التمويلية نقطة انطلاق ممتازة للعصف الذهني بشأن الحلول التمويلية الجديدة الممكنة.[2]

وقد يكون هناك أكثر من حل تمويلي واحد لكل مجال تركيز، كما قد توجد حلول تمويلية تسهم في أكثر من مجال تركيز واحد، إلى جانب أنشطة تمكينية استراتيجية يمكن أن تدعم الحلول التمويلية أو تتطور لاحقاً لتصبح حلولاً تمويلية. ولا يوجد عدد محدد سلفاً للحلول التمويلية التي ينبغي إدراجها في هذه القائمة؛ وقد أدرجت البلدان ما بين 60 و80 حلاً تقريباً.

إرشادات لتحديد الحلول التمويلية بغرض إدراجها في القائمة الطويلة

ينبغي إدراج جميع الحلول التمويلية التي سبق تحديدها في مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية. ثم تُضاف إلى هذه القائمة أي حلول تمويلية إضافية يقترحها أصحاب المصلحة أو تُستمد من مدخلات خبراء آخرين.

ويمكن الاسترشاد في ذلك بالرجوع إلى كتالوج مبادرة BIOFIN للحلول التمويلية.[3] كما أن عقد حلقة عمل يمثل مساحة مناسبة لجمع مدخلات واسعة، وإطلاق مناقشات قيّمة، والتشارك في ابتكار الأفكار. ويسهم إشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع أيضاً في تعزيز الشمول والشفافية. وإذا كان ذلك ممكناً ومفيداً، يمكن عقد عدد من حلقات العمل لتوسيع نطاق المدخلات. ويمكن أن يقود فريق مبادرة BIOFIN عملية تحديد الحلول التمويلية لإدراجها في القائمة الطويلة، أو أن يتشارك في قيادتها مع الجهة الحكومية النظيرة، مثل وزارة المالية و/أو وزارة البيئة. وإذا كانت مراجعة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي جارية في الوقت نفسه، فينبغي أيضاً إشراك أصحاب المصلحة المنخرطين فيها في عملية تحديد الحلول التمويلية.

ومن أجل إعداد حافظة متوازنة من الحلول التمويلية، تُطرح ستة مبادئ إرشادية (الإطار 6.5) للمساعدة في تحديد الحلول التمويلية في هذه الخطوة. وتضمن هذه المبادئ أن تغطي الحافظة أبرز التحديات الإنمائية وتحديات التنوع البيولوجي، وأن تسعى إلى إحداث تغيير تحولي طويل الأمد، وأن تكون متنوعة بما يعزز القدرة على الصمود.

الإطار 6.6: المبادئ الإرشادية لتحديد الحلول التمويلية وترتيب أولوياتها

ينبغي اتباع المبادئ الإرشادية التالية في الخطوة 3 عند إعداد القائمة الطويلة للحلول التمويلية، ثم مرة أخرى في الخطوة 4 عند استكمال عملية وضع النقاط، لضمان بقاء الحلول ذات الأولوية متنوعة وقادرة على معالجة القضايا الرئيسية.

1. ضمان تحقيق نتائج تمويلية وسياساتية ومؤسسية إيجابية للتنوع البيولوجي: ينبغي أن تفضي حافظة الحلول التمويلية إلى إحداث تغيير تحولي في ثلاثة مجالات هي السياسات والمؤسسات والتمويل. كما ينبغي أن تغطي النتائج التمويلية جميع النتائج التمويلية الأربع الخاصة بمبادرة BIOFIN، وهي: تحسين التنفيذ، وإعادة مواءمة الإنفاق، وتجنب الإنفاق المستقبلي (أو الإنفاق المستقبلي الذي جرى تجنبه)، وتوليد مزيد من الموارد أو الموارد الإضافية التي جرى توليدها. وكل ذلك بهدف نهائي يتمثل في إحداث أثر إيجابي على التنوع البيولوجي (انظر الفصل 1).

2. ضمان وجود مزيج متوازن من الحلول التمويلية الخاصة بالقطاع الخاص والقطاع المالي والقطاع العام، بما في ذلك العمل مع وزارات حكومية ووظائف ومستويات مختلفة: قد تنطوي الحافظة الضيقة جداً من الحلول التمويلية على مخاطر إذا تغيرت ظروف البلد أو أخفقت بعض الحلول التمويلية. ولذلك ينبغي أن تتضمن خطة تمويل التنوع البيولوجي مجموعة متنوعة من الحلول المرتكزة إلى قطاعات مختلفة ومع أصحاب مصلحة متنوعين، بما يعزز القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية والتأخيرات والتحولات السياسية والتحديات المؤسسية.

3. إدراج مزيج من الإجراءات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل: قد تتطلب بعض الحلول، ولا سيما تلك التي تستهدف إحداث تغيير هيكلي، عدة سنوات لتحقيق النتائج المنشودة. ولذلك ينبغي أن تراعي الخطة التمويلية أولويات التنوع البيولوجي العاجلة والأهداف طويلة الأجل، وأن تتضمن مزيجاً من الحلول قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

4. ضمان أن تعالج الحلول التمويلية المسببات الرئيسية للفقدان كما جرى تحديدها في مراجعة السياسات والمؤسسات. وقد يشمل ذلك إعادة توجيه الحوافز الاقتصادية الضارة.

5. ضمان معالجة الغايات الرئيسية في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي، وبخاصة تلك التي تنطوي على أعلى الاحتياجات المالية كما يبين تقييم الاحتياجات المالية.

6. المواءمة مع الأهداف والمبادئ الأوسع للتنمية المستدامة: ينبغي أن تُصاغ الخطة التمويلية ضمن السياق الأوسع للتنمية المستدامة. وعلى أقل تقدير، ينبغي أن تتضمن جميع الحلول التمويلية ضمانات للتنمية المستدامة حتى لا تتسبب في الإضرار بالفئات الضعيفة أو تؤدي إلى خسارة صافية في التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسعى حلول تمويلية محددة إلى: إفادة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتحقيق نتائج إيجابية من منظور النوع الاجتماعي؛ وضمان تحقيق مكاسب مزدوجة للمناخ والتنوع البيولوجي.

[2] كتالوج مبادرة تمويل التنوع البيولوجي (BIOFIN) لحلول التمويل. https://www.biofin.org/finance-solutions

[3] https://www.biofin.org/finance-solutions

حقوق الصورة: تريسي كامينغ

الإطار 6.7: معالجة المخاطر في خطة تمويل التنوع البيولوجي

تتناول عملية إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي المخاطر على مستويين.

مخاطر حافظة الحلول التمويلية

أولاً، ينبغي إعطاء الأولوية لطيف متنوع من الحلول التمويلية يحقق توازناً في المخاطر على مستوى الحافظة ككل. وتعالج المبادئ الإرشادية الواردة في الإطار 6.5 هذه العملية إلى حد كبير، إذ تسعى إلى ضمان توزيع الحلول التمويلية عبر أطر زمنية مختلفة، وأن تُبنى مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة، وعبر قطاعات وفروع حكومية متعددة. فعلى سبيل المثال، في البلدان التي تعاني مستويات مرتفعة من الدين العام، يبرز خطر حقيقي يتمثل في عدم تحقيق خطة تمويل التنوع البيولوجي للنتائج المتوقعة إذا كانت جميع الحلول التمويلية تعتمد على الموازنة الحكومية.

وفي هذه الحالة، ينبغي للفريق النظر في إدراج حلول تمويلية يقودها القطاع الخاص من أجل تنويع مزيج فرص النجاح.

مخاطر الحلول التمويلية الفردية

ثانياً، تُعالَج المخاطر على مستوى كل حل تمويلي على حدة بعد فحص الحلول التمويلية وترتيب أولوياتها، وذلك في إطار الخطوة 4. ويركز ذلك تحديداً على المخاطر الاجتماعية والبيئية لكل حل تمويلي. وينبغي حذف الحلول التمويلية ذات المخاطر العالية التي لا يمكن التخفيف منها من هذه القائمة، واستبدالها بخيارات أكثر قابلية للتطبيق.

الخطوة 4: فحص الحلول التمويلية وترتيب أولوياتها

بمجرد إعداد القائمة الطويلة، تتمثل الخطوة التالية في إخضاع هذه القائمة من الحلول التمويلية لعملية فحص تستند إلى الجدوى أو "احتمال النجاح"، يعقبها ترتيب للأولويات استناداً إلى الأثر المتوقع لكل حل تمويلي.

الشكل 6.3: عملية اختيار الحلول التمويلية

أفكار الحلول التمويلية المستمدة من مراجعة السياسات والمؤسسات، وتقييم الاحتياجات المالية، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، ومدخلات الخبراء حوالي 60-80

الفحص من حيث الجدوى
جميع الحلول التمويلية المجدية تنتقل إلى عملية ترتيب الأولويات

ترتيب الأولويات بحسب الأثر
15-20 حلاً ذا أولوية

تحليل المخاطر الاجتماعية والبيئية
قائمة منقحة تضم 15-20 حلاً تمويلياً ذا أولوية

مراجعة الحلول في ضوء المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر الحافظة وتنوع الأثر
القائمة النهائية التي تضم 15-20 حلاً تمويلياً ذا أولوية

حافظة الحلول التمويلية لخطة تمويل التنوع البيولوجي

احتمال النجاح

يمكن النظر إلى المرشح الأول، وهو احتمال النجاح، بوصفه عملية فحص أولية تستبعد جميع الحلول التمويلية التي يُرجح ألا تكون مجدية بسبب البيئة السياسية أو السياق الاقتصادي أو القدرات المتاحة.

وينبغي استبعاد أي حل تمويلي يحصل على مجموع نقاط يقل عن 6. وإذا حصل حل تمويلي على مجموع يفوق 6 لكنه سجل صفراً في أحد معاييره، فيمكن إعادة تصميمه بحيث يتحول من حل تمويلي تنفيذي إلى برنامج عمل يركز على رفع الوعي أو تنمية القدرات أو غير ذلك من التدخلات التي تجعله أكثر ملاءمة للسياق القطري.

الجدول 6.1: الأسئلة والنقاط الخاصة بفحص الحلول التمويلية من حيث الجدوى

1. هل توجد بيئة سياسية داعمة للتغيير السياساتي أو المؤسسي؟ نقاط ينبغي أخذها في الاعتبار: تُشجع الحلول التمويلية التي تفضي إلى تغيير في السياسات أو التشريعات أو المؤسسات، إذ إن ذلك هو ما يقود إلى التغيير التحولي اللازم لسد فجوة التمويل. غير أنه في حال غياب الإرادة السياسية للتغيير المطلوب، أو إذا كان احتمال حدوث التغيير السياساتي أو المؤسسي الضروري ضعيفاً، فإن احتمال النجاح سيكون محدوداً، وينبغي منح الحل التمويلي درجة أقل.	0 = لا، لا توجد إرادة سياسية و/أو لا يوجد احتمال لحدوث التغيير السياساتي المطلوب
	2 = متوسطة
	4 = نعم، توجد بيئة سياسية
2. هل تتوافر في البلد القدرة على تنفيذ الحل التمويلي، وإذا لم تكن متوافرة، فهل يمكن إيجادها على المدى القصير إلى المتوسط؟	0 = لا، توجد فجوة حادة ومستمرة في القدرات.
	2 = فجوة متوسطة في القدرات
	4 = نعم، توجد قدرة قوية على التنفيذ
3. هل يلائم الحل التمويلي السياق الاقتصادي في البلد؟	0 = لا، الحل التمويلي غير ملائم للسياق الاقتصادي في البلد
	2 = يتماشى إلى حد ما مع السياق الاقتصادي في البلد
	4 = نعم، يتماشى بقوة مع السياق الاقتصادي في البلد

حقوق الصورة: مهتاب حيدر

ترتيب أولويات الحلول التمويلية استناداً إلى الأثر المتوقع

بعد فحص الحلول التمويلية من حيث الجدوى، تتمثل الخطوة التالية في تحويل القائمة المختصرة إلى حافظة ذات أولوية وقابلة للإدارة ومتكاملة. ومن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى معلومات أكثر عمقاً عن كل حل تمويلي من أجل تنفيذ هذه الخطوة بفعالية.

ويُستخدم خمسة أسئلة لتنقيط كل حل تمويلي استناداً إلى الأثر المتوقع المتصل بالطبيعة والتمويل والتغيير المؤسسي والتغيير السياساتي والمنافع المجتمعية المشتركة (انظر الجدول 6.2).

الجدول 6.2: الأسئلة والنقاط الخاصة بترتيب أولويات الحلول التمويلية

1. الأثر على التنوع البيولوجي: هل سيُحدث الحل التمويلي أثراً إيجابياً كبيراً على التنوع البيولوجي؟ نقاط ينبغي أخذها في الاعتبار: • يُراعى عند ترتيب أولوية الحل ما يلي: النطاق الجغرافي للأثر الإيجابي، والتركيز على مناطق أولوية التنوع البيولوجي، وترابط النظم الإيكولوجية، ودعم المناطق المحمية والمصونة القائمة والجديدة، وتلبية احتياجات الأنواع والنظم الإيكولوجية المهددة أو المعرضة للخطر. • ينبغي إعطاء وزن إضافي للآثار الإيجابية المرجح استمرارها مع مرور الوقت. • قد يكون الأثر إيجابياً بصورة مباشرة، مثل زيادة حماية الشعاب المرجانية، أو إيجابياً بصورة غير مباشرة، مثل الحد من الضرر أو إصلاح الإعانات الضارة أو تحسين الغرامات بما يؤدي إلى خفض الأنشطة الضارة.	0 = لا يوجد أثر إيجابي أو يوجد أثر إيجابي محدود جداً 4 = أثر إيجابي متوسط 8 = أثر إيجابي كبير
2. النتيجة التمويلية: يُرجح أن يؤدي الحل التمويلي إلى: توفير أو توليد أو تعبئة أو إعادة مواءمة قدر كبير من الموارد المالية نقاط ينبغي أخذها في الاعتبار: • تشمل النتيجة التمويلية التكاليف المتجنبة، مثل خفض الأنشطة الضارة التي كانت ستتطلب، لولا ذلك، تدخلات مكلفة لإعادة تأهيل الطبيعة أو استعادتها. • تُراعى تكلفة تطوير الحل التمويلي عند وضع النقاط. • إذا كانت الأرقام الدقيقة متاحة، يمكن أن تستند الدرجات إلى الإرشادات التالية: 0 = لا توجد نتيجة تمويلية أو أن النتيجة غير ذات أهمية 1 = 1 في المائة أو أقل من فجوة التمويل 2 = من 1 إلى 5 في المائة من فجوة التمويل 3 = من 6 إلى 10 في المائة من فجوة التمويل 4 = أكثر من 10 في المائة من فجوة التمويل.	0 = لا توجد نتيجة تمويلية أو أن النتيجة غير ذات أهمية 2 = نتيجة تمويلية متوسطة 4 = نتيجة تمويلية كبيرة
3. المؤسسات المتحولة: هل سيؤدي الحل التمويلي إلى إحداث تغيير مؤسسي مستدام؟ نقاط ينبغي أخذها في الاعتبار: • قد يتمثل التغيير المؤسسي المنخفض في بناء القدرات ورفع الوعي. • وقد يتمثل التغيير المؤسسي المتوسط في إدماج تمويل التنوع البيولوجي في الوظائف المؤسسية، مثل وسم الموازنة، أو متطلبات الكفاءة التنظيمية، أو النتائج المطلوبة من الموظفين. • وقد يتمثل التغيير المؤسسي المرتفع في إنشاء وحدة حكومية لتمويل التنوع البيولوجي أو تعديل الولاية الرسمية لمؤسسة أو وحدة ما. (يرد في الفصل 7.2-أ شرح تفصيلي بشأن المأسسة، بما في ذلك المعايير المستخدمة لتقييم مدى تقدم البلدان في تحقيق أهداف المأسسة). • وقد تكون المؤسسات حكومية أو خاصة بحسب طبيعة الحل التمويلي. وعند وضع النقاط، من المهم النظر إلى الأثر على المنظومة ككل.	0 = لا يوجد تغيير مؤسسي مستدام 1 = تغيير مؤسسي منخفض 2-3 = تغيير مؤسسي متوسط 4 = تغيير مؤسسي مرتفع
4. السياسات المتحولة: هل سيُحدث الحل التمويلي تغييراً سياساتياً أو تشريعياً إيجابياً؟ نقاط ينبغي أخذها في الاعتبار: • في حالة "غير الرسمي"، قد يفضي الحل التمويلي إلى دليل إرشادي أو وثيقة وطنية داعمة أخرى. • أما في حالة "الرسمي"، فسيؤدي الحل التمويلي إلى تغيير رسمي في السياسات أو إلى تغيير تشريعي.	0 = لا 2 = غير رسمي 4 = رسمي
5. المنافع الاجتماعية والبيئية المشتركة: هل ستكون هناك منافع اجتماعية وبيئية مشتركة إيجابية؟ إرشادات: • قد تشمل هذه المنافع المشتركة أثراً إيجابياً على الفئات الضعيفة، أو تعزيز المساواة بين الجنسين، أو دعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أو تمكين الشباب، أو الإسهام في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.	0 = لا توجد أو غير معروفة 2 = نعم

وبمجرد استكمال وضع النقاط، يمكن ترتيب أولويات الحلول التمويلية الأعلى نقاطاً. ويعتمد العدد الدقيق للحلول المختارة في نهاية المطاف على عوامل وطنية، مثل حجم البلد، وتنوع النظم الإيكولوجية وقضايا إدارة التنوع البيولوجي، والقدرة المؤسسية، وتعقيد الاقتصاد. وعادة ينبغي اختيار 15-20 حلاً تمويلياً. كما يمكن إضافة حلول تمويلية إضافية من بين الحلول التي حصلت على نقاط أقل بقليل إذا لم تجتز بعض الحلول ذات الأولوية فحص المخاطر (الخطوة 4) واحتاجت إلى الاستبعاد من الحافظة، أو إذا لم تكن القائمة ذات الأولوية بمجملها متسقة مع المبادئ الإرشادية الخاصة بالتنويع في (الخطوة 4).

وبدلاً من ذلك، يمكن تنفيذ عملية وضع النقاط في حلقة عمل كبيرة، حيث يقوم جميع المشاركين بتنقيط جميع الحلول التمويلية، أو تقوم مجموعات من المشاركين بتنقيط مجموعات من الحلول التمويلية بحسب خبراتهم. ومع أن ذلك قد يعزز الشعور بالمشاركة، فإنه قد يؤدي إلى انحياز نحو حلول تمويلية مفضلة، أو إلى منح درجات من قبل مشاركين لا يملكون معلومات كافية. وللتخفيف من ذلك، يتعين على الفريق ضمان أن جميع المشاركين في وضع النقاط يفهمون المعلومات ذات الصلة كاملة، وأن تصمَّم عملية التيسير بما يقلل من مخاطر الانحياز قدر الإمكان.

وأياً كانت العملية المتبعة، فمن الضروري جمع ما يكفي من المعلومات لتغذية عملية وضع النقاط.

إرشادات بشأن اختيار الحلول التمويلية

هناك نُهُج مختلفة لإشراك أصحاب المصلحة وتوليد المعرفة يمكن اتباعها عند تنقيط الحلول التمويلية وفحصها وترتيب أولوياتها. ويتمثل الأساس في ضرورة صون مبادئ الشفافية والشمول والموضوعية وحسن استخدام المعلومات المتاحة.

ويتمثل أحد هذه النُهُج في إجراء مراجعة خبراء، حيث يجمع الفريق الأساسي المعلومات من جميع الخبراء المعنيين ومن الأدبيات المتاحة بشأن جميع الحلول التمويلية، من أجل تنقيطها في اجتماع صغير تقوده الخبرات، بدلاً من عملية تنقيط في حلقة عمل أكبر قد تفضي إلى الانحياز وسوء استخدام المعلومات. ويتمثل الجانب السلبي لهذا النهج في أن أصحاب المصلحة قد يشعرون بالإقصاء، وهو ما ينبغي معالجته بوسائل أخرى، مثل ضمان الشفافية الكاملة بشأن كيفية تحديد الدرجات، وعقد حلقة عمل للتحقق. وإذا اعتُمد هذا النهج في الخطوة 4، فمن الأهم حينئذ أن تتضمن عملية إعداد القائمة الطويلة في الخطوة 3 حلقة عمل تشاركية واسعة نسبياً.

مخاطر الحلول التمويلية وتدابير التخفيف

ينبغي في هذه المرحلة معالجة المخاطر وتحديد تدابير التخفيف لكل حل تمويلي ذي أولوية. وبالنسبة إلى كل حل تمويلي ذي أولوية، تشمل الأسئلة المطروحة ما يلي:

1. هل يمكن تجنب المخاطر الاجتماعية الناجمة عن الحل التمويلي أو التخفيف منها؟
2. هل يمكن تجنب المخاطر التي قد يتسبب فيها الحل التمويلي للتنوع البيولوجي أو التخفيف منها؟
3. هل يمكن أن يخلق الحل التمويلي حوافز عكسية غير مقصودة؟

وينبغي استبعاد الحلول التي تنطوي على مستويات مرتفعة من المخاطر التي لا يمكن التخفيف منها، مع ترقية حلول تمويلية مناسبة ربما كانت قد حصلت على درجات أقل قليلاً خلال عملية ترتيب الأولويات لتدخل في القائمة ذات الأولوية. ويمكن الاسترشاد بإجراء الفحص الاجتماعي والبيئي الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[4] في هذا الصدد.

حقوق الصورة: مهتاب حيدر

[4] United Nations Development Programme. (n.d.). UNDP's Social and Environmental Screening Procedure. https://www.undp.org/publications/undps-social-and-environmental-screening-procedure-sesp

إعادة النظر في المبادئ الإرشادية

في هذه المرحلة، ينبغي مراجعة القائمة ذات الأولوية للحلول التمويلية في ضوء المبادئ الإرشادية (الجدولين 6.1 و6.2) التي استُخدمت للمساعدة في إعداد القائمة الطويلة الأولية. وتضمن هذه المبادئ وجود مزيج متوازن من الحلول التمويلية، كما تساعد على التخفيف من المخاطر على مستوى حافظة الحلول التمويلية. وإذا ظهرت أي فجوات في الحلول التمويلية ضمن القائمة ذات الأولوية، فقد تكون هناك حلول تمويلية أخرى حصلت على نقاط أقل قليلاً وينبغي رفعها إلى القائمة ذات الأولوية لتعكس المبادئ الإرشادية بصورة أفضل وتدير المخاطر على نحو أكثر فاعلية.

الخطوة 5: إعداد مقترحات فنية للحلول التمويلية ذات الأولوية

خلال هذه الخطوة، ينبغي إعداد التصميم الأولي للحلول التمويلية ذات الأولوية (الشكل 6.4).

ويمكن أن تشكل المعلومات التي جرى جمعها خلال الفحص وترتيب الأولويات، إلى جانب الأدلة الإضافية المستقاة من تقييمات مبادرة BIOFIN في الفصول 3-5، نقاط انطلاق لهذا التحليل. وينبغي أن يشمل التصميم تحديد العناصر الأساسية للحلول، والمبررات والأسس المنطقية، والنتائج المالية المتوقعة، وتسلسل التنفيذ، والمخاطر وتدابير التخفيف.

وقد يقتضي نقص المعلومات والمعرفة بشأن حل معين تكليف جهة بإجراء بحوث تفصيلية، وهي بحوث قد تستمر، تبعاً لدرجة التعقيد، بعد الانتهاء من إعداد الخطة. كما يمكن تعديل مجموعة الخبراء الفنيين التي أُنشئت لدعم إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي لتقديم مدخلات تتعلق بمقترحات فنية محددة، أو يمكن تشكيل فرق مهام تضم خبرات متخصصة في حلول تمويلية بعينها.

الشكل 6.4: بناء حافظة متنوعة: مثال توضيحي على توزيع الحلول التمويلية على مجالات التركيز

وينبغي أن تتضمن المقترحات الفنية الخاصة بكل حل تمويلي ما يلي:

1. موجز الحل التمويلي: يتضمن هذا الموجز جميع المعلومات الأساسية التي يحتاج إليها صانع القرار رفيع المستوى في صيغة موجزة، ويفضل ألا تتجاوز نصف صفحة.
2. الوصف التفصيلي للحل التمويلي: يمثل هذا القسم الجزء الأكبر، وينبغي أن يشمل ما يلي:

   1)) النتائج المتوقعة، (2) المنافع المشتركة المتوقعة ومجال التركيز، (3) أصحاب المصلحة الرئيسيون وأدوارهم، (4) مصادر التمويل، إذا كان ذلك ذا صلة، و(5) الأدوات المالية المعنية. فعلى سبيل المثال، قد يكون إنشاء صندوق استئماني حلاً تمويلياً، لكنه ينطوي على آليات متعددة مثل الإيرادات الدوارة أو مبادلة الديون أو المنح، وينبغي شرح جميع الآليات المستخدمة في الحل التمويلي شرحاً مفصلاً. ويعرض مثال من جورجيا النتائج التمويلية المتوقعة من مجموعة متنوعة من الآليات التمويلية (الشكل 7).
3. رسائل المناصرة: تُعرض بإيجاز الرسائل الرئيسية للمناصرة المرتبطة بالحل التمويلي.
4. الافتراضات والمخاطر والتخفيف: وتشمل أيضاً المخاطر المتوقعة وتدابير التخفيف، قدر الإمكان.
5. الظروف التمكينية: وتشمل الإصلاح السياساتي والمؤسسي والمناصرة عند الحاجة.
6. الطلب في السوق: إذا كان الحل حلاً تمويلياً قائماً على السوق، فمن المهم توافر فهم إرشادي، على الأقل، لحجم الطلب في السوق، مثل الاستعداد والقدرة على الدفع مقابل السلع والخدمات المرتبطة به. ويمكن تقييم الطلب من خلال بحوث السوق والمقابلات والاستبيانات والدراسات المقارنة.

7. متطلبات القدرات: تُحدد الاحتياجات المتعلقة بالموارد البشرية والقدرات المؤسسية اللازمة للنجاح، مثل القدرات الفنية والتنفيذية الحالية والمطلوبة.
8. الجدول الزمني: يجب وضع جدول زمني واقعي للتنفيذ، بما في ذلك المراحل الرئيسية.
9. إسقاطات التكاليف: تشمل تكاليف التصميم والانطلاق والتشغيل، فضلاً عن الاحتياجات التمويلية. وينبغي أن تكون الإسقاطات على أساس سنوي، وحتى إن كانت تقديرية، فينبغي أن تغطي السنوات اللازمة للوصول إلى وضع قابل للاستدامة المالية بالنسبة إلى الحل المعني
10. الرصد والتقييم: ينبغي تحديد الجهات المسؤولة بوضوح عن الإشراف على الرصد المستدام طويل الأجل لتنفيذ الحل.
11. النتائج والتوصيات: تشمل استنتاجات موجزة، بما في ذلك الفرص والتحديات الرئيسية. وينبغي أن تكون التوصيات محددة للغاية وأن تقدم إرشاداً بشأن خصائص التصميم إذا انتقل الحل التمويلي المخطط له إلى المرحلة التالية.

وينبغي إدراج كل مقترح فني لحل تمويلي في ملحق مستقل، بينما يُعرض الموجز والوصف في المتن الرئيسي لخطة تمويل التنوع البيولوجي.

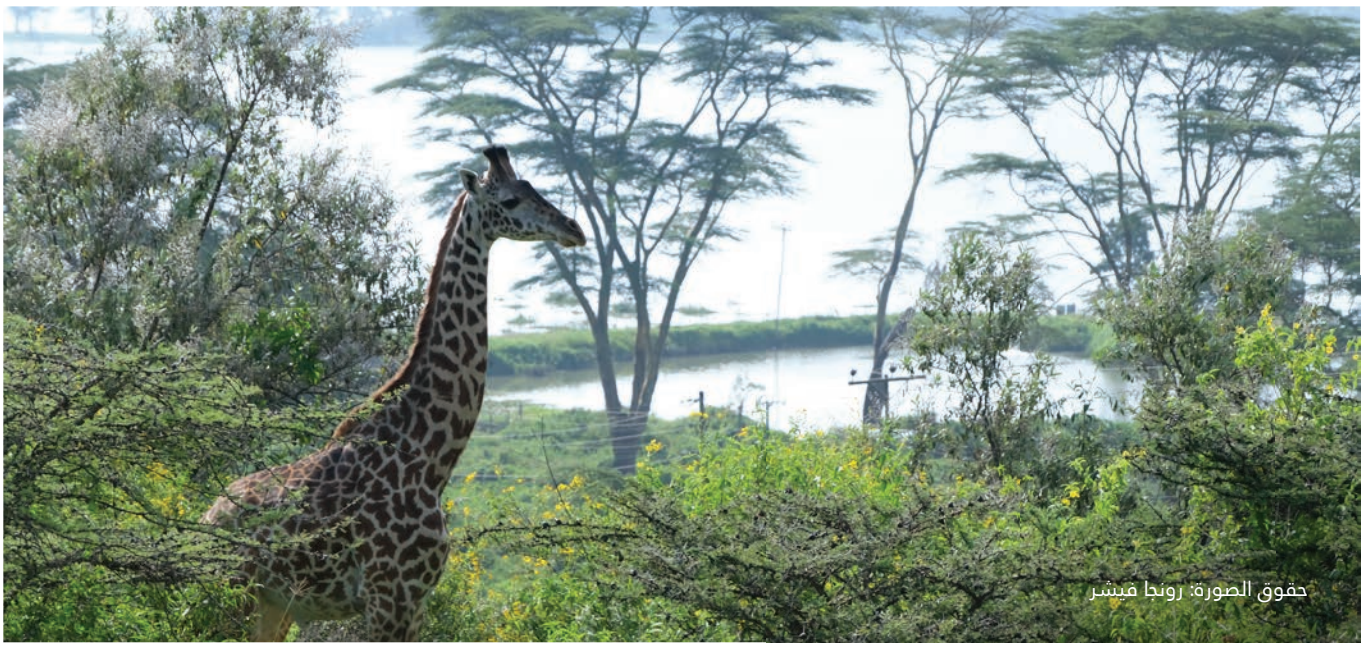

الشكل 6.5: الاستراتيجيات التمويلية الرئيسية المحددة في خطة تمويل التنوع البيولوجي في جورجيا والآليات التمويلية المحددة

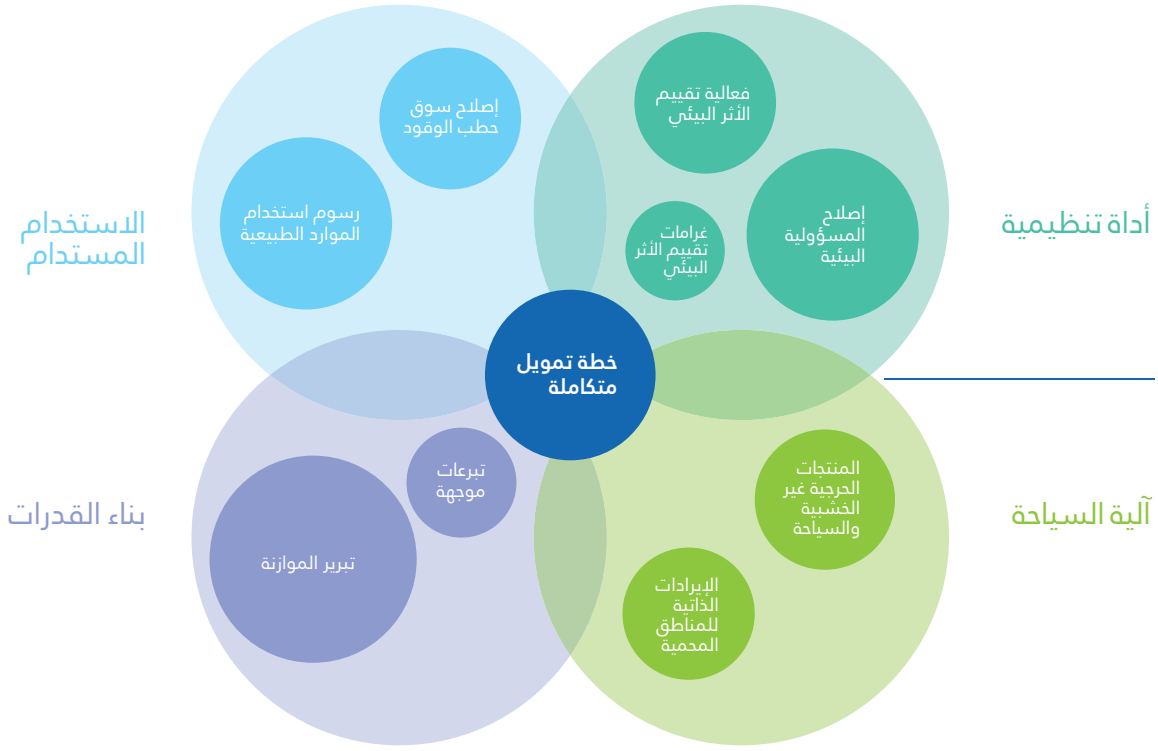

الرموز: AP = المناطق المحمية، EIA = تقييم الأثر البيئي، PNTM = منتجات الغابات غير الخشبية

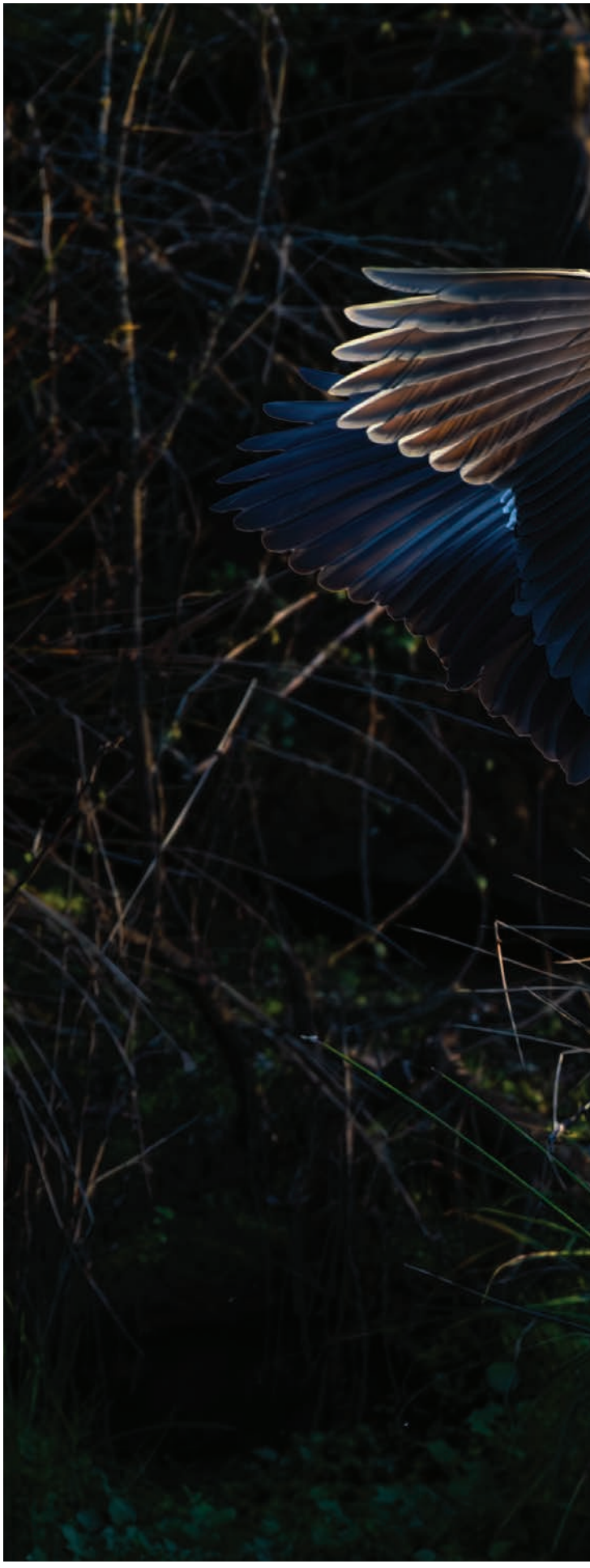

بناء المبررات الداعمة للاستثمار في الحلول التمويلية

توضح الحجة الداعمة للاستثمار في حل تمويلي الأساس المنطقي لإعطاء الأولوية لتمويل التنوع البيولوجي بلغة يمكن للجمهور المستهدف استيعابها. ويمكن تكييف هذه الحجة وفقاً لزوايا نظر ومصالح مختلفة بحسب فئات الجمهور المستهدف، على النحو التالي:

- تهتم الحكومة عادة بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الأثر على الناتج المحلي الإجمالي والوظائف وغيرها، فضلاً عن القدرة على الصمود والتكاليف الاجتماعية والرأسمالية المتجنبة، مثل التكاليف المتجنبة الناتجة عن تحسين إدارة مخاطر الفيضانات بفضل إعادة تأهيل الأحواض المائية. ومن ثم تُقيَّم المنافع في مقابل المفاضلات واحتياجات مختلف الفئات ذات المصلحة والدوائر السياسية.

- يهتم القطاع الخاص بالموارد الطبيعية بسبب اعتماده على المواد الخام والمياه والطاقة، وبسبب متطلبات الإفصاح المتعلقة بأثره على الطبيعة، مثل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المرتبطة بالطبيعة وتوجيه الإبلاغ المؤسسي عن الاستدامة وكذلك لما يرتبط بذلك من ميزة تنافسية مقارنة بالشركات الأخرى، ومخاطر تشغيلية مثل اضطراب سلاسل التوريد، وفرص سوقية مثل المنتجات والأسواق الجديدة والريادة والنمو.

- يسعى الشركاء الإنمائيون عادة إلى دعم الأهداف العامة العالمية والوطنية مثل أهداف التنمية المستدامة. ويشمل هؤلاء الجهات المانحة التقليدية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات ذات المرجعية الدينية.

- يسعى المانحون من العمل الخيري عادة إلى فهم الأثر الاجتماعي والبيئي للمبادرات التي يمولونها، كما يسعون إلى الحصول على ضمانات بشأن كيفية إنفاق الأموال ومستوى الشفافية.

ويمكن أن تتكون الحجة الداعمة للاستثمار في حل تمويلي من نهجين:

الأول يركز على توصيل المنافع الاقتصادية والاجتماعية للإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي، وهو ما يمكن ربطه بالاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي وبالرؤية العامة لخطة تمويل التنوع البيولوجي.

أما الثاني فيهدف إلى توضيح سبب اختيار هذا الحل التمويلي تحديداً، أي هل يُعد هذا هو النهج الأنسب لتحقيق النتيجة المستهدفة؟

ومن المهم النظر إلى الحجة الداعمة للاستثمار ليس فقط بوصفها حجة اقتصادية، بل أيضاً بوصفها حجة اجتماعية وعاطفية تراعي القيم الجوهرية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في النهج الأول، أي بناء المبررات الداعمة للاستثمار في التنوع البيولوجي وإدارته المستدامة. أما على مستوى الحل، فينبغي أن تتضمن الحجة مبررات فنية ومالية أكثر تحديداً لشرح اختيار الحل التمويلي ذي الأولوية وتصميمه. وقد ترغب بعض البلدان في تنظيم الحجة الاستثمارية الخاصة بالحلول من خلال تجميع عدد من الحلول في حزمة تمويلية لهدف محدد، مثل تمويل المناطق المحمية.

وإذا كانت هناك بالفعل بيانات متاحة من دراسات تقييم النظم الإيكولوجية، فيمكن إجراء تحليل التكلفة والمنفعة للمساعدة في تعزيز المبررات الداعمة للحل التمويلي.

ويحدد تحليل التكلفة والمنفعة المنافع والتكاليف المتوقعة للاستثمار أو الإجراء أو السياسة ويقيسها ويقارن بينها. وفي هذا التحليل، تُعبَّر كل من المنافع والتكاليف بوحدات نقدية، حيث يمثل صافي المنافع الفرق بين المنافع الصافية المتوقعة والتكاليف. وإذا تعذر قياس منافع أو تكاليف مهمة بوحدات نقدية، فينبغي إدراجها بوصفها معلومات إضافية لتحسين فهم التغير في الرفاه.

حقوق الصورة: غوراف غوبتا
لقد تدهور بالفعل 85% من الأراضي الرطبة، وهي لا تستطيع أداء وظائفها من دون الحيوانات البرية.

فعلى سبيل المثال، صيغت الحلول التمويلية في الفلبين حول برامج الاستراتيجية وخطة العمل الفلبينية للتنوع البيولوجي (PBSAP)، حيث جرى عرض كل برنامج مقروناً باحتياجاته الاستثمارية والعوائد المتوقعة على الاستثمار. وعندما لم تكن القيم النقدية متاحة بسهولة، كانت هذه العوائد توصف وصفاً نوعياً، كما هو مبين في الجدول 6.3-أ. وعندما كانت البيانات النقدية وغيرها من البيانات الكمية متاحة، أدرجت كذلك، كما هو موضح في الجدول 6.3-ب.

الخطوة 6: إعداد مسودة خطة تمويل التنوع البيولوجي والتحقق منها

تتمثل الخطوة الأخيرة في إعداد مسودة خطة تمويل التنوع البيولوجي، والتحقق منها، والتواصل بشأنها. وتمثل خطة تمويل التنوع البيولوجي المخرج النهائي للمراحل التحليلية، وهي تتطلب أعلى مستوى من انخراط الشركاء في إعدادها والتحقق منها واعتمادها.

وينبغي النظر إلى خطة تمويل التنوع البيولوجي بوصفها وثيقة سياساتية رسمية تمتلكها الحكومة، ويفضل اعتمادها من خلال قرار حكومي تصدره وزارة المالية، أو وزارة البيئة، أو الوزارة المسؤولة عن التخطيط الوطني. كما أن الاعتماد الرسمي، إن أمكن، قد يتطلب المرور بإجراءات اعتماد وطنية مطولة، وهو ما ينبغي التخطيط لتوقيته مسبقاً. كما أن استكمال الخطة يعني نقل مسؤوليات ملكية التنفيذ من الفريق الوطني لمبادرة BIOFIN، إذا كان منفصلاً عن الحكومة، إلى هيئة دائمة أو إلى جهة حكومية مختصة.

الجدول 6.3أ: برنامج الاستراتيجية وخطة العمل الفلبينية للتنوع البيولوجي رقم 3 - التنوع البيولوجي وإدارة الموارد المائية

احتياجات الاستثمار	العوائد المتوقعة على الاستثمار
• إعادة تأهيل الأراضي الرطبة الداخلية وأراضي الخث واستعادتها • مرافق إدارة مياه الصرف • جمع بيانات مرجعية • التحول إلى تربية الأحياء المائية المستدامة في الأراضي الرطبة • حماية مستجمعات المياه وإدارة الغطاء الشجري باستخدام الأنواع المحلية • إعادة تأهيل المجاري المائية الحضرية	• مصدر لمياه الشرب • الوقاية من نفوق الأسماك الناجم عن الاكتظاظ في النظم البيئية للمياه العذبة • علاوات سعرية من خلال العلامات التجارية والتسويق المتخصص والشهادات الناتجة عن ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة • توفير المياه للزراعة • حماية الحياة البرية • الحد من مخاطر الفيضانات • إيرادات السياحة البيئية من الأنشطة الترفيهية مثل الإبحار والسباحة وجولات مراقبة الطيور

حقوق الصورة: إيان هربرت

الجدول 6.3-ب: برنامج الاستراتيجية وخطة العمل الفلبينية للتنوع البيولوجي رقم 5 - تعزيز القدرة على الصمود وخفض مواطن الهشاشة

احتياجات الاستثمار	العوائد المتوقعة على الاستثمار
• 946 مليون دولار لاستعادة 56,000 هكتار من الشعاب المرجانية • 1.25 مليار دولار لإعادة التحريج • تطوير تكنولوجيا الصرف الصحي الخضراء وتجريبها وتوسيع تطبيقها • تقييمات الهشاشة • إعادة تأهيل المناطق المصابة بالأنواع الدخيلة الغازية ومنع دخولها مستقبلاً • تعميم إدماج احتياجات الاستثمار في الخطط المحلية والوطنية	• 4.4مليار دولار سنوياً استناداً إلى مصايد الأسماك في الشعاب المرجانية، والسياحة، والاستعداد للدفع مقابل التنوع البيولوجي المرتبط بالشعاب المرجانية • الأمن الغذائي لما لا يقل عن 1.3 مليون صياد وأسرهم • احتجاز الكربون بقيمة 10 مليارات دولار

متوسط سعر الصرف السنوي بين البيزو والدولار هو 1 دولار = 45 بيزو فلبيني في عام 2015

الهيكل المقترح لخطة تمويل التنوع البيولوجي

1. ملخص تنفيذي

- موجز للرؤية، ومجالات التركيز، وحافظة الحلول التمويلية، والأثر المتوقع.
- فقرة واحدة تلخص كل حل تمويلي، بما في ذلك النتائج المتوقعة.

2. الرؤية ومجالات التركيز

- عرض موجز للرؤية ومجالات التركيز.
- توضيح كيفية ارتباط خطة تمويل التنوع البيولوجي بأولويات البلد واستراتيجياته الوطنية، مثل الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي، والنمو الأخضر، وتغير المناخ، والقضاء على الفقر، وأهداف التنمية المستدامة.

3. حافظة الحلول التمويلية

- تقديم الحافظة التي تضم الحلول التمويلية ذات الأولوية مع إبراز تكاملها.
- وصف كل حل تمويلي ذي أولوية، في حدود صفحتين تقريباً لكل حل، مع الأقسام الفرعية التالية:
  - فقرة واحدة تلخص الحل التمويلي.
  - السياق الخاص بالحل التمويلي.
  - أهداف الحل التمويلي ونتائجه المتوقعة.
  - وصف الحل التمويلي، مثل هيكله، وكيفية تحقيقه للأهداف

4. الملخص وخطة العمل

- تحديد دور مختلف الجهات الفاعلة وحوكمة خطة العمل وتنفيذها.
- تجميع الإجراءات ضمن خطة العمل التفصيلية بما يتيح تقديم رؤية شاملة لمكوناتها.
- بيان الترابط بين الحلول التمويلية المختلفة، فمثلاً قد يعتمد أحد الحلول التمويلية على حل آخر أو يتعزز به.
- إدراج موازنة إرشادية وتقدير إجمالي العائد المالي على الاستثمار.

5. الملاحق

الملحق الأول: المقترحات الفنية التفصيلية لكل حل تمويلي طُور في الخطوة 5، وتشمل:

- موجز الحل التمويلي.
- وصف الحل التمويلي
- النتائج المتوقعة
- رسائل المناصرة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، المبررات التجارية، والطلب في السوق، والمنافع الاجتماعية والاقتصادية، والمواءمة السياساتية، وغير ذلك.
- المخاطر وتدابير التخفيف
- الظروف التمكينية
- متطلبات القدرات
- الجدول الزمني
- إسقاطات التكاليف
- الرصد والتقييم
- النتائج والتوصيات.

الملحق الثاني: خطة العمل الشاملة والموازنة.

- وصف الإجراءات الواردة في الخطة، بما في ذلك المسؤوليات والإطار الزمني. وبالنسبة إلى كل إجراء، يُوصف التنظيم المسؤول وأي تغييرات مؤسسية أو تنمية قدرات لازمة لتولي هذه الولاية رسمياً.
- عرض الموازنة المطلوبة لتنفيذ الخطة، مع بيان الموارد القائمة والفجوات.
- إدراج أي مخاطر محددة وتدابير التخفيف.

الملحق الثالث: استراتيجية حشد الموارد لتنفيذ خطة العمل

- إذا كانت الخطة تتطلب تمويلاً كبيراً أو إذا كانت هناك فجوات كبيرة في التمويل، فتلزم استراتيجية موجزة لحشد الموارد، ويُعد تنفيذها من أولى خطوات الخطة.

الملحق الرابع: موجز عملية إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي

- وصف العملية التي أفضت إلى إعداد الخطة والتحقق منها، وعملية ترتيب الأولويات، وأصحاب المصلحة ومصادر الأدلة التي قدمت مدخلات، ووضع النقاط النهائي للحلول التمويلية ذات الأولوية، مع تلخيص النتائج الرئيسية لتقييمات مبادرة BIOFIN.

الفصل السابع

تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي

حقوق الصورة: مهتاب حيدر

كيف يرتبط هذا الفصل بالفصول الأخرى؟

مرحلة البدء	مرحلة التشخيص	مرحلة التخطيط	مرحلة التنفيذ
الفصل 2/1	مراجعة السياسات والمؤسسات / مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي	تقييم الاحتياجات المالية/خطة تمويل التنوع البيولوجي	الحلول التمويلية

الاستدامة / المأسسة

تُعد مرحلة تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي المرحلة الأطول في العملية (انظر أيضاً الفصل 1، الشكل 1.5)، حيث تُفعَّل الحلول التمويلية المحددة في الخطة. وتتسم هذه المرحلة بقدر أقل من الخطية مقارنة بالمراحل السابقة. إذ يتحول كل حل تمويلي إلى مشروع قائم بذاته، له أهداف وأنشطة ومخرجات، ويُدار ضمن هيكل برنامج وطني، مع استمرار توجيهه من خلال لجنة توجيهية وطنية. وينبغي لفريق مبادرة BIOFIN، أو الفريق المكلّف بتنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي، أن يواصل قيادة تنسيق أنشطة تمويل التنوع البيولوجي. وإلى جانب هذه الحلول التمويلية، يُتوقع من الفريق تقديم مدخلات بشأن القضايا السياساتية الرئيسية المتعلقة بتمويل التنوع البيولوجي، سواء كانت مرتبطة بحلول تمويلية محددة أم لا. ومن الناحية المثالية، يمكن الشروع في تنفيذ واحد أو اثنين من الحلول التمويلية ذات الأولوية بعد تحديدها مباشرة، في حين تبدأ مرحلة تنفيذ أكثر شمولاً بعد الانتهاء من إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي.

ويمثل كل حل تمويلي مشروعاً قائماً بذاته. ولذلك، فإن العناصر الرئيسية لدورة إدارة المشاريع تنطبق أيضاً على تنفيذ أي حل تمويلي ضمن مبادرة BIOFIN، وهي: البدء والتخطيط، والتطوير، والتنفيذ، والرصد والتقييم، والاستدامة، بدلاً من مرحلة "إغلاق المشروع" التقليدية.

وينقسم هذا الفصل إلى الأقسام التالية:

- **القسم 7.1** تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي وحلولها
- **القسم 7.2** إدماج عملية مبادرة BIOFIN في هياكل الحوكمة القائمة
- **القسم 7.3** الضمانات
- **القسم 7.4** الرصد والتقييم والتعلّم
- **القسم 7.5** مستقبل تمويل التنوع البيولوجي: لعام 2030 وما بعده

الشكل 7.1: ضبط المصطلحات - البرنامج مقابل المشروع

مبادرة BIOFIN على المستوى العالمي	مبادرة BIOFIN على المستوى القطري	الحل التمويلي
المسمى مبادرة، مجتمع ممارسة	المسمى برنامج، حافظة مشاريع	المسمى مشروع
الإطار الزمني:	الإطار الزمني:	الإطار الزمني:
10-20 سنة	5-10 سنوات	3-4 أشهر- 5 سنوات

7.1. تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي وحلولها

من خطة إلى حافظة مشاريع

بدأت بلدان مبادرة BIOFIN تنفيذ الحلول التمويلية في عام 2019، ويوجد حالياً 35 بلداً في مراحل مختلفة من تنفيذ هذه الحلول. وفي هذا القسم، تُعرض الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في التنفيذ. وعلى الرغم من أن التنفيذ يختلف بحسب الحلول التمويلية والسياق القطري، فإن هناك عملية مشتركة من أربع خطوات تشبه دورة المشروع القياسية ينبغي اتباعها، وهي: (1) البدء والتخطيط؛ (2) التطوير؛ (3) التنفيذ؛ (4) الرصد والتقييم.

7.1.1 الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تنفيذ الحلول التمويلية

يتغير دور فريق مبادرة BIOFIN الوطني، أو الفريق/الوحدة المكلّفة بتنفيذ المبادرة في البلد، خلال مرحلة تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي. فلم يعد التركيز الأساسي منصباً على جمع البيانات وتحليلها أو إنتاج تقديرات جديدة لتمويل التنوع البيولوجي؛ بل يتحول إلى الإشراف على تصميم وتنفيذ حلول تمويلية محددة، وتهيئة منصات الحوار اللازمة للحفاظ على تمويل التنوع البيولوجي وخطة تمويله في صدارة الاهتمام الوطني.

وينبغي لكل حل تمويلي، قدر الإمكان، أن يعالج العناصر الرئيسية للاستدامة منذ مرحلة التصميم/دراسة الجدوى، بما يشمل أنشطة التوعية، وتحسين الأطر المؤسسية، وتعزيز القدرات الوطنية. كما ينبغي أن تحدد خطة تمويل التنوع البيولوجي الجهة القائدة أو المسؤولة عن كل حل. وفي كثير من الحالات، قد تكون هذه الجهة مؤسسة حكومية، إلا أنه في بعض الحالات قد تتولى منظمة غير حكومية دور القيادة. ويتعين على المنظمات غير الحكومية القائدة ضمان توافر التمويل الكافي والكوادر المؤهلة لتنفيذ الحل التمويلي المحدد. وتُعد آليات ضمان التواصل الفعّال بين المنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية المعنية عاملاً حاسماً لنجاح هذه الحلول التمويلية.

وفي حين تشكل الحلول التمويلية اللبنات الأساسية لخطة تمويل التنوع البيولوجي، ينبغي على الفريق المسؤول عن التنفيذ ضمان تكامل جميع المبادرات ذات الصلة وتنسيقها بشكل فعّال. ويتمثل الهدف في تعزيز رؤية مشتركة لتمويل التنوع البيولوجي والحفاظ على منصات تبادل المعرفة والتعلّم، مثل تنظيم الندوات الإلكترونية، وتشكيل مجموعات عمل، أو عقد مؤتمر وطني سنوي لتمويل التنوع البيولوجي. كما يُعد تعزيز القدرات الوطنية في جميع جوانب تمويل التنوع البيولوجي وظيفة أساسية لمبادرة BIOFIN في مرحلة التنفيذ أيضاً، بما يشمل ليس فقط الجهات الحكومية، بل أيضاً الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني.

اعتماد نهج منظومي في تنفيذ الحلول التمويلية

من أجل تعزيز أثر النتائج وملاءمتها، يتعين على البلدان اعتماد نهج منظومي في تنفيذ الحلول التمويلية. ويتطلب ذلك تجاوز التدخلات المنفردة، مثل إجراء دراسة جدوى، أو إعداد تشريع، أو اختبار آلية في موقع واحد فقط. فإعداد التشريعات أو تعديلها، رغم أنه قد يكون عملية طويلة، يتطلب غالباً أعمالاً إضافية لترسيخ التغييرات السياساتية. وقد يشمل ذلك نشر القواعد التشريعية الجديدة، وتقديم التدريب لضمان إنفاذ الإطار القانوني الجديد، وتعديل الهياكل المؤسسية والخطط والسياسات، بما في ذلك الموازنات وغيرها. كما ينبغي ألا يُنظر إلى تجريب الآليات كغاية في حد ذاته، بل ينبغي الاستفادة من الدروس المستفادة من التجارب (سواء الناجحة أو غير الناجحة) في توجيه السياسات أو التغييرات المؤسسية، والعمل على تكرار التجارب الناجحة وتوسيع نطاقها كلما أمكن.

التكيف مع التغيرات في الأطر السياساتية والمؤسسية

من المرجح أن يستمر تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي عبر دورات سياسات متعددة. وكما أشارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن التجربة تُظهر أن السياسات الجديدة تحتاج عادة إلى دعم واستمرارية لفترة أطول مما قد يُتوقع، نظراً لتغير أولويات الحكومات. وقد يحدث ذلك أيضاً نتيجة ارتفاع معدلات دوران الموظفين في المؤسسات الحكومية، أو انتقال قادة التغيير إلى أدوار أخرى. ورغم أن التركيز ينصب على المؤسسات العامة، فإن الاعتبارات نفسها تنطبق على القطاع الخاص، حيث قد تتغير عوامل المنافسة والمساهمون والإدارة، كما قد تتطور الأسواق والأطر التنظيمية في اتجاهات مختلفة. ويُعد العمل مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الزخم والتأثير في الرأي العام والحركات السياسية الأوسع، وضمان مراعاة حقوق ومصالح الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة.

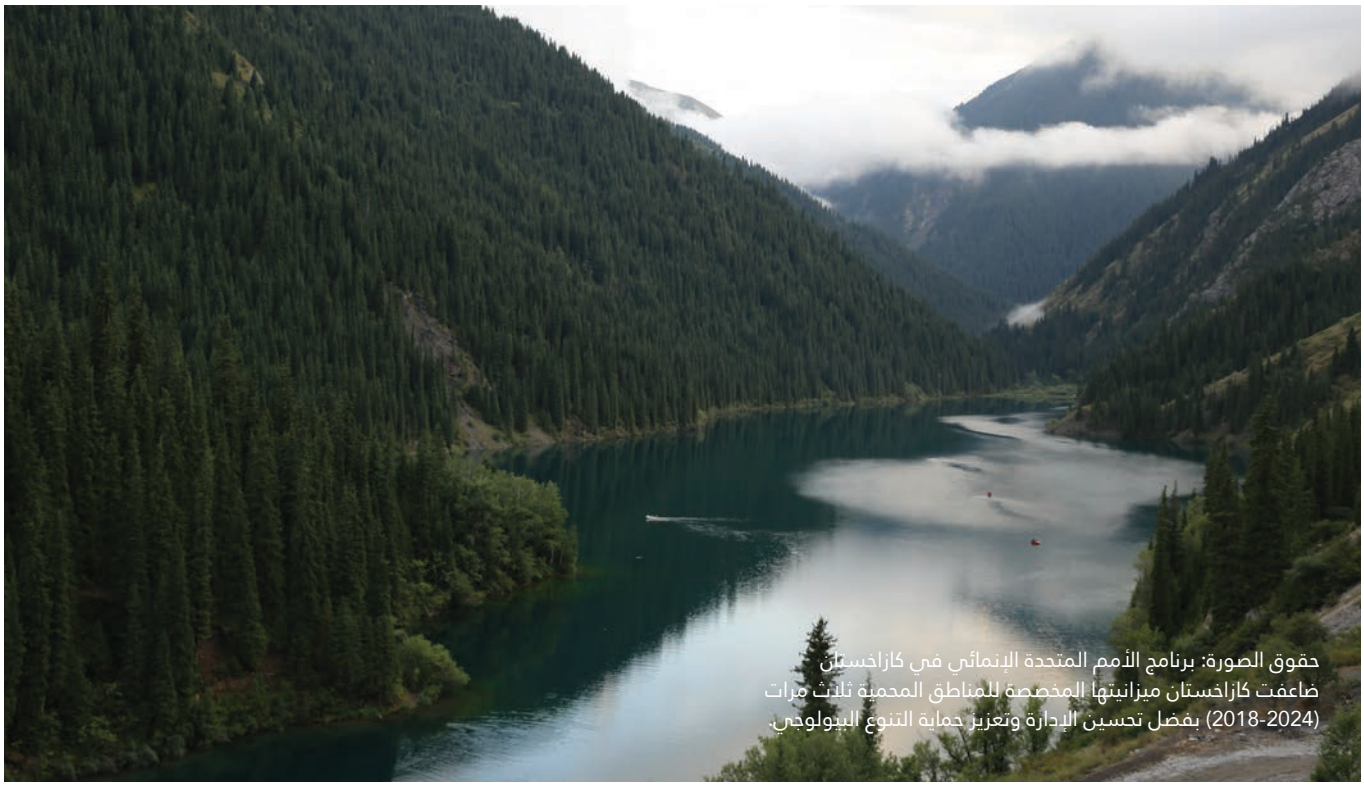

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كازاخستان
ضاعفت كازاخستان ميزانيتها المخصصة للمناطق المحمية ثلاث مرات (2018-2024) بفضل تحسين الإدارة وتعزيز حماية التنوع البيولوجي.

تمويل تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي
يُعد ضمان توافر الموارد البشرية والمالية الكافية شرطاً أساسياً لتنفيذ كل من خطة تمويل التنوع البيولوجي والحلول التمويلية الفردية. وينبغي أن تتضمن الخطة موازنة محددة، قد تكون عينية إذا استضافتها جهة حكومية. ويمكن إدراج هذه الموازنة ضمن الخطة، مع ضرورة متابعتها بصورة دورية.

الرصد والتقييم
إن إنشاء إطار مناسب للرصد والتقييم لتنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي من شأنه توجيه التنفيذ عبر شركاء متعددين وتعزيز الاتساق بين الحلول التمويلية المختلفة.

وتتبع فرق مبادرة BIOFIN على المستوى القطري إطار الرصد والتقييم الخاص بالمبادرة (وسيُناقش هذا الإطار بمزيد من التفصيل في القسم 7.2.3)، كما تضمن اتساقه مع أطر الرصد التابعة للأمم المتحدة وأطر التخطيط الوطنية.

7.1.2 إدارة الحل التمويلي بوصفه مشروعاً

يمكن أن يشكل كل حل تمويلي مشروعاً مستقلاً قائماً بذاته، له ديناميّاته الخاصة فيما يتعلق بالمشاركة، والقيادات، وأصحاب المصلحة، وتكاليف التنفيذ، والانكشاف السياسي، والإطار الزمني. وعلى الرغم من أن التحليل الذي أُعد قد وُضع بأفضل النوايا، فإنه قد لا يكون مفصلاً بما يكفي لتحديد الخطوات التفصيلية لكل حل تمويلي. وفي مرحلة التنفيذ، تتمثل المهمة الحاسمة في الوصول إلى مستوى كافٍ من التفصيل لتوجيه التفعيل العملي. وتتمثل مراحل التطوير الأربع فيما يلي

- **البدء والتخطيط**
- **التطوير**
- **التنفيذ**
- **الرصد والتقييم**

حقوق الصورة: غوراف غوبتا

البدء والتخطيط

تحدد مرحلة البدء والتخطيط، بصورة عامة، معالم التنفيذ بحسب سياق البلد. وكجزء من هذه المرحلة، أنشأت بوتان ثلاثة مستويات من حوكمة المشروع لدفع تنفيذ الحلول التمويلية. ويتكون المستوى الأول من اللجنة الاستشارية للمشروع، التي تضم أعضاء من المستوى التنفيذي في وزارة المالية والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتولى الإشراف العام على تنفيذ المشروع. أما المستوى الثاني فيتكون من فريق العمل الأساسي، الذي يضم موظفي المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة المالية. ويتكون المستوى الثالث والأخير من اللجنة الفنية العاملة، التي تضم موظف اتصال من وزارة المالية والمنسق الوطني لمبادرة BIOFIN.

وتُنشأ اللجنة الفنية العاملة لكل حل تمويلي، وتتولى الإشراف على تخطيط المشروع، وإعداد موازنته، وتنسيقه، وإدارته، ورصده وتقييمه، وإعداد التقارير الخاصة به، بما يضمن سلامته الفنية وتحقيق أهداف التنفيذ.

وعادة ما تُعقد مشاورات مع الجهات الشريكة خلال مرحلة التخطيط، وقد يشمل ذلك اختيار الاستشاريين وإعداد خطط العمل ومراجعتها. وفي الحالات التي تنفذ فيها المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/أو الجهات الشريكة مشروعات تتضمن مكونات للتمويل المستدام، يُتفق على الروابط الرسمية وآليات الاستفادة من التمويل.

وفيما يتعلق بكثير من الحلول، ينبغي أن يضمن إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي توافر قدر كافٍ من الجدوى، كما ينبغي أن تكون القرارات الأولية المتعلقة بالحل التمويلي قد اتُّخذت بالفعل. أما الحلول التي لا تزال في المرحلة المفاهيمية أو التي تتطلب دراسة جدوى تفصيلية، فيمكن إجراء تحليلات إضافية بشأنها. فعلى سبيل المثال، يمكن إجراء دراسات لقياس الاستعداد للدفع من أجل تقييم هياكل الرسوم القائمة (الإطار 7.1). ويستلزم ذلك جمع بيانات مرجعية، مثل بيانات التكلفة والمنفعة، والمتطلبات القانونية، وتقييمات القدرات اللازمة للتنفيذ، واستقصاءات التصورات التي تشمل المستثمرين المحتملين. وتتمثل النتيجة في اتخاذ قرار مستنير إما باعتماد الحل كما هو، أو بصيغة معدلة، أو برفضه. ومع مرور الوقت، قد يتغير أيضاً تشكيل بعض الحلول تبعاً لعوامل داخلية وخارجية. وقد باشرت تايلاند والمكسيك والفلبين تنفيذ حلول تمويلية في مواقع محددة من خلال تطبيق منهجية محلية لمبادرة BIOFIN أو بدعم تطوير استراتيجيات وخطط عمل وطنية محلية للتنوع البيولوجي. وتعمل الفلبين الآن مع مقاطعتين، وهما نيغروس أورينتال ونيغروس أوكسيدنتال، وقد قامت كل منهما بتكييف استراتيجيتها وخطة عملها المحليتين للتنوع البيولوجي، كما وضعت كل منهما خطة تمويل خاصة بها. أما تايلاند فقد طبقت نسخة مختصرة من منهجية BIOFIN لتقدير الفجوة التمويلية وتمهيد الطريق للتصميم التفصيلي للحل التمويلي. وفي المكسيك، مهدت دراسات مراجعة السياسات والمؤسسات ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي الطريق لتصميم الحلول التمويلية وتنفيذها على المستوى دون الوطني في ولايتي غواناخواتو وخاليسكو.

الإطار 7.1: استخدام استقصاءات الاستعداد للدفع لتقييم فرص تمويل التنوع البيولوجي

تُصمم استقصاءات الاستعداد للدفع وتُستخدم كثيراً لتحديد رسوم دخول المناطق المحمية أو مراجعتها. وتهدف إلى تحديد الحد الأقصى للمبلغ الذي يكون المستخدمون مستعدين لدفعه مقابل المنافع المستمدة من الموقع.

وينبغي أيضاً أن يراعى عند تحديد مستويات رسوم الدخول إجراء موازنة بين هذه الرسوم وبين الرسوم المفروضة في مواقع مماثلة أخرى ضمن ظروف مشابهة، وكذلك تحليل التكاليف المرتبطة بتوفير فرص الترفيه وصيانتها.[a]

وتشكل التوصيات المتعلقة بالرسوم التي تنبثق عن دراسات الاستعداد للدفع معايير مرجعية مفيدة، ولا سيما في تقدير التدفقات التمويلية، لكنها لا ينبغي، أو لا يمكن، أن تحل محل الأحكام القانونية القائمة أو تتعارض معها.

ويمكن تقدير الاستعداد للدفع باستخدام طريقتين: التفضيلات المصرح بها، والتفضيلات المكشوفة. وتعتمد طريقة التفضيلات المصرح بها، أو التقييم الاحتمالي، على الاستبيانات وتطرح أسئلة مباشرة عن القيمة المرتبطة بالمنطقة المحمية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُسأل الزوار عما إذا كانوا سيستمرون في اختيار زيارة الموقع إذا زادت الرسوم بمبلغ محدد. أما التفضيلات المكشوفة فتُستنتج من خلال دراسة القرارات الفعلية التي يتخذها الناس، مثل مقدار ما يدفعه الزوار من تكاليف نقل للوصول إلى الموقع، أو مدى تأثر أسعار العقارات بوجود المنطقة المحمية.

وقد تختلف التفضيلات المكشوفة كثيراً عن التفضيلات المصرح بها. غير أن طريقة التفضيلات المصرح بها تولد معلومات عن خيارات سوقية لا تكون موجودة بعد. وقد استخدمت هيئة المتنزهات الوطنية في تنزانيا استقصاءات الاستعداد للدفع لمراجعة رسوم الدخول القائمة. ومن بين 6,000 مستجيب، شكل الزوار الدوليون 75 في المائة من مستخدمي المتنزهات. وخلصت الدراسة إلى أنه بالنسبة إلى مجموعة الزوار الدوليين، فإن زيادة قدرها 60 دولاراً في رسم الحفظ الخاص بسيرينغيتي موزعة على عدة سنوات لن تؤدي إلى خفض الزيارات بصورة كبيرة، وستحقق 14.8 مليون دولار إضافية في عام 2020، بما يعادل زيادة قدرها 57 في المائة في إجمالي إيرادات المتنزه.[b]

ويمكن لنتائج دراسات الاستعداد للدفع أن تسهم في بناء المبررات التجارية لحلول تمويلية محددة، وفي تطوير أدوات تواصل فعالة، كما يمكن أن تشكل نقطة انطلاق للتفاوض بين صانعي السياسات والمجتمع. غير أن السياسات المحلية قد تفرض قيوداً على بعض الرسوم، وهذه القيود تكون لها الأولوية على أي نتائج مستمدة من دراسات الاستعداد للدفع. وتمثل كوه تاو في تايلاند مثالاً جيداً على حالة أسفر فيها الاستعداد للدفع عن قيمة أعلى من الرسوم المحددة بموجب اللوائح المحلية.

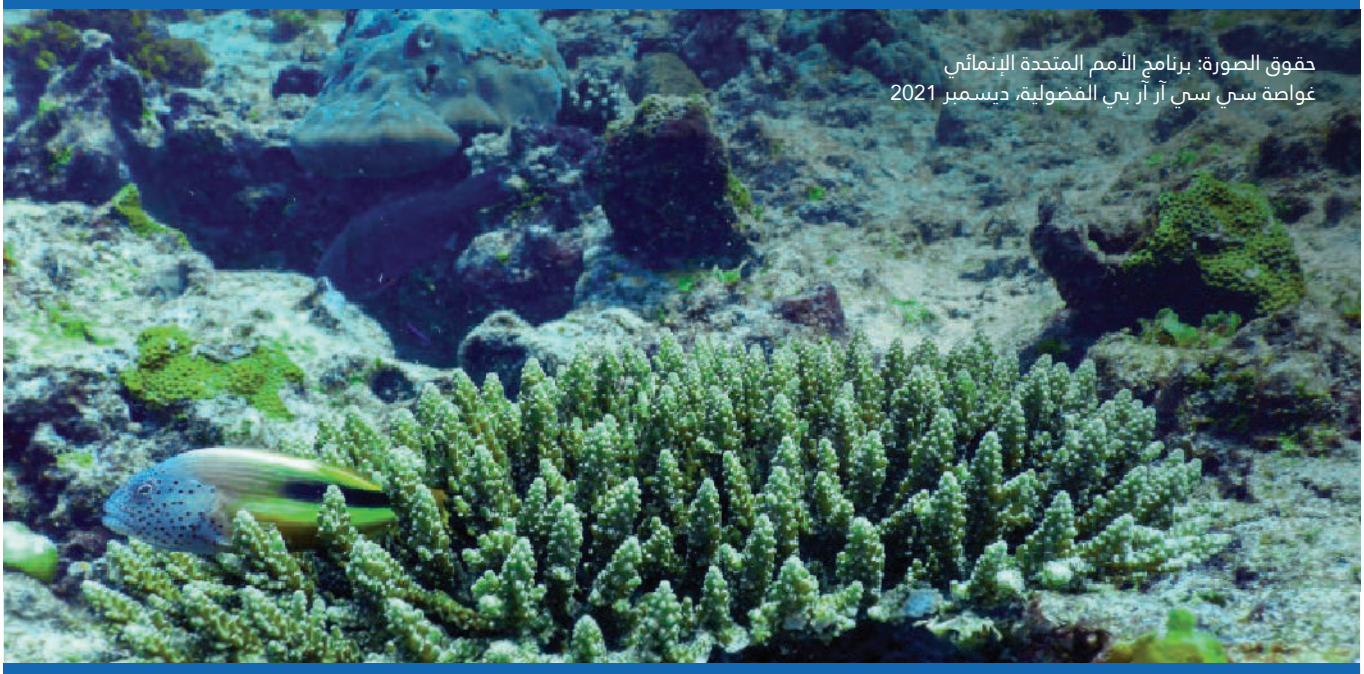

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
غواصة سي آر آر بي الفضولية، ديسمبر 2021

[a] https://www.cbd.int/doc/nbsap/finance/Guide_Tourism_Nov2001.pdf

[b] https://conservation-strategy.org/sites/default/files/field-file/EN_discussion_paper_TANAPA.pdf

التطوير

يشمل تطوير الحل التمويلي إعداد واعتماد الوثائق القانونية والسياساتية المطلوبة واللوائح الداخلية والمواثيق وسياسات الموارد البشرية، والخرائط التنظيمية، وغيرها من الأنظمة. كما ينبغي إدماج الضمانات الملائمة والرصد والتقييم على نحو كافٍ (انظر الأقسام التالية أدناه). وبالنسبة إلى كثير من الحلول التمويلية، توجد إرشادات تفصيلية بشأن كيفية تصميم الحل خطوة بخطوة. ومن الأمثلة على ذلك دليل تنفيذ تعويضات التنوع البيولوجي،[1] الذي يقترح ثماني خطوات لمرحلة التصميم و14 إجراءً للتنفيذ، وكذلك الإرشادات التي وضعها مركز البحوث الحرجية الدولية لتقييم جدوى مشروعات المدفوعات مقابل الخدمات البيئية، والمعروفة أيضاً بالمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.[2]

وتوصي مبادرة BIOFIN باستخدام نموذج محدد للتخطيط لجدوى الحلول التمويلية وتصميمها وتنفيذها،[3] بصرف النظر عن خصائصها الفريدة. وينبغي للخبراء الخارجيين وصناع القرار تقييم هذا النموذج بعد استكماله، على أن يتضمن مبررات واضحة للاستثمار. ويعكس هذا النموذج التمييز بين الحلول التمويلية التي لا تزال في مرحلة الجدوى وتلك التي انتقلت إلى مرحلتي التطوير والتنفيذ.

حقوق الصورة: مهتاب حيدر
تقطع طيور الدريجة ملعقية المنقار رحلة سنوية تبلغ 8000 كيلومتر لقضاء فصل الشتاء في جنوب آسيا. ولكنها للأسف على وشك الانقراض، إذ لم يتبق منها سوى 300 طائر في العالم اليوم.

التنفيذ

تتكون هذه المرحلة من تنفيذ الحل التمويلي وتفعيله عملياً على النحو المخطط له. وعادة ما يلزم إبرام اتفاق رسمي للشروع في التنفيذ، ولا سيما عند الشراكة مع وحدات حكومية أو منظمات مجتمع مدني أو مشروعات إنمائية أخرى أو جهات من القطاع الخاص. وليس من غير المألوف تنظيم فعالية رسمية بمناسبة بدء نشاط معين. كما يُحدد تكوين فريق تنفيذ مبادرة BIOFIN، وقد يشمل ذلك الجهات المسؤولة أو الموظفين المفصلين/المعارين العاملين داخل المؤسسات المحلية. وعادة ما تُحدد الأنشطة والمخرجات والنتائج ضمن إطار قائم على النتائج، وتمثل الخطة التشغيلية في صورة خطة عمل متعددة السنوات تعتمدها اللجنة التوجيهية الوطنية.

وتنتج هذه المرحلة نتائج مالية قابلة للقياس و/أو نتائج سياساتية ومؤسسية. وفي بعض الحالات، يمكن أيضاً تحقيق آثار على التنوع البيولوجي. وينبغي أن تكون آليات الرصد والتقييم قائمة بالفعل، وأن توفر رؤى تفيد في الإدارة التكيفية، مثل أن يحول صندوق استئماني للحفظ تركيزه إلى مشروعات التكيف القائم على الطبيعة استجابةً للفرص التمويلية من مرافق تمويل المناخ. كما تُستخلص الدروس المستفادة وتُشارك مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة.
ويعرض هذا القسم أمثلة ناجحة على حلول تمويلية نُفذت في بلدان مبادرة BIOFIN، كما يصف العملية التي اتُّبعت والنتائج المالية التي تحققت.

[1] Fripp, E. (2014). Payments for Ecosystem Services (PES): A practical guide to assessing the feasibility of PES projects. Bogor, Indonesia: Center for International Forestry Research (CIFOR). https://www.cifor-icraf.org/publications/pdf_files/Books/BFripp1401.pdf

[2] Business and Biodiversity Offsets Programme (BBOP) (2009). Biodiversity Offset Implementation Handbook. BBOP, Washington, D.C.: https://www.forest-trends.org/wp-content/uploads/imported/biodiversity-offset-implementation-handbook-pdf.

[3] Esta plantilla para la Propuesta de Financiamiento, utilizada por los equipos de BIOFIN, expone la lógica de la solución, sus principales actividades, los productos y resultados esperados (incluidos los resultados financieros), así como el presupuesto requerido.

أ. اختيار الفرص السهلة نسبياً: الحلول التمويلية المترسخة في السياسات

تُعد مراجعة السياسات والمؤسسات، ومراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي، وتقييم الاحتياجات المالية مصادر غنية للحلول التمويلية المحتملة التي يمكن تصنيفها ضمن "الفرص السهلة نسبياً". وقد تكون هذه الحلول سياسات قائمة بالفعل لكنها لا تُنفذ على النحو الصحيح أو لا تُنفذ إطلاقاً. وتدرج مراجعة السياسات والمؤسسات آليات تحقق إيرادات من الرسوم والأتعاب، وهو ما قد يوفر بعض المؤشرات بشأن إمكانات التخصيص أو الاحتفاظ بالإيرادات. كما أن بعض السياسات قد تتضمن ولايات صريحة ذات صلة بالتنوع البيولوجي لكنها غير منفذة أو تعاني نقص التمويل، كما يتضح من مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي.

وتشمل أمثلة التنفيذ إعادة النظر في نظم الرسوم التي أصبحت متقادمة كما في حالة بوتسوانا، وتنفيذ قانون رسوم استخدام الموارد الطبيعية في منغوليا.

بوتسوانا: رسوم دخول المناطق المحمية ورسوم المستخدمين

حدد رسوم دخول المناطق المحمية ورسوم المستخدمين في بوتسوانا بموجب تشريع وطني. ولم تُعدَّل هذه الرسوم منذ عام 2000، بما في ذلك من حيث التضخم الذي قُدِّر بمعدل سنوي متوسط بلغ 4.94 في المائة خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وهو ما أدى إلى تراجع الإيرادات الحقيقية مع مرور الوقت. وفي عامي 2020 و2021، أجرت مبادرة BIOFIN وحكومة بوتسوانا مراجعة لجميع أنواع الرسوم الخمسة والعشرين الخاصة بكل متنزه، مع مراعاة اختلاف المرافق وإمكانية الوصول وعوامل الجذب وأصحاب المصلحة المحليين. كما قورنت هذه الرسوم بعروض مماثلة في بلدان أخرى في المنطقة. واستناداً إلى هذا العمل، دخل هيكل جديد للرسوم حيز النفاذ في أبريل 2022، مع تحديث التشريع الوطني ليعكس الرسوم المعدلة.

وقد سعى النهج المتبع إلى تشجيع زيادة السياحة في بعض المناطق المحمية الأقل إقبالاً، إلى جانب تعظيم الإيرادات من المناطق المحمية الأكثر زيارة. كما وُضعت أسعار مختلفة للمواطنين المحليين، والزوار الإقليميين، وغيرهم من الزوار الدوليين، لضمان عدم إقصاء الزوار المحليين والإقليميين بسبب الأسعار. وقد زادت كثير من الرسوم، بينما خُفض بعضها مقارنة بالمعيار الواقعي. وفي السنة المالية 2023/2022، أسفر هيكل الرسوم المعدل عن مضاعفة المبلغ المحصل مقارنة بما جرى تحصيله في السنة المالية 2019/2018، أي قبل تأثير جائحة كوفيد-19 في السياحة، وهو ما يمثل زيادة قدرها 3.6 مليون دولار في تلك السنة وحدها.

بوتسوانا: رسوم دخول المناطق المحمية ورسوم المستخدمين

في منغوليا، سُنّ قانون الموازنة المتكاملة في عام 2011، وهو قانون ينص على اللامركزية المالية. ويتمحور هذا التوجه حول رسوم استخدام الموارد الطبيعية، التي تشمل الرسوم المستمدة من الاستخدام الصناعي/المنزلي للمياه، ورسوم الصيد، ورسوم استخدام النباتات الطبيعية، ورسوم استخدام الغابات، على أن تُخصص بعد ذلك للحكومات المحلية. وفي عام 2012، سُن قانون تكميلي ينص على تخصيص حد أدنى من هذه الإيرادات للإنفاق على الحفظ والاستعادة.

وكانت مبادرة BIOFIN مسؤولة عن مراجعة اللائحة التنفيذية التي نظمت توليد الإيرادات من رسوم الاستخدام وكذلك الإنفاق وإعداد التقاريرعن التدابير المحلية لحماية الطبيعة وإعادة تأهيلها. كما أن إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتخطيط البيئي وإعداد الموازنة، وهي تعمل منذ مايو 2022، والتدريب عن بُعد على نطاق كامل، لـ 46 مدرباً محلياً، والتوعية والبعثات التدريبية الميدانية في 12 إقليماً[4] و16 سوماً[5]، شكلت جميعها مكوناً حاسماً من مكونات التنفيذ. وقد أدت هذه الجهود مجتمعة إلى زيادة تقارب 75 في المائة في تنفيذ رسوم استخدام الموارد الطبيعية مقارنة بالمتوسط التاريخي البالغ 34 في المائة، وإلى زيادة قدرها 2.37 مليون دولار في الإيرادات فوق متوسط بلغ 4.55 مليون دولار في الفترة 2016-2022.

قانون الفلبين الموسع للمناطق المحمية

يمكن لمبادرة BIOFIN أيضاً أن تضطلع بدور مركزي في تطوير السياسات كما حدث في الفلبين. ففي السنوات الأولى من تنفيذ مبادرة BIOFIN، شاركت الفلبين في حشد التأييد من أجل إقرار قانون توسيع النظام الوطني المتكامل للمناطق المحمية (E-NIPAS). وقد أعلن هذا القانون 94 متنزهاً وطنياً مناطق محمية جديدة بموازنة سنوية منتظمة. كما أتاح القانون تحصيل أموال من شهادات الامتثال البيئي وتصاريح الاستخدام الخاص الممنوحة للصناعات العاملة داخل المناطق المحمية، وفرض غرامات أشد على المخالفين. وتذهب هذه الأموال مباشرة إلى صندوق استئماني يسمى الصندوق المتكامل للمناطق المحمية، ثم يُعاد توجيهها إلى مشروعات الحفظ.

وقد عمل فريق مبادرة BIOFIN مع الكونغرس من خلال مكتب عضوة الكونغرس Josephine Ramirez-Sato، وهي إحدى الشخصيات الداعمة للمبادرة، من أجل تمرير القانون، ثم المشاركة في المشاورات المتعلقة بصياغة اللوائح والقواعد التنفيذية واعتمادها.

كما نُظمت عدة حلقات عمل لتحديد الاحتياجات التمويلية للمناطق المحمية، وهو ما أفاد في تقدير الفجوة التمويلية وأسهم في تطوير مفهوم برنامج الاستثمار الخاص بالمناطق المحمية في عام 2019، على غرار برنامج "التخضير الوطني" وهو برنامج حكومي واسع النطاق لإعادة التحريج. وداخل وزارة البيئة والموارد الطبيعية، اكتسب مصطلح "برنامج الاستثمار للمناطق المحمية" زخماً واضحاً، وأصبح هذا المصطلح نقطة بيع رئيسية أمام الكونغرس. وفي عام 2020، أظهر قانون الاعتمادات العامة أن موازنة قطاع المناطق المحمية ارتفعت سريعاً لتصل إلى 51 مليون دولار. وبما أن هذه الموازنة المشرعة كانت أقل من الاحتياج المحسوب من قبل مبادرة BIOFIN بنحو 500,000 دولار، واصل الفريق المناصرة من أجل الحصول على تمويل إضافي. كما نُظمت قمة بدعم من مبادرة BIOFIN، شاركت فيها وزارة البيئة والموارد الطبيعية وأعضاء من الكونغرس، لمطالبة قيادة الكونغرس ومجلس الشيوخ بتوفير اعتمادات موازنة إضافية، وقد جرت الموافقة على ذلك.

حقوق الصورة: غوراف غوبت

[4] هو تقسيم إداري على مستوى المحافظة (aimag) الإقليم.
[5] هو تقسيم إداري فرعي ضمن الإقليم (soum) السوم.

ب. تحويل الأزمة إلى فرصة: التمويل الجماعي في زمن كوفيد-19

ب. تحويل الأزمة إلى فرصة: التمويل الجماعي في زمن كوفيد-19
أطلقت مبادرة BIOFIN حملة عالمية بعنوان "حافظوا على وظائف أبطال الحفظ" (Keep Conservation Heroes in their Jobs) بهدف دعم المجتمعات المحلية والحراس الذين فقدوا مصادر دخلهم بسبب جائحة كوفيد-19. وفي الفترة 2020-2021، أطلقت بنجاح أربع حملات وطنية في الفلبين وتايلاند والإكوادور وكوستاريكا.[6] وشملت الفئات التي تأثرت بكوفيد-19 نتيجة إغلاق المتنزهات وتوقف الأنشطة السياحية ما يلي: حراس ومراقبو جبل إغليت-باكو في الفلبين الذين يحمون موائل التمارو المهدد بالانقراض؛ و500 من مشغلي القوارب السياحية ومجموعات سبل عيش النساء في جزيرة كوه تاو في تايلاند؛ والسكان المعتمدون على السياحة في جزر غالاباغوس في الإكوادور؛ والنساء في المنطقة الشمالية من كوستاريكا (انظر الجدول 7.1 للاطلاع على موجز معايير التمويل الجماعي).

وكما يتضح من الجدول 7.1، فإن معظم الحملات هدفت إلى تعويض الدخل المفقود، وكان ذلك كله مرتبطاً بصورة غير مباشرة بإدارة التنوع البيولوجي. وقد يؤدي غياب الدخل إلى زيادة التهديدات نتيجة ضعف أعمال الدوريات وإنفاذ القوانين، كما قد يدفع المستفيدين من الحملة إلى استغلال التنوع البيولوجي بوتيرة أعلى لزيادة دخولهم. وكانت شعارات الحملات على النحو التالي:

- الفلبين: معاً من أجل التامارو
- تايلاند: كوه تاو، معاً أفضل
- الإكوادور: أنقذوا جزر غالاباغوس ومكّنوا سكانها
- كوستاريكا: بصمات من أجل مستقبلنا

الجدول 7.1: مقارنة بين حملات التمويل الجماعي التي أُطلقت أو التي خُطط لإطلاقها في خمسة من البلدان المشاركة في مبادرة BIOFIN

البلد	الموقع	الهدف (النسبة المؤمنة حتى الآن)	نوع الدفع	العدد التقديري للأشخاص الذين استفادوا مباشرة من الحملة
تايلاند	جزيرة كوه تاو (بحرية وساحلية)	$64,000 (143%)	تعويض دخل من خلال أعمال الاستعادة 500	500
الفلبين	جزيرة ميندورو (برية)	$22,980 (139%)	تعويض دخل لأعمال الحراسة، والمعدات	59
الإكوادور	جزيرة غالاباغوس موقع تراث عالمي (بحري وساحلي)	$100,000 (84%)	تعويض دخل، وتدريب على وظائف بديلة	لا يوجد تقدير متاح
كوستاريكا	شمال كوستاريكا (برية)	USD 2M (85 %)	خلق فرص عمل، وتكاليف إعادة التحريج	600
بليز	موقع هول تشان للتراث العالمي (بحري)	$17,000 (قيد الإعداد)	تعويض دخل لأعمال الحراسة/إدارة الأمراض	300 (متوقع)

مصدرالبيانات: Seidl, A., Wallace, K., Cruz-Trinidad, A., Ogena, A., Nirannoot, N., Plantilla, A., Mora, A., St Luz Martinez, H., Salazar, S., Orozco, A.L., and van den Heuvel, O. (2023). Crowdfunding marine and coastal protected areas: Reducing the revenue gap and financial vulnerabilities revealed by COVID-19. Ocean and Coastal Management, Vol. 242. https://doi.org/10.1016/j.ocecoaman.2023.106726

حقوق الصورة: جريج بان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفلبين
في عام 2020، جمعت مبادرة BIOFIN في الفلبين 32,000 دولار لدعم الحراس الذين يحمون حيوان التامارو المهدد بالانقراض بشدة، وشمل ذلك تمويل الدوريات والبدلات الميدانية والمعدات الأساسية.

[6] بدأت الاستعدادات لحملة التمويل الجماعي في بليز في عام 2021، لكن حتى وقت كتابة هذا النص لم يكن الإطلاق قد تم بعد.

وبوصفه حلاً محدداً، التزمت حملات التمويل الجماعي بجميع مراحل دورة المشروع استناداً إلى ما قدمه مختبر التمويل البديل في إسطنبول (AltFin Lab) ومكتب العلاقات الخارجية والمناصرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (BERA) من تعلم ومشورة فنية. وتمثلت المرحلة الأولى في التخطيط، أي تطوير السردية من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: ما القضية؟ من المستفيد؟ ما الاحتياجات المالية؟ ومن الذي سيتبرع بالموارد؟ وقد استفادت جميع الحملات من قصة مؤثرة ومشحونة عاطفياً حول كيفية تأثير كوفيد-19 في حياة الناس. وبعد صياغة الرسالة الرئيسية، قرر الفريق الأهداف المالية وما إذا كانت قابلة للتحقيق، كما حدد الإطار الزمني للحملة والجهات المانحة الرئيسية. وحتى قبل إطلاق الحملة، اعتُمدت القاعدة الذهبية المتمثلة في ضمان تبرع لا يقل عن 30 في المائة. كما شملت مرحلة التخطيط تحديد منصة الدفع. ومع أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يروج حصراً لمنصة "Classy Platform" [7] فإن بعض البلدان استطاعت استخدام منصات محلية لتلقي التبرعات.

أما المرحلة الثانية فتمثلت في إطلاق الحملة وتنفيذ حملة تواصل واسعة النطاق. وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، فقد كانت فعاليات الإطلاق الافتراضي ناجحة للغاية، حيث شارك فيها داعمون بارزون للحملة، من بينهم عضوة في الكونغرس من الفلبين، ونائبة رئيس كوستاريكا، ووزير البيئة السابق في الإكوادور، والممثل المقيم في تايلاند، وعمدة جزيرة كوه تاو. ومن بين الأساليب الفعالة لحشد الدعم الاستعانة بالمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي والفنانين، وإجراء مقابلات إذاعية وتلفزيونية. كما ظهرت أشكال مبتكرة لجمع الأموال، من بينها إنشاء "جمعية التامارو" في الفلبين، حيث التزم الأعضاء بمبالغ ثابتة من خلال بيع الطعام والملابس القديمة والموسيقى الرقمية والصور الفوتوغرافية.

وفي تايلاند، حظيت الحملة بدعم من بنك Krung Thai الذي قدم نسبة الـ 30 في المائة من التبرعات، كما التزم أيضاً بتطوير منصة الدفع من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة له. أما مبادرة Huella Del Futuro فهي مبادرة أوسع بكثير من مجرد حملة تمويل جماعي، إذ تجمع بين رئاسة جمهورية كوستاريكا ووزارة البيئة والطاقة والصندوق الوطني لتمويل الغابات (FONAFIFO) ومؤسسة البنك البيئي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد استهدفت مبادرة Huella del Futuro جمع 1,977,200 دولار. وقدم أكبر شركائها وداعميها، وهو صندوق التنمية الخضراء الذي أُنشئ بصورة مشتركة من قبل اللجنة المركزية الأمريكية للبيئة والتنمية (CCAD)، وهي الهيئة البيئية التابعة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى والوكالة الألمانية للتعاون الدولي بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية والاتحاد الأوروبي، مبلغ 717,000 دولار كاستثمار أولي للمبادرة.

أما المرحلة الثالثة فهي خطوة حاسمة في حملات التمويل الجماعي. فبعد جمع الأموال، ينبغي للحملة أن تضمن الوفاء بما وعدت به. وقد جرى تحويل المدفوعات أو غيرها من المنافع العينية إلى المستفيدين وفق الإطار الزمني المحدد في الحملات. والواقع أن هذه الحملات أُطلقت للتخفيف من التدهور الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19، وهو أمر شديد الحساسية من حيث التوقيت.

كما كان تقديم تقارير للمانحين خطوة مهمة لضمان ثقتهم في الحملة وفي أن مبادرة BIOFIN التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعمل وسيطاً نزيهاً وفعالاً. وقد جرى كذلك الالتزام بجميع أشكال التدقيق والتسوية المالية داخل نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل الإعلان عن اختتام الحملة.

ج. التنفيذ المحلي للحلول التمويلية

تنفذ عدة بلدان من مبادرة BIOFIN، مثل المكسيك وغواتيمالا ونيبال وتايلاند والفلبين، حلولاً تمويلية على المستوى دون الوطني. وتعكس الحلول التمويلية على هذا المستوى نطاق الخيارات المتاحة على المستوى الوطني، مثل زيادة مخصصات الموازنة، أو دعم إعداد الموازنة القائمة على النتائج، أو استحداث آليات جديدة للإيرادات مثل الرسوم والأتعاب. كما أن وجود خطط محلية لتمويل التنوع البيولوجي ييسر تنفيذ الحلول التمويلية على المستوى دون الوطني.

وفي المكسيك، انصب العمل على دعم مدينة مكسيكو لتحسين كفاءة الموارد في إدارة واستخدام الصندوق البيئي العام. كما أعادت مبادرة BIOFIN تنفيذ دراسات مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي ومراجعة السياسات والمؤسسات في ولايتي خاليسكو وغواناخواتو، وهو ما أفضى في نهاية المطاف إلى تطوير خطط مخصصة للحلول التمويلية تعكس المسار الاتحادي. وقد استندت هذه العمليات أيضاً إلى استراتيجيات التنوع البيولوجي المعتمدة في العديد من الولايات المكسيكية، مما جعل خطط التمويل الخاصة بالحفظ أكثر سهولة في التوجيه نحو فجوات محددة في التنوع البيولوجي.

وقد أثمرت استثمارات مبادرة BIOFIN في المكسيك لتحسين إدارة الصناديق البيئية العامة في أوائل عام 2023، إذ طبقت ولاية غواناخواتو استراتيجية للرسملة اقترحتها المبادرة وعززت القدرات على إدارة الصندوق. ونتيجة لذلك، حصل الصندوق على 150,000 دولار إضافية للعمليات والمشروعات. كما تدعم مبادرة BIOFIN الولاية في تعديل إطارها القانوني بما يتيح القبول المباشر للأموال الخاصة. أما في خاليسكو، فأصبح مكتب الاستثمار الأخضر (GIO) يعمل بكامل طاقته مع وجود موظفين مخصصين وأهداف واضحة.

وفي غواتيمالا، استفادت 10 هيئات بلدية من أنشطة تنمية القدرات المتعلقة بإعداد الموازنة القائمة على النتائج، وهو ما ساعد على زيادة الموازنة المخصصة لإدارة التنوع البيولوجي و/أو إعادة توجيهها. وركز التدريب على إعداد مقترحات مشروعات لإدارة رأس المال الطبيعي والبيئي وعلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لإنتاج السلع والخدمات الإيكولوجية. ويبلغ إجمالي القيمة التقديرية لمقترحات المشروعات 330,000 دولار، وهو ما أتاح الوصول إلى تمويل إضافي من خلال النظام الوطني للاستثمار العام. وإضافة إلى ذلك، وُضع مسار استراتيجي للمناصرة من أجل إعطاء الأولوية لإدماج التنوع البيولوجي والبيئة في اللوائح الاستثمارية الخاصة بالمشروعات البلدية. كما واصلت مبادرة BIOFIN في غواتيمالا دعم إعداد مقترحات لإعادة هيكلة الرسوم البلدية وتحديثها، مع التركيز على الرسوم المفروضة على المركبات الداخلة إلى البلديات، والسياحة، ودخول المتنزهات، وإدارة النفايات.

وبالمثل، يرتكز العمل على مستوى المقاطعات في الفلبين على إعداد خطط استثمار سنوية تعتمدها الجهة الوطنية المعنية بالتخطيط. ومن خلال إدماج التنوع البيولوجي في خطط الاستثمار، تصبح نفقات المقاطعات مضمونة. وتزداد أهمية هذه الاستراتيجية في ظل التوسع في نقل الوظائف الوطنية والموازنات إلى الحكومات المحلية. ونظراً إلى أن كلتا مقاطعتي نيغروس أوكسيدنتال ونيغروس أورينتال لديهما خطتا تمويل خاصتان بهما، فإن الحلول التمويلية المزمع تنفيذها أصبحت شديدة المواءمة للسياق المحلي.

[7] Classy de GOFUNDME. Crowdfunding websites in minutes. www.classy.org/crowdfunding-campaigns

وقد أسفر العمل في نيغروس أوكسيدنتال بالفعل عن تخصيص 800,000 دولار في الموازنة لمنطقة رئيسية للتنوع البيولوجي في شمال غرب نيغروس. ومع التوقيع الرسمي على مذكرات التفاهم مع المقاطعتين، خُصصت 300,000 دولار إضافية من قبل المقاطعتين لإدارة مستجمعات المياه، وبناء مركز للأراضي الرطبة، وإنشاء برنامج للتنوع البيولوجي في نيغروس أورينتال.

وفي تايلاند، ركزت مبادرة BIOFIN على إعداد الموازنة المالية للمنظمات الإدارية المحلية. ومن شأن اعتماد هذه الإرشادات بنجاح أن يمكّن تلك المنظمات من إعداد مبررات قوية للموازنة، مع استخدام الموازنات المحلية لتعظيم الأثر على التنوع البيولوجي وتحقيق نموذج الاقتصاد البيولوجي الدائري الأخضر. وقد وُزع استبيان شامل عبر الإنترنت، من شأنه أن يفيد في تصميم منهج تدريبي، على 7,850 منظمة إدارية محلية من خلال التنسيق مع الرابطة الوطنية للبلديات في تايلاند. أما في نيبال، فقد ركز الحل التمويلي على بناء القدرات وإجراء المشاورات مع مجموعات مستخدمي الغابات، فضلاً عن مراجعة الإرشادات المالية القائمة الخاصة بالحراجة المجتمعية استناداً إلى تحليل الإنفاق على التنوع البيولوجي.

حقوق الصورة: رونجا فيشر

د. المدفوعات مقابل الخدمات البيئية

تمثل المدفوعات مقابل الخدمات البيئية مدفوعات تُقدَّم إلى المزارعين أو مالكي الأراضي الذين يوافقون على اتخاذ إجراءات محددة لإدارة أراضيهم أو مستجمعات المياه التابعة لهم بما يتيح توفير خدمة بيئية. ونظراً إلى أن هذه المدفوعات توفر حوافز لمالكي الأراضي والقائمين على إدارتها، فإنها تُعد آلية قائمة على السوق، على غرار الإعانات والضرائب، لتشجيع حفظ الموارد الطبيعية.[8]

وقد كانت عدة بلدان من بلدان مبادرة BIOFIN تنفذ بالفعل برامج للمدفوعات مقابل الخدمات البيئية حتى قبل انطلاق المبادرة. فقد بدأ البرنامج الريادي لكوستاريكا في هذا المجال في تسعينيات القرن الماضي. وأتاح هذا البرنامج للمزارعين الذين يملكون غابات أن يتلقوا مدفوعات مقابل المنافع التي تنتجها غاباتهم، على أن يدفع المستفيدون من تلك الخدمات مقابلاً لها. وقد بنت مبادرة BIOFIN على برنامج المدفوعات مقابل الخدمات البيئية القائم وطورت نموذجاً جديداً لهذا النوع من المدفوعات باستخدام عائدات ضريبة الوقود الأحفوري.

أما في فيتنام، فقد جرى تنفيذ نظام المدفوعات مقابل خدمات البيئة الحرجية من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية منذ عام 2010، وقد أسفر عن إنجازات مهمة. ويركز هذا النظام على خدمات النظم الإيكولوجية الحرجية، ولا يشمل خدمات النظم الإيكولوجية الأخرى مثل الأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية الساحلية، رغم وجود السابقة القانونية التي تتيح ذلك. وقد دعمت مبادرة BIOFIN في فييت نام تشريعاً جديداً للمدفوعات مقابل الخدمات البيئية (2021)، وتهدف إلى تجريب هذا النهج في المنطقة البحرية المحمية هون كاو من أجل توسيع نطاق الدعم ليشمل رعاية المناطق البحرية المحمية والأراضي الرطبة والمناطق الساحلية في البلد.

[8] International Institute for Environment and Development. (n.d.). Markets and payments for environmental services. www.iied.org/markets-payments-for-environmental-services

وقد دعمت مبادرة BIOFIN تطوير نظم للمدفوعات مقابل الخدمات البيئية في كولومبيا وسريلانكا. فقد أظهر تحليل أجراه فريق مبادرة BIOFIN في كولومبيا عدداً من التحديات التي يمكن لهذا النهج أن يسهم في معالجتها، مثل تدهور النظم الإيكولوجية الاستراتيجية وإزالة الغابات فيها، والنزاعات المتعلقة باستخدام الأراضي، فضلاً عن الحاجة إلى توفير خيارات بديلة للمنتجين الزراعيين لتحسين تقديم الخدمات البيئية. كما كشف التحليل عن وجود مصالح مشتركة بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في إدارة وتمويل الإجراءات المرتبطة بحفظ هذه النظم الإيكولوجية واستعادتها، ولا سيما ما يتعلق بخدمات النظم الإيكولوجية المائية. وقد أوصت مبادرة BIOFIN بمصادر تمويل متنوعة لدفع المستحقات للمزارعين، شملت: الأشغال في البنية التحتية مقابل الضرائب، و1 في المائة من الدخل الجاري للكيانات الإقليمية المخصص للاستثمار البيئي، والإتاوات، وضريبة الكربون. ومنذ عام 2021، يدعم فريق مبادرة BIOFIN في كولومبيا تنفيذ برنامج المقاطعة للمدفوعات مقابل الخدمات البيئية من أجل الحماية والاستعادة في النظم الإيكولوجية الاستراتيجية التي تضمن توفير المياه لـ 7.8 مليون نسمة في بوغوتا. ويعد هذا أول نظام للمدفوعات مقابل الخدمات البيئية يُنفذ في عاصمة، ويعترف بتوفير خدمات النظم الإيكولوجية انطلاقاً من المناطق الريفية المجاورة.

وحتى الآن، نجحت هذه الآلية في حشد 31.8 مليون دولار، معظمها من موارد إقليمية ومحلية، إضافة إلى مصادر التمويل الوطنية القائمة.

كما عززت سريلانكا أيضاً المدفوعات مقابل الخدمات البيئية في إطار مبادرة BIOFIN. وبوصفها بلداً يمتلك تقاليد عريقة في إدارة المياه وانتشاراً لمحطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة، جرى تحديد هذا النهج بوصفه حلاً تمويلياً ذا أولوية في خطة تمويل التنوع البيولوجي. وأشارت المقترحات إلى أنه لم تُفرض أي رسوم مائية على القطاع الخاص، بما في ذلك مشغلو الطاقة الكهرومائية الصغيرة والمستخدمون في المناطق السفلى. غير أن ممارسات إدارة مستجمعات المياه الحالية، ولا سيما في مناطق المزارع، تهدد استدامة خدمات المياه. وقد نجحت مبادرة BIOFIN في تأمين التزام أحد مشغلي الطاقة الكهرومائية الصغيرة بالدفع للمجتمعات الحرجية في المرتفعات، مما أسفر عن إعادة تحريج 500 هكتار. وقد أبطلت جائحة كوفيد-19 والاضطرابات السياسية كثيراً من المكاسب التي تحققت، غير أنه في الأشهر الأخيرة برز اهتمام متجدد بالمدفوعات المؤسسية مقابل الخدمات البيئية وبالتوسع في هذا المفهوم ليشمل صناعات أخرى كثيفة الاستخدام للمياه، مثل المشروبات والمنسوجات وتصنيع عبوات مياه الشرب.

حقوق الصورة: رايموندو جرب

هـ. التحويلات المالية الإيكولوجية

تُوصف التحويلات المالية الإيكولوجية بأنها "إجراء من إجراءات السياسة المالية الحكومية يطبق آلية لإدارة الموازنة بغرض توزيع إيرادات الدولة بين المستويات الموازنية المختلفة (تقاسم الإيرادات والتحويلات بين الموازنات) وفقاً لمؤشرات ومعايير إيكولوجية متفق عليها".[9] وتمثل هذه التحويلات تدابير لإعادة تخصيص التمويل، كما تعمل أيضاً بوصفها حوافز أو مصادر دخل بديلة للحكومات دون الوطنية أو المحلية و/أو تعويضاً عن تكاليف الفرصة البديلة الناجمة عن الحد من أشكال أخرى من تنمية الأراضي التي قد تولد دخلاً مباشراً أكبر.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، وضعت خمسة بلدان غنية بالطبيعة في مواقع جغرافية مختلفة مفهوم التحويلات المالية الإيكولوجية واعتمدته وطبقته، وهي: البرازيل، والبرتغال، وفرنسا، والهند، والصين. أما بلدان مبادرة BIOFIN التي تروج للتحويلات المالية الإيكولوجية بوصفها حلولاً تمويلية فهي ماليزيا وإندونيسيا.

وفي ماليزيا، برزت التحويلات المالية الإيكولوجية بوصفها أحد الحلول التمويلية ذات الأولوية التي تنطوي على إمكانات عالية للنجاح في التنفيذ الوطني بحسب خطة تمويل التنوع البيولوجي. وقد دعمت مبادرة BIOFIN الدراسات التحضيرية الخاصة بهذه التحويلات. وفي عام 2018، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ماليزيا ورقة سياسات بعنوان "التحويلات المالية الإيكولوجية لحفظ التنوع البيولوجي - الدروس المستفادة، والفرص، والمسار المستقبلي لماليزيا"، وقُدمت إلى وزارة المالية بوصفها مدخلاً لخطاب الموازنة. وقد أعلنت حكومة ماليزيا اعتماد التحويلات المالية الإيكولوجية في عامي 2019 و2021 بمخصصات موازنية مجتمعة تجاوزت 31 مليون دولار، جرى تحويلها إلى الولايات لحماية المحميات الحرجية الطبيعية والمناطق المحمية وتوسيعها. وبلغ إجمالي مخصصات الموازنة للتحويلات المالية الإيكولوجية خلال الفترة 2019-2024 نحو 120 مليون دولار، وكان لذلك أثر ملموس على التنوع البيولوجي تمثل في إنشاء 350,000 هكتار من المناطق المحمية الجديدة، من بينها 250,000 هكتار من المناطق البحرية المحمية.

ولا يزال العمل جارياً لتعزيز فعالية التحويلات المالية الإيكولوجية ومأسستها من خلال تطوير أدوات سياساتية و/أو تنظيمية محسنة. ويُراد تحقيق ذلك عبر إدراج: (1) معايير بيولوجية وإيكولوجية مناسبة في صيغة التحويل المالي؛ و(2) إرشادات تشغيلية أكثر وضوحاً لتشجيع الولايات المستفيدة على تخصيص هذه التحويلات لأغراض الحفظ. وسيركز عمل مبادرة BIOFIN في مواصلة تطوير هذه الآلية على إعداد مبرر سياساتي متوسط إلى طويل الأجل، ومسار تشريعي للحفاظ على المخصصات السنوية وزيادتها، وبناء القدرات وتعزيز الانخراط مع الولايات، وتجريب إجراءات للحفظ ممولة من التحويلات المالية الإيكولوجية.

[9] BIOFIN (2023). Malaysia Advances Ecological Fiscal Transfer for biodiversity conservation | BIOFIN

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوستاريكا
أسهم برنامج حاضنة السياحة للسكان الأصليين "Raíces" في كوستاريكا في تعزيز فرص العمل والاقتصادات المحلية في مجتمعات السكان الأصليين، بما يدعم الأهداف الوطنية والعالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

وفي إندونيسيا، صُممت التحويلات المالية الإيكولوجية لتكون تحويلاً داخل المستويات دون الوطنية للحكومة، أي من الإقليم إلى المقاطعة و/أو من المقاطعة إلى القرية. وقد ركزت مرحلة تحديد النطاق على الأقاليم المحتملة التي لديها مذكرة اتفاق قائمة مع وكالة التخطيط الوطني (BAPPENAS)، وعلى إعداد أوراق موقف يمكن أن تفيد في توجيه السياسات، وبصورة أكثر تحديداً مراجعة اللائحة الصادرة عن حاكم إقليم جاوة الوسطى بشأن المساعدة المالية. وقد وضعت مبادرة BIOFIN معايير فنية لتحديد مخصصات التحويلات المالية الإيكولوجية تشمل مؤشرات الغطاء الأرضي والتنوع البيولوجي (50 في المائة)، والتلوث (20 في المائة)، والكوارث الطبيعية (15 في المائة). وتشمل معايير الغطاء الأرضي والتنوع البيولوجي معايير فرعية مثل المساحات الخضراء، وحدائق التنوع البيولوجي، ووجود برنامج لإعادة تأهيل الأراضي.

و. ضمان الشمول في تنفيذ الحلول التمويلية: التركيز على النوع الاجتماعي وتمكين مجتمعات السكان الأصليين

تدرك فرق مبادرة BIOFIN أن النساء والرجال والشباب ومجتمعات السكان الأصليين جميعهم يؤدون أدواراً ومسؤوليات رئيسية في تقسيم العمل والحقوق والملكية والوصول إلى التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والسيطرة عليها. وقد أدرجت بعض الحلول التمويلية التابعة لمبادرة BIOFIN أهدافاً اجتماعية صراحةً بوصفها مؤشرات للنتائج، كما دمجت في تصميمها أنشطة متصلة بالمنافع التي تعود على النساء والشباب والمجتمعات المحلية. كما بحثت فرق أخرى إنشاء برامج تواصل تستهدف تعزيز الوعي بأهمية النساء والشباب ومجتمعات السكان الأصليين في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وإدارته، وكذلك في التقاسم العادل للمنافع الناشئة عن الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها.

وفي كوستاريكا، أعدت مبادرة BIOFIN تحليلاً بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لصالح أول خطة قطاعية استراتيجية للبيئة والطاقة والبحار. ويأتي هذا الإسهام في إطار برنامج "المزيد من النساء، المزيد من الطبيعة"، الذي يقدم تحليلاً مرجعياً للإطار السياساتي والقانوني من أجل تعزيز المنظور الجنساني التقاطعي في الخطة القطاعية الاستراتيجية المقبلة لوزارة البيئة والطاقة، والتي ستوجه أيضاً تخصيص الموازنات الوطنية للنوع الاجتماعي في القطاعات المرتبطة بالتنوع البيولوجي.

أما في إندونيسيا، فإن الحل التمويلي القائم على الزكاة، وهو صندوق مستند إلى المرجعية الدينية ، يدعم أنشطة سبل العيش التي تعزز التنوع البيولوجي لصالح الفقراء والمحتاجين. ويركز العمل على دعم مزارع الكاكاو وبرامج الإنتاج القائم على الكاكاو بما ينسجم مع تطوير أعمال السياحة البيئية في المتنزه الوطني. ونظراً إلى مستويات الفقر السائدة، تتعدى المجتمعات المحلية على المناطق الطرفية من متنزه لوري ليندو الوطني، مما يهدد التنوع البيولوجي بسبب استغلاله العشوائي في المنطقة. كما صُمم هذا الحل التمويلي المستند إلى المرجعية الدينية ليعزز المساواة بين الجنسين من خلال إشراك النساء بوصفهن مستفيدات رئيسيات.

وفي الفلبين، عملت حملة التمويل الجماعي المعنونة "معاً من أجل التامارو" مع جماعة السكان الأصليين "المانغيان"، وكان بعض أفرادها يعملون أيضاً مرشدين سياحيين. وقد وافق شيوخ المانغيان على إعداد خطة لاستعادة الموائل، أدت إلى توسيع منطقة الحماية الصارمة في متنزه جبل إغليت-باكو الطبيعي بمقدار 2,500 هكتار، بما يضمن مساحة أوسع لتجوال التامارو بحرية وتكاثره.

أما في الهند، فإن الحلول التمويلية المتعلقة بالوصول وتقاسم المنافع، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والإفصاح التقاريري، تطبق عدسات جندرية تتراوح من تحويل المنافع إلى النساء على مستوى المجتمعات المحلية مقابل استخدام الموارد الجينية، إلى إقامة شراكات مع قيادات نسائية مؤسسية رفيعة في أعمال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي سريلانكا، شملت عملية اعتماد السياحة مؤخراً المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وذلك انسجاماً مع مبدأ الأمم المتحدة "عدم ترك أحد خلف الركب".

وأخيراً، نسقت مبادرة BIOFIN في بيرو مع برنامج Agro-Rural الذي تقوده وزارة الزراعة والري من أجل تطوير أدوات تخطيط استراتيجي للمشروعات الريفية في مجتمعات الفلاحين والسكان الأصليين. ويشمل ذلك حشد الموارد لصيانة مرافق حصاد المياه وإعادة تأهيل التربة والنظم الإيكولوجية دعماً للتنوع البيولوجي.

الإطار 7.2: Raíces: حاضنة سياحية للسكان الأصليين في كوستاريكا

تُعد "Raíces" أول برنامج لحاضنة أعمال في كوستاريكا يركز حصراً على دعم وترسيخ الشركات الناشئة في مجال السياحة المستدامة داخل أقاليم السكان الأصليين. ومن خلال إعطاء الأولوية للاعتراف بالهوية الأصلية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للنساء، يتصدى البرنامج لمخاطر فقدان رأس المال الثقافي والطبيعي، وصيد الحياة البرية غير المشروع، وقطع الأشجار غير القانوني، واتساع الحدود الزراعية.

وقد أظهر تقييم الاحتياجات المالية وخطة تمويل التنوع البيولوجي وجود فجوة مالية كبيرة فيما يتعلق بغايات الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي التي حظيت بالأولوية من قبل جماعات السكان الأصليين ولصالحهم في مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية التي تواجه حالياً تهديدات.

وقد نجح هذا الحل التمويلي في حشد أموال من "Sistema de Banca para el Desarrollo" (SBD)، وهو نظام مصرفي تنموي من المستوى الثاني أُنشئ بقانون لأغراض التنمية في كوستاريكا. ويمول هذا النظام من خلال رسم خاص يُفرض على المعاملات في البنوك الخاصة والعامة، إضافة إلى نسبة مئوية من الإيرادات السنوية للبنوك الوطنية العامة، وهي البنك الوطني في كوستاريكا، وبنك كوستاريكا، والبنك الشعبي.

ويمول نظام SBD 21 منحة سنوية ومساعدات فنية لصالح برنامج حاضنة Raíces في أقاليم السكان الأصليين من خلال جهة تنفيذية معتمدة هي "Impact Hub".

حقائق وأرقام:

- 7 أقاليم للسكان الأصليين
- 60 في المائة منها تقودها نساء
- 1,429 هكتاراً تحت إدارة مستدامة
- 21 شركة ناشئة احتضنت
- حشد تمويل سنوي، مع توقع تجاوز 1 مليون دولار حتى عام 2026

المصدر: https://raicescr.com/english
https://youtu.be/JJ3tSpYqF1s

7.2. دمج مسار عمل مبادرة BIOFIN ضمن هياكل الحوكمة القائمة

بمجرد اعتماد خطة تمويل التنوع البيولوجي والشروع في تنفيذها، تبرز فرصة جوهرية لإعادة تقييم مأسسة العملية برمتها ومكوناتها التفصيلية. فمواءمة الاحتياجات المالية الوطنية في مجال التنوع البيولوجي تتطلب التزاماً طويلاً الأمد، يتجاوز عادةً الدورات السياسية والآفاق الزمنية للتخطيط العام. وضماناً لتحقيق تغيير تحولي مستدام، لا بد من انتقال دور مبادرة BIOFIN من حيز الاعتماد على التمويل الإنمائي إلى الاندماج العضوي ضمن هياكل الحكومة والقطاع الخاص؛ وهو الجوهر الذي تهدف المأسسة إلى تحقيقه. ويظل السؤال الاسترشادي القائم هو: كيف يمكن ضمان استدامة مختلف عناصر العملية واستمراريتها بعد توقف الدعم الخارجي، من خلال الأنشطة والموازنات المدرجة ضمن البرنامج الوطني للمبادرة؟

صُمم برنامج مبادرة BIOFIN والحلول التمويلية المنبثقة عنه بحيث تتجاوز ديمومتها فترة التمويل والعمر الزمني للمبادرة كبرنامج تنفيذي.

إذ لا ينتهي المشروع فعلياً بانقضاء مدة تمويله؛ فهذا الطموح الاستراتيجي متأصل في كافة مراحل مسار مبادرة BIOFIN. ويتعين على فريق العمل، طوال دورة حياة المشروع، مراعاة تصميم حلول تمويلية مستدامة، والتخطيط المبكر والممنهج لمأسسة وظائف البرنامج. ويتضمن ذلك إنشاء هياكل رسمية داخل الأجهزة الحكومية، وصياغة سياسات تقنن هذه الوظائف وتخصص لها الموارد اللازمة، فضلاً عن بناء قدرات الخبراء المتخصصين داخل المؤسسات أو إعادة تأهيل الكوادر القائمة، وتعزيز منصات التنسيق المشترك.

وتتحقق الاستدامة بالتوازي على ثلاثة مستويات تشغيلية، كما هو موضح أدناه:

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا
يعتمد أكثر من 1.6 مليار نسمة على الغابات في تأمين سبل عيشهم، حيث توفر لهم الغذاء والدواء والوقود الخشبي ومواد البناء.

أ. يشتمل الإطار السياساتي على القوانين والسياسات والخطط والموازنات، إلى جانب ممارسات إدارة المالية العامة المقننة. ويمثل هذا الإطار أعلى مستويات المأسسة التي يمكن لمبادرة BIOFIN تحقيقها على المديين القصير والمتوسط. ويتعلق هذا المستوى بإعادة صياغة أولويات التنمية الوطنية لإدماج التنوع البيولوجي ضمن آفاقها المتوسطة والطويلة الأجل. ويشمل العمل في هذا الصدد: تعديل الوثائق الرسمية (مثل السياسات والخطط والموازنات)؛ وتجويد آليات التنفيذ (مثل الإنفاذ والمحاسبة وإعداد التقارير)؛ أو استنباط سياسات جديدة لسد الفجوات القائمة. وينبغي أن تساهم كافة تقارير المرحلة الأولى من مبادرة BIOFIN في تشخيص الثغرات في الإطار السياساتي واقتراح برنامج عمل لمعالجتها.

ب. يعنى الإطار التنظيمي بالولايات القانونية والهياكل التنظيمية والقدرات المؤسسية وأوجه الترابط بينها. ومن المتوقع كشف فجوات أو تضاربات خلال مراحل مسار مبادرة BIOFIN المختلفة. لذا، يتعين على فرق المبادرة الدعوة إلى تعزيز القدرات والانسجام المؤسسي وفقاً للاقتضاء أو في سياق حل تمويلي محدد. فالحق أن أي تعديل طفيف في الولاية التنظيمية، مثل إدراج مهام متعلقة بتمويل التنوع البيولوجي، أو إعادة تحديد مسؤوليات وحدة إدارية، أو مراجعة الاختصاصات الوظيفية لمنصب محوري، يمكن أن يحدث فارقاً ملموساً.

وعلى سبيل المثال، تفتقر العديد من وزارات البيئة إلى الخبراء الماليين والاقتصاديين القادرين على قيادة تنفيذ الحلول التمويلية المتعددة. وهنا يمكن للتدريب الرسمي والتدريب العملي بالتعاون مع فرق BIOFIN أن يسهل عملية "إعادة هندسة" المهام الوظيفية للموظفين.

ج. يمثل التحول في التصورات والأنماط السلوكية تجاه التنوع البيولوجي وتمويله الركيزة الختامية لبناء الاستدامة. ففي سياق العلاقات الديناميكية، تكتسب الفعالية والمشاركة وبناء الثقة والتغيير الثقافي، بما في ذلك تصورات أصحاب المصلحة وصناع القرار والتحولات السلوكية، أهمية قصوى. ويجب أن ترتكز الإصلاحات المعيارية والتنظيمية على تغيير واسع النطاق في المفاهيم والسلوكيات. ومن الضروري بناء قاعدة من خبراء تمويل التنوع البيولوجي لمواكبة تطور النظم السياساتية والمؤسسية. كما أن الصبر والأنشطة الممنهجة لبناء القدرات ورفع الوعي المستمر تساهم في تعزيز الفهم والاستعداد لاستيعاب وظائف "وحدة تمويل التنوع البيولوجي"، مع ضرورة إدارة مقاومة التغيير والتعامل معها بفعالية.

7.2.1. كيف أثر تنفيذ مبادرة BIOFIN في الإطار السياساتي لتمويل التنوع البيولوجي

ينبغي أن تتضمن كافة الدراسات التشخيصية لمبادرة BIOFIN، بما في ذلك خطة تمويل التنوع البيولوجي والحلول التمويلية المختارة، توصيات عملية لتعديل وتعزيز سياسات وأطر تنظيمية محددة. كما أن الرصد الدقيق لدورة تطوير السياسات وإشراك أصحاب المصلحة يوفر فهماً حيوياً لاقتراح إصلاحات في المشهد السياساتي العام. ومن المحوري توافر فهم متعمق للاقتصاد السياسي الوطني لتحديد مدى التقدم في عمليات اعتماد سياسات التمويل، وتحديد الفاعلين الرئيسيين وفرص التدخل المتاحة.

ويمكن التعاطي مع الإصلاح السياساتي باعتباره حلاً تمويلياً قائماً بذاته، أو مساراً مفضياً إلى نتائج تمويلية محددة. فبعض السياسات تؤدي مباشرة إلى عوائد مالية، مثل رسوم المناطق المحمية والرسوم السياحية وآليات الدفع مقابل الخدمات البيئية؛ بينما تعالج سياسات أخرى الأطر التنظيمية التي تحد من مسببات فقدان التنوع البيولوجي، مثل نظم تقييم الأثر البيئي؛ أو تعمل على تحسين كفاءة الإنفاق، مثل الموازنة القائمة على النتائج؛ في حين تدعم سياسات أخرى تهيئة الأطر التمكينية، مثل نظم الاعتماد. ويلاحظ تزايد عدد بلدان BIOFIN التي تعمل على تطوير سياسات بالتعاون مع القطاع المالي لضبط التدفقات المالية الضارة بالتنوع البيولوجي وتحفيز التدفقات الإيجابية.

الإطار 7.4: كيف حفزت كازاخستان التمويل عبر التغييرات التشريعية

منذ عام 2015، تنشط مبادرة BIOFIN في كازاخستان لتحسين الإطار التشريعي بهدف تعزيز تمويل التنوع البيولوجي ومعالجة مسببات فقدانه. وتعد مساهمة المبادرة في مراجعة القانون البيئي الجديد لعام 2021 من أبرز المنجزات في هذا الصدد. وفيما يلي استعراض لأهم التغييرات التشريعية بين عامي 2015 و2022 من منظور الحلول التمويلية المنفذة:

أ. تعزيز تخطيط إدارة المناطق المحمية لتحسين التمويل

كانت المناطق المحمية في كازاخستان تتلقى تاريخياً تمويلاً محدوداً، وقد جرت معالجة ذلك عبر المواءمة بين تعديل التشريعات الوطنية والعمل الميداني على خطط إدارة هذه المناطق. ففي عام 2017، دعمت BIOFIN إدراج مادة في قانون المناطق المحمية تقضي بضرورة تخصيص التمويل بما يتسق مع خطط الإدارة المعتمدة.

أفضى هذا التعديل إلى زيادة ملموسة في التمويل الحكومي. ولاحقاً في عام 2022، اعتمدت وزارة البيئة والموارد الطبيعية النظام الفرعي المنظم لتطوير خطط إدارة المناطق المحمية. ونتيجة لهذه التحولات التشريعية، ارتفع متوسط الزيادة السنوية في تمويل الموازنة بنسبة 20.5 في المائة لكافة المناطق المحمية، حيث بلغت الزيادة في عام 2024 وحده 30 مليون دولار

ب. تعويضات التنوع البيولوجي

في عام 2017، أرست كازاخستان الركائز التشريعية الأولى لتعويضات التنوع البيولوجي ضمن قانون المناطق المحمية، ثم أُدرجت هذه الآلية بالكامل في القانون البيئي الجديد لعام 2021 في قسم مستقل. وتضمن التشريع الذي صاغه فريق BIOFIN المصطلحات التقنية والآليات الإجرائية الخاصة بالتعويضات.

ولتفعيل هذا التشريع، جرى إعداد واعتماد نظام فرعي ينظم قواعد تنفيذ التعويض عن فقدان التنوع البيولوجي.

وضماناً لشمولية هذه الآلية، اعتُمدت إضافات على إرشادات تقييم الأثر البيئي لتشمل تدابير الوقاية والتقليل والتخفيف والتعويض عن خسائر التنوع البيولوجي. ويعد التشريع الخاص بالتعويضات إنجازاً استراتيجياً لفريق BIOFIN الوطني، نظراً لآثاره الطويلة الأمد في حماية الطبيعة في كازاخستان من التعديات الناتجة عن المكاسب الاقتصادية القصيرة الأجل.

ج. تطوير السياحة البيئية في كازاخستان: إدخال نظام للاعتماد

سابقاً، كان مصطلح "السياحة البيئية" يُستخدم في التشريعات الوطنية دون تعريف منضبط. ومن خلال مبادرة BIOFIN، توافق الخبراء، بناءً على الممارسات الدولية والمعايير الوطنية، على تعريف محدد للسياحة البيئية، أُدرج في نظام فرعي جديد وأُدخل في صلب التشريعات.

إضافة إلى ذلك، جرى تعديل النظام الفرعي المنظم للزيارات السياحية والأنشطة التجارية في المتنزهات الوطنية، وكان من أبرز التغييرات استحداث نظام اعتماد للكيانات القانونية التي تمارس أنشطة تجارية داخل هذه المتنزهات.

وسيوفر تنفيذ نظام الاعتماد مزايا مالية مباشرة للأعمال المعتمدة عبر جذب المزيد من السياح المحليين والأجانب.

كما يساهم تطبيق مبادئ السياحة البيئية في المتنزهات الوطنية في تحقيق مبدأ "عدم حدوث صافي خسارة" في التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وتشمل هذه المبادئ:

- تنظيم أعداد الزوار (السعة الاستيعابية)
- استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة
- تجنب الإضرار بالتنوع البيولوجي
- توعية السياح بالمواقع المستهدفة
- الحد من تولد النفايات الصلبة
- إشراك المجتمعات المحلية لضمان استفادتها من التنمية السياحية

د. مساهمات تشريعية وطنية أخرى

أُدرجت آلية "الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية الحرجية" في قانون الغابات كأداة تمويلية مبتكرة، تتيح للمناطق المحمية والمؤسسات الحرجية استقطاب استثمارات إضافية من القطاع الخاص لصون واستعادة النظم الإيكولوجية.

كما أقر القانون البيئي الجديد قاعدة تخول وزارة البيئة والموارد الطبيعية تطوير منهجية لاحتساب انبعاثات غازات الدفيئة، مع إعداد إضافات تشريعية لتنفيذ مشروعات الكربون الحرجية.

حقوق الصورة: ماركو ارلود

الإطار 7.5: مبادرات الموازنة القائمة على النتائج في قيرغيزستان والفلبين

دعمت قيرغيزستان اعتماد قرار وزاري يقر المبادئ التوجيهية للموازنة القائمة على النتائج للمناطق المحمية والمؤسسات الحرجية. وقدمت BIOFIN الدعم الفني لإدارة حفظ التنوع البيولوجي بوزارة الموارد الطبيعية والبيئة، ولمصلحة الغابات بوزارة الزراعة، في تفعيل هذه المنظومة. وأثمر هذا الدعم عن اعتماد المبادئ التوجيهية للموازنة البرنامجية بموجب قرارات داخلية، مع تنفيذ برامج تدريبية لموظفي 23 منطقة محمية و33 مؤسسة حرجية في عام 2022.

وفي الفلبين، يبرز "ختم الحوكمة المحلية الرشيدة" (SGLG) كعلامة تميز محورية تسعى الحكومات المحلية لنيلها، وهو تقدير تمنحه وزارة الداخلية والحكم المحلي بناءً على معايير دقيقة للحوكمة الرشيدة، تشمل:

- مبادرات الأراضي الرطبة وإدارة المياه التي تساهم في صون التنوع البيولوجي، مع التركيز على المياه الداخلية
- إنشاء وصيانة المتنزهات العامة والمساحات الخضراء
- تعزيز إنفاذ قوانين حماية الحياة البرية

ويمثل إدراج هذه المؤشرات ضمن "الختم" إنجازاً استراتيجياً لتوجيه استثمارات الوحدات المحلية نحو التنوع البيولوجي. وبموجب القانون الجمهوري رقم 11292، يُعد هذا الختم برنامجاً مؤسسياً قائماً على الحوافز والتقدير، يهدف إلى تعزيز التزام الحكومات المحلية بالتحسين المستمر لأدائها في مختلف مجالات الحوكمة. وفي كلا النموذجين، تشكل مؤشرات النتائج الواضحة بوصلة عامة لتخطيط الاستثمارات الموجهة للتنوع البيولوجي.

حقوق الصورة: مهتاب حيدر
الأيل المرقط في غابات السوندربان المانغروفية في بنغلاديش. وتُعد الغابات المدّية، مثل المانغروف، ركيزة أساسية لإبقاء البشرية ضمن الحدود الكوكبية الآمنة، وصون التنوع البيولوجي، والعمل كمصارف حيوية للكربون.

تؤكد الدروس المستفادة من تعميم إدماج التنوع البيولوجي ضرورة معالجة دورة التخطيط الوطنية بكافة أبعادها، بدءاً من القوانين واستراتيجيات التنمية الشاملة، وصولاً إلى خطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والاستراتيجيات القطاعية والخطط المحلية. ولا يقتصر هذا التأثير على التخطيط الكلي، بل يمتد ليشمل صياغة الوثائق السياساتية الأساسية ومقترحات الموازنة (الشكل 7.1). ويمكن تحقيق هذا التغيير الإيجابي عبر منهجية BIOFIN، حيث أدرجت ماليزيا تمويل التنوع البيولوجي في خططها الخمسية (العاشرة والحادية عشرة) وساهمت في تشكيل خطاب الموازنة السنوي، بينما طورت فيجي إطاراً قائماً على النتائج لاستراتيجيتها الوطنية.

ويمكن تعزيز نجاح خطة تمويل التنوع البيولوجي من خلال اعتمادها رسمياً كوثيقة سياسة عامة. وفي السيناريو الأمثل، تتحول الخطة إلى سياسة وطنية مرتكزة إلى تشريع قائم، أو يتم اعتمادها على الأقل عبر مرسوم حكومي بعد مشاورات موسعة. ولتحقيق ذلك، يجب التركيز على مأسسة الخطة منذ انطلاقها، والاسترشاد بخارطة طريق سياسية واضحة تمنح مؤسسة أو ائتلافاً من المؤسسات سلطة قيادة التنفيذ. ويمكن لوزارة المالية أن توفر زخماً سياساتياً أقوى إذا تولت دوراً قيادياً، بينما قد تفضل بعض البلدان إبقاء القيادة لدى وزارات البيئة لضمان التركيز التخصصي على قضايا التنوع البيولوجي.

الشكل 7.2: إدماج تمويل التنوع البيولوجي في دورات التخطيط الوطنية ودون الوطنية: نموذج من ماليزيا

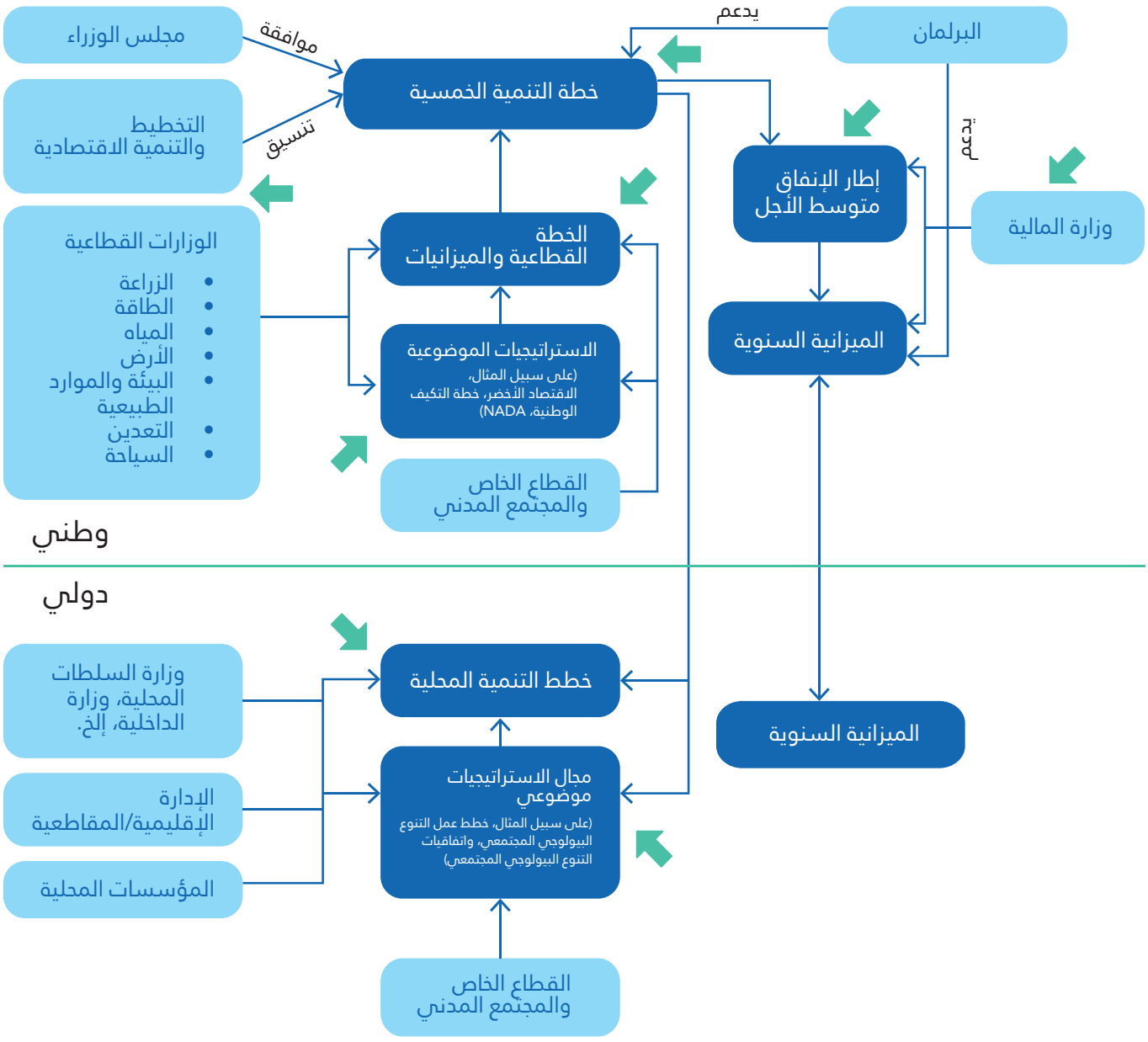

الإطار 7.6: المبادئ التوجيهية للسندات الخضراء والحد الأدنى للاستثمار في زامبيا

وضعت زامبيا المبادئ التوجيهية للسندات الخضراء وقواعد إدراجها في عام 2021. وقد اقترن اعتماد هذه السياسة بتنفيذ برامج موسعة للتوعية وبناء القدرات استهدفت الجهات التنظيمية المالية لا سيما هيئة الأوراق المالية والبورصات وبورصة لوساكا لمعالجة محدودية القدرات في هيكلة السندات الخضراء. وفي عام 2022 أقرت الحكومة الزامبية مشروع قانون جديد لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية نحو الأنشطة الداعمة للطبيعة في كافة أنحاء البلاد. ونتيجة لتعديل قانون وكالة التنمية في زامبيا جرى خفض الحد الأدنى للاستثمار من 500,000 دولار إلى 50,000 دولار.

وسيتيح هذا التعديل لمشروعات صون التنوع البيولوجي وغيرها من المشروعات ضمن القطاعات ذات الأولوية الحكومية الاستفادة من حزمة حوافز مالية وغير مالية.

وتتضمن هذه الحوافز المرتبطة بالحد الأدنى للاستثمار مزايا مثل البدلات والإعفاءات والتسهيلات المؤسسية. ومن المتوقع أن يجذب هذا التطور السياساتي استثمارات نوعية تعزز التنوع البيولوجي لا سيما في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تستحق فرص الاستثمار في الأنشطة الخضراء ضمن المناطق الاقتصادية متعددة المرافق والمجمعات الصناعية والمشروعات الريفية والقطاعات ذات الأولوية بموجب قانون وكالة التنمية الحصول على حوافز مجزية. وبعد ذلك مكسباً لمبادرات صون التنوع البيولوجي التي غالباً ما تحقق عوائد اجتماعية تفوق عوائدها المالية وهو ما كان يصعب من عملية جذب التمويل التجاري الذي ينشد الربحية الصرفة. ومع تجاوز تكلفة رأس المال نسبة 25 في المائة تبرز أهمية تحفيز هذا القطاع لتمكينه من جذب التمويل بيسر حتى من المستثمرين ذوي الأثر الذين يتعاملون بمحافظ استثمارية أصغر حجماً.

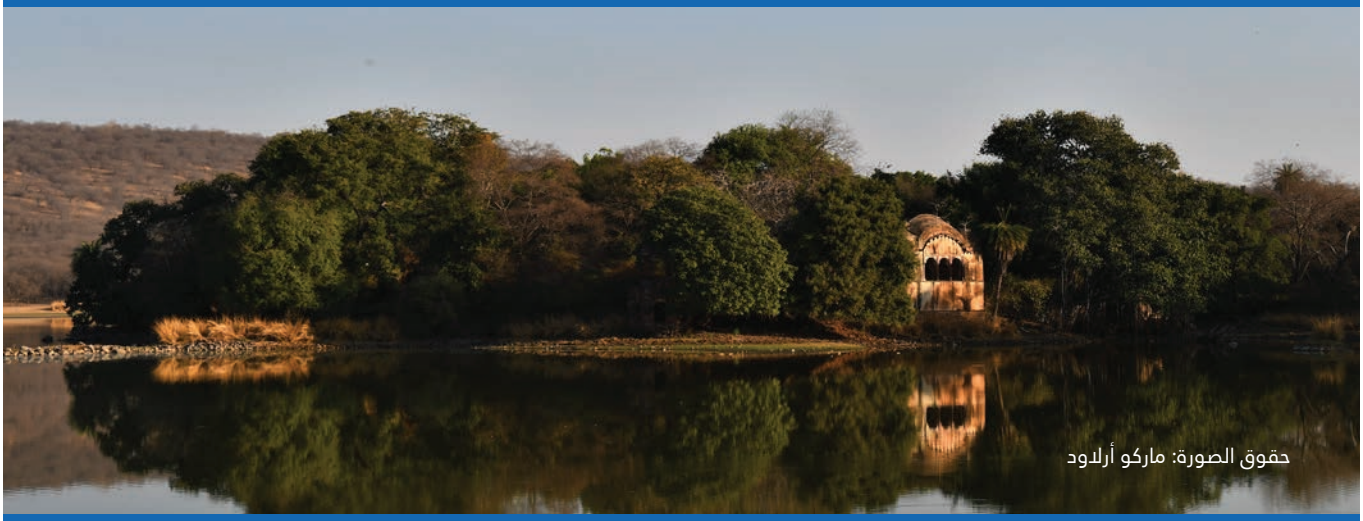

حقوق الصورة: ماركو أرلاود

الإطار 7.7: تحسين إطار تعويضات التنوع البيولوجي في شيلي

تخضع تعويضات التنوع البيولوجي في شيلي للتنظيم ضمن نظام تقييم الأثر البيئي. وقد أجرى فريق مبادرة BIOFIN دراسة تقييمية شملت 531 مشروعاً مرتبطاً بتعويضات التنوع البيولوجي خلال الفترة 2000-2017. وأظهرت النتائج أن 78 في المائة فقط من هذه المشروعات قيمت أثرها على التنوع البيولوجي بينما تضمنت 29 في المائة منها فقط التزامات فعلية بالتعويض. كما بلغت قيمة التعويضات أقل من 0.5 في المائة من إجمالي تكاليف استثمار المشروعات.

ويوضح الشكل أدناه التحديات التي تعيق تنفيذ تعويضات التنوع البيولوجي. وبناءً عليه حددت مبادرة BIOFIN فرصاً لتطوير الإطار التنظيمي الداعم ودورة الإدارة المؤسسية لرفع مستوى الفعالية. ويُقدر أن استراتيجية التحسين المقترحة سترفع مخصصات تمويل التعويضات من 0.5 في المائة إلى 2 في المائة من إجمالي التكاليف.

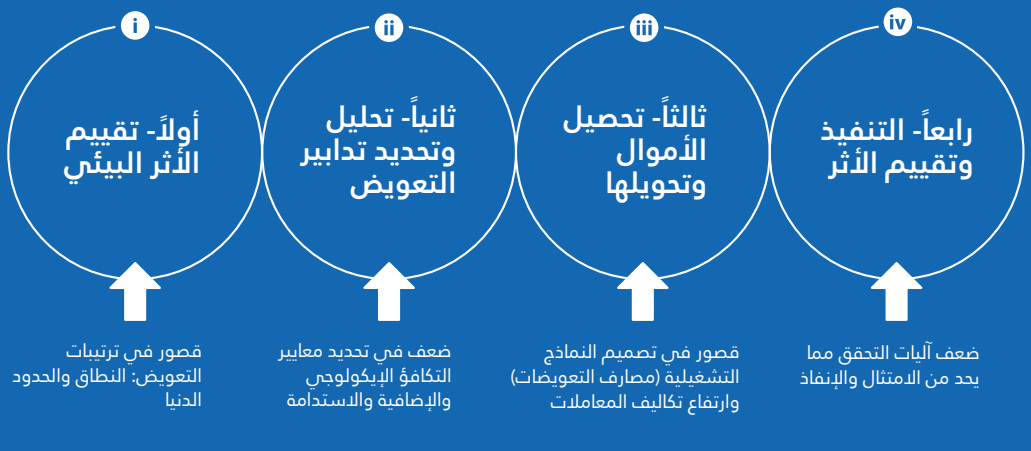

7.2.1. الإطار التنظيمي لدمج وظائف تمويل التنوع البيولوجي

تشمل أنشطة مبادرة BIOFIN مهاماً متعددة منها المناصرة ورفع الوعي (مثل حشد الجهات الداعمة) والتنسيق والانسجام السياساتي وتقديم الدعم الفني لتصميم وتنفيذ الحلول التمويلية في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تقدير تكاليف إجراءات التنوع البيولوجي ونمذجتها. وترتبط استدامة مسار المبادرة ارتباطاً وثيقاً بكيفية تصميم وإدارة هذه الأنشطة. وتظل ملكية الحكومة وأصحاب المصلحة تحت إشراف الوزارات المعنية ركيزة أساسية. ويكمن الهدف الأسمى في تمكين المؤسسات الوطنية وتعزيز قدراتها التنظيمية لضمان استدامة تمويل التنوع البيولوجي وإدارته بكفاءة في الحاضر والمستقبل.

ومن بين المؤشرات الجوهرية لقياس مستوى المأسسة وجود وحدة مخصصة لتمويل التنوع البيولوجي تتمتع بمصدر تمويل مستقر واختصاصات محددة وخطة تشغيلية واضحة. وتشمل مهام هذه الوحدة تقديم التوجيه الاستراتيجي لمواصلة تنفيذ الحلول التمويلية وضمان استمرارية إشراك المنصات متعددة أصحاب المصلحة. كما يعزز إدماج حلول BIOFIN كمهام وظيفية اعتيادية من فرص المأسسة كما هو الحال في تجربة وسم موازنات المناخ والتنوع البيولوجي في إندونيسيا ودمج مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي ضمن مهام وكالة الإحصاء في المكسيك. وبشكل مثالي ينبغي إنشاء نظام رصد دقيق لتتبع التدفقات المالية الموجهة للتنوع البيولوجي بما في ذلك مساهمات القطاع الخاص.

انعدام مؤشرات المأسسة: 0 نقاط

أ. تعزيز تخطيط إدارة المناطق المحمية لتحسين التمويل

1. لم يُعين أي موظفين أو نقاط اتصال متفرغة لتمويل التنوع البيولوجي.
2. يعتمد التمويل كلياً على المشروعات الخارجية.
3. تغيب الترتيبات القطاعية المشتركة أو تقتصر على الاجتماعات المرتبطة بالمشروع.

خطوات تأسيسية نحو المأسسة: 1-2 نقطة على نظام وضع النقاط:

1 نقطة = استيفاء أي 3 معايير من القائمة.
2 نقطتان = استيفاء كافة المعايير الخمسة.

1. يُكلف بعض الموظفين بالإشراف على أنشطة التمويل وتنفيذها مع اتسام هذه التكليفات بالطابع المتقطع وغياب الالتزامات طويلة الأمد.
2. يتوفر دعم سياساتي على المستويات الإدارية الدنيا بالوزارة (مثل مستوى الإدارة أو المكتب) وينحصر دور الموظفين أساساً في التنسيق التنفيذي للمشروع مع ارتفاع معدلات دوران العمالة.
3. يعتمد التمويل كلياً على المشروعات.
4. تغيب الترتيبات القطاعية المشتركة أو تقتصر على الاجتماعات المرتبطة بالمشروع.
5. لا يزال نظام الرصد والتقييم في مراحل التطوير الأولية.

مأسسة متقدمة: من 3 إلى 5 نقاط على نظام وضع النقاط:

3 نقاط = استيفاء المعيارين 1 و2 (إلزاميان) بالإضافة إلى معيار إضافي من القائمة.
4 نقاط = استيفاء المعيارين 1 و2 (إلزاميان) بالإضافة إلى معيارين إضافيين من القائمة.
5 نقاط = استيفاء أكثر من 4 معايير بما في ذلك المعايير الإلزامية.

1. (معيار إلزامي) يُكلف موظفون بالإشراف على أنشطة التمويل وتنفيذها رغم استمرار الطابع المتقطع لبعض التكليفات دون التزامات طويلة الأمد.
2. (معيار إلزامي) يتوفر دعم سياساتي بموجب قرار تنفيذي يعكس التزاماً مؤسسياً رغم بقائه رهناً بأولويات الإدارة الحالية أو الدورات السياسية المحدودة.
3. يتوفر التمويل مع استمرار الاعتماد الجزئي على الدعم القائم على المشروعات.
4. يُحافظ على استدامة الترتيبات القطاعية المشتركة (تشمل وزارات البيئة والتخطيط والمالية والجهات التنظيمية) رغم اتسامها ببعض الانقطاع وافتقارها للتركيز الاستراتيجي الدائم حيث تُتخذ القرارات وفقاً لاتجاهات المشروع.
5. توجد منصات لبناء القدرات لكنها مرتبطة أساساً بالمشروعات وتفتقر إلى الاعتماد الرسمي الدائم.
6. يوجد نظام للرصد والتقييم قيد التشغيل لكنه يُدار بشكل أساسي من قبل موظفي المشروعات.

مستوى مرتفع من المأسسة: من 6 إلى 8 نقاط على نظام وضع النقاط:

6 نقاط = استيفاء المعيار 1 (إلزامي) بالإضافة إلى معيارين إضافيين من القائمة.
7 نقاط = استيفاء المعيار 1 (إلزامي) بالإضافة إلى 3 معايير إضافية من القائمة.
8 نقاط = استيفاء أكثر من 4 معايير بما في ذلك المعيار الإلزامي.

1. (معيار إلزامي) تُنشأ وحدة مخصصة لتمويل التنوع البيولوجي رسمياً ويُعين لها كادر وظيفي للعمل على مستوى الحلول التمويلية. وتتولى هذه الوحدة مهام الرصد وتقديم المشورة الفنية وتنسيق المبادرات وتوليد أفكار مبتكرة للحلول التمويلية القابلة للتوسع أو الإدماج القطاعي.
2. توجد سياسات تحدد ولاية وحدة التمويل ووظائفها مع تخصيص موازنة لتشغيلها. وتكون هذه السياسة مدعومة بتشريعات وطنية أو دون وطنية تضمن استدامتها.
3. يُحافظ على استمرارية التنسيق القطاعي المشترك (البيئة والتخطيط والمالية والجهات التنظيمية) مع التركيز الأساسي على استدامة وتطوير الحلول التمويلية.
4. تُقنن منصات بناء القدرات وتُمول ويُروج لها ضمن الخدمة المدنية أو تُقدم كبرامج أكاديمية بما يضمن بناء قاعدة مستدامة من الخبراء بمشاركة ممثلي القطاع الخاص.
5. يوجد نظام رصد وتقييم متطور وفعال يتتبع حجم التمويل المخصص للتنوع البيولوجي حسب المصدر ومجال العمل (الوسم المالي).

مأسسة شاملة: من 9 إلى 10 نقاط على نظام وضع النقاط:

9 نقاط = استيفاء المعيارين 1 و2 (إلزاميان) بالإضافة إلى معيار إضافي من القائمة.
10 نقاط = استيفاء جميع المعايير الواردة في القائمة.

1. (معيار إلزامي) تُنشأ وحدة مخصصة ومنشأة رسمياً وتضم كادراً وظيفياً بمهام تشمل رصد تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي وتقديم المشورة الفنية وتنسيق كافة المبادرات ذات الصلة وابتكار حلول تمويلية إضافية على مستوى البرنامج ككل.
2. (معيار إلزامي) يوجد إطار سياساتي وتشريعي متكامل يحدد ولاية الوحدة ووظائفها مع ضمان التمويل المستدام لتشغيلها مدعوماً بتشريعات وطنية أو دون وطنية.
3. تُضفى الصبغة الرسمية على الترتيبات القطاعية المشتركة (تشمل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) لإدارة حوارات سياساتية واستراتيجية حول تمويل التنوع البيولوجي.
4. تُعتمد منصات مؤسسية وأكاديمية لبناء القدرات وتُمول بما يضمن تدفق الخبراء المتخصصين بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص.
5. يوجد نظام رصد وتقييم شامل وفعال يتتبع التدفقات المالية بدقة وفقاً لمصادرها ومجالات العمل والتصنيفات المعتمدة.
6. تُمأسس أطر الإفصاح وتصنيفات التمويل المستدام لدى الجهات التنظيمية المالية مع فرض الامتثال للتقارير المالية الخاصة بالتنوع البيولوجي من قبل 20 جهة على الأقل.

حقوق الصورة: مهتاب حيدر

الإطار 7.9: مأسسة مسار مبادرة BIOFIN في بليز وسيشيل وسريلانكا

افتتحت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سريلانكا أروسا كوبوتا رسمياً وحدة السياحة المستدامة التابعة لهيئة تنمية السياحة السريلانكية في يناير 2023 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

وحدة السياحة المستدامة (UTS)

إبان انطلاق مبادرة BIOFIN لم تكن هناك أي جهة حكومية في سيشيل مكلفة بملف تمويل التنوع البيولوجي. وقد تضمنت خطة تمويل التنوع البيولوجي الوطنية أحكاماً لإنشاء وحدة جديدة تُعنى حصرياً بهذا التمويل. وبناءً عليه أُسست وحدة تمويل التنوع البيولوجي التي باشرت عملها في عام 2020 بهدف مأسسة تنسيق كافة المشروعات ذات الصلة وتعميم إدماجها في التخطيط الاقتصادي والموازنات السنوية وتيسير حشد الموارد فضلاً عن تنسيق تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي.

وفي سريلانكا أنشأت هيئة تنمية السياحة (SLTDA) وحدة السياحة المستدامة (STU) في 23 يونيو 2022 بموجب مذكرة خاصة رُفعت إلى مجلس الإدارة مع توفير التمويل والكوادر البشرية اللازمة. ويُعد هذا الإجراء بالغ الأهمية لرصد الآثار المترتبة على نظام اعتماد السياحة والاستثمارات الداعمة للطبيعة لدى الفنادق والوجهات ومقدمي الخدمات السياحية المعتمدين والممتثلين لمؤشرات السياحة المستدامة. علاوة على ذلك وافقت وزارة السياحة على إنشاء وحدات فرعية على مستوى المناطق تتبع وحدة السياحة المستدامة وتُسند إليها الكوادر ذاتها. ومن شأن هذا التعاون بين وزارة السياحة وهيئة تنمية السياحة السريلانكية لإنشاء هذه الوحدات على المستويين الوطني والإقليمي أن يوسع نطاق وصول برامج الاعتماد إلى المشغلين من أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية. وسيفضي ذلك إلى تعزيز الإمكانات لتوليد موارد إضافية لتمويل التنوع البيولوجي عبر قطاع السياحة إذ سيتيح رصداً أدق ومساعدة أوجه لتحديد هذه الفرص.

من جهتها اعتمدت بليز هيكلاً تنفيذياً يرتكز على استحداث وظيفتين حكوميتين جديدتين ضمن الفريق الوطني الأساسي لمبادرة BIOFIN. وقد شارك هذان الموظفان بصفتيهما عضوين في الفريق في كافة مراحل مسار المبادرة. وتعتزم حكومة بليز الإبقاء على هاتين الوظيفتين وتمويلهما عقب انتهاء مشروع المبادرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد عُين أحد أعضاء الفريق رئيساً للمكتب الوطني للتنوع البيولوجي بينما عُين العضو الآخر نائباً لوزير معني بالدولة. ويضمن هذا التوجه ترسيخ القدرات الحيوية داخل الجهة الحكومية الرائدة مما يكفل استمرار مساهماتها بعد انقضاء دورة حياة المشروع.

7.2.2. مأسسة مراجعات الإنفاق على التنوع البيولوجي وتقييمات الاحتياجات المالية

لتمكين البلدان من إجراء مراجعات دورية للإنفاق على التنوع البيولوجي يمكن تنفيذ تقييم سريع لتحديد القدرات المؤسسية المطلوبة. ومن الناحية المثالية يُجرى هذا التقييم إما قبل تنفيذ أول مراجعة للإنفاق أو عند تحديثها. ويمكن مأسسة هذه المراجعات عبر إدراج نظام الوسم أو الترميز المالي لموازنات التنوع البيولوجي ضمن برمجيات وممارسات إدارة المالية العامة. وسيكشف نظام الوسم هذا عن بنود الإنفاق المخصصة كلياً أو جزئياً للتنوع البيولوجي مما يتيح إعداد تقييمات منتظمة للإنفاق ويقلص تكاليف المعاملات. وقد طُبق وسم الموازنات بنجاح مسبقاً في قطاع تغير المناخ ويخضع حالياً للتجريب في مجال التنوع البيولوجي في بوتان والفلبين وإندونيسيا.

وقد أثبتت إندونيسيا إمكانية مأسسة مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي عبر اعتماد نظام وسم مدمج في البرمجيات الوطنية لإدارة المالية العامة. فمن خلال هذه البرمجيات بات من الممكن تحديد مدى صلة كل بند إنفاقي بجهود التخفيف من تغير المناخ ومن ثم استخراج تقارير تلقائية. وقد أثمر نظام الوسم هذا عن إصدار أول صك سيادي بقيمة 1.25 مليار دولار واعتُمد كمرجعية لتحديد المشروعات المؤهلة للتمويل. ومن أبرز المشروعات التي وُسمت بالكامل كمشروعات مرتبطة بالتنوع البيولوجي مشروع حفظ ببغاء مالوكو الذي خُصص له 2.8 مليون دولار من عائدات إصدار الصكوك.

واعتباراً من عام 2023 سيبدأ المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك (INEGI) بنشر نتائج مراجعة الإنفاق على التنوع البيولوجي بصفة سنوية بعد أن تمت مأسستها بالكامل بالاستناد إلى حساب حماية البيئة المدرج ضمن نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية (SEEA). ومنذ عام 2015 يعكف المعهد بالشراكة مع مبادرة BIOFIN على تطوير منهجية موحدة لتقدير الإنفاق العام للحكومات الوطنية والمحلية على تدابير صون التنوع البيولوجي. وتاريخياً كانت المبادرة تتولى نشر هذه المراجعات خارجياً مع الحصول على اعتماد فني من المعهد (انظر أيضاً الفصل 4). ومن السمات المبتكرة لمراجعة الإنفاق في المكسيك توسيع نطاق تطبيق منهجية الاحتساب لتشمل المستوى دون الوطني. وقد أسفر ذلك عن إحراز تقدم ملموس في ثلاث مناطق هي مدينة مكسيكو وغواناخواتو وخاليسكو.

مأسسة تقييم الاحتياجات المالية

بمجرد استخراج البيانات الأولية المتعلقة باحتساب التكاليف وتطوير قوالب إعداد التقارير وتوثيق الدروس المستفادة فإن تمارين احتساب التكاليف اللاحقة ستتطلب جهداً أقل بكثير. ولتعزيز دمج تقييم الاحتياجات المالية في دورة التخطيط الوطني يُعد التوافق مع الممارسات الحكومية المتبعة في المحاسبة المالية أمراً جوهرياً. ومن الناحية المثالية ينبغي أن يثمر هذا التقييم عن بيانات قابلة للاستخدام المباشر في أطر التخطيط المتوسطة والطويلة الأجل وكذلك في مقترحات الموازنة السنوية. وتُعد بوتان نموذجاً للبلدان التي حققت هذا التوافق التام حيث وفر تقييم الاحتياجات المالية بيانات مرجعية مباشرة لصالح الخطة الخمسية الثانية عشرة (2018-2023). أما الفلبين فقد أدمجت هيكل الرموز المحاسبية الموحد في قوالب احتساب التكاليف مما يسر على الحكومة الاستخدام المباشر لتكاليف القطاع الساحلي والبحري واعتماد هذه التقديرات في إعداد برامج الإنفاق.

ورغم أن تقييم الاحتياجات المالية يُعد بطبيعته تمريناً محدد الإطار الزمني فإنه يساهم في خفض تكاليف التمارين المستقبلية المماثلة من خلال تحديد الإجراءات الأكثر قابلية لاحتساب التكلفة وتحديد تكاليف الوحدات المعيارية وتطوير نماذج مرجعية لاحتساب التكاليف متى أمكن ذلك. كما تتيح هذه التمارين إجراء مقارنات بين نماذج تنفيذ متعددة متباينة التكاليف مما يوفر معطيات حيوية لدعم التخطيط وصنع القرار ومدخلات لإجراء تحليلات أكثر تقدماً للتكلفة والعائد. وعلاوة على ذلك فإن إرساء ممارسات دقيقة لاحتساب التكاليف داخل المؤسسات يضفي طابعاً من الصرامة المنهجية على عمليات التخطيط ويعزز في نهاية المطاف الكفاءة الاقتصادية في التخطيط العام.

الإطار 7.10: الأبعاد الخفية في التغيير المؤسسي

تغيير تنظيمي واضح

عند الشروع في جهود المأسسة من الضروري مراعاة العناصر غير الرسمية كالثقافة التنظيمية والمعايير والتقاليد. ففي غياب هذا الاعتبار تخفق العديد من التغييرات المنشودة داخل المؤسسات في تحقيق أهدافها. ولذا تبرز أهمية إشراك المنظمات المعنية وكوادرها بصورة وثيقة في أي عملية تغيير لضمان تبنيهم لهذه الأجندة بدلاً من فرضها بأسلوب هرمي. وعادة ما يستلزم إحداث تغيير جذري وحقيقي في الثقافة التنظيمية وجود خطة دعم طويلة الأمد.

جبل الجليد الغارق يتغير

7.2.3. السلوكيات والتصورات

على الرغم من أن هذا الهدف قد يبدو أقل تجسيداً مقارنة بتغيير السياسات أو الهياكل التنظيمية فإن نجاح أي حل تمويلي يجب أن يرتكز على قاعدة واسعة من الدعم والإيمان الحقيقي من قِبل أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولقياس التصورات المحيطة بالحلول التمويلية تبرز أداتان أساسيتان وهما استقصاءات التصورات وتحليل الاقتصاد السياسي.

ويشهد استخدام استقصاءات التصورات تزايداً مطرداً لجمع معلومات مرجعية مرتبطة بالإصلاحات السياساتية. فهذه الاستقصاءات قادرة على قياس الآراء السائدة حيال حل تمويلي معين قبل الشروع في تنفيذه مع تسليط الضوء على أي شواغل محتملة. كما تكشف النتائج عن مدى استيعاب أصحاب المصلحة الرئيسيين لهذا المفهوم ودعمهم له. وتؤدي استقصاءات التصورات الفعالة دوراً حيوياً في توجيه الأنشطة واستراتيجيات المناصرة الخاصة بالحل التمويلي. وفي هذا السياق توفر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إرشادات منهجية مفصلة حول تصميم وتطبيق استقصاءات التصورات.

الإطار 7.11: ست خطوات لتصميم استقصاء التصورات وفقاً لمنهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةa

الخطوة 1: تحديد أهداف وفئة الجمهور المستهدف للاستطلاع

- تحديد أهداف الاستقصاء والفئة المستهدفة
- تحديد الأهداف
- تحديد الاستخدام النهائي للنتائج
- التأكد من أن استقصاء التصورات هو الأداة المنهجية الأنسب
- تحديد الفئات المستهدفة

الخطوة 2: الثانية: كتابة أسئلة الاستبيان

- صياغة أسئلة الاستقصاء
- إجراء مناقشات مع ممثلي الفئة المستهدفة لتحديد القضايا المحورية
- تحويل هذه القضايا إلى فئات هيكلية للأسئلة والأجوبة
- صياغة أسئلة تتسم بالبساطة والوضوح التام
- إيجاز الاستبيان لتعظيم معدلات الاستجابة والحفاظ على تركيز المشاركين
- إتاحة مساحة للمستجيبين للإبلاغ عن أي مشكلات أو ملاحظات

الخطوة 3: إجراء اختبار تجريبي وإعادة ضبط الاستبيان.

- تجريب الاستبيان ومراجعته
- اختبار الاستقصاء على عينة مصغرة من الفئة المستهدفة لرصد أي قصور في التصميم
- إمكانية الاستعانة بمتطوعين للتفكير بصوت مسموع أثناء الإجابة لتحليل دوافع إجاباتهم
- تعديل الاستبيان وتنقيحه بناءً على مخرجات الاختبار

الخطوة 4: الرابعة: تحديد المستجيبين وطريقة جمع البيانات.

- تحديد المستجيبين واختيار طريقة جمع البيانات
- سحب عينة ممثلة باستخدام طرق المعاينة العشوائية أو المنهجيات الأخرى
- ضمان كفاية حجم العينة لاستخلاص استنتاجات إحصائية دقيقة
- اختيار أداة جمع البيانات المناسبة (مقابلات شخصية أو هاتفية أو استقصاءات إلكترونية أو بريدية وغيرها)
- تعظيم معدلات الاستجابة عبر اختيار الآلية الأنسب لجمع البيانات

الخطوة 5: الخامسة: إجراء الاستطلاع.

- تنفيذ الاستقصاء الميداني
- ضمان تحقيق معدل استجابة مرتفع عبر رسائل المتابعة لتفادي الانحياز الإحصائي
- الاستعانة بباحثين ميدانيين مدربين لتجنب التأثير غير المقصود على إجابات المشاركين

الخطوة 6: تحليل النتائج

- تحليل النتائج
- تفسير النتائج باعتبارها تصورات وانطباعات لا حقائق مطلقة
- مراعاة معدل الاستجابة حيث يشير المعدل المنخفض إلى تعذر استخلاص تعميمات واسعة النطاق
- أخذ حجم العينة ومنهجية اختيارها في الحسبان عند تحليل المخرجات
- استيعاب المسار الذي أفضى للنتائج بوصفه عنصراً أساسياً لصياغة الاستنتاجات السياساتية
- •رفاق الوثائق الداعمة للخطوات من 1 إلى 6 ومقاطعة تفسير النتائج مع مصادر البيانات البديلة

حقوق الصورة: إيان هربرت

[a] OECD (2012). Measuring Regulatory Performance: A Practitioner's Guide to Perception Surveys. OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/9789264167179-en

وتبرز الحاجة إلى تحليل الاقتصاد السياسي عندما تخفق المقاربات الفنية الرصينة في معالجة التحديات الإنمائية إخفاقاً متكرراً. وبناءً عليه يجب إدراج عناصر تحليلية إضافية عند التخطيط وتوجيه الاستثمارات التنموية. ويعرض الإطار 7.12 نموذج البنك الدولي لتحليل الاقتصاد السياسي المرتكز على المشكلات.

ويوضح هذا النموذج أنه إلى جانب تقييم الجدوى الفنية والاقتصادية للمقاربة المتبعة ينبغي كذلك دراسة ثلاثة مستويات مترابطة للاقتصاد السياسي وهي: (1) العوامل الهيكلية، (2) المؤسسات، و(3) مصالح أصحاب المصلحة وتشكيلاتهم وموازين القوى القائمة بينهم

الإطار 7.12: إضاءات إضافية حول تحليل الاقتصاد السياسي منذ عام 2015 تنشط مبادرة BIOFIN في كازاخستان لتحسين الإطار التشريعي بهدف تعزيز تمويل التنوع البيولوجي ومعالجة مسببات فقدانه. وتبرز مساهمة المبادرة في مراجعة القانون البيئي الجديد لعام 2021 كإحدى أهم مبادراتها في هذا السياق. وفيما يلي استعراض لأبرز التغييرات التشريعية التي شهدتها الفترة من 2015 إلى 2022 في ضوء الحلول التمويلية المنفذة في البلاد.

الإطار 7.12: إضاءات إضافية حول تحليل الاقتصاد السياسي

منذ عام 2015 تنشط مبادرة BIOFIN في كازاخستان لتحسين الإطار التشريعي بهدف تعزيز تمويل التنوع البيولوجي ومعالجة مسببات فقدانه. وتبرز مساهمة المبادرة في مراجعة القانون البيئي الجديد لعام 2021 كإحدى أهم مبادراتها في هذا السياق. وفيما يلي استعراض لأبرز التغييرات التشريعية التي شهدتها الفترة من 2015 إلى 2022 في ضوء الحلول التمويلية المنفذة في البلاد.

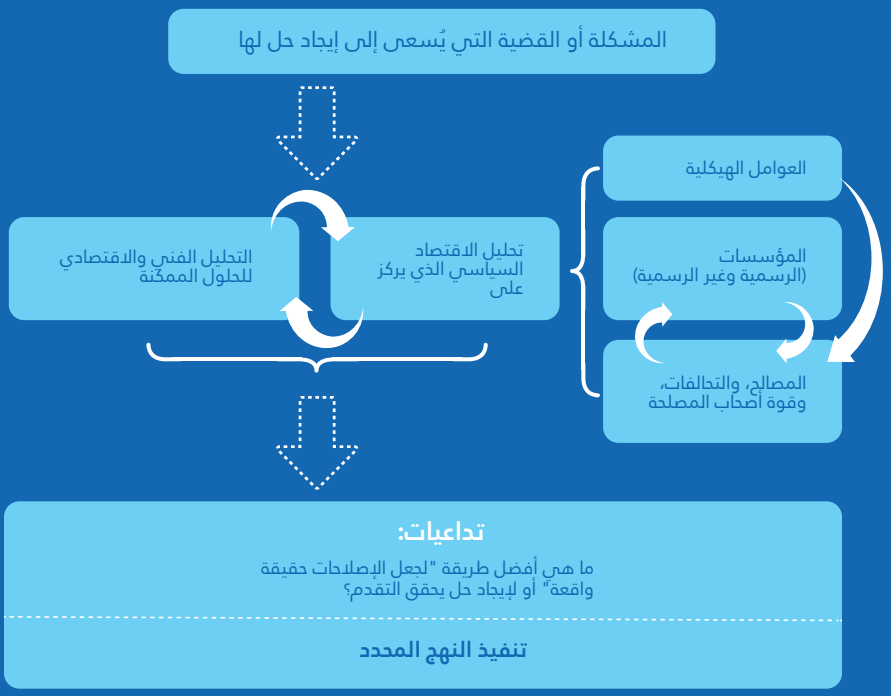

ورغم ملاءمة تحليل الاقتصاد السياسي المتمحور حول المشكلات للاتجاهات الخاصة بالتنوع البيولوجي فإنه قابل للتطبيق أيضاً على قطاعات محددة أو حلول تمويلية بعينها. ونورد أدناه مجموعة من الأسئلة الاسترشادية لإجراء تحليل الاقتصاد السياسي.

الأدوار والمسؤوليات

من هم أصحاب المصلحة الرئيسيون؟ وما هي الأدوار والولايات الرسمية وغير الرسمية للجهات الفاعلة المختلفة؟ وكيف يبدو التوازن بين السلطات المركزية والمحلية في تقديم الخدمات؟

هيكل الملكية والتمويل

كيف يبدو التوازن بين الملكية العامة والخاصة؟ وما هي الترتيبات التمويلية القائمة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص ورسوم المنتفعين والضرائب ودعم الجهات المانحة؟

موازين القوى

إلى أي مدى تتركز السلطة في أيدي أفراد أو مجموعات بعينها؟ وكيف تسعى جماعات المصالح غير الحكومية كالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وروابط المستهلكين ووسائل الإعلام إلى التأثير في رسم السياسات؟

الفساد والسعي لتحصيل الريع

هل يلاحظ وجود مستويات مرتفعة من الفساد والسعي لتحصيل الريع؟ وأين تتجلى هذه الممارسات بوضوح كأن تظهر في نقاط تقديم الخدمات أو المشتريات أو التعيينات الوظيفية؟ ومن هم أبرز المستفيدين منها؟ وكيف تُمارس المحسوبية في هذا السياق؟

[a] Figura tomada de: Fritz, V., Levy, B., & Ort, R. (Eds.) (2014). Problem-Driven Political Economy Analysis: The World Bank's Experience. The World Bank. Available from: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16389/9781464801211.pdf;sequence=1

تقديم الخدمات

من هم المستفيدون الأساسيون من تقديم الخدمات؟ وهل يتم إدماج الفئات الاجتماعية أو الإقليمية أو الإثنية أم يجري تهميشها؟ وهل تُقدم إعانات حكومية وأي الفئات تحظى بنصيب الأسد منها؟

الأيديولوجيات والقيم

ما هي الأيديولوجيات والقيم السائدة التي تصوغ التوجهات العامة؟ وإلى أي مدى قد تسهم هذه المعتقدات والقيم في إعاقة عجلة التغيير؟

صنع القرار

كيف تُتخذ القرارات داخل القطاع المعني؟ ومن هم أصحاب القرار الفعليون؟

قضايا التنفيذ

بمجرد اتخاذ القرارات هل توضع موضع التنفيذ؟ وأين تكمن الاختناقات المؤسسية الرئيسية في النظام؟ وهل يُعزى التعثر في التنفيذ إلى قصور في القدرات أم لمسببات سياسية واقتصادية أخرى؟

إمكانات الإصلاح

من المرجح أن يكونوا "الرابحين" و"الخاسرين" جراء إصلاحات بعينها؟ وهل يضم القطاع مناصرين رئيسيين لجهود الإصلاح؟ ومن هي الأطراف المتوقع أن تقاوم هذه الإصلاحات وما هي دوافعها؟ وهل توجد مسارات إصلاحية "بديلة وشبه مثلى" قادرة على تجاوز هذه المعارضة؟ [b]

وتزخر شبكة الإنترنت بموارد واسعة حول تحليل الاقتصاد السياسي ويُعد الدليل الموضوعي الصادر عن مركز موارد الحوكمة والتنمية الاجتماعية (GSDRC) نقطة انطلاق مرجعية ممتازة في هذا الصدد. [c]

[b] DFID (2009). Political Economy Analysis How To Note. See also: ODI Analytical Framework for Conducting Political Economy Analysis in Sectors; World Bank Problem Driven Governance and Political Economy Analysis.
https://odi.org/en/publications/an-analytical-framework-for-understanding-the-political-economy-of-sectors-and-policy-arenas/

[c] Mcloughlin, C. (2014). Political economy analysis: Topic guide (2nd ed.) Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.
http://gsdrc.org/ topic-guides/political-economy-analysis/

حقوق الصورة: مهتاب حيدر

7.3. تطبيق الضمانات

يسود ميل لافتراض أن الحلول التمويلية للتنوع البيولوجي لا تتمخض إلا عن آثار إيجابية وهو افتراض يجانب الصواب في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال يمكن تصور التداعيات المترتبة على إلغاء إعانة زراعية ما على مستويات دخل المزارعين أو أثر زيادة رسوم الدخول على حركة التنمية السياحية في إقليم معين. ولدرء الآثار السلبية المحتملة لتنفيذ الحلول التمويلية يتحتم تفعيل الضمانات الاجتماعية والبيئية. وقد برز مفهوم الضمانات خلال تسعينيات القرن الماضي بجهود ريادية من منظمات كالبنك الدولي[10] للوقاية من التداعيات الاجتماعية والبيئية العكسية المحتملة للاستثمارات الكبرى في البنية التحتية والزراعة والمشروعات المماثلة. وشهد هذا المفهوم تطوراً ملحوظاً بمرور الوقت منتقلاً من مقاربتي "عدم الإضرار" و"الامتثال" إلى نهج أكثر شمولاً يحدد مجالات المنافع المشتركة المتقاطعة مع أهداف التنمية المستدامة على غرار الضمانات المعتمدة في إطار برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية[11].

وتتبع الضمانات البيئية في مجملها منهجية "التسلسل الهرمي للتخفيف من الآثار"[12,13] وتتمحور أهدافها حول ما يلي:

- **تعزيز النتائج الاجتماعية والبيئية الإيجابية**
- **تجنب الآثار السلبية المحتملة**
- **تقليل الآثار السلبية التي يتعذر تجنبها والتخفيف من حدتها والتعويض عنها**
- **تطوير القدرات المؤسسية لإدارة المخاطر.**

وبناءً عليه تُعرف الضمانات في سياق تمويل التنوع البيولوجي بأنها تدابير مصممة لتعظيم مستويات حماية التنوع البيولوجي وصون سبل عيش المجتمعات مع تحجيم الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن أو الأفضل من ذلك توليد منافع مشتركة بديلة. وفي كنف اتفاقية التنوع البيولوجي تعهدت البلدان الأطراف بتطبيق هذه الضمانات على كافة آليات تمويل التنوع البيولوجي وفقاً للاتفاق المبرم رسمياً إبان الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المنعقد في جمهورية كوريا عام 2014. [14]

a. تكتسب الأطر المؤسسية الملائمة والفعالة أهمية قصوى لتفعيل هذه الضمانات ويجب أن تكون راسخة ومقترنة بآليات متينة للإنفاذ والتقييم تكفل إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة والامتثال التام للضمانات المعنية.

b. ينبغي الإقرار المحوري بدور التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية في دعم سبل العيش المحلية وتعزيز القدرة على الصمود إلى جانب الاعتراف بالقيم الجوهرية المتأصلة للتنوع البيولوجي إبان مراحل اختيار الحلول التمويلية وتصميمها وتنفيذها.

c. ينبغي ترسيم حقوق ومسؤوليات الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المنخرطين في الحلول التمويلية للتنوع البيولوجي بعناية فائقة وبصورة عادلة ومنصفة مع ضمان المشاركة الفعالة لكافة الأطراف المعنية. ويشمل ذلك ضمان الحصول على "الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة" أو الإقرار والمشاركة الفاعلة من قِبل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مع إيلاء الاعتبار الواجب لاتفاقية التنوع البيولوجي وقراراتها وتوجيهاتها ومبادئها ذات الصلة فضلاً عن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية متى اقتضى الأمر.

d. ينبغي أن ترتكز الضمانات المدمجة في آليات تمويل التنوع البيولوجي على السياقات والظروف المحلية وأن تُصاغ بما يتسق مع المسارات التنموية التي تقودها البلدان وتتماشى مع التشريعات والأولويات الوطنية. كما يجب أن تراعي الاتفاقيات والإعلانات والتوجيهات الدولية ذات الصلة المنبثقة عن اتفاقية التنوع البيولوجي إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وغيرها من الصكوك ذات الصلة بحسب الاقتضاء.

حقوق الصورة: إيان هربرت

[10] World Bank. (n.d.). Environmental and Social Policies. World Bank Group. www.worldbank.org/en/projects-operations/environmental-and-social-policies

[11] UNFCCC. (n.d.). Safeguards / REDD+. UNFCCC. https://redd.unfccc.int/fact-sheets/safeguards.html

[12] دورة اتخاذ قرار تعطي الأولوية في كل مشروع لدراسة الخيارات المتاحة لتجنب الآثار السلبية وإذا تعذر ذلك يُلجأ إلى تقليل فقدان التنوع البيولوجي وإعادة التأهيل. وإذا استُنفدت هذه الخيارات واعتُبر فقدان التنوع البيولوجي أمراً حتمياً لا مفر منه فإن اللجوء إلى تعويضات التنوع البيولوجي يظل خياراً مشروعاً ولكنه يُعد دائماً خيار الملاذ الأخير.

[13] Business and Biodiversity Offset Programme (BBOP). http://bbop.forest-trends.org/pages/mitigation-hierarchy https://www.forest-trends.org/bbop/bbop-key-concepts/biodiversity-offsets/

[14] CDB 12th meeting (2014). Decision adopted by the Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity. XII/3 Resource Mobilization. www.cbd.int/doc/decisions/cop-12/cop-12-dec-03-en.pdf

ا هي الحلول التمويلية التي تستدعي اهتماماً خاصاً من منظور الضمانات؟ الإجابة المختصرة هي: جميعها. غير أن مستوى تطبيق هذه الضمانات ومقدار العناية الواجبة إزاء المخاطر يتباينان من حل لآخر. وبالمثل تختلف مقاييس تحليل التكلفة والعائد واعتبارات الأثر باختلاف طبيعة كل حل. فبعض التدابير التمويلية كالإصلاحات الضريبية قد لا تستوجب امتثالاً مباشراً للضمانات لكن لا يوصى بتمريرها إلا عقب تقييم تداعياتها المحتملة على مستويات دخل المزارعين مثلاً. في المقابل يستلزم أي استثمار ذو أثر تنموي في منطقة محددة إجراء تقييم دقيق مخصص للمشروع وفقاً لإرشادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الأدلة التوجيهية ذات الصلة. وتمتلك العديد من المنظمات والجهات الحكومية في الدول المستضيفة لمبادرة BIOFIN أطراً مؤسسية يمكن الاستناد إليها كمرجعية. وبعض هذه الأطر مقنن تشريعياً مما يُلزم بإجراء تقييمات استراتيجية أو بيئية دقيقة للأثر. وفي هذا السياق طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظاماً متكاملاً لفحص وإدارة الآثار الاجتماعية والبيئية قابل للتطبيق على المشروعات والمبادرات التي تتخطى عتبة تمويلية معينة.

ويستلزم أي حل تمويلي من شأنه التأثير على المناطق التي تقطنها الشعوب الأصلية أو الفئات الهشة أو يُتوقع أن يُحدث أثراً جوهرياً على الطبيعة والنظم الإيكولوجية عناية فائقة كحال الاستثمارات الموجهة للسياحة المستدامة في المناطق النائية. ويتحتم تطوير هذه الحلول التمويلية عبر مشاورات وثيقة مع المجتمعات المحلية وتكييفها لضمان مراعاتها الحساسيات الثقافية واللغوية ذات الصلة.

ورغم أن خطة تمويل التنوع البيولوجي يفترض أن تكون قد أخضعت كافة الحلول التمويلية للفحص لضمان إحداثها أثراً إيجابياً على التنوع البيولوجي فإنه من الأهمية بمكان مواصلة الرصد المنهجي لهذا الأثر. فبعض الحلول كآليات الإقراض الأخضر العامة قد تدر منافع إيجابية عامة إلا أنها لا تفضي بالضرورة إلى أثر إيجابي مباشر على جهود الحفظ والصون. ويبقى الهدف الأسمى متمثلاً في تحسين حالة التنوع البيولوجي على أرض الواقع وليس مجرد زيادة حجم التمويل المخصص له كغاية بحد ذاتها. ويكتسب هذا المبدأ أهمية مضاعفة عند شروع الفرق الوطنية في استكشاف فرص التمويل المتاحة ضمن قطاعات تغير المناخ والطاقة المتجددة والصناعات الاستخراجية.

حقوق الصورة: مهتاب حيدر

7.4. أطر الرصد والتقييم الخاصة بالحلول التمويلية الفردية ضمن برامج تمويل التنوع البيولوجي

يستلزم كل حل تمويلي إطاراً مستقلاً للرصد والتقييم. وإبان صياغة هذا النص قُدر عدد الحلول التمويلية التي يجري تنفيذها تحت مظلة مبادرة BIOFIN بنحو 427 حلاً. ورغم التباين الواسع بين هذه الحلول تبرز مجموعة من العناصر المشتركة القابلة للتطبيق على السواد الأعظم منها.

الضمانات بوصفها حلاً تمويلياً بحد ذاته

يُعد تطبيق ضمانات التنوع البيولوجي داخل القطاع المالي أو ضمن العمليات الاستثمارية الأخرى بمثابة حل تمويلي قائم بذاته.

ومن شأن تفعيل ضمانات التنوع البيولوجي أو تعزيز الأطر المرجعية التي تتضمن معايير خاصة به على غرار "مبادئ خط الاستواء" (Equator Principles) أن يكفل حماية التنوع البيولوجي من أي تداعيات استثمارية سلبية مع فتح الآفاق لاستكشاف فرص تحقيق آثار إيجابية ملموسة. وتتضمن الأمثلة التطبيقية في هذا الصدد إدماج هذه الضمانات ضمن هياكل السندات الخضراء وصناديق الطاقة وآليات تعويض الكربون وهو ما تجلى بوضوح حين نجحت مبادرة BIOFIN في إندونيسيا في إدراج ضمانات التنوع البيولوجي ضمن إصدارات الصكوك السيادية الخضراء.

غايات النتائج

يُعد تطبيق ضمانات التنوع البيولوجي داخل القطاع المالي أو ضمن العمليات الاستثمارية الأخرى بمثابة حل تمويلي قائم بذاته. كما أن تفعيل هذه الضمانات أو تعزيز الأطر المرجعية التي تشمل معايير التنوع البيولوجي مثل "مبادئ خط الاستواء" سيضمن عدم تعرض التنوع البيولوجي لأي تداعيات سلبية جراء الاستثمارات.

غايات المخرجات

تُمثل المخرجات النطاق الذي يقع تحت "سيطرة التدخل" وهي تعكس النتائج المباشرة للأنشطة المنفذة ولذا يجب صياغة تعريفها وفق هذا المنظور. وقد تتضمن أمثلة المخرجات: مسودات التشريعات القانونية أو مسودات مقترحات الموازنات أو إنجاز الدراسات التشخيصية أو إحصاء أعداد المستفيدين من البرامج التدريبية.

الخطوات الوسيطة

يُشترط في نظام الرصد والتقييم الناجح أن يحيط بكافة الخطوات الوسيطة الضرورية لبلوغ الغاية الرئيسية المنشودة للنتيجة. فعلى سبيل المثال يتطلب نجاح أي حل تمويلي في العادة إنجاز حزمة من المخرجات الفرعية المتآزرة كرفع مستويات الوعي وبناء القدرات المؤسسية وصياغة الوثائق التشريعية والتنظيمية الداعمة واستكمال الدراسات التشخيصية. وتُشكل هذه الحزمة المتكاملة ما يُعرف بـ "نظرية التغيير" الخاصة بالحل التمويلي.

المعلومات المرجعية

إثر تحديد الغاية المنشودة تبرز الأهمية المحورية لاختيار سنة أو معطيات مرجعية. وبالنسبة لغالبية الحلول التمويلية سيتجسد ذلك في مؤشر كمي يعكس واقع "السيناريو القائم قبيل تدخل مبادرة BIOFIN". وفي سياق التعامل مع الموازنات العامة يوصى بتحليل الاتجاهات الموازنية الحديثة مع اللجوء عند الاقتضاء إلى اعتماد قيمة مرجعية تغطي عدة سنوات أو استبعاد القيم الإحصائية الشاذة كالسنوات التي شهدت تقليصاً استثنائياً للموازنات إبان جائحة كوفيد-19.

التنسيب (توثيق المساهمات)

من الأهمية بمكان أن تتسم العملية بالشمولية. فقد حظيت العديد من الحلول التمويلية بمدخلات نوعية وفرها شركاء متعددون على امتداد فترة زمنية أطول. وعند إعداد التقارير عن النتائج المحققة يجب إبراز إسهامات كافة هؤلاء الشركاء بالشكل اللائق. كما يكتسب تحديد هوية "المساهم الرئيسي" سواء أكان مبادرة BIOFIN أم فريقاً أو برنامجاً آخراً، أهمية بالغة للحيلولة دون ازدواجية الحساب المالي لنتائج المساعدة الإنمائية الرسمية عبر المنصات المختلفة. فعلى سبيل المثال في حال لم تكن مبادرة BIOFIN هي المساهم المحوري في تأمين التمويل من مرفق البيئة العالمية أو الصندوق الأخضر للمناخ وكان الفضل يعود لوحدة أخرى ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فلا يُسوغ إعداد التقارير عن ذلك كإنجاز كمي للمبادرة بل يتعين الاكتفاء بوصف الإسهام النوعي المحدد الذي قدمته BIOFIN بدقة وموضوعية.

التوثيق

عُد توثيق الأدلة المثبتة للنتائج إحدى الخطوات الجوهرية التي طالما يطالها الإغفال. فعلى سبيل المثال في حال تسجيل زيادة في مخصصات الموازنة لا ينبغي الركون إلى الإفادات الشفوية بل يتحتم الحصول على نسخة رسمية من الوثيقة الموازنية وإدراجها ضمن السجلات لضمان القدرة على التحقق من صحة أي بيانات معلنة بشأن النتائج.

إعداد التقارير

يجب الالتزام بمسار إعداد التقارير عن نتائج الحل التمويلي طيلة دورة حياته الفعالة والتي قد تمتد لما بعد انقضاء فترة تنفيذ مبادرة BIOFIN. فعلى سبيل المثال إذا تبلور الحل التمويلي في تعديل هيكل رسم معين فسيستلزم الأمر رصداً مستمراً في السنوات اللاحقة ما دام هذا الرسم المعدل سارياً وهو رصد يمتد بطبيعة الحال لما بعد عمر التدخل البرنامجي. وفي مثل هذه السيناريوهات تؤول مسؤولية إعداد التقارير إلى الشركاء الحكوميين أو الجهات التنفيذية المعنية في عملية تُعرف اصطلاحاً بـ "الرصد اللاحق". ويُوصى منهجياً بمواصلة هذا الرصد لفترة لا تقل عن خمس سنوات عقب استكمال آخر الأنشطة المبرمجة.

أداة التتبع

طورت مبادرة BIOFIN أداة تتبع مخصصة لرصد مسارات تنفيذ خطة تمويل التنوع البيولوجي. وتضم هذه الأداة حزمة من المؤشرات التي تُجمع بياناتها على المستوى الوطني مما يهيئ أرضية خصبة لمقارنة معدلات التقدم المحرز وتجميع المعطيات الإحصائية عبر مختلف البلدان.

ورغم التباين الشاسع في الهياكل والمصادر وآليات الحوكمة المرتبطة بالحلول التمويلية المتنوعة القائمة فإننا نقر برسوخ جملة من المبادئ العامة للرصد والتقييم التي تمثل بوصلة توجيهية أساسية. وتُطرح الأسئلة التالية كإطار استرشادي عام قابل للتكييف والمواءمة مع متطلبات أي حل تمويلي بعينه مع إمكانية إثرائه باستفسارات إضافية ذات صلة:

الجانب التنظيمي

- هل جرى تحديد كافة الإجراءات التشغيلية بوضوح تام مع ضمان الالتزام الصارم بها؟
- هل تعمل آليات الحوكمة المقررة بفعالية وفقاً للمسارات المخطط لها؟
- هل تتوفر قنوات اتصال ملائمة وشفافة لإحاطة أصحاب المصلحة بآليات إنفاق الأموال المخصصة؟
- هل تتوفر القدرات الكافية لتنفيذ الحل التمويلي بنجاح؟ وهل يحظى الفريق المنفذ بالتشكيلة المهنية المثلى؟
- هل رُصدت أي فجوات تشريعية ملموسة على صعيد القوانين الوطنية أو اللوائح أو الأنظمة الفرعية أو الاختصاصات الوظيفية أو غيرها من الوثائق القانونية، لم تؤخذ بالحسبان ضمن تصميم الحل التمويلي؟

الجانب التمويلي

- إلى أي مدى يتم توجيه الأموال المعبأة أو الوفورات المتحققة بصورة فعلية لخدمة أهداف التنوع البيولوجي؟
- هل برزت أي عوائق مؤسسية أو إجرائية إبان عمليات صرف أو تحصيل التمويل المنشود؟
- هل آليات المساءلة وتلقي المظالم كأجهزة التدقيق والتفتيش مفعلة وتعمل بكفاءة على أرض الواقع؟

الرصد والتقييم

- هل توجد نظم مؤسسية فعالة ومستدامة للرصد والتقييم؟
- هل أُرسيت الضمانات الاجتماعية والبيئية المناسبة بشكل فعلي؟ وهل طالت أي تأثيرات حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأخرى؟
- هل استند تصميم الحل التمويلي إلى تحليل منهجي للنوع الاجتماعي وهل يتمخض عن نتائج إيجابية من هذا المنظور؟
- هل رُصدت أي عوامل أو عقبات إضافية تحول دون تحقيق الحل لنجاحه المرجو؟ وكيف يمكن تذليلها؟
- هل توجد آليات مؤسسية تكفل الاستدامة الطويلة الأجل للحل أو تهيئ لفرص التوسع فيه وتكراره؟

حقوق الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تايلاند

الإطار 7.3: الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وتمويلهما

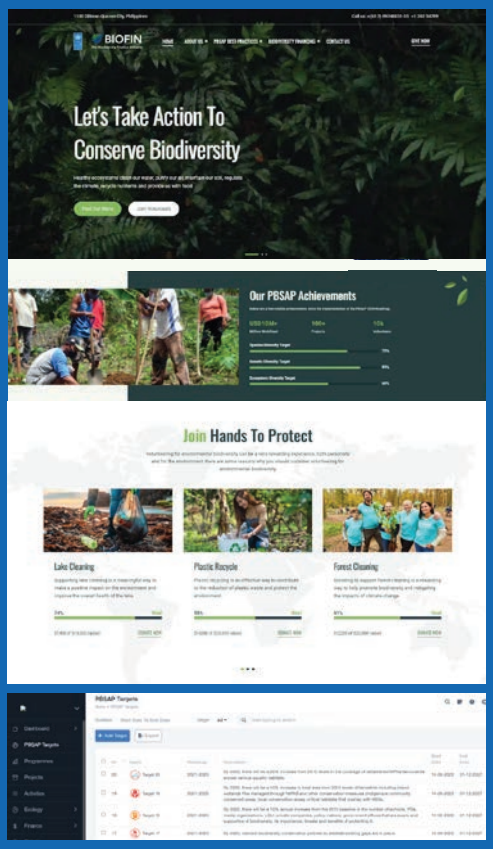

قدمت مبادرة BIOFIN في الفلبين دعماً استراتيجياً لمكتب إدارة التنوع البيولوجي التابع لوزارة البيئة والموارد الطبيعية لتدشين منصة رصد متكاملة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية: (1) رصد مسارات تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في الفلبين؛ (2) تعزيز جهود حشد الموارد؛ (3) تجميع البيانات حول التدابير القائمة لصون التنوع البيولوجي؛ (4) التوعية والتثقيف لزوار المنصة؛ و(5) تتبع التدفقات المالية الموجهة للتنوع البيولوجي. وتتميز المنصة بخصائص وظيفية متقدمة تشمل: إتاحة الوصول متعدد المستويات إلى المعلومات (بدءاً من النطاق الإقليمي والفرعي وصولاً إلى المستوى الوطني) معززاً بآليات موثوقة لإدخال البيانات والتحقق منها؛ وتوفير تحديثات فورية حول حالة التنوع البيولوجي والتهديدات المحدقة والتدخلات العاجلة المطلوبة فضلاً عن رصد الإنفاقين العام والخاص وفرص التمويل المتاحة؛ وتقديم إحصاءات وخرائط تفاعلية ورسوم معلوماتية (إنفوجرافيك) وأدوات متطورة لتصوير البيانات؛ وتصنيف منهجيات التمويل مع ربط المشروعات بحملات التمويل الجماعي والمبادرات التمويلية الأخرى؛ إلى جانب تمتعها بقدرة تقنية على التوافق والربط الشبكي مع نظم المعلومات المؤسسية التابعة لمكتب إدارة التنوع البيولوجي.

ويُعد هذا النظام الرائد الأول من نوعه على مستوى البلاد ويتميز بقابليته للتشغيل البيني السلس مع قواعد البيانات الأخرى العاملة ضمن مظلة وزارة البيئة والموارد الطبيعية. كما يمثل أداة محورية لدعم منظومات التخطيط والبرمجة وتحديد الأهداف وصياغة الموازنات المتصلة بصون التنوع البيولوجي. وبوصفه مستودعاً موثوقاً للبيانات سيلعب دوراً فاعلاً في تيسير دورة تطوير المشروعات وتأمين التمويلات من مصادر متنوعة. وسعياً لتجويد أداء المنصة أبرم مكتب إدارة التنوع البيولوجي شراكة تعاون مع لجنة تغير المناخ (CCC) لربط المنصة واستكمالها بالنظام الوطني المتكامل لقواعد بيانات معلومات تغير المناخ وتبادلها. ويضطلع هذا النظام بدور المنصة التمكينية الأساسية للجنة عبر تجميع ورصد البيانات والمعلومات المحيطة بتغير المناخ ومبادرات العمل المناخي إلى جانب تتبع النفقات المخصصة للتنوع البيولوجي.

حقوق الصورة: ستيفن هوغ الصندوق العالمي للطبيعة ماليزيا
تكبدت أعداد النمور البرية حول العالم تراجعاً كارثياً على مدار ما يزيد قليلاً عن قرن من الزمان إذ فقدت أكثر من 96% من نطاق انتشارها التاريخي. واستجابة لذلك أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه في عام 2024 "صندوق الاستثمار في المناظر الطبيعية للنمور" بوصفه أداة مالية مبتكرة مكرسة لدعم جهود حفظ النمور وحمايتها.

7.5. مستقبل تمويل التنوع البيولوجي: آفاق 2030 وما بعدها

أُدرجت خطط تمويل التنوع البيولوجي رسمياً ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2022. وقد شرعت نحو 140 دولة بالفعل في تطوير خططها الوطنية مع توقعات بانضمام دول أخرى تباعاً. وتُوجت هذه الخطوة رحلة طويلة من العمل الدؤوب انطلقت بذورها الأولى عام 2010 ببروز مفهوم الخطط الوطنية لتمويل التنوع البيولوجي وتلتها إطلاق المشروعات التجريبية الرائدة في 12 دولة خلال الفترة 2013-2014 وصولاً إلى شروع أولى المجموعات الوطنية في تفعيل هذه الخطط إبان 2019-2020. وتدعو النتائج الأولية المحققة من هذا التنفيذ إلى التفاؤل.

وحتى اللحظة أبلغت البلدان عن تعبئة نتائج تمويلية ناهزت المليار دولار مستندة في ذلك إلى حزمة متنوعة من الحلول التمويلية المبتكرة كموازنات المناطق المحمية والسندات الخضراء والائتمان الأخضر والتحويلات المالية الإيكولوجية وتعويضات الكربون فضلاً عن تطبيقات التكنولوجيا المالية. بالتوازي مع ذلك باتت الدول تتبنى نهجاً أكثر انتظاماً في رصد وتتبع إنفاقها على التنوع البيولوجي حيث تُرصد حالياً تدفقات تتجاوز مليار دولار سنوياً عبر الدول التي طبقت آلية الوسم المالي لموازنات التنوع البيولوجي على غرار إندونيسيا والمكسيك ومالاوي.

حقوق الصورة: مهتب حيدر

حقوق الصورة: مهتاب حيدر
طائر البوتو طويل الذيل وهو من الطيور الليلية المستوطنة في أمريكا الجنوبية يتمتع بمهارة فائقة في التمويه إذ يتماهى تماماً مع جذع الشجرة الذي يرتكز عليه نهاراً متخذاً إياه ملاذاً آمناً.

وعلى الرغم من أن الفجوة التمويلية العالمية لا تزال فجوة شاسعة فإنه تجدر الإشارة إلى أن الدول الرائدة التي باشرت بتنفيذ خطط تمويل التنوع البيولوجي لا تشكل سوى خُمس دول العالم وأن الفجوة التمويلية لدى كل منها غالباً ما تقل عن سقف المليار دولار سنوياً. وتبرهن المنجزات المحققة حتى الآن على أن المنهجية التي تقودها جهات وطنية فاعلة ومتعددة قادرة على إحداث اختراقات ونتائج ملموسة. ولكن ما هي الآفاق المستقبلية التي تنتظر خطط تمويل التنوع البيولوجي؟ نستعرض أدناه التطورات الاستراتيجية المنشودة عبر خمسة محاور رئيسية.

1. توسيع نطاق تنفيذ الحلول التمويلية

في غالبية البلدان لا تحظى الحلول التمويلية المدرجة ضمن خطط التنوع البيولوجي بتغطية تمويلية كاملة ومع شروع نحو 100 دولة في صياغة خططها الجديدة تبرز حاجة ماسة لتوفير الدعم الفني والمساعدة التقنية إبان مرحلة التنفيذ. وتأسيساً على ذلك أُطلقت "شبكة تمويل التمويل" كمنصة غير رسمية تحت مظلة مبادرة BIOFIN مع دعوة الدول للانخراط الفاعل فيها. ومن المؤمل أن تُتوج هذه الجهود ببلورة موجز عالمي أو منصة دولية تسلط الضوء على الحلول التمويلية الخاصة بالتنوع البيولوجي التي تعاني من شح التمويل.

2. مواصلة مأسسة الخطة وحلولها التمويلية

تتعاظم حاجة البلدان للمضي قدماً في إدماج المكونات المختلفة لخطة تمويل التنوع البيولوجي ضمن هياكل ونظم الحوكمة الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي للبلدان تدشين قواعد بيانات مؤسسية ترصد آلياتها التمويلية المتاحة وتوثق الإعانات ذات الأثر الضار. كما يُنصح بتبني آليات وسم موازنات التنوع البيولوجي لترسيخ مأسسة مراجعات الإنفاق ذات الصلة. ويمكن المضي خطوة إضافية عبر إدماج تقييمات الاحتياجات المالية بصورة أعمق في صُلب دورة التخطيط الوطني. علاوة على ذلك تستلزم غالبية البلدان تعزيز منهجيات الفحص المنتظم للإعانات لرصد تداعياتها السلبية المحتملة على الطبيعة. وعلى المدى الاستراتيجي الطويل يتعين على مراكز التدريب الأكاديمي ومعاهد الإدارة العامة إدماج مناهج متطورة حول تمويل التنوع البيولوجي ضمن برامجها.

3. التحديث الدوري للخطة وحافظة حلولها التمويلية

بناءً على المتغيرات والسياقات المحيطة ستتطلب حافظة الحلول التمويلية إدخال تعديلات وتحديثات مرحلية. ومن الأهمية بمكان إخضاع أي حلول تمويلية مستحدثة لذات المنهجية التصميمية الصارمة التي طُبقت على الحلول المعتمدة مسبقاً في الخطة. وبالنظر إلى الاستبعاد المنطقي لاحتمالية القضاء التام على مسببات فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2030 يتحتم على البلدان إرساء بنية مؤسسية دائمة ومستدامة لإدارة وتوجيه حافظة الحلول التمويلية الخاصة بالتنوع البيولوجي.

4. توسيع آفاق مجتمع الممارسة العالمي

في ظل توثيق أكثر من 150 نموذجاً للحلول التمويلية، والرقم آخذ في التزايد، تتسع مساحات التعلم وتبادل الخبرات بين الدول. وعليه تدعو الحاجة لاستدامة وتعميق الانخراط الوطني في المحافل العالمية والحوارات الإقليمية والمنصات التفاعلية الإلكترونية لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

5. مواصلة تطوير دليل عمل مبادرة BIOFIN وأدواته المساندة

يُعد دليل عمل مبادرة BIOFIN أداة منهجية بالغة الفعالية. وفي خضم مشهد عالمي متسارع التغير سيبقى الدليل بحاجة ماسة للتحديث المستمر. وتتجسد أبرز أولويات التطوير في إثراء الإرشادات التوجيهية المتعلقة بجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره فضلاً عن تعزيز ممارسات المساواة بين الجنسين. وتكتسب الإرشادات المكملة، على غرار دليلي "طبيعة الإعانات" و"الموازنة القائمة على النتائج لخدمة التنوع البيولوجي"، أهمية محورية في رفد دليل المبادرة وتقديم دعم متخصص في مجالات تقنية متقدمة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب دعم البرامج والسياسات
ون يو إن بلازا، نيويورك، نيويورك، 10017،
الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: +1 212 906 5081

لمزيد من المعلومات،
يُرجَى زيارة الموقع الإلكتروني
www.biofin.org

تمويل مبادرة BIOFIN مقدم من:

Belgium
partner in development

In partnership with Canada

Department for Environment Food & Rural Affairs

Co-funded by the European Union

Federal Ministry for the Environment, Nature Conservation Nuclear Safety and Consumer Protection

Flanders
State of the Art

MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
Liberté
Égalité
Fraternité

Norway

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Confederation

Federal Office for the Environment FOEN

ويحظى البرنامج العالمي لتمويل التنوع البيولوجي بالدعم من:

gef global environment facility
INVESTING IN OUR PLANET

جميع الحقوق محفوظة
© PNUD 2024.